

٢٠١٢٠٠٠١٧٧٧
الملك العربي السعدي
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
فرع الاردن العلالي العربية
فرع النحو

كتاب شرح أجمل في النحو

للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجهماني المتوفى ٤٧١ هـ
تحقيق دارسة

رسالة مقدمة لغيل درجة الماجستير في النحو

إعداد

الطالبة / فدوى محمد سعيد بالسماحة

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن بن العجمي



١٤٠٨ / ١٤٠٧



الإهداء

إلى أبي الجبيه .. وربيع أبي إطاهره
وألي اخنوني ... وأخنوناني .. وصديقاني .
إلى مجبي لغة ، ضار و سارها العريش .
أهدي شمرة جهدي

خديجة

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٩)

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمُدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَهْدِيهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شَرِّ أَنفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَنَصْلِي وَنَسْلِمُ عَلَى الْمُبَعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ
سَيِّدِ الْأَوْلَيْنَ وَالآخِرِينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الطَّاهِرِينَ
وَتَابِعِيهِمْ تَلَى يَوْمِ الدِّينِ . وَبَعْدَ :

فَإِنَّ عُلَمَاءَنَا السَّابِقِينَ إِلَّا فَذَادُوا لَمْ يَتَرَكُوا بَابًا لِلْخَيْرِ إِلَّا وَطَرَقُوهُ ،
وَلَا عَلَمًا عَرَفُوا نَفْعَهُ إِلَّا وَتَنَاهُو .. مَلَأُوا صُدُورَهُمْ بِالْعِلُومِ الْجَلِيلَةِ ،
بَلْ إِنَّ بَعْضَهُمْ جَمَعَ بَيْنَ جَنْبِيهِ أَكْثَرَ مِنْ عِلْمٍ وَتَفْقَدَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَجَالٍ ،
وَكَانَ مِنْهُمُ الشِّيخُ الْعَالَمُ "عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرجَانِيُّ" - إِمامُ الْبَلَاغَةِ وَالنَّحْوِ -
الَّذِي مَلَأَتْ شَهْرُتَهُ الْإِفَاقُ ، وَأَثْرَتْ تَالِيفَهُ الْمَكَتبَاتِ ، وَمَا خَلَفَهُ جَمِيعُ
الْعُلَمَاءِ إِلَّا جَلَّا مِنْ تَرَاثِ أَصِيلٍ فِي كُلِّ الْمِيَارِيْنِ لَهُوَ - بِحَقِّهِ - مَفْخِرَةٌ
عَظِيمٌ لِأَبْنَاءِ الْعَرَبِ وَالْمُسْلِمِينَ ، غَيْرَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ التَّرَاثِ مَا تَرَازَلَ
مَحْبُوسَةً فِي ظُلْمَاتِ خَزَائِنِ الْكِتَبِ تَنَادِي أَبْنَاءَهَا الْبَرَرَةُ لِيَنْفَضُوا عَنْهَا
مَا تَرَاكُمْ عَلَيْهَا مِنْ غَبَارِ السَّنِينِ وَيَخْرُجُوهَا إِلَى عَالَمِ النُّورِ وَالْحَيَاةِ فَتَأْخُذَ
مَكَانَهَا الطَّبِيعِيِّ كَمَا أَرَادَ لَهَا مَوْلُوفُهَا .

وَكَانَ مِنَ الْوَفَاءِ لِأُولَئِكَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا فَاضَلُّ أَنْ تَتَجَهَ طَائِفَةٌ مِنْ
الْبَاحِثِينَ إِلَى تَحْقِيقِ كُتُبِ التَّرَاثِ ، وَهَذَا مَا دَفَعَنِي لِأَسْهِمْ بِجَهْدِي
الْمُتَوَاضِعِ فِي هَذَا الْمَجَالِ .

فَمَا إِنْ أَطْلَعْنِي أَسْتَاذِي الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ سَالِمُ الْعَمِيْرِيُّ "عَلَيْهِ
مُخْطُوطَةٌ "شَرْحُ الْجَملِ فِي النَّحْوِ" لِإِلَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجَرجَانِيِّ حَتَّى
بَدَأْتُ فِي قِرَاءَتِهَا فَوُجِدْتُ فِي تَحْقِيقِهَا وَدِرَاسَتِهَا وَفَاءً لِعَبْدِ الْقَاهِرِ
الْجَرجَانِيِّ وَخَدْمَةً لِلدارِسِينَ بِإِبْرَازِ أَثْرِ عَدَّ مِنْ آثارِهِ الْمُفْقُودَةِ ، وَلِإِذَا

(ب)

اخترتها لتكون موضوع رسالتى للماجستير .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في بابين :

الباب الأول : الدراسة

ويشتمل الحديث عنها على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بعبد القاهر الجرجاني ، وقد تحدثت فيه عن اسمه ، ونشأته ، وشيخوخه ، وتلاميذه ومكانته العلمية ، ووفاته ، وشعره وموء لفاته .

الفصل الثاني : وتحدثت فيه عن كتاب "الجمل" لعبد القاهر الجرجاني وشرحه .

أما الفصل الثالث: فكان الحديث فيه عن "شرح الجمل" توثيقاً وتعريفاً من خلال المباحث التالية :

- ١ - توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .
- ٢ - تحقيق عنوان الكتاب .
- ٣ - المنهج الذي سلكه المؤلف في الكتاب .
- ٤ - مصادر الكتاب .
- ٥ - شواهد الكتاب .
- ٦ - موازنة بينه وبين اثنين من شروح جمل عبد القاهر وهما :
 - أ - شرح ابن الخطاب المسمى بالمرتجل في شرح الجمل .
 - ب - شرح البعلبي المسمى بالفاخر في شرح جمل عبد القاهر .
- ٧ - قيمة الكتاب العلمية .
- ٨ - وصف المخطوطة .
- ٩ - المنهج الذي اتبعته في التحقيق .

(ج)

الباب الثاني : التحقيق

اعتمدت في تحقيق النص على نسخة يتيمة لم أعثر على سواها ، رغم البحث في فهارس المخطوطات ، وقد أفادت كثيراً من " الإيضاح " لا بُي على الفارسي ، و " المقصد في شرح الإيضاح " ، مع حرصي على عدم تغيير النص ما أمكن .

أما المنهج الذي سلكته في تحقيق الكتاب فيتمثل في الآتي :

- ١ - تقويم النص ومحاولة إخراجه إخراجاً سليماً قدر الامكان .
- ٢ - كتابة النص وفق القواعد الاملائية المعروفة اليوم .
- ٣ - تخريج الشواهد الواردة في الشرح ، فالآيات الكريمة ذكرت لها اسم السورة ورقم الآية ، والآحاديث النبوية ذكرت رواياتها ومظانها ، أما الشواهد الشعرية فذكرت قائلها - قدر الامكان - وترجمت له وزكرت موطن الشاهد ، والآمثال والآقوال خرجتها من مظانها .
- ٤ - وضع عناوين مناسبة للأبواب التي جاءت خاليه من العنوان وقد وضعتها بين معقوفين هكذا [] .
- ٥ - توثيق الآراء النحوية الموجودة في الشرح قدر الامكان .
- ٦ - شرح غواص النص شرحاً موجزاً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- ٧ - ترجمة الأعلام الواردة في الشرح .
- ٨ - الإشارة إلى بداية الصفحة بوضع خط مائل هكذا (/) مع اثناء رقمها " أ " أو " ب " على يسار الهاشم .
- ٩ - وأخيراً ذيلت البحث بفهارس فنية عامة ومنها مصادر البحث ومراجعه .

وبعد : فهذا جُهْدِي وَجَهْدِي ، ويعلم الله أنتي بذلت غاية الجهد
فلم أدخل وسعاً ولم أقصر حتى خرج الكتاب على هذه الصورة التي أرجو
أن تكون جديرة بالشيخ الفاضل عبد القاهر . فإن وفت بذلك فالله
الحمد وجزيل الشكر وإن كانت إلا خرى - لا قدر الله - فعذرني أنها
بداية على الطريق حاولت فيها جُهْدِي وطاقتِي ووقفت بعدها بقلبي
واسع على أتم الاستعداد لتقبل النصائح والارشاد ليخرج البحث بالصورة
المناسبة إن شاء الله تعالى .

وختاماً : أتقدم بواهر الشكر وبالغ الامتنان لأستاذى المشرف / الدكتور
محسن سالم العميرى / الذى ما فتئ يرشدنِي ويقونى بآرائه النيرة
وتوجيهاته القيمة فكان خير معين لي - بعد الله عز وجل - في تذليل
كثير من الصعاب . فجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما لا يفوتنِي أن أتوجه بعظيم الشكر لأسرة المناقشة الفاضلة ممثلة
في أستاذَيْها الكريمين الدكتور أحمد محمد عبد الدائم ، والدكتور عياد بن
عبيد الشبيطي ، والتي تفضلت مشكورة بقبول المناقشة وتقدير البحث راجية
من المولى العظيم أن يوفقني للاستنارة بآرائهما وتوجيهاتهما وجزاها الله
عنِي خير الجزاء .

كما لا يفوتنِي أن أتقدم بالعرفان لجامعة أم القرى العامة ، التي
منحتنى فرصة إكمال دراستي العليا - ممثلة في جميع مسئوليها وعلى رأسهم
مدير الجامعة معالي الدكتور راشد الراجح ، وشكراً أيضاً لعميد كلية اللغة
العربية ومدير مركز البحث العلمي "أحياء التراث الإسلامي" ولعموم الأساتذة
ال الكرام الذين اخترفت من بحورهم خلال السنة المنبهجية فجزاهم الله عنِي
جميعاً خير الجزاء .

(ه)

وأخيراً أوجه شكري لوالدتي الكريمة وإخوتي عبد الرحمن وإسماعيل
محمد حسين والآخر سعيد محمودي وأخواتي وصديقاتي اللائي ساعدننسى
في الحصول على بعض المراجع وشكري للصديقات اللاتي كان لهن أثر طيب
في نفسي ولكل من نصحتني وشجعني أو مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد
فجزى الله الجميع عن خير الجزاء .

والله أسأل أن يلهمني الصواب في القول والسداد في العمل وأن يتم
بعملي هذا النفع والفائدة ، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،
والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد المسلمين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

خد يجة محمد حسين باكستاني

البَابُ الْأَوَّلُ الدِرَاسَةُ

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بعبد القاهر الجرجاني .

الفصل الثاني : كتاب "الجمل" لعبد القاهر الجرجاني وشرحه .

الفصل الثالث : "شرح الجمل" توثيقاً وتعريفاً .

الباب الأول

(دراسة عن عبد القاهر الجرجاني وشرح الجمل)

(ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول)

الفصل الأول

١ - التعريف بعبد القاهر الجرجاني

عبد القاهر الجرجاني إمام جهيد ، عالم جليل ، شهرته ملأت الآفاق ، وكفاه فخراً أن العلماء رحلوا إليه وتلذموا على يديه ، وكان بودي أن أترجم له ترجمة مستفيضة تليق بمكانة ، ولكنه كان محظوظاً حين ظفر بي بعض الترجمات من قبل بعض الباحثين المعاصرين^(١) ، وللهذا سيكون حدديث عن هذا الإمام الجليل حديثاً وسطاً لا إيجاز ولا إطناب ، فأقول وبالله التوفيق :

هو^(٢) الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد

(١) انظر مثلاً عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية للدكتور أحمد بدوى ، وعبد القاهر الجرجاني بлагاته ونقداته للدكتور أحمد مطلوب ، ومقدمة "المقتضى في شرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر العرجان ص ١٢ ، ومقدمة "التنمية في النحو" لعبد القاهر تحقيق د . طارق نجم ص ٢ .

(٢) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٦٤ ، وإنباء الرواة ٢/١٨٨ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٤٢ ، ودمية القصر ٢/١٢ وإشارة التعبيين ١٨٨ ، وسفية الوعاة ٢/١٠٦ ، والاعلام ٤/١٢٤ ، وفوات الوفيات ١/٦١٢ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦ ، ومعجم المؤلفين ٥/٣١٠ ، وروضات الجنات ٥/٨٩ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ١/٣٣٠ ، وهدية العارفين ١/٦٠٦ ، وعبد القاهر وجهوده في البلاغة للبدوى ص ٥ وأغيرها .

(٣) ورد اسم جده "محمد" في الأعلام ٤/١٢٤ ، ومعجم المؤلفين ٥/٣١٠ ، وعبد القاهر وجهوده في البلاغة للبدوى ص ٥ .

(١) الجرجاني :

كان فارسي الأصل^(٢)، جرجاني الدار^(٣)، ولد وعاش بجرجان،
ولم تحدد لنا الكتب التي تناولته بالترجمة سنة مولده . كما أنها لم تشر
إلى أنه طعن في السن^(٤) .

نشأ في أسرة فارسية راقية الحال ،
ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته ونشأته شأنه في ذلك شأن كثيرون
من العلماء الذين لم يهتم بهم أصحاب التراجم والطبقات إلا بعد ثقتهم
ماهبيهم . عموماً فقد نشأ محبًا للعلم ، ولو عَابَه ، قارئاً للكتب لا سيما كتب
النحو والأدب ، ويروى أنه لم يسرب جرجان - لاً مِرْ ما - حتى لطلب العلم^(٥) .

(١) "الجرجاني" نسبة إلى جرجان من بلاد فارس ، وهي - كما وصفها
ياقوت الحموي في معجم البلدان ٤٨/٢ - مدينة مشهورة عظيمة
بين طبرستان وخرasan ، وهي أكبر مدينة بنواحيها تقع على
وادي عظيم في شفورة بلدان السهل والجبل والبر والبحر ، وهي أقل
ندىًّا ومطراً من طبرستان ، وأهلها أحسن وقاراً وأكثر مروءة ويساراً
، وقد بني هذه المدينة يزيد بن مهلب بن أبي صفرة . وانظر
أيضاً روضات الجنات ٥/٩٠ .

(٢) إنباه الرواة ٢/١٨٨ .

(٣) إشارة التعبيين ١٨٨ .

(٤) انظر مصادر ترجمته السابقة .

(٥) نزهة الآلية ٢٦٤ ، وإنباء الرواة ٢/١٨٨ ، وبسفية الوعامة
٢/١٠٦ ، وروضات الجنات ٥/٨٩ ، وشذرات الذهب ٣/٣٤٠ .

شيوخه :

١ - أبوالحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ، ابن أخت أبي علي الفارسي قال عنه ياقوت : أخذ عن خاله علم العربية ، وطوف الآفاق ورجع إلى الوطن . أوفده خاله على الصاحب بن عباد جهنة الري فارتضاه وأكرم مثواه ، ورد خراسان ونيسابور ، وصار وزيراً للإمبراء إسماعيل ابن سُكْتَكِين بِغَرْنَة ، طاف كثيراً من البلدان وأخيراً استوطن جرجان إلى أن مات سنة ٤٢١ هـ^(١)

وقد أجمع المترجمون لحياة عبد القاهر الجرجاني على أنه تلمذ لا^ءبي الحسين محمد بن عبد الوارث ، بل ويقال : إنه لم يأخذ عن غيره^(٢) لأنَّه لم يلق شيئاً في علم العربية سواه ، ولأنَّه لم يخرج عن جرجان في طلب العلم ، وإنما طرأ عليه أبوالحسين فقرأ عليه^(٣)

٢ - علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي الجرجاني قاضي القضاة بالري ، كان فقيهاً أديباً شاعراً ، طاف في صباح الإقليم ، ونزل نيسابور وهو صغير مع أخيه ، ومات بالري وهو قاضٍ سنة ٣٩٢ هـ . له من المؤلفات "الوساطة بين المتنبي وخصوصه" وغيرها^(٤)

(١) انظر ترجمته في إنباء الرواة ١١٦/٢ ، وبقية الوعاة ٩٤/١ وغيرها.

(٢) انظر البلقة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٢ ، وبقية الوعاة ١٠٦/٢ ، ومعجم الأئمة ١٨٦/١٨ ، ومفتاح السعادة ١٢٢/١ .

(٣) نزهة الألباء ٠٢٤

(٤) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٤/١٤-١٦ ، وطبقات الشافعية للأبنوي ٣٤٨/١ ، وشذرات الذهب ٥٦/٣

وقد ذكر ياقوت الحموي أمر هذه التلمذة ، وهي - في نظري -
غير مستبعدة ؛ لأن عبد القاهر الجرجاني ذكره في بعض كتبه ونقل عنه
كثيراً ^(١) . قال ياقوت : " وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد قرأ عليه ،
واغترف من بحره ، وكان إذا ذكره في كتبه تبخّب به وشمخ بأنفسه
بالانتقام إليه " ^(٢) .

وأضاف الخوانساري ^(٣) أنه أخذ عن :

- ١ - إسماعيل الصاحب بن عباد صاحب "الإقطاع في العروض" و "المحيط
في اللغة" وغيرها ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ^(٤) .
- ٢ - وأبي الفتح عثمان ابن جنني صاحب "الخصائص" و "اللسع" وغيرها ،
والمتوفى سنة ٣٩٢ هـ ^(٥) .

وأقول : إن رواية صاحب الروضات بالنسبة لتلمذته للصاحب وابن
جنني خالية من السند والادلة ، ولم يسبقه إلى ذكرها أحد - فيما أعلم - ، أما
تلذته للصاحب بن عباد فيرد لها النقل والعقل .

فالنقل أن الجرجاني نفسه قد روى في بعض كتبه عن الصاحب
بالحكاية ولم يروعه مشافهة كما هي عادة التلاميذ مع شيوخهم ، استمع إليه

- (١) انظر لائل الإعجاز ٤٣٤، ٥٠٩، وأسرار البلاغة ١٤٥ .
- (٢) معجم الأدباء ١٦/١٤ ، وبخ : كلمة فخر ، وبخ خ الرجل :
قال بخِ بخِ عن اللسان (بخ) .
- (٣) روضات الجنات ٥/٩٠ .
- (٤) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٣٨ ، وبغية الوعاة ١/٤٤٩ .
- (٥) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٤٤ ، وإنباء الرواة ٢/٣٣٥ ، وبغية
الوعاة ٢/١٣٢ ، وشذرات الذهب ٣/١٤٠ .

يقول : " وما يدخل في ذلك ما حُكِي عن الصاحب من أَنْه قال : " كان الأَسْتاذ أبو الفضل يختار من شعر ابن الرومي وينقطع عليه ، قال فدفع إِلَيَّ القصيدة التي أَولَاهَا :

* أَنْتَ ضُلُوعِي جَمْرَة تَتَوَقَّدُ *

وقال : تأملها فتأملتها ، فكان قد ترك خير بيت فيها ، وهو :

يَجْهَلُ كَجْهَلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُنْتَضِي
وَحَلْمٌ كَحَلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُفْسِدٌ

فقلت : لم ترك الأَسْتاذ هذا البيت ؟ فقال : لعل القلم تجاوزه ؟ ،
قال : ثم رأَني من بعد فاعتذر بعذر كان شرًّا من تركه . قال : إنما تركته
لأنَّه أَعَادَ السيف أربع مرات . قال الصاحب : لو لم يُعدهُ أربع مرات
قال : " يَجْهَلُ كَجْهَلِ السَّيْفِ وَهُوَ مُنْتَضِي ، حَلْمٌ كَحَلْمِ السَّيْفِ وَهُوَ مُفْسِدٌ"
لفسد البيت . والامر كما قال الصاحب وبالسبب في ذلك أنك إذا حدثت
عن اسم ضاف ، شئْم أردت أن تذكر المضاف إِلَيْهِ فإن البلاغة تقتضي أن تذكرة
باسمه الظاهر ولا تضره .^(١)

أما بالنسبة للعقـل فالصـاحـب الـمـتـوفـي سـنة ٣٨٥ هـ من المستبعد أن
يأخذ عنه الجرجاني المتوفى سنة ٤٢١ أو ٤٢٤ هـ - كما سيأتي - اللهم
إلا إذا كان الجرجاني من المعربين ، ولم أرَ من وصفه بذلك .

وكذلك تلمذته لابن جنى لا تلقى لدى قبولاً لفارق الزمن بينهما ،
ولعدم نص العلماء - عـدـالـخـواـنـسـارـي - على أـمـرـهـذهـ التـلـمـذـةـ ، فـلـوـكـانـ
أخذ عنه لم يغـبـ ذلكـ عنـ المـتـرـجـمـيـنـ ، لأنـ الشـيخـ والتـلـمـيـذـ عـلـمـانـ مشـهـورـانـ .

والغالب أن الخوانساري قد وهم في أمر هذه التلمذة، فالجرجاني الذي أخذ عن الصاحب واختص بخدمته هو أبو مسعود المظفر بن إبراهيم^(١)، أما الجرجاني الذي أخذ عن ابن جنى فهو أبو الفتوح ثابت بن محمد الاندلسي^(٢).
والله أعلم بالصواب وإليه المأب .

تلذيميه :

عبد القاهر الجرجاني إمام لم يبرح بلده لا مِرِّ ما حتى لطلب العلم، ولما ذاع صيته وطبقت شهرته الآفاق شُدِّت إِلَيْهِ الرحال ، فتصدر ببلده يفيض الراحلين إِلَيْهِ والوافدين عليه^(٣)، وقد تخرج في مدرسته العلمية الكبرى علماءً أجيالاً، أشهرهم :

- ١ - أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري ، قال القطبي : « قال ابن عياض الشامي الكفر طابي النحوى- ونقله بخطه في تذكرة في آخر نسخة "المقصد" لعبد القاهر الجرجاني بالري مكتوبًا حكايته : « قرأ على الآخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري أيده الله - هذا الكتاب من أوّله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل ، وكتبه عبد القاهر بن عبد الرحمن بخطه في شهر رمضان العبارك من سنة أربع وخمسين وأربعين ، حامداً لربه ، ومصلياً على محمد رسوله وآلـه »^(٤) توفي سنة ٤٩٠ هـ .
- ٢ - أحمد بن عبدالله المهاباني الصريفي النحوى المتوفى سنة (٥٠٠ هـ)، له شرح على "اللمع" لابن جنى .

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ٣١/٢

(٢) انظر ترجمته في بقية الوعاة ٤٨٢/١ ، والصلة لابن بشكوال ١٢٣

(٣) إنباء الرواة ١٨٨/٢ - ١٨٩

(٤) إنباء الرواة ١٩٠/٢ ، والنجم الزاهرة ١٦٠/٥

(٥) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢١٩/٣

٣- علي بن محمد بن علي الفصيحي ^(١) ،قرأ النحو والأدب على الشيخ عبد القاهر الجرجاني حتى برع فيه ،وسكن بغداد واستوطنه ^(٢) ، درس من الأدب بالمدرسة النظامية ^(٣) ، وسمى الفصيحي لتدريسه كتاب الفصيح لشلبي ،توفي سنة ٥١٦ هـ ^(٤) ، وذكر تلمذته لعبد القاهر ابن الأثباري ، والقطبي ، واليعاني ، وابن العمار ، والخوانسارى ^(٥) .

٤- أبو عامر الفضل بن إسماعيل التميمي الجرجاني ^(٦) . كان معاصرًا للبخاري صاحب الدمية المتوفى سنة ٤٦٢ هـ . له من التصانيف "البيان في علوم القرآن ، وسلوة الغراء " وغيرها ^(٧) ، ونقل عنه البخاري أبياتاً رواها عن عبد القاهر وسيرد ذكرها في مبحث شعره ، كما أنه أورد أبياتاً في مدح عبد القاهر لتلميذه أبي عامر ، من ذلك مثلاً :

ما أبو عامر سوى اللطف شيءٌ إِنَّه جَلَّةٌ كَمَا هُوَ روحٌ
كُلُّ ما لا يلوحُ من سُرُّ معنىٍ عِنْد تفكيرِه فَلَيَسْ يَلْوَحُ

- (١) انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٤٢ ، وإنباء الرواة ٣٠٦ / ٢ ، ولإشارة التعيين ٢٢٢ ، وبقية الوعاة ١٩٢ / ٢ ، وروضات الجنات ٥ / ٤٠
- (٢) إشارة التعيين ٢٢٢ ، وإنباء الرواة ٣٠٢ / ٢
- (٣) نزهة الألباء ٢٤٠
- (٤) إشارة التعيين ٢٢٢
- (٥) انظر مصادر ترجمته السابقة.
- (٦) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٦ / ١٩٢-١٩٤ ، ودمية القصر ٢ / ١٥ ، وبقية الوعاة ٢٤٥ / ٢ ، وهدية العارفين ١ / ٨١٩
- (٧) معجم الأدباء ١٦ / ٢٠٠
- (٨) دمية القصر ٢ / ١٢

- ٥ - أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب التبريزى ^(١) ، وكان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب ، ولي تدريس الأدب بالنظامية ، وله من التصانيف ثلاثة شروح على الحماسة لا ينتمي تمام ، وشرح المفضليات ، وشرح اللمع لابن جني وغيرها ، توفي سنة ٥٠٢ هـ .

مكانته العلمية :

عبد القاهر الجرجاني من كبار أئمة العربية ^(٢) واللغة ^(٣) والبيان ^(٤) ، وهو أول من دون علم المعانى والبيان ^(٥) ، وكان إماماً بارعاً مفتناً ، لقب بال نحوى ^(٦) ، بل عدّ من أكابر النحويين ^(٧) ، انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه ^(٨) ، واتفقت على إمامته الألسنة ، وتجلّت بمكانه وزمانه لا مكنته ولا زمنة ، وأثنى عليه طيب العناصر ، وشنبت به عقود الخناصر .

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ١٩٠ / ٢٧٠ ، ونزهة الألها^ء ، وإنباء الرواة ٢٤-٢٢ / ٤ ، وإشارة التعبيين ٣٨٢ ، وبغية الوعاء ٣٣٨ / ٢ ، ومعجم الأدباء ٢٨-٢٥ / ٢٥ ، وهديّة العارفين ٥١٩ / ٢ ، ومفتاح السعادة ٠٢١٨ / ١

(٢) معجم الأدباء ٠٢٢ / ٢٠

(٣) فوات الوفيات ٦١٢ / ١ ، والنجم الزاهرة ١٠٨ / ٥ ، ومفتاح السعادة ٠١٢٢ / ١

(٤) البلقة في تاريخ أئمة اللغة ٠١٦

(٥) بغيّة الوعاء ١٠٦ / ٢ ، ومفتاح السعادة ٠١٢٢ / ١

(٦) إشارة التعبيين ٠١٨٨

(٧) نزهة الألها^ء ٢٦٤ ، وإنباء الرواة ١٨٨ / ٢ ، وإشارة التعبيين ١٨٨ ، وبغية الوعاء ١٠٦ / ٢ ، وطبقات الشافعية للا سنوى ٤٩٢ / ٢

(٨) نزهة الألها^ء ٢٦٤

(٩) النجم الزاهرة ١٠٨ / ٥

نهو فرد في طمه الغزير، لا بل هو العلم الفرد في الأئمة الشاهيـرـ.^(١)
 نظر في تصانيف النحاة والـأدبـاءـ، وصنفـ التصانيفـ الجليلةـ، ولكـنهـ كان ضيقـ
 العطنـ لا يستوفـيـ الكلامـ علىـ ماـ يـذـكـرـهـ معـ قـدرـتـهـ عـلـىـ ذـلـكـ.^(٢) قالـ عنـهـ
 السـلـفيـ "ـ وـسـعـتـ أـبـاـ مـحـمـدـ الـأـبـيـورـدـيـ يـقـولـ :ـ مـاـ مـقـلتـ عـيـنـيـ لـغـوـيـاـ مـثـلـهـ ،ـ
 وأـمـاـ فـيـ النـحـوـ فـعـبـدـ الـقـاـهـرـ".^(٣)

كانـ شـافـعـيـ المـذـهـبـ مـتـكـلـماـ عـلـىـ طـرـيـقـةـ الـأـشـعـرـيـ^(٤)، وـرـعـاـ دـيـنـاـ،ـ
 "ـ وـمـنـ ذـلـكـ مـاـ رـوـيـ مـنـ دـخـولـ لـصـ عـلـيـهـ وـهـوـ يـصـلـيـ فـأـخـذـ جـمـيعـ مـاـ وـجـدـ وـهـوـ
 يـنـظـرـ،ـ فـلـمـ يـقـطـعـ صـلـاتـهـ".^(٥)

وفاته :

عاش عبد القاهر الجرجاني حياته بجرجان ولم يخرج منها إلى أن
 توفي بها سنة ٤٢١هـ، وقيل ٤٢٤هـ، والراجح في وفاته هو التاريخ الـأـولـ سـنةـ
 ٤٢١هـ^(٦)

- (١) دمية القصر ٠١٢/٢
- (٢) إنباء الرواة ٠١٨٨/٢
- (٣) طبقات الشافعية للسيكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ١/٣٣١
- (٤) ب匪ية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات الشافعية للأسنوي ٤٩٢/٢ ، وشذرات الذهب ٠٣٤٠/٣
- (٥) شذرات الذهب ٠٣٤٠/٣
- (٦) النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ ، وطبقات الشافعية للسيكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ١/٣٣١ ، وشذرات الذهب ٠٣٤٠/٣
- (٧) إنباء الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ١٦١٣/١ ، والتجموم الزاهرة ٥/١٠٨ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، ومعجم المعرفتين ٥/٣١٠

ب - شعره :

ذكرت كتب الترجم كثيراً من شعر عبد القاهر الجرجاني، وأسأجتنزى هنا
بعضا منها .
فلم يحول مذمة الزمان وأهل إشعار

كثيرة ، من ذلك ما أورده الباخري :

سوسيو النذالة والجهالة
هذا زمان ليس فيه
إلا وسلمه النذالة
لم يرق في سوء صاعد

وما أورده القسطي :

قد دجا بالقياس والتشبيه
أى وقت هذا الذي نحن فيه
طبع تيهًا توغلت في تيه
كلما سارت العقول لكي تقع

وله في الحكمة والوعظة الحسنة :

إذا ما أنكر إلا سر القبح
ومالك مطعم في المرض إلا
وبين الحسن فرقانًا صحيحًا
فاما وهو يجهل بين قبح
باجواز الفلاقة تكيل ريحًا
فإنك في رجل الخير منه

وله في مدح الشيخ أبي عامر :

فيما يدق من الصفات
قولاً واحد عصوه
وتبيّن للمشكيات
ظرفٍ ولطفٍ شامل
ت بلطف سحرك في الجهات
هل تستطيع إذا ذهب
ألا تكون وحق فضلتك
حين تلعب في الكرة



(٢) إنباء الرواة ١٩٠ / ٢

(٤) دمية القصر ١٥ / ٢

(١) دمية القصر ١٣ / ٢

(٣) دمية القصر ١٤ / ٢

ج - مؤلفاته .

عبدالقاهر الجرجاني عالم جليل كثير التأليف ، وسأتحدث فيما يلي عن
مؤلفاته على حسب الفنون التي صنف فيها :

أولاً : النحو والصرف :

١ - الإيجاز : وهو كتاب مختصر لإيضاح أبي علي الناري ^(١) ، جاء في
كتابه كشف الظنون "أوله الحمد لله الذي تظاهرت علينا الآوه" ^(٢) ،
وهو من كتبه المفقودة .

٢ - التتمة في النحو ^(٣) : وهو كتاب مختصر قام الدكتور طارق نجم عبدالله
بتحقيقه والتعليق عليه ، ونشرته المكتبة الفيصلية عام ٤٠٥ هـ .

٣ - الجمل في النحو ^(٤) : وهو شرح مختصر لكتاب "العوامل"
وس يأتي الحديث عنه في الفصل الثاني .

(١) كشف الظنون ٢١٢/٢ ، وهدية العارفين ٠٦٠٦/١

(٢) المصدر السابق .

(٣) الأعلام ٤/١٢٤ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكمان ٥/٢٠٦

(٤) نزهة الألباء ٢٦٥ ، وإنباء الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ٦١٣/١
وبغية الوعاة ٢/١٠٦ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١

٤ - ستة أبيات لفعل الاًمر الباقي على حرف واحد ، شرحها الشيخ عمر الطرابيشي من علماء القرن الثالث عشر المجري ، وسمى شرحه "شراب الراح فيما يتوصل للعزى والراح" ، وقد حققه الدكتور البدراوي زهران .

٥ - العمدة في التصريف .^(١)

٦ - شرح الجمل في النحو^(٢) : وهو شرح متوسط لكتاب "الجمل" السابق ، وهو موضوع البحث ، وأسأله بحديث مفصل في فصل قادم إن شاء الله تعالى .

(١) فوات الوفيات ٦١٣/١ ، وبغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وفتح السعادة ١٢٨/١ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وكشف الظنون ١١٦٩/٢ ، وهدية العارفين ٠٦٠٦/١

(٢) نزهة الالباء ٢٦٥ ، وإنباء الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ٦١٣/١ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ ، وشذرات الذهب ٠٣٤٠/٣

٢ - كتاب في التصريف : ويعمل الدكتور محسن العميري على

تحقيقه ، وسيرى النور قريباً إن شاء الله .

٨ - المغني : وهو شرح مبسط لكتاب " الإيضاح " لأبي علي الفارسي في نحو ثلاثين مجلداً ^(١) . وهو من كتبه المفقودة .

٩ - المقتصد في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ^(٢) : وقد قام الدكتور كاظم بحر المرجان بتحقيق الجزء الخاص بال نحو ونشره .

١٠ - المفتاح في الصرف : وقد طبع الكتاب الطبعة الأولى عام ١٤٠٧ هـ بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، نشر مؤسسة الرسالة بيروت .

(١) نزهة الألباء ٢٦٥ ، وفوات الوفيات ٦١٢/١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وفيية الوعاة ١٠٦/٢ ، ومنتاح السعفاذة ١٢٢/١ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وروضات الجنات ٩٠/٥ ، وكشف الظنون ٤٢/١ ، وهدية العارفيين ٦٠٦/١ المصادر السابقة .

ثانياً : البلاغة :

- ١ - **أسرار البلاغة** : وقد طبع في مصر أول مرة سنة ١٣٢٠ هـ حيث نشره السيد رشيد رضا.
- ٢ - **دلائل الإعجاز** : وقد طبع أيضاً في مصر لأول مرة سنة ١٣٢١ هـ ونشره السيد رشيد رضا . ثم حققه الأستاذ محمود محمد شاكر ونشرت مكتبة الخانجي بالقاهرة . وجاء في نهاية "الرسالة الشافية في الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني .

ثالثاً : علوم القرآن .

- ١ - **إعجاز القرآن الكبير**^(١) : وهو شرح كبير لكتاب "إعجاز القرآن" لا يبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وسماه صاحب **كشف الظنون** "المعتضد"^(٢).
- ٢ - **إعجاز القرآن الصغير**^(٣) : وهو شرح صغير لكتاب "إعجاز القرآن" للواسطي ولم يصل إلينا .

- (١) بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٢١/١ ، وروضات الجنات ٩٠/٥ ، ومفتاح السعادة ١٢٢/١ .
- (٢) كشف الظنون ١٢٠/١ .
- (٣) بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات الشافعية للسيكي ٢٤٢/٣ ، وروضات الجنات ٩٠/٥ ، والأعلام ١٢٤/٤ ، ومفتاح السعادة ١٢٢/١ ، وكشف الظنون ١٢٠/١ .

- ٣ - درج الدرر في تفسير الآي والسور^(١).
- ٤ - الرسالة الشافية في الإعجاز، وفيها تفسير لقضية إعجاز القرآن، وقد نُشرت ضمن كتاب بعنوان "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للمرمانسي والخطابي وعبد القاهر الجرجاني" وحققه محمد خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، ونشرتها مطبعة دار المعارف بمصر^(٢). وقد نُشرت موّه خرآ في نهاية كتاب "دلائل الإعجاز" بتحقيق الاستاذ محمود محمد شاكر.
- ٥ - شرح الفاتحة^(٣) في مجلد، وهو أيضا لم يصل إلينا.

(١) هدية العارفين ٦٠٦/١، وتاريخ الأدب العربي لبروكمان ٢٠٦/٥، وذكر أنه موجود في الأسكوريال ثان برقم ١٤٠٠، ونمور عثمانية ٠٣٠٦

(٢) انظر مقدمة التتمة لميد القاهر تحقيق د. طارق نجم ٠٣٩

(٣) فوات الوفيات ٦١٣/١، وطبقات المفسرين للداودى ٣٢١/١

وشذرات الذهب ٣٤٠/٣، وكشف الظنون ٤٥٤/١، وهديّة العارفين ٦٠٦/١، وعبد القاهر الجرجاني للدكتور بدوى ٠٤٣

رابعاً : موجات لغات أخرى :

- ١ - كتاب العروض ^(١) . ولا أعرف عنه شيئاً .
 - ٢ - مختار الاختيار في فوائد معيار النظار في المعاني والبيان واليديع والقوافي ^(٢) ، ولم يصل إلينا .
 - ٣ - المختار من دواوين المتنبي والبحترى وأبى تمام . نشره الأستاذ عبد العزيز العيسى في "الطرائف الأدبية" بالقاهرة سنة ١٩٣٧ م ^(٣) .
 - ٤ - المسائل المنشورة في مجلد .
-

(١) فوات الوفيات ٦١٢/١

(٢) كشف الظنون ١٦٢١/٢ ، وهدية المارفرين ٦٠٦/١

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكمان ٢٠٦/٥ ، والكتاب مشكوك في نسبته لعبد القاهر .

(٤) إناء الرواة ١٨٩/٢

الفصل الثاني

الجمل وشروحه

"الجمل" اسم لا يُكرر من كتاب في النحو العربي ، فهناك "الجمل"
 لا يُبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ ، وهو كتاب نافع مفيد
 لولا طوله بكثرة الأمثلة^(١) . و"الجمل" لحسين بن أحمد المعروف بابن
 خالويه المتوفى سنة ٣٢٠ هـ^(٢) ، و"الجمل" لا يُبي عبدالله محمد بن
 هشام المتوفى سنة ٥٢٠ هـ^(٣) ، و"الجمل" لعبد القاهر بن عبد الرحمن
 الجرجاني ، وهو شرح مختصر لكتاب "العوامل" ويقوم على خمسة فصول :
 الأول في المقدمات ، والثاني في عوامل الفعال ، والثالث في عوامل
 الحروف ، والرابع في عوامل الأسماء ، والخامس في أشياء منفردة^(٤) .
 وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ علي حيدر ونشره بدمشق سنة ١٣٩٢ هـ .
 وقد حظي الكتاب بشرح كثيرة من جهابذة العلماء .

منها :

(١) كشف الظنون ٦٠٣/١

(٢) المصدر نفسه ٦٠٢/١

(٣) المصدر نفسه ٦٠٥/١

(٤) المصدر نفسه ٦٠٢/١ ، وانظر مقدمة علي حيدر في تحقيق جمل

الجرجاني .

١ - شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني نفسه ، وهو موضوع التحقيق وسوف أعرضه بالتفصيل في الفصل الثالث .

٢ - المجمل في شرح جمل عبد القاهر لعلي بن الحسين بن علي الباقولي الصرير^(١) المتوفى سنة ٥٣٥ هـ .

٣ - المرتجل في شرح الجمل لا[ُ]بي محمد عبدالله بن أحمد الخشاب^(٢) المتوفى سنة ٥٦٢ هـ ، وقد حقه الأستاذ علي حيدر ونشره بدمشق سنة ١٩٧٢ م . قال عنه حاجي خليفة " إن ترك أبواباً من وسط الكتاب ولم يتكلم عنها " ^(٣) . وسأعد فيما بعد إن شاء الله موازنة بينه وبين شرح عبد القاهر .

(١) ببغية الوعاة ٦٠٣/٢ ، وكشف الظنون ٦٠٣/١ ، وهدية العارفين ٦٩٢/٥

(٢) إشارة التعيين ١٥٩ ، وإنباء الرواة ١٠٠/٢ ، وببغية الوعاة ٣٠/٢ ، وروضات الجنات ١٢٢/٥ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٥/٥

(٣) كشف الظنون ٦٠٢/١ .

٤ - شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الحضرمي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ^(١). وقال عنه البغدادي "إنه شرح لجمل الزجاجي"^(٢). أما بروكلمان فأورد ضمن الشرح شرحاً لمجهول أكمله سنة ٩٦٥ هـ، وقال ربما كان لا يُبي الحسن على بن الخروف، ومنه نسخة مخطوطة بالأسكوريا ثان ١٢٢^(٣)، والصواب أن هذا الشرح هو لعبد القاهر الجرجاني صاحب الجمل، وهو موضوع البحث.

٥ - شرح الجمل للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ^(٤)، ذكره المؤلف في القسم الثاني من كتابه "مفتاح العلوم"^(٥) علم النحو، ولم أرَ من أشار إليه من قبل.

(١) بغية الوعاة ٢٠٣/٢، وكشف الظنون ٦٠٢/١، وانظر ترجمته في إشارة التعبيين ٢٢٨.

(٢) هدية المارفرين ١/٤٠٤، وانظر إشارة التعبيين ٢٢٨، والبساط ١/٨٢.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٦.

(٤) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٣٦٤.

(٥) مفتاح العلوم ٦٦.

٦ - شرح علي بن موهمن بن عصفور^(١) المتوفى سنة ٦٦٩ هـ^(٢)

وذكرت بعض كتب الترجم أن له ثلاثة شروح على الجمل ، وعدها الدكتور عياد الشبيتي من شروح جمل الزجاجي ، وذكر أن الشرح الكبير حقيقة الدكتور جعفر صاحب أبو جناح ، وطبع الجزء الأول منه بالعراق وبقي منها شرحان^(٣).

٧ - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لشمس الدين محمد بن أبي الفتح بن علي البغلي الحنبلي^(٤) المتوفى سنة ٧٠٩ هـ^(٥) . قام بتحقيقه أحد الإخوان المصريين بجامعة الأزهر الشريف ، وحقق الجزء الأول منه الدكتور عبد الحليم العرضي^(٦) . وسأعد فيما بعد إن شاء الله موازنة بينه وبين شرح عبد القاهر.

٨ - شرح محمد بن علي الفرناطي^(٧) المتوفى سنة ٧١٥ هـ.

(١) كشف الظنون ٦٠٣/١ ، وجاء في هامشه عن شروح ابن عصفور "وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي " هكذا في هامش الأصل بخط بعض الفضلا ، وتاريخ الأدب العربي لبروكمان ٢٠٥/٥ ، وذكر أن منه نسخة في مكتبة ولی الدين تحت رقم ٢٩٥٣ مع تعلیقات هامشية لا يُبَّ حيان الأندلسي .

(٢) انظر ترجمته في إشارة التعین ٢٣٦ ، وسفیحة الوعاة ٢١٠/٢

(٣) انظر كتاب "المسيط" لابن أبي الربيع ٠٨٤/١

(٤) انظر كشف الظنون ٦٠٣/١ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكمان ٢٠٥/٥

(٥) انظر ترجمته في بسفیحة الوعاة ٢٠٢/١

(٦) أخبرني بذلك أستاذ المشرف .

(٧) كشف الظنون ٦٠٣/١

- ٩ - شرح محمد بن أحمد بن أحمد القيصري^(١) حوالي سنة ٧٥٨ هـ ، وذكر بروكلمان^(٢) أن منه نسخة في الأسكنorial ثان برقم (١٢٣) ومنه ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٧٨١ "نحو" .
- ١٠ - شرح شهاب الدين أحمد بن شرف الدين بن منصور الشعلبي ، ألفه سنة ٢٨٧ هـ ويسمى "بالتعلقة النورانية" في شرح الجمل الجرجانية " ، وذكر بروكلمان أن منه نسخة بالأسكنorial ثان تحت رقم (٢٨)^(٣) ، ومنه ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (١٥٣) "نحو" ، ولدّي مصورة منه . ولدّي أستاذ المشرف نسخة أخرى منه .
- ١١ - شرح لعاشق قبيو الإزنبيقي المتوفى سنة ٩٤٥ هـ ، ذكر بروكلمان أن منه نسخة بالتحف البريطاني ٤٩٦ رقم ١^(٤) .
- ١٢ - ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفضل ناصر بن هادي ابن ناصر الحسيني ، ومنه نسخة بمكتبة "لاله لي" رقم (٣٣١٤) ولدّي أستاذ المشرف مصورة منه .
-

(١) تاريخ الأدب العربي ببروكلمان ٥/٥٢٠٥

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

١٩ - شرح مختصر الجمل الجرجاني لمجهول ، وهو بمكتبة " أيا صوفيا " بالمكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٤٥٢٨) . ولستى أستاذى المشرف مصورة منه .

وما تجدر الإشارة إليه أن بروكلمان وحاجي خليفة قد خلطَا بين شروح الجمل للزجاجي وشرحها للجرجاني ، والصواب أن أكثرها لجمل الزجاجي : (١)

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د . عياد الثبيتي

الفصل الثالث

شرح الجمل " توثيق وتعريف "

أولاً : توثيق نسبة الكتاب .

كتاب "شرح الجمل" أحد كتب عبد القاهر الجرجاني، وما يؤكد صحة نسبته إليه إلا مور التالية :

١ - جاءت صفحة "العنوان" في المخطوط تحمل اسم الكتاب وأسم مؤلفه :

"كتاب شرح الجمل في النحو ما صنفه الشيخ الإمام العالم كمال الدين مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني - بل الله ثراه -".

٢ - أول صفحة في الكتاب تدل على صحة نسبته لعبد القاهر يقول: قال الشيخ (١) الإمام مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن قدس الله روحه ونور ضريحه ..

٣ - معظم كتب التراجم التي تناولت حياة عبد القاهر الجرجاني ذكرت أن من مؤلفاته شرحاً لجمله، وإن اختلفت مسميات الشرح .

٤ - أسلوب عبد القاهر وسمات خاصة في شرحه تنطبق مع باقي مؤلفاته، وكذلك طريقة معالجته للقضية .

٥ - لم يشك أحد من العلماء في أن لعبد القاهر الجرجاني كتاباً يشرح فيه جمله اللهم إلا ما ورد عن بروكلمان حينما عدد شروح الجمل فلم يذكر من بينها شرح عبد القاهر، وذكر شرحاً لمجهول، وقال "... فرغ منه سنة ٩٦٥ هـ، وربما كان لا يبي الحسن علي بن الخروف، ومنه نسخة بالاسكوربالي (٣)

ثان ١٢٢ هـ ولعل الصواب هو أن هذا الشرح الذي أشار إليه هو شرح عبد

القاهر الجرجاني، والنسخة التي أشار إليها هي النسخة الوحيدة التي

اعتمدتها في التحقيق .

(١) انظر ص ٢ .

(٢) راجع تراجم عبد القاهر فيما سبق ص ٢ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥ .

٤ - بعض الكتب نقلت عن عبد القاهر الجرجاني في شرحه وإن

اختلفت مسميات الشرح ، من ذلك :

(١) - ما ذكره ابن الحاجب في "الْأَمْلَى النحوية"^(١) (وقال : قال الشيخ عبد القاهر في شرح المقدمة التي وضعها : سؤال صعب وهو أن يقال من حكم المعطوف أن يمتنع فيه ما امتنع من المعطوف عليه، وإذا كان كذلك وجب - إذا لم يصح إدخال الْأَلْفُ واللام على المنادى ، فلا يقال : يا الرجل - لأن لا يقال ذلك في المعطوف عليه وأن لا يقال ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَقَةُ وَالظَّيْر﴾.

والجواب أن الذى أوجب جواز ذلك في المعطوف مع استثناء ذلك في المعطوف عليه أن الذى منع أن تقول "يا الرجل" ما ذكر من الْأَلْفُ واللام في الاسم للعهد ، وأن تقدير العهد في المخاطب محال من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غائب ، والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الفيبة . تبيين ذلك أنك إذا قلت : أَعْنِيكَ زِيدًا ، لم يدخل "زيد" في الخطاب وإن كان معطوفاً على ضمير المخاطب؛ وذلك أنه لا يصح الجمع بين شيئين في الخطاب على أن يبدأ بأحد هما ويثنى بالآخر . معنى ذلك أنه لا يصح أن تقول أنت فعلت كذا ، وأنت تخاطب "زيداً" ثم تقول : وأنت لم تفعل كذا ، وأنت تعنى "عمرًا" وتقدر خطابك زيداً بقى على حاله في حال خطابك [عمرًا]^(٢) وإنما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب إذا لم تفرق ، فقلت : أنتما فعلتما وما شاكل ذلك ، وإذا صرحت ذلك تبيين السبب في جواز دخول الْأَلْفُ واللام على المعطوف على المنادى وإن لم يصح دخولها على نفس المنادى^(٣)

(١) انظر الْأَمْلَى النحوية لابن الحاجب ٤/٨١-٨٢.

(٢) إضافة من النسخة وهي غير واردة في الْأَمْلَى النحوية .

(٣) انظر ج ٠١٢٥

(ب) - ما نقله أبوالبقاء العكبرى المتوفى ٦١٦ هـ عنه في التبيين عن مذاهب النحويين في مسألة حد الاسم حيث قال :

" قال عبد القاهرني شرح جمله : حد الاسم ما جاز الإخبار عنه ، قال : والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما : أنه مطرد ومنعكس ، وهذا إمارة صحة الحد . والثاني : أن الفعل لا يصح الإخبار عنه ، والحرف لاحظ له فسي الإخبار ، فعني أن يكون الاسم هو المخبر عنه ، إذ لا يجوز أن تخلو الكلمة من إسناد الخبر إليها ، ولذا كان الفعل والحرف والاسم لا يسند إليه خبر ارتفع الإخبار عن جملة الكلام . والدليل على أنه ليس بحد وإنما هو علامة - وقد اختار ذلك عبد القاهر في شرح الإيضاح ^(١) - أن هذا اللفظ يطرد ولا ينعكس ، والدليل عليه قوله إذ ، وإذا ، وأيان وأين ، وغير ذلك ، وأنها أسماء ولا يصح الإخبار عنها ، فعند ذلك يبطل كونها حدًا ^(٢) ."

(ج) - ما ذكره رضي الدين الاستراباذى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ في شرح الشافية ^(٣) قال " قال عبد القاهر : يقولون تيهاء كظهر المجنون ، يريدون الملاسة " ^(٤) .

(د) - ما ذكره الباعلي في الفاخر ^(٥) قال : " قال الجرجانى في شرحه : فإذا كان الاسم دالاً على شيء يثبت له المعنى أو ينفي عنه

(١) انظر المقتضى في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ١/٢٠٠

(٢) انظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ١٢٢، ١٢٣ ونقل العكبرى عن الجرجانى في شرحه ليس حرفياً . انظر ص ٣٠٢

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢٠٠

(٤) انظر ص ٢٩٢

(٥) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لا يبي الفتح الباعلي لوحة ٢٣١ / أثنا بعدها .

المعنى علمنا أنه مبتدأ ، وإنما رأينا يدل على المعنى الذي يثبت أو ينفي علمنا أنه خبر ، ولهذا المعنى قالوا لو لم يكن للمبتدأ والخبر إعراب لكن لا نعدم بذلك معنى نحن نجده الآن ، وإنما كان الأمر كذلك وجب كون الفاعل أصلًا في الرفع وكون المبتدأ والخبر فرعاً عليه :^(١)

(ه) - ما نقله الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح^(٢) عن الجرجاني ، قال : " قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك أجب المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان ، تقول : أضررت زيدا ، ولا يكون غرضك أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره ، أى تحمله على أن يقر بفعل قد فعله ".^(٣)

وكل هذه الأمور المتقدمة تؤكد أن هذا الشرح للجرجاني لا لغيره .

ثانياً - تحقيق عنوان الكتاب :

ظهر اسم الكتاب على صفحة الفلاف جلياً واضحاً وهو كتاب شرح الجمل في النحو ، وورد لهذا الكتاب أكثر من اسم في كتب الترجم والنحو ، فمنهم من سماه " التلخيص في شرح الجمل "^(٤) ومنهم من سماه " شرح المقدمة "^(٥) ، ومنهم من سماه " شرح المختصر "^(٦) وأعتقد أن جميعها شرح للجمل الجرجانية .

(١) انظر ص ٣١٠ ، ٣١٢ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

(٣) انظر ص ١٩٠ .

(٤) ابن الأباري في نزهة الألباء ٢٦٥ ، والداودي في طبقات المفسرين ٠٣٣١/١ .

(٥) ابن الحاجب في الأ Mali النحوية ٤/٨١ .

(٦) الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٢٣٩/٢ فما بعدها .

ثالثاً : المنهج الذي سلكه عبد القاهر في شرحه :

- ١ - الكتاب إملاء لجمل عبد القاهر شمله بالتوضيح والشرح ، غير أنه أخلَّ ببعض الموضع فذكرها في الجمل ولم يذكرها في الشرح ، وفي موضع آخر زاد شيئاً إلى الشرح ومن ذلك مثلاً :
- أ - ذكر في الجمل زمن الفعل (ص ١٥) ، ولم يتطرق إليه في الشرح .
- ب - ذكر في الجمل "الجمل التي لها محل من الإعراب" (ص ٤٠) ، ولم يذكر في الشرح إلا جملة الحال (ص ٣٤٦) .
- ج - ذكر في الجمل "موضع الضمير المستتر جوازاً" (ص ٣٩) ، ولم يتكلم عنها في الشرح .
- د - ذكر في الجمل حروف العطف (ص ٣٣) وزاد في الشرح "إما" (ص ٢٨٨) .
- ه - لم يذكر شيئاً في الجمل عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب واكتفى في الشرح بجملة الصلة (ص ٣٤٦) .
- و - النص الوحيد الذي أورده من الجمل (ص ٣٤) في شرحه (ص ٢٩٩) هو قوله "كل جمع مؤنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيما يعقل" . كما أنه كان ينسحب كتابه "الجمل" بالكتاب^(١) ويعول كثيراً بالرجوع إليه ، أما كتاب سيبويه ، فيسميه كذلك أو بقوله صاحب الكتاب .
- ٢ - جعل الجرجاني كتابه في أبواب وفصول ومسائل ، من ذلك مثلاً :

(١) انظر مثلاً ص ١٣-٢٤ - ١٩٥ .

(٢) انظر مثلاً ص ٤ - ٩٢ - ٢١٠ .

باب الإعراب^(١) ، وباب حسبت وأخواتها^(٢) ، وفصل فيما لا ينصرف^(٣) ، وفصل في نعم وبئس^(٤) ، ومسألة في "ماه وجور"^(٥) ، ومسألة في "ما دام" وغيرها.^(٦)

٣ - حرص الجرجاني على الاتيان بضابط أو أصل ثم عمد إلى تفسيره وتبينه بضرب الأمثلة ، ومن النصوص الدالة على ذلك ما يأتي :

(أ) - قوله في معرض حديثه عن الفاء : " كل ما يجابت بالفاء يجاب بالجزم إلا النفي ، فإنه لا يجوز أن يكون له جواب بالجزم . ويتبين هذا بأن تنظر إلى النهي ، وذاك أن المعنى مختلف ، فإذا كان الجواب بالفاء كان المعنى على أن وجود الفعل يكون سبباً لما بعد الفاء ، فإذا قلت : " لا تنقطع عنا فنجفوك " كان المعنى : إن انقطعت جفوناك ، وإذا جزست وجب أن يكون انتفاً الفعل سبباً للذى هو جواب ، تقول : " لا تفعل يكن خيراً لك " فيكون المعنى : فإنك إن لا تفعل يكن خيراً لك ، وعلى هذا قالوا " لا تدن من الأسد فيأكلك " ولم يقولوا : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأنه إذا كان بالفاء كان المعنى : فإنك إن دنت منه يأكلك ، وهذا صحيح ، وإذا جزست كان المعنى : فإنك إن لا تدن منه يأكلك ، وهذا محال^(٧) .

(ب) - قوله في معرض حديثه عن النداء : " الذي يجب أن يعلم أول شيء في المداري أن الاسم الظاهر يقع في النداء موقع الضمائر .

تفسير هذا أولاً إذا قلت : " يا عبدالله " ، كان " عبدالله " واقعاً موقع : إياك أعني ، يدل على ذلك أنه لو كان الاسم الظاهر في النداء يكون باقياً على ما يكون عليه في غير النداء لكان ينبغي أن يعود الضمير إليه على لفظ الفيبيبة ، وكان يقال : يا عبدالله فعل كذا ، كما تقول : عبدالله فعل كذا ، فلما كان ذلك محالاً وكان الكلام أن تقول : يا عبدالله فعلت كذا

(١) انظر ص ١١٠

(٢) انظر ص ٦٠

(٣) انظر ص ٦٦

(٤) انظر ص ٥١

(٥) انظر ص ٢٠

(٦) انظر ص ٣٠

(٧) انظر ص ١٦٢

علم بذلك أنه واقع موقع الضمير، وأنه قد دخله معنى أنت وإياك ^(١)

٤ - ذكره بعض آراء النحاة البصريين والковيين ، من ذلك

مثلاً ما يلي :

(أ) - قوله في "ليس" : " وأما " ليس " فقد اختلف النحويون فيه ، فنفهم من أجراءه مجرى " ما زال ، وما فتن " في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم كقولك "ليس منطلقاً زيد " ، ولا يقدم على نفس " ليس " فلا يقال : منطلقاً ليس زيد ، ومنهم من أجرأها مجرى " كان " فأجاز فيها إلا أمرین : تقديم الخبر على الاسم ، وتقديم الخبر على " ليس " نفسها ، والمذهب الصحيح هو إلا ^(٢) أول :

(ب) - قوله في معرض حديثه عن "إنَّ المكسورة إذا خفت ، قال : " وأعلم أن " إنَّ المكسورة إذا خفت لم يقع بعدها من الافعال إلا ماتدخل على المبدأ والخبر وهو باب " كان " وباب " ظننت " فمثال وقوع " كان " بعدها قوله تعالى * ولأنَّ كَانَ مُكْرُهٌ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ * ، ومثله * وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً * ، و " اللام " التي تراها هي التي قلنا إنها تلزم الخبر للفرق بينها وبين النافية ، ولو قلت : " إنَّ كانَ زيدَ منطلقاً " وأنت تزيد " إنَّ زيداً كانَ منطلقاً " لم يجز .

وأما وقوع " ظننت " بعدها فمثال قوله : " إنَّ ظننت زيداً منطلقاً " ، " اللام " يلزم المفعول الثاني لأنَّ المفعول الثاني هو خبر المبدأ في الأصل ، وقد أجاز الكوفيون وقوع غير ما ذكرنا من الافعال بعدها ^(٣) .

(١) انظر ص ١١٥ .

(٢) انظر ص ٢٤ .

(٣) انظر ص ٨٤ - ٨٥ .

(ج) - قوله في معرض حديثه عن حروف العطف : "أول ما ينبغي أن تعلم في "الواو" أن الذى أراده النحويون فيها بالجمع ليس هو ما يظنه الناس، وذلك أنهم ظنوا أن المعنى إذا قلنا في مثل " جاءني زيد وعمرو " أن "الواو" للجمع أنها جاءاً معاً وفي حال واحدة، وهذا خطأ منهم ففي الظن، وإنما مرادهم بالجمع أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم الذى علقه به، فإذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " كنت قد جمعت بينهما في إثبات المجيء بهما، وجعلتهما شريكين في هذا الحكم، فاما المجيء نفسه فليس القصد بالجمع إليه، ثم هذا الجمع الذى أرادوه لا يمنع من إرادة الجمع في المجيء، ولكنه لا يوجبه حتى لا يجوز إذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " إلا أن يكونا قد جاءاً معاً، بل يجوز ذلك ويجوز أن يكونا قد جاءاً في وقتين، ويجوز أيضاً أن يكون المبدوء به في اللفظ قد تأخر مجئه عن مجيء الثاني، ويجوز أن يكون العقد في اللفظ مقدماً في الفعل أيضاً .^(١)

(د) - قوله في "لكن" : "واعلم أن مذهب يونس في "لكن" أنه ليست بحرف عطف، وأن الاسم بعدها يكون محمولاً على عامل مضمر، فإذا قلت : "ما جاءني زيد لكن عمرو" كان التقدير : لكن جاءني عمرو، وإذا قلت : ما رأيت زيداً لكن عمراً، كان المعنى لكن رأيت عمراً، وكذلك يضرر حرف الجر، فإذا قلت : "ما مررت بزيد لكن عمرو" قدر في "عمرو" أنه مجرور بباءً مضمرة، ويستدل على ذلك بأن "لكن" تدخل عليها "الواو" كقولك : "ما جاءني زيد ولكن عمرو" قال : فلو كانت حرف عطف لم يجز دخول حرف عطف آخر عليه كما لم يجز في شيء من حروف العطف، وهذا مذهب قوى .^(٢)

(١) انظر ص ٢٧٤ .

(٢) انظر ص ٢٨٦ - ٢٨٢ .

٥ - استخدام الافتراضات كقوله "فإن قيل" و "إن سأّل سائل ..." .

استخدام البرجاني منهج الافتراضات لتوضيح الأحكام والمذاهب والعلل ودفع الشبهات ، ومن النصوص التي تبين هذا المنهج ما يلي :

(أ) - قوله في المبتدأ والخبر : "إن سأّل سائل ف قال : بماذا يكون أولاً ثانٍ ؟ أيان يُبَدِّأ به في اللفظ أُمِّيَّعْنِي فيه يجب له الاُولية ؟ فالجواب : أنه لا يجوز أن يكون الاعتبار في ذلك كونه أولاً باللفظ ، لأنهم يقدمون الخبر على المبتدأ في اللفظ ، فيقولون : "منطلق زيد" ، ولو كان المبتدأ يكون من جهة تقدمه في اللفظ أولاً لكان ينبغي أن لا يصح تقديم الخبر عليه ، وأن يسليه تقديميه عليه وصف الاُولية ، وإذا بطل ذلك ثبت أن الاُولية يجب له المعنى فيه".

(ب) - قوله في معرض حديثه عن العدد : " وأما إسقاطهم "الباء" من العشرة مع المذكر إذا ركب معها الواحد إلى التسعة كقولك : أحد عشر درهماً ، فالسبب في ذلك أن الاسمين لما جعلا اسمًا واحداً كرهوا أن يكون فيه علامتاً تأنيث في مثل "ثلاثة عشر" ، وأربعة عشر" إلى "تسعة عشر" ، فإن قيل : فقد حذفوا في "أحد عشر واثنا عشر" وإن كان لولم تمحض لم يجتمع تاءً ، فالجواب : أن من أصولهم إذا لزم حكم في باءٍ أن يطردوه فيه وإن لم يلزم في الجميع ، مثل أنهم قالوا : " يعد "فخذلوا الواول وقعه بين يا" وكسرة ، ثم حملوا " تعدد ، وأ عدد ، ون عدد " عليه ، وقالوا "أكْرَم" والأصل "أكْرِم" فأخذلوا البهزة لا جتماع همزتين ، ثم قالوا : " تَكْرَم ، ونَكْرَم ، ويَكْرَم" فأخذلوا هما وإن كانوا لم يأخذلوا لم يكن هناك

همزتان ، ولما ذكرنا من أن السبب في حذف التاء كراهية أن يجتمع تاء ن في اسم واحد لم يحذفوا في المونث ، فقالوا : "ثلاث عشرة امرأة" وذلك أن التاء قد كانت حذفت من المضموم إلى العشرة ^(١) .

٦ - استخدام الجرجاني لا صول ونكت ومعانٍ خفية لطيفة ،
والليك بعض النصوص الدالة على ذلك :

(أ) - قوله في معرض حديثه عن المبتدأ والخبر : " وفي هذا الباب أصل عظيم قد قل نظر الناس فيه ، وهو أن يعلم أنه لا بد من معرفة أصل يرجع إليه في الفرق بين المبتدأ والخبر ، ولا سبيل إلى معرفة ذلك من جهة اللفظ من حيث يظنه الناس أنه يمكن الفرق بينهما بأن المبتدأ أول والخبر ثان ، وذلك لأن إنسا كان يكون هذا فرقاً لو كان الخبر لا يقدم على المبتدأ في اللفظ ، وكان لا يكون الاسم مبتدأ إلا وهو مقدم ، ولا خبراً إلا وهو موء خر ، وذلك محال . وإنما كان كذلك وجب أن يطلب الفرق بينهما من طريق المعنى ، والواجب في ذلك أن يقال : إن الخبر ينقسم إلى قسمين وهما : الإثبات ، والنفي ، وكل واحد منهما كما مضى يتضمن سببين ، فالإثبات يتضمن مثبتاً ومبينا له ، والنفي يتضمن منفياً ومنفياً عنه . وإن قد ثبت ذلك فالمبتدأ أبداً يكون الذي يدل على المثبت له أو المنفي عنه ، والخبر هو الذي يدل على المثبت أو المنفي ، فإذا قلت : " زيد منطلق " أو " ما زيد منطلق " علمت أن المبتدأ هو " زيد " لأن تنظر فتعلم أن الغرض من كلامك هذا أن تثبت الانطلاق لزيد أو تنفيه عنه ، وتتعلم أن " منطلق " هو الخبر ، لا نك تراه دالاً على الانطلاق الذي هو المثبت أو المنفي ^(٢) .

(١) انظر ص ٤٣٠

(٢) انظر ص ٣٢٠

(ب) - قوله عند حدّيـه عن النـداء : " وأـمر آخر خـفي في هـذا الـوضع ، وـهو أـنـك إـذا قـلت : " اـذهب أـنت وزـيد " لمـيـكن " زـيد " مـخـاطـبـاً ولـكـنـ يكونـ فيـ معـنى : وـليـذهب زـيدـ فيـ كـوـنـه غـائـبا ، شـمـ إـنـ قـلت : " اـذهب أـنت وزـيدـ فـإـنـكـا منـ شـأـنـكـا كـذـا وـكـذـا " كـانـ إـدـخـالـ " زـيدـ " فيـ الـخـطـابـ عـلـى سـبـيلـ التـغـلـيبـ لـأـنـ " زـيدـاً " مـخـاطـبـ ، كـيفـ وـأـنـتـ تـقـولـ هـذـا وزـيدـ غـائـبـ ، وـمـعـنىـ التـغـلـيبـ أـنـكـ تـقـولـ لـلـرـجـلـ تـخـاطـبـهـ " أـنـتـ فـعـلـتـ كـذـا " تـعـنىـ أـنـتـ وـقـوـطـكـ ، وـتـقـولـ : " جـئـتـنـيـ وـجـاءـ زـيدـ فـقـلـتـمـاـ لـيـ كـذـا وـكـذـا " فـتـجـعـلـ " زـيدـاً " شـرـيكـاـ لـلـمـخـاطـبـ فيـ لـفـظـ الـخـطـابـ وـإـنـ كـانـ يـعـلـمـ أـنـ الـمـعـنىـ : جـئـتـنـيـ فـقـلـتـ كـذـا ، وـجـاءـ زـيدـ فـقـالـ كـذـا " !) (١)

(ج) - قوله في معرض حدّيـه عن النـداءـ أـيـضاً : " وـهـا هـنـا مـعـنىـ لـطـيفـ ، وـهـوـ أـنـ الـأـسـمـاـ الـظـاهـرـةـ مـوـضـوعـةـ لـيـعـرـفـ بـذـكـرـهـاـ غـيرـ الـمـسـمـىـ الـقـصـدـ إـلـىـ الـمـسـمـىـ " .

تـفـسـيرـ هـذـاـ أـنـكـ إـذاـ قـلتـ : " جـاءـنـيـ زـيدـ " كـنـتـ عـرـفـتـ غـيرـ " زـيدـ " قـصـدـكـ إـلـىـ " زـيدـ " بـإـثـبـاتـ الـعـجـيـ لـهـ ، وـإـذاـ جـئـتـ إـلـىـ النـداءـ وـجـدـتـ الـمـعـنىـ عـلـىـ تـعـرـيفـ الـمـسـمـىـ الـقـصـدـ إـلـىـ نـفـسـهـ ، فـإـذاـ قـلتـ : " يـاـ عـبـدـالـلـهـ " كـنـتـ قـصـدـتـ أـنـ تـعـرـفـ " عـبـدـالـلـهـ " نـفـسـهـ قـصـدـكـ إـلـىـ نـفـسـهـ بـكـلامـكـ الـذـيـ تـرـيدـ أـنـ تـتـكـلـمـ بـهـ ، شـمـ إـنـهـمـ جـعـلـواـ " يـاـ " نـفـسـهـ دـلـيـلاـ عـلـىـ هـذـاـ الـقـصـدـ الـذـيـ فـسـرـنـاهـ ، وـنـصـبـواـ بـهـ الـاسـمـ عـلـىـ تـقـدـيرـ مـعـنىـ : أـعـنيـ وـأـرـيدـ ، إـلـاـ أـنـهـ لـاـ يـصـحـ إـظـهـارـ هـذـاـ الـفـعـلـ مـنـ حـيـثـ إـنـكـ إـذاـ أـظـهـرـتـهـ لـمـ يـخـلـصـ بـهـ الـذـيـ فـسـرـنـاهـ مـنـ كـوـنـ الـاسـمـ الـظـاهـرـ فـيـ مـعـنىـ الـمـضـمـرـ وـيـنـزـلـتـهـ فـيـ أـنـكـ تـذـكـرـهـ لـتـعـرـفـ الـمـسـمـىـ الـقـصـدـ إـلـىـ نـفـسـهـ ، وـصـارـ إـلـىـ مـاـ يـكـونـ عـلـيـهـ فـيـ غـيرـ النـداءـ مـنـ تـعـرـيفـ غـيرـ الـمـسـمـىـ الـقـصـدـ إـلـىـ الـمـسـمـىـ :) (٢)

(١) انـظـرـ صـ ١٢٦

(٢) انـظـرـ صـ ١١٦-١١٥

(د) - قوله في معرض حديثه عن أسماء الْأَفْعَال : " وفي هذا أمر خفي ، وهو أنك لو أتيت في شيء من هذه الْأَسْمَاء بالفعل الذي تقول إنه اسم له فقلت مكان "أَف" أتضجر ، ومكان "أَوْه" أتألم ، ومكان "واهـا" أتعجب ، ومكان "وى" أتعجب أو أندم لكان ذلك كله خبراً يصح أن يقال فيه : صدقت أو كذبت . وإذا ذكرت هذه الْأَسْمَاء دلت على وجود الصفة في نفسك ، فإذا قلت "أَف" دلت على أنك قد ضجرت ، ولم يصح أن يقال لك صدقت أو كذبت ، وكذلك الحكم فيباقي " (١) " .

٢ - التعليل :

استخدم عبد القاهر الجرجاني أسلوب تعليل الأحكام والمذاهب النحوية ، وهو في عله أقرب ما يكون إلى أهل المنطق ، ومن النصوص التي توضح ذلك ما يأتي :

(أ) - قوله عند حديثه في دخول الفاء على الجواب : " والنكتة أن المعنى مع الفاء يكون على قولك ، فإنك إن تفعل ، ومع الجزم : فإنك إن لا تفعل ، ثم العلة في امتناع أن تقدر في النفي "إن لا تفعل" كما قدرت النهي أنه إنما يصح أن تقول : "إن لا تفعل" مع من هم بفعل يفعله ، والنهي يكون أبداً عن فعل يكون المخاطب قد هم بأن يفعله ، أو ينزل منزلة من هم ، ولا يتصور في النفي ذلك ، فإذا قلت للرجل "ما تأتينا" فأنت تحكم عليه بعدم الفعل منه ، وكيف تقول : فإنك إن لا تفعل " (٢) " .

(ب) - قوله في معرض حديثه عن حروف القسم : " وأما امتناع دخول "الواو" على الضمير فلا جل أنها ليست بأصل ، والفروع لا تتصرف تصرف الاصول ، وقد يقولون في هذا إن الضمائر ترد الْأُشْيَاء فيها إلى أصولها ، ويزكونون "لا م الإضافة" وأنها ترد مع الضمير إلى الفتح الذي هو أصلها " (٣) " .

(١) انظر ص ٢٢٠

(٢) انظر ص ١٦٢ - ١٦٣

(٣) انظر ص ١٧٦

(ج) - قوله في "حيثما" : "ولاز قد عرفت ذلك فإنه لا يجازى بـ "حيث" إلا إذا كان معه "ما" ، تقول "حيثما تكن أكـن" ولا يجوز "حيث تكن أكـن" ؛ والسبب في ذلك أنهم أرادوا أن يكتفوا عن الإضافة بـ "ما" لأنـها لـلـكلـة مـثلـها فـي "إـنـما" ، وـكـانـما" وإنـما وـجـبـ كـفـها عـنـ الإـضـافـةـ؛ لأنـ المـجاـزاـةـ كـالـاستـقـهاـمـ فـيـ أـنـ منـ حـقـهاـ أـنـ تكونـ فـيـ صـدـرـ الـكـلامـ،ـ فإذاـ لمـ تـكـفـ "حيـثـ" عـنـ الإـضـافـةـ وـصـارـتـ الجـملـةـ بـعـدـهاـ وـاقـعـةـ فـيـ الـكـلامـ،ـ منـ حـيـثـ إـنـ المـضـافـ إـلـيـهـ لاـ يـكـونـ صـدـراـ،ـ كـيفـ وـالـمـضـافـ يـكـونـ متـقدـماـ عـلـيـهـ الـيـنةـ؟ـ

وـأـمـرـ آخرـ:ـ وـهـوـأـنـكـ إـذـاـ لـمـ تـكـفـهـ عـنـ الإـضـافـةـ كـانـ مـكـانـاـ مـخـصـوصـاـ،ـ أـلـاـ تـرـىـ أـنـكـ إـذـاـ قـلـتـ:ـ "ـجـلـسـتـ حـيـثـ جـلـسـ زـيـدـ"ـ فـإـنـكـ تـشـيرـ إـلـىـ مـوـضـعـ مـخـصـوصـ وـالـمـجاـزاـةـ تـقـتـضـيـ الـقـومـ؟ـ أـلـاـ تـرـىـ أـنـكـ إـذـاـ قـلـتـ:ـ "ـأـيـنـ تـكـنـ أـكـنـ"ـ لـمـ يـخـتـصـ مـكـانـاـ دـوـنـ مـكـانـ؟ـ وـلـذـلـكـ يـنـيـغـيـ أـنـ يـكـونـ "ـحـيـثـ عـامـاـ،ـ (١)ـ وـالـإـضـافـةـ تـنـعـنـ مـنـ أـنـ يـكـونـ عـامـاـ لـلـمـكـنـةـ،ـ وـلـذـلـكـ مـنـعـوهـاـ الإـضـافـةـ بـ "ـماـ".ـ

٨ - ذـكـرـ الـجـرجـانـيـ لـلـغـاتـ الـكـلـمـةـ الـواـحـدـةـ،ـ وـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ مـاـيـلـيـ :

(أ) - قوله في "نعمـ وـيـعنـ" : "ـشـمـ إـنـ الـأـصـلـ فـيـ "ـنـعـمـ وـيـعنـ"ـ نـعـمـ وـيـعنـ"ـ عـلـىـ "ـفـعـلـ"ـ بـفـتـحـ الـفـاءـ وـكـسـرـ الـعـيـنـ،ـ ثـمـ نـقـلـتـ الـكـسـرـةـ مـنـ الـعـيـنـ إـلـىـ الـفـاءـ كـاـ قـالـواـ "ـشـهـدـ"ـ فـيـ "ـشـهـدـ"ـ وـقـدـ جـاءـ مـسـتـعـمـلاـ عـلـىـ الـأـصـلـ،ـ وـلـذـلـكـ فـيـ قـوـلـ الشـاعـرـ:

شـمـ زـادـواـ أـنـهـمـ فـيـ قـوـمـمـ نـعـمـ السـاعـونـ فـيـ الـأـمـرـ الـبـرـ
ويـجـوزـ فـيـ وجـهـانـ آخـرـانـ "ـنـعـمـ"ـ بـكـسـرـ النـونـ وـالـعـيـنـ جـمـيـعـاـ،ـ وـ"ـنـعـمـ"ـ بـفـتـحـ
الـنـونـ وـسـكـونـ الـعـيـنـ:ـ (٢)

(١) انظر ص ٢٣٦

(٢) انظر ص ٥٣

(ب) - قوله في "لدن" : "لدن" فيه لغات : "لُدُن" و"لَدَى" ، و"لَدْ" وهو في معنى "عِنْدَ" ، أَلَا ترى إِلى قوله تعالى * مِنْ لَدْنَكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ، ويقال : من لدن وقت الصلاة ، فيكون المعنى : من عند وقت الصلاة :^(١)

٩ - التعريفات والحدود :

يتضح من شرح الجرجاني اهتمامه بالتعريفات والحدود وتفسيرها ، وذكر أقوال النحاة في ذلك والاعتراض على بعضها وتأييد بعضها ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يلي :

(أ) - قوله في حد الاسم : " وقد قالوا : إن الاسم ما جاز الإخبار عنه ، ثم إنك ترى في ظاهر كلامهم من بعد ما يوهم أنه وصف الاسم ، وليس بحد ، وذلك أنهم قالوا : ومن صفات الاسم دخول اللف واللام عليه . واللف واللام علامة للاسم وليس بحد له ، لأن الحد ما يطرد وينعكس ، مثل أن يقول : كل ما كان بصفة كذا فهو كذا ، وكل ما لم يكن بهذه الصفة فليس هو كذا ، ولا يمكننا أن نقول " كل ما لم يدخله اللف واللام فليس باسم ، والذي له توهموا أن سبيل قولهم " ما جاز الإخبار عنه " هذا السبيل أنهم رأوا في الكلام أسماء كثيرة لا تصح أن تعامل معاملة زيد وعمرو والرجل والفرس والعلم والجهل في أن يقال فيها ما يشبه قولنا " زيد منطلق " ، وقام بيكر ، والعلم حسن ، والجهل قبيح " ، وتلك الأسماء مثل " إذا ، وأين ، ومتى ، وحيث ، وكيف " لا يمكنك أن تقول " خرج إذا ، واتسع أين ، وصح كيف " وما أشبه ذلك ، وال الصحيح إذا حققنا النظر ظننا أنه حد للاسم ،

(١) انظر ص ٣٤٠ ، وبه ——— تخرج الآية .

وأن هذه التي ذكرناها داخلة فيه ، والصل في هذا أن يعلم أنا إذا قلنا في الاسم إنه ما جاز الإخبار عنه فإنه لا بد من أن يريد : ما جاز الإخبار عن معناه ، لأننا نعلم ضرورة أن الإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن لفظه ، فإذا قلنا : " جاء زيد " كنا قد أخبرنا عن الشخص المعنى " زيداً " بالمعنى لا عن لفظ " زيد " ، ولذا كان هذا ثابتاً فإننا إذا نظرنا في هذه الأسماء التي وقعت فيها الشبهة وجدناها دالة على معان يصح الإخبار عنها ولكن تحت الفاظ أخرى لا تحتها " (١) " .

(ب) - قوله في حد الفعل " وأما الفعل فقد بين بما لا يقع شبهة في أنه حد ، وهو قوله : الفعل ما أُسند إلى شيء ولم يُسند إليه شيء " . وتفسير ذلك : أن الأفعال كلها لا تخلو من معنى لا يتصور ذلك إلا بين شيئاً ، وأول معاني الفعل : الإثبات ، ولا يتصور الإثبات إلا بين مثبت ومبثت له كإثبات الضرب لـ " زيد " إذا قلت " ضرب زيد " ويكون في الفعل دليل على المثبت كما ترى أن " ضرب " يدل على إثبات الضرب ، ولا يكون فيه دليل على المثبت له ، فإذاً لا يكون له بد من مثبت له تسند إليه كـ " زيد " في قوله " ضرب زيد " وهذا بيان أن الفعل مأسند إلى شيء .

فاما بيان أنه يصح أن يُسند إليه شيء ففيه سوال ، وهو أن يقال : إنه على كل حال يدل على إثبات المعنى ، ويتصور أن يخبر عن الإثبات ، فيقال إن الإثبات يوجب كذا .

فالجواب : أن " ضرب " موضوع ليدل على إثبات المعنى واقعاً من المتكلم ولا يتصور الخبر عن شيء هو في نفس المتكلم " (٢) " .

(١) انظر ص ٤-٣ .

(٢) انظر ص ٦ .

رابعاً : مصادر الجرجاني :

قرأ الإمام الجرجاني ودرس كتاب النحو والآدُب وأفاد من آراء العلماء السابقين فتمثلها وناقشها وصوب بعضها وصنف الآخر ، وفي مقدمة الكتاب التي أفاد منها واتخذها رافداً يستقي منه :

١ - «كتاب سيبويه» حيث استدل بكثير من شواهده ^(١) واعتمد عليه

^(٢) لتعزيز آرائه.

٢ - وكتاب آخر - وهو الإيضاح لا يُبيّن على الفارسي - اعتمد الجرجاني في شرحه وعَوَّل عليه كثيراً غير أنه لم يشر إليه صراحة ولكنه أورد كثيراً من أقوال مؤلفه ^(٣) ، كما أن معظم المسائل والأمثلة النحوية وال Shawahed ^(٤) وردت فيه ، كما أنه استخدم مصطلحات نحوية كالذكر ^(٥) والمضارع ^(٦) والراجع ^(٧) واستخدمها الفارسي أيضاً في الإيضاح مما يدل على أنه كان أساساً في شرحه .

(١) انظر مثلاً الصفحتان ١٥٩ - ١٨٢ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٠٠٢٢٩ . الخ

(٢) انظر مثلاً صفحة ٩٢ - ٢٧٢ - ٠٠ . الخ

(٣) انظر مثلاً صفحة ٦ - ١١ - ١٥ - ٥٩ - ١٤١ - ٢٢٨ - ٠٠ . الخ

(٤) انظر مثلاً صفحة ٢٢ - ١٦٤ - ١٦٢ - ٢٠٦ - ٢٨٠ - ٠٠ . الخ

(٥) انظر مثلاً صفحة ٢٨ - ٦٢ - ٢٠٢ - ١٨١ - ٢٠٨ - ٢٣٣ - ٠٠ . الخ

(٦) انظر مثلاً صفحة ٤٠ - ٤٢ - ٢٣٩ - ٠٣٥٠ .

(٧) انظر ص ٩١ .

(٨) انظر ص ٢٤٣ .

خامساً : شواهد الجرجاني :

تمثل الجرجاني في شرحته بالعديد من الشواهد ، وفيما يلي

توضيح ذلك :

١ - القرآن الكريم والقراءات :

وقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها في الشرح ثمانية وخمسين آية من سور مختلفة ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يلي :

(أ) - قوله في "إلا" الاستثنائية : "واعلم أنها إذا جاءت في غير الموجب بعد كلام تام كان في الاسم بعدها وجهاً :

أحدهما : أن ينصب على الاستثناء ، ومثاله قوله : ما جاءني أحد إلا زيداً ، وكقراءة من قرأ ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾^(١) .

(ب) - قوله في "لا سيما" : "وأما الرفع فعلى أن تكون "ما" بمعنى "الذى" ويكون في الكلام مبتدأ محذوف ، كأنه قال "لا سيّ الذى هو زيد" ثم حذف "هو" كما حذف في قراءة من قرأ ﴿مَ تَمَاماً عَلَى السَّيْنِي أَحَسَنُ﴾ في قراءة من رفع^(٢) .

(ج) - قوله في الفصل بين المضاف والمضاف إليه : "وأما الفصل بالمفوعول فلم يأت إلا في شعر ضعيف ، كقوله :

فَزَجَجْتَهَا بِمَزْجِهَةٍ رَّجَ القَلْوَصَ أَبِي مَازَادَه

(١) انظر ص ١٠٦ ، وفيها تخرير الآية .

(٢) انظر ص ١٠٩ ، وفيها تخرير الآية .

أراد : زوج أبي مزادة القلوص ، وعلى هذا بنى ابن عاصم في قراءته * وَكَذَّاكَ
 زُيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شَرْكَائِهِمْ * بنصب "الاًولاد" وجسر
 "الشركاء" وهو ضعيف ^(١) .

٢ - الحديث الشريف :

الاستشهاد بالحديث فيه خلاف بين النهاة ، فمعظم النهاة
 الاًوائل لا يستشهدون به كثيراً ، لأنَّه يروى بالمعنى ، والجرجاني من هو لا
 النهاة ، فهو لم يستشهد به إلا في هذين الموضعين :

(١) - قوله في موضوع انتساب الحال عن النكرة : "ومثاله ما جاءَ فِي
 الخبر من أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [١] سبق بين الخيل ، فأُتِيَ
 فرسُّ له سابقاً" ، "سابقاً" هاهنا حال من النكرة ، ثم لا يصحُّ فيه أن يجعل
 صفة ولا ينصب على الحال لأنَّه يقتضي حينئذ أن يكون المعنى : فأتى
 فرسُّ له قد عرف بالسبق قدِيماً ، وذلك خلاف الغرض ، لأنَّ الغرض هو وجود
 ١ لسبق منه في حال إتيانه ذلك فاعرفه ^(٢) .

(١) انظر ح ٢٢٦ ، وفيها تخریج الآية.

(٢) إضافة يوجبهها السياق.

(٣) انظر ح ٨١ ، وبها تخریج الحديث.

٣ - الشّعْر :

الشواهد الشعرية في شرح الجرجاني كثيرة بلغت أربعين
وسبعين شاهداً، ونلحظ فيها ما يأتي :

- (أ) - معظم الشعر للشّعراً الجاهليين، والإسلاميين، والرجائز في عصر الاحتجاج، أما الشّعراً المحدثون كالعتبي^(١) مثلًا فكان استشهاده بشعرهم من قبيل التّمثيل والاستئناس به.
- (ب) - تعددت صور الاستشهاد بالشعر فنراه نارة يستشهد ببيتين من الشعر، وتارة بيت واحد، وأخرى بنصف بيت، وأحياناً بكلمات من البيت.
- (ج) - تفسير الكلمات الغامضة في البيت المستشهد به أحياناً.^(٢)
- (د) - ذكر مواطن الشاهد في البيت المستشهد به أحياناً.^(٣)
- (هـ) - معظم الشواهد الواردة في الشرح هي من شواهد الإيضاح، مما يدل على اعتماده عليه في الشرح.
- (و) - بعض الشواهد الشعرية منسوبة إلى أصحابها^(٤)، وبعضها الآخر غير منسوب.^(٥)

(١) انظر ص ٢٨ - ٢٩ - ١٤٢ - ٢٥٥ - ٢٨١ .

(٢) انظر مثلاً ص ٠٢٨ .

(٣) انظر مثلاً ص ٨٥ - ٩٦ .

(٤) انظر مثلاً ص ٩٨ - ١٠٩ - ١٥٩ .

(٥) انظر مثلاً ص ٩٦ - ٩٤ - ١٢١ .

٤ - النشر (أشال - وأقال) :

احتاج الجرجاني في شرحه بالنشر العربي الفصيح ، وخاصة
الأشال وأقال العرب المأثورة والنماذج النحوية المعروفة وذلك
ما يأتي :

(أ) - قال في مبحث مواضع إضمار "أن" العدل المعروف "تسمع
بالمعیدی خیر من أن تراه" ^(١) وقد استقاء الجرجاني من كتاب سيبويه .

(ب) - قال في "أشاء" حديثه عن "حتى" هذا العدل : استنت
الفصال حتى القرعى ^(٢)

(ج) - قال في مبحث "الواو" بمعنى "مع" قولهم " جاء البر
والطیالسة" ^(٣) وقولهم "كل رجل وضينته ، وكل طير وشله" ^(٤) وقد استقاء
أيضاً من كتاب سيبويه .
سادساً : الموازنات :

(أ) موازنة بين شرحي الجرجاني وابن الخشاب :
لكي أوازن بين هذين الشرحين سأذكر نصاً من الجمل وأعقبه بشرح
ابن الخشاب عليه ثم أردفه بشرح للجرجاني ، ليُعرف أيهما كان أكثر
عقا وأطول نسماً ، وأبسط شرحاً ، وقيل أن أدخل في الموازنة أود أن أشير
إلى أن ابن الخشاب درج في شرحه على تقسيم الجرجاني لكتابه الجمل
بيد أنه ترك أبواباً من الكتاب لم يتكلم عليها وهي :
" حروف الجر ، وباب التوابع ، وباب التذكير والتأنيث " ^(٥)

(١) انظر ص ١٤١ وبها تخریج العدل .

(٢) انظر ص ١٧٤ وبها تخریج العدل .

(٣) انظر ص ٩٨ .

(٤) انظر ص ١٠١ .

(٥) انظر مقدمة المرتجل تحقيق على حيدر ٢٧ / ٠

١ - قال الجرجاني في "الجمل" في باب العوامل من الحروف في الضرب الذي ينصب فقط : " وهي سبعة : الاُول : الواو بمعنى "مع" نحو قوله : استوى الماء والخشب ، وجاء البرد والطيسة ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرصفها ، وكنت وزيداً كالأخوين . ولا تنصب "الواو" بمعنى "مع" إلا قبلها فعل نحو : استوى من قوله : استوى الماء والخشب " .^(١)

قال ابن الخشاب في شرحه :

" وهي سبعة كما ذكر :

الاُول : " الواو" في باب المفعول معه ، وذلك قوله : استوى الماء وشفير الوادي ، وجاء البرد والطيسة ، قوله تعالى * فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءِ كُمْ *^(٢) في أحد القولين ، قوله الشاعر :

وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَهْمَمَهٍ يَبْرُحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(٣)

هذه "الواو" في الأصل للجمع ، ومعنى الكلام الذي دخلته معنى "مع" قوله : استوى الماء وشفير الوادي ، تقديره : مع شفير الوادي ، فـ "مع" ظرف يدل على المصاحبة ، ثم حذف ، والفعل الذي في الجملة لازم ، وهو كان العامل في "مع" المخدوفة في الأصل ، واللازم لا ينصب مفعولاً صريحاً ، ولا يتعدى إلية بنفسه ، وإنما يتعدى بمقتضى فأقيمت "الواو" مقام "مع" لتقاربهما في الدلالة ، لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة إذ لا مصاحبة إلا باجتماع ، فقوى الفعل بالواو ، فتنصب الاسم الذي كانت "مع" مضافة إليه ، وكان مجروراً بـ "مع" فصار منصوباً بالفعل ، كما قوت

(١) انظر الجمل صفة ٢٠

(٢) سورة يونس آية ٢١

(٣) البيت من المتقارب وهو لأسامة بن حبيب البهذلي / انظر ديوان البهذليين ١٩٥/٢ والكتاب ٣٠٣/١ ، والمفصل ٥ ، وشرح الكافية الشافية لأبن مالك ٦٩٠/١

"إلا" في الاستثناء الفعل اللازم فعدته إلى المستثنى فنصبه، وذلك قوله : قام القوم إلا زيداً، وـ "قام" لا يتعدى .

وتنزلت "الواو" من جهة التقدير تنزل "الباء" من "مررت بزيد" إلا أن "الباء" عاملة وـ "الواو" غير عاملة، وليس "الواو" إلا بالعاطفة؛ لأن العاطفة تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها، ولا معنى للعطف هاهنا لأنه ليس الفرض الإخبار عن استواء الماء واستوا شفير الوادي في قوله ، استوى الماء وشفير الوادي وإنما الفرض الإخبار عن مساواة الماء شفير الوادي .

وكذلك الغرض في قوله : قمت وزيداً بالنصب - غير الغرض في قوله : "قمت وزيد - بالرفع"؛ لأن النصب العරاد به الاصطحاب ، والرفع العراد به وقوع الفعل من كل واحد من الأسمين مطلقاً ، مصطلحين كانوا أو غير مصطلحين .

والإجود في هذا المثال إذا أردت الرفع أن توكل الضمير المرتفع بالفعل ثم تعطف عليه فتقول : قمت أنا وزيد؛ فإذا نصبت لم تحتاج إلى ذلك؛ لأن الثاني ليس بمعطوف على الأول ، فإن لم تذكر فعلاً كذلك قوله : ما أنت وزيد عطفت إن شئت على الاسم المضمر فرفعت ، ونصبت إن شئت على تقدير المفعول معه ، وأضمنت للاول فعلاً يكون مرتفعاً به في الأصل ، كذلك قلت : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وزيداً ، أي مع زيد ، وليس العراد بهذه الكلمة مجرد الاستفهام عن ذاتي الأسمين وكونهما ، بل العراد به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ، نعم زيادة أخرى ، وهي أن الكلمة يتضمن إنكاراً إذا قلت : ما أنت وزيداً ، فهو استفهام على سبيل الإنكار . وقد أجروا "كان" في هذا الباب مجرى إلا فعال الحقيقة فنصبوا بها المفعول معه ، فمن ذلك قول الشاعر :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبْنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلِيَّيْنِ مِنَ الطَّحَّالِ^(١)
أَيْ بْنِي أَبِيكُمْ ، فَ”بْنِي“ مُنصوب على المفعول معه ، و ”مَكَانَ الْكَلِيَّيْنِ“
خُبْرٌ كَانَ^(٢)

وقال عبد القاهر في شرحه :

”الوَاوُ“ أصلها أن تكون عاطفة تشرك الثاني فيما دخل فيه الـ ”أَولُ“ ،
فإذا قلت : ”جاءَني زيدٌ وعمرٌ“ كان المعنى أنهما قد اشتركا في المجيء
على الجملة ، ولا يدل على أنهما اصطحباه فيه ، بل يجوز في الـ ”أَمْرُ الْأَكْثَرِ“
أن يكونا قد جاءا في وقتين ، فإذا نصب ما بعدها أوجبت المصاحبة ، وذلك
في مثل قولهم ”جاءَ الْبَرْدُ وَالطِّيَالِسَةُ“ المعنى ها هنا على أن الطِّيَالِسَةَ
والْبَرْدُ كَانَا معاً ، وذلك أنهم يعنون بـ ”الطِّيَالِسَةَ“ الْأُكْسِيَّةَ ، وهي تلبس
عَنْدَ الْبَرْدِ ، فَكَانَهَا تجِيئُ مَعَهُ مِنْ حِيثِ إِنْهَا إِذَا لم تستعمل إِلَّا عَنْدَ وَقْعِ
الْبَرْدِ صارت كَالشَّيْءِ يَجِيئُ بِمَنْجِيَّ الشَّيْءِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ هَنَا فِي كُلِّ
مَصْطَحِيْنِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ”جاءَني زيدٌ وعمرًا“ تَزَعَّمُ أَنَّكَ أَرْدَتَ ”معَ
عَمَرٍ“ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكُ فِي الشَّيْيَيْنِ يَجِبُ الاصْطَحَابُ فِيهِمَا عَلَى مَجْرِيِ الْعَادَةِ^(٣)
كَمْثُلِ الْأُكْسِيَّةِ وَالْبَرْدِ ، وَمَثُلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : لَوْ تَرَكْتِ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا [لِرَضْعِهَا] ،
الْمَعْنَى : مَعَ فَصِيلَهَا ، وَلَيْسَ يَتَصَوَّرُ هَذَا التَّرَكُ إِلَّا فِيمَا بَيْنِ النَّاقَةِ
وَالْفَصِيلِ ؛ لَاَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنْ يُخْلِلَ الْفَصِيلَ ، فَلَا يَمْنَعُ مَنْ أَنْ يَرْضِعُ ، وَلَا يَفْرَقُ
بَيْنَ النَّاقَةِ وَبَيْنَهُ ، وَلَوْ أَنَّكَ أَرْدَتَ إِنْفَرَادَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالتَّرَكِ مُثْلِ أَنَّ
تَقُولَ : ”تَرَكْتِ النَّاقَةَ فِي الْعَرْقِ وَتَرَكْتِ الْفَصِيلَ فِي الْبَيْتِ“ لَمْ يَكُنْ هَذَا
النَّصَبُ ؛ لَاَنَّ التَّرَكَ هَا هَنَا يَكُونُ بِمَعْنَى الإِرْسَالِ فِي النَّاقَةِ وَبِمَعْنَى الْحَبْسِ فِي
الْفَصِيلِ ٠

(١) الْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ٢٩٨/١ ، وَشَرحُ الْفَصْلِ ٤٨/٢ ، وَقَطْرُ النَّدِيِّ ٢٣٣٠

(٢) انظر المرتجل في شرح الجمل صفحة ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦.

(٣) إِضَافَةً يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلامُ وَهِيَ مِنَ الْجَمْلِ لِلْجَرجَانِيِّ صَفَحةُ ٢٠

ثم إن فيه أصلا آخر ، وهو أنك إذا قلت : " جاءني زيد وعمرو " لم يكن أحدهما بأن تقدمه في الذكر أولى من الآخر ، ولم يفترق المعنى بأن تقول : " جاءني عمرو وزيد " .

وليس كذلك المسائل التي تكون " الواو " فيها بمعنى " مع " وذلك أنه لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، فلو قلت " جاء الطيالسة والبرد ، ولو ترك الفضيل والناقة " لم يستقم .

ثم إنه لا يكون هذا التصب حتى يكون في الكلام فعل مثل " جاء " ومثل " ترك " ، فليس كل موضع يكون فيها بمعنى " مع " فإن الاسم ينصب بعدها ، ألا ترى أنهم قالوا : كل رجل وضيّعه ، وكل طير وشكّله ، فلم ينصبوا وإن كان المعنى : مع ضيّعته ومع شكله ، ومثله : " أنت أعلم وزيد " أي : مع زيد .

وقد يجيء النصب في بعض المسائل على تأويل معنى فعل ، فمن ذلك قولهم : ما شأنك وزيداً تأولوه على معنى : ما تصنع وزيداً ، ودعهم إلى الس ذلك أنهم كرروا العطف على ضمير المجرور الذي هو " الكاف " وإذا أضافوا الشأن إلى اسم ظاهر كان الاختيار فيه العطف نحو ما شأن عبدالله وزيد ؟ ، وذلك أن العطف على الظاهر المجرور لا يمتنع كما يمتنع على الضمير إذا كان ضمير مجرور ، فلما كان كذلك لم يتکلفوا تأويل معنى فعل كما تکلفوا مع الضمير ، وما جاءت فيه بمعنى [مع] ثم لم ينصب الاسم بعدها لخلو الكلام من الفعل قوله : ما أنت وزيد ؟ وأنشد :

يا زيرقان أخابني خلبي
ما أنت، ويبأيك، والفارسُ
أي مع الفخر^(١) .

(١) انظر ص ٩٨-١٠٢ وبها تفريج البيت .

وأقول : إنَّ كلاً منها شرح ما جاء في الجمل شرعاً وإنَّ غيرَ أنْ هناك كلاماً لم يرد مثله في شرح الجرجاني ولاماً آخر لم يرد مثله عند ابن الخشاب ومن ذلك مثلاً : ما جاء عند ابن الخشاب وليس عند الجرجاني مثله :

- ١ - قوله (مع " ظرف يدل على المصاحبة ثم حذف ، والفعل الذي في الجملة لازم ، وهو العامل في " مع " المحدودة في الأصل ، واللازم لا ينصب مفعولاً صريحاً ولا يتعدى إلية بنفسه وإنما يتعدى بمقتضى فاقيمت الواو " مقام " مع " لتقاربه في الدلالة ، لأنَّ معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة إذ لا مصاحبة إلا باجتماع ...) .
- ٢ - قوله : (وتنزلت " الواو " من جهة التقدير تنزل " الباء " من " مررت بزيده " إلا أنَّ " الباء " عاملة ، و " الواو " غير عاملة).)

٣ - قوله : (وليس المراد بهذا الكلام مجرد الاستفهام عن ذاتي الآسمين وكونهما ، بل المراد به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ، نعم وزيادة أخرى وهي أنَّ الكلام يتضمن إنكاراً إذا قلت : ما أنت وزيداً فهو واستفهام على سبيل الإنكار .)

وقد أجروا " كان " في هذا الباب مجرى الأفعال الحقيقة ، فتصبوا بها المفعول معه) .

وما ورد عند الجرجاني ولم يرد مثله عند الخشاب ما يلي :

- ١ - قوله (المعنى هنا أنَّ الطيالسة والبرد كانوا معاً فكانها تجىء معه من حيث إنها إذ لم تستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء إلا أنه لا يطرد في كل مصطلحين ، فلا يجوز أن تقول " جاءني زيد وعمرأ " تزعم أنك أردت " مع عمرو " إنما يكون ذلك في الشيئين يجب الاصطحاح فيهما على مجرى العادة ٢٠ .)
- ٢ - قوله (وليس كذلك المسائل التي تكون " الواو " فيها بمعنى " مع " وذلك أنه لا يجوز فيها التأخير ، فلو قلت " جاء الطيالسة والبرد ، ولو ترك الفصيل والناقة " لم يستقم) .

٢ - قال الجرجاني في " الجمل " :

" وللاستثناء " كلمات آخر وهي : لا يكون ، وليس ، وما خلا ، وما عدا ، فهذه تتصب بكل حال ، و " لاسيما " يرفع ما بعده ويجر ، وحاشا ، وخلا ، وعدا تجر وتتصب ^(١) وسيكتفي هنا بذكر شرح الجرجاني وابن الخشاب لـ " عدا ، خلا " خشية الإطالة المملة .)

قال ابن الخشاب في شرحه :

(فأما " خلا " و " عدا " ففعلان حقيقيان غير مفترقين إلى خبر ، فإذا فعل متعدد ، تقول : " عداك هذا الامر ، أى تجاوزك ، وقد استعمل " خلا " وإن كان في الأصل لازماً - استعمال المتعدد ، فقالوا : افعل كذا وكذا ، وخلافك ذم ، أى تجاوزك ، فإذا استعمل في الاستثناء كان فيهما ضمير مستتر مرتفع بأنه فاعل ، والمنصوب بعدهما مفعوليهما .)

ومعنى الكلام معنى الاستثناء وربما أجروا "عدا" و"خلا" مجرى حروف الجر، فجرروا بهما، فقالوا " جاءني القوم خلا زيداً وعدا عمرو ، فإن أدخلت عليهما " ما " تمحضتا فعلاً وكان النصب بهما لا غير ؛ لأن " ما " مصدرية في هذا الوجه ، والمصدرية لا توصل بحرف الجر إنما توصل بالفعل المحسض .

وأجاز أبوالحسن الاخفش الجر بهما مع " ما " على أن تكون " ما " زائدة) (١) .

وقال الجرجاني في شرحه :

(وأما " خلا " و " عدا " ففيهما إضمار فاعل ، وهو " بعضهم " كما ذكرنا في " لا يكون " و " ليس " ، فإذا قلت : " جاءني القوم خلا زيداً ، وعدا زيداً " كان المعنى : خلا بعضهم زيداً ، وعدا بعضهم زيداً ، أي جاوز بعضهم زيداً ، ثم المعنى : لم يكن بعضهم زيداً .

وأما إذا جرت بهما فهما حرفاً جر فيهما معنى الاستثناء ، وهو لغة شاذة . فإن أدخلت " ما " عليهما لم يكونا إلا فعلين ولم يجز إلا النصب ، نحو : ما خلا زيداً ، وما عدا زيداً على ما قدرنا من قولك : ما خلا بعضهم زيداً ، وما عدا بعضهم زيداً) (٢) .

وأقول : إن كلاماً من الجرجاني وابن الخشاب قد شرحا " خلا ، وعدا " شرعاً واضحاً ، غير أن الجرجاني ذكر أن الجر بهما وفيهما معنى الاستثناء لغة شاذة ، ولم يذكر ذلك ابن الخشاب . في حين ذكر ابن الخشاب أن أباالحسن الاخفش يجوز الجر بهما إذا سبقا بـ " ما " ولم يذكر ذلك الجرجاني ،

(١) انظر المرتجل / ١٨٨ فما بعدها .

(٢) انظر ص ١١٠ .

كما أن ابن الخشاب ذكر المعنى اللغوي لـ "عدا، وخلا" ولم يفعل الجرجاني.

أما من ناحية الاستشهاد فال الموضوعات الأخرى تدل على أن شواهد

ابن الخشاب فاقت شواهد الجرجاني.

والخلاصة: إن كلاماً من الجرجاني وابن الخشاب تناولاً الجمل بالشرح والتفصيل، ولكن هناك أموراً أدركها الجرجاني فذكرها في شرحه ولم يذكرها ابن الخشاب، وأموراً أخرى أدركها ابن الخشاب فذكرها في مترجمه ولم يذكرها الجرجاني. على أن هناك أبواباً مهمة من وسط الجمل تركها ابن الخشاب وأمورة مهمة في الجمل تركها الجرجاني أيضاً فلم يتناولاها بالشرح - وقد أشرت إليها فيما سبق.

*

(ب) - موازنة بين شرحي الجرجاني والبعلي:

قال عبد القاهر في "الجمل" في باب المعرفة:

"والثالث ما فيه الألف واللام نحو "الرجل والفرس" ، ولا م التعريف يكون للعهد قوله : فعل الرجل كذا ، تزيد واحداً بعينه ، وقد عهد المخاطب والمخاطب ، وعرفه بأمر ، وللجنح قوله : الرجل خير من المرأة" .^(١)

قال البعلبي في شرحه:

"الثالث من المعارف ما عرف بالألف واللام ، وقد ذكر الاختلاف في أن المعرف هل هو الألف واللام ، أو اللام وحدها ، فلا حاجة إلى إعادة لكن نذكر الآن أنواع تعريف اللام ، فنؤلهم :

تعريف العهد ، وهو ما عهد فيه مصريوها بتقدم ذكر أو على ^أ
قوله تعالى * إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ *^(٢) قوله تعالى * وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِينَنَا *

(١) انظر الجمل صفحة ٣١

(٢) سورة العزمل : ١٥، ١٦

(٣) سورة المائدة : ٣

ومنه قوله لشاتم رجل حاضر : لا تشنتم الرجل ، ومنه صفة المشار إليه كقولك :
هذا الرجل ، لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما فيكون له قسط
من العهد ويلحق به ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل : اشتري
اللحم ؛ لأن هذا إنما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه
لاجله معهوداً عنده بالعلم .

والثاني : تعريف الجنس على جهة الاستفراغ ، كقولك : الرجل
خير من المرأة ، والفرس خير من الحمار . ومن علامته قيام اللفظ واللام فيه
مقام "كل" . وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله تعالى * إِنَّ
الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ^(١) وجواز وصفه بجمع قوله ^ـ
* أهلك الناس الدينار الحمر " قوله تعالى * أو الطَّفْلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا
عَلَى عَوَّاتِ النِّسَاءِ ^(٢) .

قال شيخنا - رحمة الله - فلمصحوب هذه اللفظ واللام جمعية وتنكير
من حيث المعنى ، ولفرار وتعريف من حيث اللفظ ، فلواصفه مراعاة اللفظ
ومراعاة المعنى إلا أن مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة التنكير باعتبار المعنى
[ـ] قوله تعالى * وَآيَةً لَهُمُ اللَّيلُ نَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارَ ^(٤) فوصف الليل
بالجملة كأنه تعالى قال : آية لهم لَيْلٌ نسلخ منه نهاراً ، وقد قال
ال نحويون في " يسبني " من قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمْرُ عَلَى الْلَّئِيمِ يَسْبُنِي وَأَعْفُ ثُمَّ أَقُولُ مَا يَعْنِينِي ^(٥)

(١) سورة العصر : ٢، ٣٠

(٢) سورة النور : ٣١، ٠

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) سورة يس : ٣٢، ٠

(٥) البيت من الكامل وهو لرجل منبني سلول انظر الخصائص ٣ / ٣٣٠

والتصريح ٢/١١١ ، والهمج ٩/١ ، ١٤٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية

لابن مالك ٣ / ١٢٢١ .

إن "يسبني" صفة لـ "لئيم" لا حال بل المقصود : ولقد أمر على لئيم ساب لا على لئيم في حال سبه ، والله أعلم .

الثالث : تعریف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك : الدينار خير من الدرهم ، أى : أى دينار كان فهو خير من أى درهم كان ..^(١)

وقال عبد القاهر في شرحه :

"واللف واللام على ضربين :

أجد هما : أن يكون لتعريف العهد ، ومعنى العهد أن تقول : جاءني الرجل ، وأنت تعني واحداً قد عهده المخاطب فعرفه إما بمشاهدة أو صفة ، ومعنى الصفة أن يكون رجل في بلد يختص بمعانٍ وتكون أنت والمخاطب قد عرفتما أوصافه وبلغكم خبره ، فإذا قلت له : قد كتب الرجل إلى بذرا ، عرف أنك تعنيه .

والثاني : أن يكون للجنس ، وذاك أن لا يراد واحد من الجنس ولكن الجنس على الإطلاق ، كقولك : خلق الله الرجل على صفة كذا ، وكقولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، وكقوله تعالى * والعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ *^(٢)

وأقول : إن الجرجاني قد شرح كلامه الأنف الذكر بإيجاز وتركيز ، أما الباعلي فيظهر طول نفسه من خلال الشرح والتحليل وكثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية ، والشعر ، وضرب الأمثلة المختلفة ، كما أنه أضاف وجهًا ثالثاً لللف واللام لم يذكره الجرجاني في الجمل وشرحه ،

(١) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحدة ٢٠٨ /

(٢) انظر ص ٤١ - ٤٢ ، وبها تفريج الآية الكريمة .

وهو "تعريف الواحد من الجنس من حيث هو جنس كقولك "الدينار خير من الدرهم" أى : أى دينار كان فهو خير من أى درهم كان ... فكان بحق - أكثر وضوحاً من الجرجاني في هذا الباب .

٢ - قال عبد القاهر في "الجمل" في عوامل الحروف وما يجر فقط: " وهي سبعة عشر حرفاً ، "الباء" وأصلها للإلصاق نحو كتبت بالقلم ، ومررت بزید ، وعمل النجار بالقدوم ، و"اللام" أصله الملك ، نحو المال لزيد ... (١) وسأكتفي هنا بذكر شرح البعلی والجرجاني لـ "اللام" فقط خشية الإطالة الممدة .

قال البعلی في شرحه :

"الثاني من حروف الجر "اللام" وهي مع الظاهر كله مكسورة إلا مع المستغاث به ، ومع العضير كله مفتوحة إلا مع ياً المتكلم ، وخزاعة يكسرونها مع الضمير ، فـ "اللام" حرف وحده أن يبني على السكون ، وإنما حركت لاستحالة الابتداء بالساكن وكانت حركتها كسرة لوجهين :

أحدهما : الفرق بينها وبين لام الابتداء فإنها تلتبس بها في بعض الموضع يجعل كسرها مانعاً من وقوع اللبس ولا ليعن في الضمير ؛ لأن الضمير الواقع مع لام الابتداء منفصل ، ومع لام الجر متصل ، ومنى اختلف اللفظان فلا ليس وإنما كسرت مع ياً المتكلم إتباعاً .

والثاني : أن عملها الجر يجعل حركتها من جنس عملها ، ومع العضير لا عمل لها لفظاً فحركت بالفتح ، لأنها أخف ، والله أعلم .

وترك بمعان :

أحداها : الملك ، وقد جعلها الجرجاني أصلًا فيه فمما استعملت في غيره
فبقرينة وجعلها غيره أصلًا في الاختصاص ، وهو أولى بلاه معنى
عامة لجميع موارد استعمالها ، فإذاً معنى استعملت لا تخلو من معنى
الاختصاص .

(١) الثاني : الاختصاص نحو قوله تعالى * وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارٌ جَهَنَّمُ * وقوله
تعالى * لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مَهَاتُ (٢) ونحو ذلك من الكلام "السرج
للفرس ، والباب للدار" ، ونحو ذلك .

(٣) (٤) الثالث : للتعددية ، كقوله تعالى * وَهَبَ لِي رَبِّي حَكْمًا وَوَهَبَنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا كُلُّ
(٥) (٦) * وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ (٧) يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ * .
الرابع : أن تكون بمعنى "عند" كقوله تعالى * لَا يُجْلِيهَا لِوقْتِهَا إِلَّا هُوَ ،
وقولهم : "كان ذلك لليلة يقيت من الشهر" .

الخامس : أن تكون بمعنى "مع" كقول الشاعر :
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَا لِكَأَ
لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتِ لَيْلَةً مَعَ
أَيْ مَعْ طَوْلِ اجْتِمَاعٍ .

ال السادس : أن تكون للتعليق ، كقوله تعالى * أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينِ آتَيْنَا أَنْ تَخْشَعَ
قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ * (٨) قول الشاعر :

وَإِنِّي لِتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَذِهِ كَمَا انتَفَضَ الْعَصَفُورُ بَلَهُ الْقَطْرُ

السابع : أن تكون زائدة ، وذلك في مواضع :
أحداها : تزداد مقوية لعامل ضعف بالتأخر ، كقوله تعالى : * إِنْ
(٩) كُنْتُ لِلرُّؤْءِ يَا تَعْبِرُونَ * وقوله تعالى * هُدًى وَرَحْمَةٌ
(١٠) لِلَّذِينَ هُمْ لِرِبِّهِمْ يَرْهِبُونَ *

(١) سورة فاطر : ٣٦

(٢) سورة الشعراء : ٢١

(٣) سورة مريم : ٥٣

(٤) سورة النساء : ٣٠

(٥) سورة الحج : ١٥٤

(٦) سورة الأعراف : ١٨٢

(٧) سورة يوسف : ٤٣

(٨) سورة الأعراف : ١٦

(٩) سورة يوسف : ١٥٤

(١٠) سورة الأعراف : ٤١

الثاني : أن يكون العامل فرعاً على الفعل كقوله تعالى * مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ ^(١) ، قوله تعالى * فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ^(٢) ، ولا يفعل ذلك إلا بمتعدد إلى واحد ، ولا يفعل ذلك بمتعدد إلى اثنين ؛ لأن دخول اللام على أحد هما ترجيح من غير مرجح ، ودخولهما عليهما تعدية لفعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له .

الثالث : ما عدا ذلك فيقتصر فيه على السماع كقوله تعالى * قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفُ لَكُمْ ^(٣) أَيْ رَدْفَكُمْ .

الثامن : أن تكون بمعنى "إلى" كقوله تعالى * يَجْرِي إِلَى جَلْ مُسْمَى ^(٤) أَيْ إِلَى أَجْلٍ ، قوله تعالى * سُقَنَاهُ لِيلِدٍ مَيِّتٍ ^(٥) أَيْ إِلَى بَلَدٍ ، قوله تعالى * كُلُّ يَجْرِي إِلَى جَلْ مُسْمَى ^(٦) أَيْ إِلَى أَجْلٍ ، وقد تسرد "اللام" لمعانٍ آخر ، وقد تمحض "اللام" وسيبقى عليها كقولهم "لاهْ أَبُوكْ" ي يريدون : للهْ أَبُوكْ ، قال الشاعر :

لَا هِ أَبْنَ عَمَّكَ لَا أَفْضَلَتَ فِي حَسْبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخَرُّزُونَ ^(٧)

وقال عبد القاهر في شرحه :

(و "اللام" الأصل فيها الإضافة ، والشيء يضاف إلى الشيء ، من جهة اختصاصه في معنى من المعاني ، فإذا قيل : غلام زيد ، كان إضافة "الغلام" إلى "زيد" من جهة اختصاص ملكه به ، فإذا قيل "دار زيد" [كان] ^(٨) كذلك ، أو لأنَّه مختص بكونها مسكنأً له ، وقد جرت العادة بأن يقال : إنها تكون للملك ، وذاك شيء قالوه على سبيل التقريب

(١) سورة البقرة : ١٦ (٢) سورة البروج : ٠٨٩

(٣) سورة النمل : ٠٧٢ (٤) سورة الرعد : ٠٢

(٥) سورة الأعراف : ٠٥٢

(٦) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحه ١٦٢ أ - ب.

(٧) إضافة يوجبهما السياق .

على المتعلم ، ولَا فَإِنَّ الْمُلْكَ نَفْسَهُ يَضَافُ فَيُقَالُ : " هَذَا مَلِكُ زَيْدٍ ، وَمَلِكُ لَزِيدٍ " فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الْاِخْتِصَاصِ لَا مَحَالَةً ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْمُلْكُ حَقِيقَةً مَعْنَاهَا ! وَهِيَ تَجْيِيءُ ، فِيمَا لَا يَتَصَوَّرُ وَصَفَهُ بِالْمُلْكِ كَوْلَنَا : هُوَابْنُ لَزِيدٍ ، وَأَخْ لَعْمَرُو وَصَدِيقُ لَبِكَرٍ ، وَمُثْلُ لَزِيدٍ " وَمَا شَاكِلَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " هَذَا صَفَةُ لَزِيدٍ " وَهَذَا الشِّعْرُ لَزِيدٍ " وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مَا لَا يَحْصُنُ وَلَا يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِ إِلَّا الْاِخْتِصَاصُ . وَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ كَوْلُكَ : جَئْتُكَ لِتَكْرِمِنِي ، وَجَئْتُكَ لِمُحْبِبِي لَكَ . وَتَكُونُ لِتَأْكِيدِ النَّفِيِّ ، وَذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِيَعْنُو هُوَ مَعْنَى لَهَا ، لَا إِنَّ ذَلِكَ التَّأْكِيدُ إِنَّمَا حَصَلَ بِإِضْمَارِ شَيْءٍ مُثْلِ أَنَّكَ إِذَا قَلَتْ : مَا كُنْتَ لَا فَعَلْ كَذَا ، كَانَ الْمَعْنَى : مَا كُنْتَ مُرِيدًا لِذَاكَ وَمُسْتَعْدًا لِذَاكَ ، وَمَا شَكَلَ ذَلِكَ (١) .

وَأَقُولُ : إِنَّ الْجَرْجَانِيَّ بَيْنَ الْأَصْلِ فِي "اللام" وَهُوَ إِلَّا إِضَافَةٌ ؛ لَا إِنَّ الشَّيْءَ يُضَافُ إِلَى الشَّيْءِ مِنْ جَهَةِ اِخْتِصَاصِهِ بِهِ . أَمَّا قَوْلُهُمْ بِأَنَّهَا تَكُونُ لِلْمُلْكِ فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ لِلْمُتَعَلِّمِ ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْاِخْتِصَاصِ لَا مَحَالَةً لَا كَمَا وَصَفَهُ فِي نَصِّهِ الْمُتَقْدِمِ . وَذَكَرَ أَيْضًا مِنْ مَعَانِيهَا التَّعْلِيلُ وَتَأْكِيدُ النَّفِيِّ فَقَطُّ ، كَمَا أَنَّهُ اكْتَفَى مِنَ الشَّوَاهِدِ بِمَا يَزِيلُ الْغَمْوضَ ، وَلَمْ يَسْتَشِدْ بِالآيَاتِ الْقَرآنِيَّةِ أَوِ الْأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ ، وَعُمُومًا فَشَرَحَهُ يَعْتَبِرُ وَافِيًّا لِقَوْلِهِ فِي الْجَمْلَةِ - فِيمَا يَخْتَصُ بِاللام - حِيثُ لَمْ يَحْرُصْ فِيهِ عَلَى الْزِيَادَةِ .

أَمَّا الْبَعْلَى فَبِدَأَ فِي شَرْحِهِ بِذِكْرِ حَرْكَةِ "اللام" أَوْلًا مَعَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمِرِ ، وَذَكَرَ لِهَا بَعْضَ الْقَبَائِلَ - كَخْزَاعَةَ - فِي حَرْكَتِهَا مَعَ الْمُضْمِرِ ، كَمَا أَنَّهُ ذَكَرَ أَسْبَابَ كَسْرِهَا مَعَ الظَّاهِرِ ، ثُمَّ أَوْرَدَ شَانِيَةً مِنْ مَعَانِي "اللام" ، وَرَأَى أَنَّهَا أَصْلٌ فِي الْاِخْتِصَاصِ . وَهُوَ رَأْيُ الْجَرْجَانِيِّ أَيْضًا كَمَا تَرَى فِي شَرْحِهِ - غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يَفْسُرْ مَعْنَى كَوْنِهَا لِلْمُلْكِ وَلَمْ يَمْثُلْ لَهُ ، أَمَّا ذَكْرُهُ لِبَاقِي مَعَانِي "اللام" فَجَاءَ وَاضْحَى مَدْعَيًا بِالْشَّوَاهِدِ الْقَرآنِيَّةِ وَالشِّعْرِيَّةِ .

والخلاصة : إن شرح الجرجاني - كما أشرت سابقاً - كان سهلاً بعيداً عن التعقيد ، مدعماً من الاستشهادات بما يزيل الفموض . أما شرح الباعلي فشرح مطول ، وشهادته القرآنية والنبوية والشعرية والفنية كثيرة جداً ، وقد ذكر في مقدمة شرحه أن غير واحد من المستغلين بال نحو سأله أن يعلق شرحاً على الجمل لعبد القاهر يكون أكثر وضوحاً من شرحه مصنفه والإمام أبي محمد بن الخشاب . فجاء الشرح لذلك مستوفياً لمعظم أبواب النحو ، كما أنه أضاف في نهاية كتابه أبواباً ستة لم يذكرها الجرجاني في الجمل وهي : باب جمع التكسير ، وباب التصغير ، وباب النسب ، وباب التصريف ، وباب أبنية الأفعال ، وباب الوقف ، وباب ما يجوز في ضرورة الشعر .^(١)

ومن خلال النظر في شرح الباعلي تبدو إفاداته من شرح الجرجاني ،

يدل على ذلك ما يأتي :

(أ) - تصريح الباعلي بالأخذ عن شرح الجرجاني - وقد مرّ النص

في مبحث توثيق نسبة الكتاب .

(ب) - تشابه النصوص والعبارات بينهما ، وما يدل على ذلك مثلاً

ما يأتي :

(١) انظر الفاخر اللوحات الاخيره ٢٤١ / فما بعدها .

١ - قال البعلى في باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي :

" الإعراب الأصلي هو المستحق بطريق الأصلية الفاعل ، وغير الأصلي هو ما كان ملحاً بغيره ، فمستحق الرفع بطريق الأصلية الفاعل ، لأن أصل الكلام الخبر ، والأصل في الخبر الفعل ، لأنَّه يكون خبراً لا مخبراً عنه فقد خلص للخبر والفاعل كالجزء منه ، وعمول له فكان أصلاً ، والمبتدأ والخبر محمولان عليه لما بينهما وبينه من المشابهة ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لـما لا يستغني الكلام عنه فجعل العلة جامدة للفاعل والمبتدأ والخبر جميعاً ، وال الصحيح الاُول " (١)

وفي شرح الجرجاني نرى قوله :

" ثم أعلم أنا إنما جعلنا الفاعل الأصل في الرفع وحملنا المبتدأ والخبر عليه من حيث إن أصل الكلام الخبر ، والأصل في الخبر الفعل من غير شبهة حيث إننا رأينا الفعل يكون خبراً ولا يكون مخبراً عنه ، فلما كان الفعل قد خلص للخبر ، وكان الفاعل عموم الفعل كان هو ، لأن يكون أصلاً أولى من

(١) انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لوحة ١٣١.

المبتدأ . هذا ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى الكلام عنه فيجعل العلة جامدة للفاعل والمبتدأ والخبر جميعا ، وال الأول أولى .^(١)

ومن خلال الموازنة أستطيع أن أقول : إن البعلى كان من جهة معالجة الموضوع أشد عمقاً وتحليلأ وأكثر استقصاءً وتحليلأ واستشهاداً ، وأطول نفساً ، والجرجاني أسهل شرحأً ، وأقل وضوهاً في بعض المواطن .

سابعاً : قيمة الكتاب العلمية :

تشتمل قيمة الكتاب في حصره لكثير من مسائل النحو الدقيقة ، واستيعابه لكثير من مسائل الجمل ، وما يبرهن على قيمته العلمية - على الرغم من اختصاره الشديد - تأثر كثير من المؤخرين بما حسواه من مادة علمية دسمة ، فقد كان مصدراً هاماً لكثير من الكتب المتأخرة حيث اعتمد عليه وأفادت منه ، فمن هذه الكتب - فيما أعلم - :

- ١ - كتاب الأُمالي النحوية لابن الحاجب.
- ٢ - كتاب التبيين في بيان مذاهب النحويين للعكبري .
- ٣ - كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي .
- ٤ - كتاب شرح التصریح على التوضیح للشيخ خالد الأَزهري .

وقد أشرت في مبحث توثيق نسبة الكتاب إلى النصوص التي وردت في تلك الكتب المعتمدة على شرح الجرجاني ، ولا حاجة إلى اعادتها .

ثامناً : وصف المخطوط :

رغم إطلاعه على كثيرون فهارس المخطوطات لم أوفق في العثور على نسخ أخرى لهذا الكتاب .

أما هذه النسخة فقد أشار إليها بروكلمان^(١) ، ولم ينسبها إلى الجرجاني .

وتقع هذه النسخة في (٩٢) لوحه ، وتساوي (١٨٤) صفحة ، ومقاسها (٣٥ × ٢٨ سم) ، وتحتوي كل صفحة على (١٥) سطراً ، ويكتب سطر (١١) كلمة تقربياً .

وهي نسخة بقلم معتاد ، ناسخها مجاهد فرغ منها في العاشر من ربيع الأول سنة (٥٩٦هـ) ، وليس عليها أى تملكات .

وأصل النسخة موجود في مكتبة الأسكنريال تحت رقم (١٢٢) نحو ، ومنها نسخة مصورة على ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم (٥٤٢) نحو .

وتحمل صفحة العنوان اسم الكتاب واسم مؤلفه بخط واضح ومضبوط .

وجاء في وسط الصفحة من اليسار بخط مائل مشكول :

بِتَفَاضِلِ الْهِمَمِ تَنَافَوْتُ الْقِيمِ
رُخُولُ الْمَرْءِ فِي الْعَزَمَاتِ سَهْلٌ وَلِكُنْ رِئَا صَعْبُ الْإِيَّابِ
فَلَا تَكُرْنَ عَلَى صَاحِبِ فَمَا مُلَ قَطُّ سَوَى الْوَاصِلِ

وجاء بعده بخط معجم خالٍ من النقط . حسب قراءتي له - :
ملك الخلائق مبين الخلائق وإكرام الحرمة زمام السلام
وسوء الطمع مبيان الورع وتهيئة النوال من السوء وال

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٦/٥ ، وبحث توثيق الكتاب .

وجاء في أسفل الصفحة :

إِلَهِي أَنْتَ ذُو فَضْلٍ وَمَنْ
وَظَنَنِي فِيكَ يَا رَبِّي جَمِيلٌ

وتبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بما يأتي :

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . . . رَبِّ يَسِرِّ وَلَا تَعْسِرْ .

قال الشيخ الإمام مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
قَدَّسَ اللَّهُ رُوحُهُ وَنُورُ شَرِيعَهُ :

اعلم أن كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة ، وتجمع الكلمة على
الكلمات والكلم . ثم الكلم ينقسم ثلاثة أقسام : اسم ، فعل ، وحرف ، وليس
ها هنا قسم رابع . وهذا هو القسمة في سائر اللغات وذلك لأنّه من
الحقائق ، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات . . ."

وينتهي المخطوط بقوله :

" . . . وَلَا يَكُونُ الْقَصْدُ بِالْجَمْلَةِ أَنَّ الْفَعْلَ وَقَعَ مِنْ ذِي الْحَمَالِ
وَهُوَ بِصَفَةِ كُذَا، لِأَنَّ طَلُوعَ الشَّمْسِ لَا يَكُونُ هَيَّةً لِلْخَارِجِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

هذا آخر إِلْمَاءً في شرح الجمل . فرغ من تحريره وتدبيره يوم
الخميس وقت الضحى العاشر من شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وخمس
مائة . رحم الله من نظر فيه ودعا لكاتبه ولصاحبه بالمغفرة والرضوان .
آمين رب العالمين ."

وجاء في الصفحة الآخرة في أسفلها من جهة اليمين : " أَللّٰهُ وَاحِدٌ
الْأَلَاءُ ".

والنسخة مضبوطة بالشكل ضيّطاً جيداً تقريباً إلا في بعض كلماته
منها ، وقد جاء في بعض هواشها ما يدل على أنها قوبلت على نسخة أخرى

من ذلك مثلاً :

١ - ما جاء في حد الحرف : " وأما الحرف فأوضح الحدود فيه
أن يقال : الحرف مادل على معنى في غيره .

تفسير هذا أنه لا يدل على معنى يتصور منفرداً ، ولكنه يدل على
ما هو خصوصية في هذا ^(١) .

وجاء في هامش الصفحة بالإشارة إلى كلمة "في هذا" قوله "في
معنى" وكتب فوقها الرمز "خ" بخط صغير بمعنى أنها كذلك في
نسخة أخرى .

٢ - ما جاء في حديثه عن "أم" : " وأما "أم" فإنه يكون
على وجهين : متصلة ومنقطعة .

فالمتصلة هي التي تكون مع الهمزة بمعنى "أي" كقولك : أزيد
عندك أم عمرو ؟ تريد : أيهما عندك ؟ وإنما يسأل بهذا من عرف كون
أحدهما عنده إلا أنه لا يعرف عينه ، فهو يسأل ليعيّن له على واحد ^(٢) .

وجاء في هامش الصفحة بالإشارة إلى كلمة "ليعيّن" قوله "لينص"
وكتب فوقها الرمز "خ" بخط صغير بمعنى أنها كذلك في نسخة أخرى .

هذا وقد استعنت في تحقيق هذا الكتاب بكتاب "العقد في
شرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني ، مع حرصي على عدم تغيير النص
ما أمكن .

(١) انظر ص ٢٠

(٢) انظر ص ٢٨٠

تاسعاً : منهجي في التحقيق :

- ١ - تقويم النص ومحاولة إخراجه سليماً قدر الإمكان .
- ٢ - كتابة النص وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .
- ٣ - تخرج الشواهد الواردة في الشرح . فالآيات الكريمة ذكرت لها اسم السورة ورقم الآية ، والأحاديث النبوية ذكرت روايتها ومظانها ، أما الشواهد الشعرية فذكرت قائلها - قدر الإمكان - وترجمت له إذا كان مغوراً ، وذكرت موطن الشاهد ، والامثل والأقوال خرجتها من مظانها .
- ٤ - وضع عناوين مناسبة للأبواب التي جاءت خالية من العنوان ، وقد وضعتها بين معقوفين هكذا [] .
- ٥ - توثيق الآراء الفحوية الموجودة في الشرح قدر الإمكان .
- ٦ - شرح غوامض النص شرحاً موجزاً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- ٧ - ترجمة الأعلام الواردة في الشرح .
- ٨ - محاولة ضبط ما يشكل ضبطه قدر الإمكان .
- ٩ - الإشارة إلى بداية النسخة بوضع خط مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة "أ" أو "ب" على يسار المهاش .
- ١٠ - عمل فهارس فنية متعددة للكتاب ، ومنها مصادر البحث ومراجعه .

واللهُ وليُّ التوفيق ،،،

خدیجة محمد حسین باکستانی

كتاب المجلد في المتعو

رسمه

كتاب المجلد في المتعو
كتاب المجلد في المتعو

كتاب المجلد في المتعو

كتاب المجلد في المتعو

كتاب المجلد في المتعو

كتاب المجلد في المتعو

والغرس العلوم الميسنة أبتدا في المدرسة بتفاوت ينطبق

وتعلم بغير العلم حسنه بمثل تبصّر وكل الاستثناء أو غير متى

ويجيئ كييف لا يكتفى بالخرج إذ أنه ليس يصح كييف

وما اشبة ذلك الصعيدي إذا احتجنا النظر علينا المستلزمات

منه القذر فاما دلائله فيبدو الصريح من امثاله

الذى سمعوا الخبر عنده لابد من ترميم جاذب الأخبار عنده

لأنه ضرورة أن لا خبر إلا يكون عن الاسم لا عن سنته فإذا أذننا

جائز يكاد لم يضر بالمعنى الشخص المعني به المسمى لا يضر فإذا

كان مثباتاً على أن الأسماء التي تبعث فيها الشهادة

وجنحه إلى التعليل عما يصح الأخبار عملاً ككتبه

لا يستحبه قرآن لا يقتضي إلا اطمئنت الشهاد

فالمعلمون يكتفون بطبع الشهادة إن عنى بأدّه

معنى لوثة قدرها إنها على يد بعض الأخبار منه مردث

ويتبيّن ذلك بفضله الألف والألفين باسم والذى

له وقوعه على سببية فيما جاذب الأخبار عنه من الاستهلاك ولو

في العلام اسمه كثيرة لا يصح انتسابه لعمالة زيد وكم وهو

فِي الْأَيَّامِ الْأُولَى مُتَجَرِّدًا مُؤْمِنًا بِحُكْمِ الْعَزِيزِ

وَمُجِاهِيَّهِ عَلَيْهِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ الْمُعَذِّبِ
عَلَيْهِ الْمُجَاهِدِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ الْمُعَذِّبِ

مُتَجَرِّدًا كَمَا تَجَرَّدَ لِلْمُجَاهِدِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ
مُتَجَرِّدًا كَمَا تَجَرَّدَ لِلْمُجَاهِدِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ

الْمُجَاهِدِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ

الْمُجَاهِدِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ

عَالٍ

الْمُجَاهِدِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ

الْمُجَاهِدِ الْمُغَيَّبِ الْمُخْفِيَّ الْمُجَاهِدِ

أَنَّ الْوَلَيْكَ إِذَا مَرَّ بِهِ سَارَ عَلَيْهِ أَنْ يُوَلِّهُ الْأَسْرَارَ عَلَى هَذِهِ الْأَسْرَارِ
لَا يُؤْكِلُ بِإِنْسَانٍ يَمْلِمُهُ فِي مَيْمَنَةِ الْأَيْمَانِ إِذَا كَفَرَ بِهِ
أَنْ يَقْتُلُهُ إِنَّمَا يُعِذَّبُ بِمَا كَفَرَ بِهِ إِنَّمَا يُعِذَّبُ عَنْ حَمَدَتِهِ
وَلَدِيَةِ الْأَيْمَانِ عَلَيْهِ الْأَيْمَانِ كَمَا تَرَى لَوْلَمْ يُعِذَّبْ وَلَمْ يُفْسِدْ

قَسْوَلَ عَزِيزِ الْأَيْمَانِ خَوْعِيَّ الْأَيْمَانِ قَوْسَلَ عَزِيزِ
حَلْمَحِ الْأَيْمَانِ بِالْأَشْنَانِ حَمْلَمَحِ الْأَيْمَانِ دَحْرَدِيَّ الْأَيْمَانِ
مَدْرَسَتِ الْأَيْمَانِ مَثَلَ الْجَاهِيَّةِ الْأَيْمَانِ دَنْدَنَشِ الْأَيْمَانِ
الْكَلَامَنْ كَرْمُونِيَّهِ الْأَيْمَانِ مَالَكَ تَوَالِيَّ الْأَيْمَانِ

خَرْبَيِّ الْأَيْمَانِ كَلْمَكَلَيَّهِ الْأَيْمَانِ كَنْكَنَلَهِ الْأَيْمَانِ
قَلْمَاعَ الْأَيْمَانِ كَلْمَكَلَيَّهِ الْأَيْمَانِ فَعْدَنَ الْأَيْمَانِ
عَلَمَلَفَ الْأَيْمَانِ لَوْمَلَهِ الْأَيْمَانِ مَلْمَلَهِ الْأَيْمَانِ
غَنِيَّلَفَ الْأَيْمَانِ لَمْسَلَهِ الْأَيْمَانِ شَمَلَهِ الْأَيْمَانِ

عَلَمَلَفَ الْأَيْمَانِ لَوْمَلَهِ الْأَيْمَانِ مَلْمَلَهِ الْأَيْمَانِ

الْكَلَامَنْ كَرْمُونِيَّهِ الْأَيْمَانِ مَالَكَ تَوَالِيَّ الْأَيْمَانِ

بَرْسَلَ عَوْلَهُادَ وَلَقَلْعَتَكَيِّيَّهِ اَنْجَوْيِيَّهِ دَهْرَيِّهِ
لَهْجَيِّيَّهِ يَعْدَوَابَرْسَلَهِ عَالَ الْكَلَامَنْ كَرْمُونِيَّهِ خَرِيَّهِ
مَدْرَسَتِ الْأَيْمَانِ مَثَلَ الْجَاهِيَّةِ الْأَيْمَانِ دَنْدَنَشِ الْأَيْمَانِ
شَمَلَهِ الْأَيْمَانِ بِالْمِسْنَى الْأَيْمَانِ لَمَسَلَهِ الْأَيْمَانِ فَعْدَنَ الْأَيْمَانِ
مَلْمَلَهِ الْأَيْمَانِ لَوْمَلَهِ الْأَيْمَانِ شَمَلَهِ الْأَيْمَانِ
شَمَلَهِ الْأَيْمَانِ لَمَسَلَهِ الْأَيْمَانِ فَعْدَنَ الْأَيْمَانِ
شَمَلَهِ الْأَيْمَانِ لَمَسَلَهِ الْأَيْمَانِ فَعْدَنَ الْأَيْمَانِ

لَهْجَيِّيَّهِ لَهْجَيِّيَّهِ الْأَيْمَانِ كَلْمَكَلَيَّهِ الْأَيْمَانِ
حَدَّهِ الْأَيْمَانِ كَرْمَنِيَّهِ شَمَلَهِ الْأَيْمَانِ

كَرْمَنِيَّهِ الْأَيْمَانِ كَرْمَنِيَّهِ شَمَلَهِ الْأَيْمَانِ

الْكَلَامَنْ كَرْمُونِيَّهِ الْأَيْمَانِ مَالَكَ تَوَالِيَّ الْأَيْمَانِ

مشكلة إيجان من يكرز بأدراك علمانية في الجماعة الإسلامية

ذلك في الواقع في الأوقات كثيرة يختلطون بالشذوذ

المعجمي واللسان في العقائد التي لا يذكرها في دروس الدين

فالإشكالون غافلوا بذلك لأنهم لا يعلمون بالفروع الدينية

وعوينات الأذن طويلاً بل يكرزون في ذلك الوقوف على

الخطأ الذي يرتكبونه في دروس الدين

لغيرهم من الفقهاء الذين يصررون على ذلك

رحم الله تعالى فريديرك بولوكهيم بسلامة قدر الممكن بين المسلمين

صورة الصحفة الـ ٤٨ من المخطوط

جامعة

البَابُ الثَّانِي :

الْحَصَنُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب شرح الجمل في التحو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كَمَالُ الدِّينِ مَجْدُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ
عَبْدُ الْقَاهِيرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرجَانِيِّ
- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ -

رَبِّ يَسِيرٍ وَلَا تُعَسِّرٌ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مَجْدُ إِلَسْلَامٍ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْقَاهِيرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنُورَ ضَرِيحَهُ :

اعْلَمُ أَنَّ كُلَّ لَفْظَةٍ تَدْلِي عَلَى مَعْنَى فَهِيَ كَلِمَةٌ ، وَتُجْمَعُ الْكَلِمَةُ عَلَى
الْكَلِمَاتِ وَالْكَلِمِ ، ثُمَّ الْكَلِمُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : اسْمٌ ، وَفَعْلٌ ، وَحَسْفٌ
، وَلَيْسَ هَذَا هُنَّا قِسْمٌ رَابِعٌ^(١) . وَهَذَا هُوَ الْقِسْمَةُ فِي سَائِرِ الْلُّغَاتِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ
مِنَ الْحَقَّاقيْدِ ، وَالْحَقَّاقيْدُ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْلُّغَاتِ . ثُمَّ إِنَّهُ يَنْبَغِي - مِنْ
بَعْدِ الْعِلْمِ - يَانَ الْقِسْمَةَ إِلَى هَذِهِ الْثَلَاثَةِ . أَنْ تَعْلَمَ مَا يُعِيزُ بَعْضَهَا مِنْ
بَعْضٍ ، وَأَوْلَاهَا أَنْ يُبَدِّأَ بِالْاسْمِ ، وَقَدْ قَالُوا : إِنَّ الْاسْمَ مَا جَازَ إِلَيْهِ^(٢) .

ثُمَّ إِنَّكَ تَرَى فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا يُوَهِّمُ أَنَّهُ وَصَفُّ الْاسْمِ
وَلَيْسَ بِحَدِيدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : « وَمِنْ صِفَاتِ الْاسْمِ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
عَلَيْهِ » ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَامَةٌ لِلْاسْمِ ، وَلَيْسَ بِحَدِيدٍ لَهُ^(٣) ؛ لَأَنَّ الْحَدَّ

(١) يرى أبو جعفر بن صابر أن الكلمة قسمًا رابعاً زائداً على أقسام الكلمة
الثلاثة ، وهو اسم الفعل ، وسماء "الخالفة" . انظر الهمج ٥/١٢١

(٢) انظر الأصول في النحو ١/٣٢

(٣) انظر الإيضاح لا يبي على الفارسي ص ٦

ما يطرب وينعكس ، مثل آن تقول : كل ما كان بصفة كذا فهو كذا ، وكل
 ما لم يكن بهذه الصفة فليس هو إياه ، ولا يمكننا أن نقول : كل ما [لـ] [١]
 يدخله إلا لف واللام فليس باسم ، والذي له توهموا أن سبيل قولهم : ما جاز
 الإخبار عنه . هذا السبيل أنهم رأوا في الكلام أسماء كثيرة لا تصح أن تعامل
 معاملة زيد وعرو والرجل / والفرس والعلم والجهل ، في أن يقال
 فيها ما يشبه قولهنا : زيد منطلق ، وقام بكر ، والعلم حسن ، والجهل
 قبيح " وتلك الأسماء مثل " إذا " (٢) وأين " و " متى " و " حيث " .
 و " كيف " لا يمكن أن نقول : خرج إذا ، واتسع أين ، وصح كيف
 وما أشبه ذلك (٣)

والصحيح إذا حققنا النظر علينا أنه حد للاسم ، وأن هذه التي
 ذكرناها داخلة فيه ، والأصل في هذا أن يعلم أننا إذا قلنا في الاسم :
 إنه ما جاز الإخبار عنه ، فإنه لا بد من أن يريد ما جاز الإخبار عن معناه ؛
 لأننا نعلم ضرورة أن الإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن لفظه ، فإننا إذا
 قلنا : جاء زيد " كنا قد أخبرنا عن الشخص المسمى " زيداً بالمعنى
 لا عن لفظه زيد ، وإذا كان هذا ثابتًا فإننا إذا نظرنا في هذه الأسماء
 التي وقعت فيها الشبهة وجدناها دالة على معانٍ يصح الإخبار

(١) إضافة يتم بها الكلام ، وانظر المقتضى ٢٢/١ ، وشرح الكافية

للرضي ١٣/١ ، وشرح المفصل ٠٢٤/١

(٢) في النسخة " ذا " والصواب ما ثبت بدليل ما بعده .

(٣) الصاحبي لا بن فارس ص ٨٩

عَنْهَا وَلِكِنْ تَحْتَ الْفَاظِ أُخْرَ لَا تَحْتَهَا . (١)

تَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَتَيْكَ إِذَا طَلَعَ الشَّمْسُ " لَمْ يُشَكْ فِي أَنَّ الْمَعْنَى أَتَيْكَ وَقَتْ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَإِذَا لَمْ يُشَكْ فِي أَنَّ مَعْنَى " إِذَا " هُوَ مَعْنَى الْوَقْتِ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى يَصِحُّ الإِخْبَارُ عَنْهُ مِنْ حِيثُ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " مَضَى الْوَقْتُ ، وَدَخَلَ الْوَقْتُ " ، وَأَمَّا امْتِنَاعُ الإِخْبَارِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى تَحْتَ " إِذَا " كَمَا أَخْبَرَتْ عَنْهُ تَحْتَ " الْوَقْتِ " فَالسَّبَبُ / ١٢ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا " إِذَا " إِسْمًا لِلْوَقْتِ يُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ، وَمُحَالٌ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا وَمُخْبِرًا عَنْهُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مَا كَانَ مَنْصُوبًا بِيَفْعُلٍ وَقَعَ فِيهِ ، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ يَكُونُ إِمَّا مُبْتَدَأًا وَإِمَّا فَاعِلًا .

ثُمَّ إِنَّا إِذَا تَأْمَلْنَا كَلَامَ صَاحِبِ الْكِتَابِ (٢) عِلْمَنَا حَقِيقَةً أَنَّهُ حَدَّ لِلِّا سَمْ عِنْدَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ : " هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا الْكِلْمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ "

(١) جاء في المقتصد ٢١/١ "اعلم أن الأسماء تكون موضوعة على المعاني كما تكون موضوعة على الأعيان والأشخاص ، والموضوع على المعنى مثل العلم والجهل ، والموضوع على العين نحو "زيد وعمرو والرجل والفرس ، وهذا من الضربان جاريان مجرى واحدا في استقامة الأخبار عنهما ، تقول : "العلم حسن" كما تقول "زيد حسن" فتخبر عن المعنى الذي هو "العلم" كما تخبر عن العين الذي هو "زيد" .

(٢) هو أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبوبيه ، المتوفى سنة ١٨٠ هـ وكتابه أشهر من أن يعرف به . انظر ترجمته في أخبار النحوين البصريين ٦٣ ، ونزهة الألباء ٥٢٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، وتاريخ بغداد ١٩٥/١٢ ، ووفيات الأعيان

ثم قال : «فالكلم : اسم ، و فعل ، و حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل
فالاسم : رجل و فرس و نحوهما ». (١)

وقوله : «و نحوهما » لا بد من أن يكون قد أشار به إلى شيء معلوم ، و معلوم أنه لم يشر به إلى صيغة الاسم و كونه على زنة كذا مثلاً ، ولكن أشار إلى معنى به كانت الكلم عنده اسماء ، و ليس ذلك المعنى إلا جواز الإخبار عنه . ثم أنه ذكر ذلك فيما بعد صريحاً ، فقال وهو يذكر الأفعال المضارعة - : « ويُبَيِّنُ لَكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِاسْمَاءِ أَنَّكَ لَوْضَعْتَهَا مَوْضِعَ الْأُسْمَاءِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْقُلْتَ : « إِنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا » (٢) ؛ ووجه الدليل منه أنه استدل بالعكس ، فجعل امتناع الإخبار عن « يفعل » دليلاً على أنه ليس باسم ، و ذلك يقتضي كونه حداً جاماً للاسماء كلها ، ذلك لأنَّه أوجَبَ بِهِ أَنَّ كُلَّ مَا لا يصح الإخبار عنه فليس باسم ، وهذا / نص في أنَّ جواز الإخبار عن الكلمة هو المعنى في كونها اسماء ، إذ لو لم يكن المعنى في كونها كـ « زيد » اسماء لم يصح أن تنفي الاسمية عما لا يصح الإخبار عنه فاعرفه .

(١) انظر الكتاب ١٢/١

(٢) كذا في النسخة وفي الكتاب « وأشباه هذا » .

(٣) انظر الكتاب ١٤/١

[الفِعْلُ]

وَأَمَّا الفِعْلُ فَقَدْ بَيْنَ مَا لَا يَقُولُ شُبْهَةً فِي أَنَّهُ حَدٌّ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ :
 (الفِعْلُ مَا أُسْنِدَ إِلَى شَيْءٍ وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ).^(١)

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الْفَعَالَ كُلُّهَا لَا تَخْلُو مِنْ مَعْنَى لَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ
 إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وَأَوْلُ مَعَانِي الْفِعْلِ : الْإِثْبَاتُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الْإِثْبَاتُ
 إِلَّا بَيْنَ مُثْبِتٍ وَمُثْبِتٍ لَهُ، كِتَابَاتِكَ الضَّرَبَ لِـ "زَيْدٍ" إِذَا قُلْتَ : "ضَرَبَ
 زَيْدٌ" ، وَيَكُونُ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُثْبِتِ كَمَا تَرَى أَنَّ "ضَرَبَ" يَدْلُلُ
 عَلَى إِثْبَاتِ الضَّرَبِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُثْبِتِ لَهُ، [فَإِذَا لَا يَكُونُ لَهُ بُدْدٌ
 مِنْ مُثْبِتٍ لَهُ تُسْنِدُهُ إِلَيْهِ كَـ "زَيْدٍ" فِي قَوْلِكَ : "ضَرَبَ زَيْدٌ" ، وَهَذَا
 بَيَانُ أَنَّ الْفِعْلَ مَا أُسْنِدَ إِلَى شَيْءٍ .

فَأَمَّا بَيَانُ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ شَيْءٌ، فَفِيهِ سُوءُ الْأَلْ . وَهُمْ
 أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَدْلُلُ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى، وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يُخْبَرَ
 عَنِ الْإِثْبَاتِ فَيُقَالَ : إِنَّ الْإِثْبَاتَ يُوجِبُ كَذَّا ؟

(١) الإيضاح ص ٢٠.

(٢) ورد في الهاشم مع إشارة إلى أنه من المتن.

والغالب أن الخوانساري قد وهم في أمر هذه التلمذة، فالجرجاني الذي أخذ عن الصاحب واختص بخدمته هو أبو مسعود المظفر بن إبراهيم^(١)، أما الجرجاني الذي أخذ عن ابن جني فهو أبو الفتوح ثابت بن محمد الاندلسي^(٢).
والله أعلم بالصواب وإليه المأب.

تلاميهذه :

عبد القاهر الجرجاني إمام لم يبرح بلده لا ^{لأ} ما حتى لطلب العلم، ولما زاع صيته وطبقت شهرته الأفاق شُدت إليه الرحال، فتصدر ببلده يفيض الراحلين إليه والوافدين عليه^(٣)، وقد تخرج في مدرسته العلمية الكبرى علماء أجياله، أشهرهم :

- ١ - أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، قال القسطي : « قال ابن عياض الشامي الكفر طابي النحوى - ونقلته بخطه في تذكرته في آخر نسخة "المقتضى" لعبد القاهر الجرجاني بالرى مكتوبًا ما حكايته : « ترأ على الأخ الفقيه أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري أيده الله - هذا الكتاب من أوّله إلى آخره تراثة ضبط وتحصيل ، وكتبه عبد القاهر بن عبد الرحمن بخطه في شهر رمضان العبارك من سنة أربع وخمسين وأربعينائة ، حامدًا لربه ، ومصلحة على محمد رسوله وآلها » . ^(٤) توفي سنة ٤٩٠ هـ .
- ٢ - أحمد بن عبدالله المهابابي الذي أضرر بال نحوى المتوفى سنة (٥٠٠ هـ)، له شرح على "اللمع" لابن جني .

(١) انظر ترجمته في دمية القصر ٣١/٢

(٢) انظر ترجمته في بقية الوعاة ٤٨٢/١ ، والصلة لابن بشكوال ١٢٣

(٣) إنباء الرواية ١٨٨/٢ - ١٨٩

(٤) إنباء الرواية ١٩٠/٢ ، والنجم الزاهرة ١٦٠/٥

(٥) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢١٩/٣

كَذِلِكَ كَانَ الَّذِي يَحْدُثُ بِالْحَرْفِ فِي قَوْلِكَ : "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا" ، الَّذِي
هُوَ حُكْمٌ بِجُوْزِ الْإِنْطَلَاقِ مِنْ "زَيْدٍ" يَصِيرُ إِذَا قُلْتَ : "مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"
حُكْمًا بِعَدَمِهِ مِنْهُ . وَإِذَا كَانَ كَذِلِكَ بَأْنَ مِنْهُ أَنَّ الْحَرْفَ يَدْلُ عَلَى مَعْنَى فِي
غَيْرِهِ بِلَأَنَّ كَوْنَ الْحُكْمِ حُكْمًا بِعَدَمِ الْمَعْنَى خُصُوصِيَّةٌ فِي الْحُكْمِ وَوَجْهُهُ مِنْهُ ،
وَلَيْسَ بِمَعْنَى يَتَصَوَّرُ مُنْفَرِدًا فَاعْرِفْهُ .

فَصْلٌ

(في بيان شيء قالوه في الفعل)

وهو أنهم ذكروا أن السبب في أن كان الفعل على أمثلة مختلفة، لأنهم أرادوا أن يدلوا على الزمان الذي يقع فيه المعنى الذي اشتق منه، وأن يكون في صيغته دليلاً يفصل الماضي من الحال والمستقبل؛ قالوا: لأن المصادر تعرف بأسماها، فلو قيل لزيد: ضرب علم الفرس، إلا أنه كان لا يعلم أن هذا الضرب وقع في زمان ماض أو في غيره (١)، وهذا من قولهم يوهم أن يكون الفرض من هذا الفعل / إفاداة ٤/ب، وهذا ظن يعظم الخطأ فيه؛ وذلك أنها نعلم أن القصد في وضع الزمان، وهذا ظن يعظم الخطأ فيه؛ وذلك أنها نعلم أن القصد في وضع الفعل أول شيء هو الخبر، يدل على ذلك إجماعهم على أن له فيه مزيحة ليست لغيره، وهي: أن الصيغة المجردة منه تخلص للخبر حتى لا تكون لغيره، وعلى ذلك يقولون في « فعل ويفعل » إذا أريد بهما غير الخبر كمثل قولهم: « رحمة الله »، و « يغفر الله له » : إنه مزال عن حقيقته، ويقولون: لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الدعاء، ولو لا أن الأصل في وضع الخبر لما كان لهذا الكلام معنى، وهذا أظهر من أن يخفي، ولكن أردنا التنبية عليه؛ لأن قد كثر في كلامهم ما يوهم أن الفرض من الفعل إفاداة الزمان، وزاد في إيهام ذلك أنها قد اعتمدوا كثيراً في حدود على دلالتهم على الزمان كقول أبي بكر محمد بن السري (٢) : إن الفعل ما دل على معنى مقتدر

(١) انظر المقتصد ٨٢/١ ، والمرجل ٠١٤

(٢) هو أبو بكر بن السراج ، مات سنة ٣١٦ هـ ، وله من الكتب الأصول الكبير ، والموجز والجمل .. وغيرها ، انظر ترجمته في بغية الوعاء ١٠٩/١

بِزَانٍ مُحَصَّلٍ ^(١) . يَعْنِي أَنَّهُ يَدْلُلُ عَلَى زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ .

وَهَا هُنَا نُكْسَةٌ ، وَهِيَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يُكُونُ الْفَرْضُ الْخَاصُّ مِنْ
الْلَّفْظِ هُوَ مَا يَعْرُفُ السَّامِعُ مِنْهُ [مَا] قَصْدَ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى إِعْلَامِهِ إِيَاهُ .

تَفْسِيرُ هَذَا : أَنَّ مَعَانِي الْأُسْمَاءِ إِنَّا كَانَتْ مَعَانِي لَهَا مِنْ حَيْثُ
إِنَّ السَّامِعَ يَعْرُفُ بِذِكْرِكَ لَهَا قَصْدَكَ إِلَيْهَا ، مِثْلَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
” زَيْدٌ ” عَلِمَ أَنَّكَ قَصَدْتَ يَأْمُرِينَ الْأَمْرَيْرِ إِلَى الشَّخْصِ الَّذِي هَذَا الْفَظْ
اسْمُ لَهُ . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّا نَعْلَمُ / أَنَا إِذَا قُلْنَا : ” ضَرَبَ زَيْدٌ ”
كَانَ الْفَرْضُ الَّذِي نَقْصِدُ أَنْ نُفِيدَ السَّامِعَ إِثْبَاتَنَا الضَّرَبَ لِزَيْدٍ وَالْخَبَرَ بِهِ
عَنْهُ ، فَأَمَّا الزَّمَانُ فَلَا يَكُونُ الْفَرْضُ الَّذِي يَكُونُ الْقَصْدُ بِدْءًا إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا
يَدْخُلُ فِي الْقَصْدِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ وَالصَّلَةِ مِنْ حَيْثُ أَرَدْنَا أَنْ نُفِيدَهُ أَنَّ هَذَا
الضَّرَبَ الَّذِي أَثْبَتَنَا لَهُ وَادْعَيْنَا وُقُوعَهُ مِنْهُ وَقَعَ فِي زَمَانٍ مَاضٍ .

(١) انظر الأصول لابن السراج ٣٢/١ ، والتبصرة والتذكرة للصimirي ٧٤/١

(٢) إضافة يوجبهها السياق .

”بَابُ الْإِعْرَابِ“

الإعراب : أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل . ثم الاختلاف على ضربين : اختلاف بالحركات ، واختلاف بالحروف .

فمثال الأول : ” جاءَنِي زَيْدٌ ” و ” رَأَيْتُ زَيْدًا ” و ” مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ” ، إنما كان هذا الاختلاف الذي تراه من أجل العوامل الداخلة عليه التي هي ” جاءَنِي ” و ” رَأَيْتُ ” ، و ” الْبَا ” ، وهي - كما لا تخفي - مختلفة ، لأن كُلَّ وَاحِدٍ منها يقتضي في الاسم معنى غير ما يقتضيه الآخرين .^(١)

ومثال الاختلاف بالحروف قولهم : ” جاءَنِي أَبُوهُ ” ، و ” رَأَيْتُ أَبَاهُ ” ، و ” مَرَرْتُ بِأَبِيهِ ” ، وليس هذا يُصلٍ ، وإنما الأصل في الإعراب

(١) انظر الإيضاح ص ١١ ، والمقصد ٩٧/١ فما بعدها ، والمرتجل ٣٦

أَن يَكُون يَا خِتْلَافُ الْحَرَكَاتِ، وَإِنَّمَا أَقَامُوا الْحُرُوفَ فِيهِ مَقَامَ الْحَرَكَاتِ فِي أَشْيَايَةٍ مُخْصُوصَةٍ، ثُمَّ هُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

ضَرَبٌ تُسْتَوْفَى فِيهِ الْوُجُوهُ الْثَلَاثَةُ، فَيَقَامُ يَارَاءُ كُلِّ حَرْكَةٍ / ٥ بـ حَرْفٌ، فَتَكُونُ "الْوَاءُ" عَلَامَةً لِلرَّفْعِ، وَ"الْأَلْفُ" عَلَامَةً لِلنَّصْبِ، وَ"الْيَاءُ" عَلَامَةً لِلْجَرَّ.

وَجُمَلَةٌ مَا يَكُونُ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْوَجْهِ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ : "أَبُوهُ" ، وَأَخْوَهُ ، وَنُوْهُ ، وَحَمْوَهُ ، وَهَشْوَهُ ، وَنُوْدَمَالٍ" ، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً، فَإِذَا زَالَتْ عَنْهَا إِلِيَّاضَافَةٍ زَالَ عَنْهَا حُرُوفُ الْلَّيْنِ ، وَعَادَ إِلَيْهَا إِلَى الْحَرَكَاتِ تَقُولُ : "جَاءَنِي أَبُوهُ" ، وَ"رَأَيْتُ أَبَاهُ لَهُ" ، وَ"مَرَرْتُ بِأَبِيهِ لَهُ" ، وَكَذَا الْبَاقِي إِلَّا "ذُو" فَإِنَّهُ لَا تَزُولُ عَنْهُ إِلِيَّاضَافَةٍ، فَإِلَيْهَا يَا خِتْلَافُ الْحُرُوفِ يَلْزَمُهَا .

وَهَذَا الضَّرَبُ مِنَ الْإِعَرَابِ - الَّذِي أُقِيمَ فِيهِ اخْتِلَافُ الْحُرُوفِ مَقَامَ اخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ - مَقْصُورٌ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ، فَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُفَرَّدَةِ - وَنَعْنِي بِالْمُفَرَّدَةِ هَاهُنَا مَا لَا يَكُونُ مُثْنِي وَلَا مَجْمُوعًا يَا الْوَاءِ وَالنُّونِ - فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا .

والضرب الثاني :

وهو ما لا تستوفى فيه الوجوه الثلاثة، هو التثنية والجمع على ما هو مذكور في الكتاب^(١)، وقال النحويون : إنهم إنما جعلوا إعراب هذه الأسماء السبعة بالحروف توطئةً لما أرادوا أن يفعلوه في التثنية والجمع^(٢)، وذلك أنه لم يكن بعدها من أن يكون الإعراب بخلاف الحروف على ما نذكره من بعد إن شاء الله . ولو أنهم طردوا هذا الحكم في جميع الأسماء التي يكون في آخرها حرف علة لآدى ذلك إلى نقض الصيغ وأبطالها / إذ لو حاولت في " القاضي " و " الداعي " ونحوهما أن تتعامله معاملة " أبوه ، وأباه ، وأبيه " لأن تقض صيغته وبطلت دلالته ، إذ كنت تحتاج إلى أن تقول في " الداعي " مثلاً : " داعوه ، وداعاه ، وداعيه " ، وكذلك نحو " حبلن " ، و " بشرى " ، و " عصا " ، و " رحى " . وكل ما في آخره ألف لوحانت فيه الانقلاب وأن يكون واواً مرة ، وألفاً ثانية ، وياءً ثالثة أفسدت صيغها .

(١) يعني كتابه الجمل ، وانظر الجمل ص ٧٢ .

(٢) انظر أسرار العربية لابن الأثري ص ٤٣ ، وشرح المفصل ٥٢/١

[إعراب الأسماء المعتلة]

وإذ قد عرفت هذه الجملة فإن الواجب في المعتل الآخر من الأسماء أن تنظره، فإن كان آخره ألفاً كان في إلا حوال الثالث على صورة واحدة^(١)، تقول : « جاءَتْنِي سُعْدَى ، وَرَأَيْتُ سُعْدَى ، وَمَرَرْتُ بِسُعْدَى » ، فتكون الألف باقية بكل حال، وذلك أنها لا تحتمل الحركة فكان يظهر فيها اختلاف بالحركات كما يكون في الحروف الصحيحة^(٢).

ولن كان آخر الاسم ياءً فانظر، فإن كان ما قبله ساكنًا كقولك : « طَبِيٌّ » و « رَمِيٌّ » كان حكمه حكم الصحيح في أنه يجري بوجوه الإعراب تقول : « هَذَا طَبِيٌّ ، وَرَأَيْتُ طَبِيًّا ، وَمَرَرْتُ بِطَبِيٍّ »^(٣)، وإن كان ما قبل الياء متحركاً^(٤) نحو « القاضي ، والداعي » سكت الياء في الرفع والجر، وتتحرك في النصب، تقول : « جَاءَنِي القاضي ، وَمَرَرْتُ بِالقاضي ، وَرَأَيْتُ القاضي »، قال الله تعالى : *أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِِ^(٥).

(١) انظر الإيضاح ص ١٨.

(٢) انظر المقتصد ١٠٥/١ مما بعدها، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٨١.

(٣) انظر الإيضاح ص ١٨.

(٤) وهو المنسوخ وسمى بذلك لأن نص الرفع والجر، انظر أسرار العربية ٣٢، وشرح المفصل ١/٥٦.

(٥) سورة الأحقاف : ٣١.

وَإِنَّمَا أَسْكَنُوهَا فِي الرَّفِيعِ وَالْجَرِّ بِلَأَنَّ الضَّمَّةَ / وَالْكَسْرَةَ تُسْتَقْلَانِ ٦/ب
 عَلَيْهَا مَعَ اِنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَالْفَتْحَةُ خَفِيفَةٌ لَا تَثْقُلُ يَقْلَهَا ، قَالُوا : وَالدَّلِيلُ
 عَلَى خَفْتِهَا ، أَنَّهَا مِنْ جِنْعِنِ الْأَلْفِ ، بِدَلَالَةٍ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ النُّطُقُ بِالْأَلْفِ حَتَّى
 يُكُونَ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ مُتَصَلَّةٌ بِهَا ، وَالْأَلْفُ أَخْفَ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ وَالظُّفُّهَا ؛ لِأَنَّهَا
 كَالنَّفْسِ ، وَلِتَنَاهِيهَا فِي الْخِفَّةِ لَمْ تَحْتَمِلِ الْحَرَكَةَ فَاحْتَمَلَتْهَا الْوَاءُ وَالْيَاءُ .
 وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْاسْمِ وَآوَّلُ فَائِتَهَا لَا تَكُونُ إِلَّا وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ نَحْوَ
 " دَلُّو ، وَغَزوٍ " ، وَإِنْ سُكَّنَ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْلَّيْنِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ .
 وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي آخِرِ الْاسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ وَأَوْ مُتَحَرِّكَ مَا قَبْلَهُ ؛
 لِأَنَّ الْحَرَكَةَ إِنْ كَانَتْ فَتْحَةً قُلِّيَّتِ الْوَاءُ وَالْيَاءُ ، كَمَا تَرَاهُمْ صَنَعُوا فِي
 " عَصَّا وَقَنَّا " ، فَلَا يَحْصُلُ " عَصُّو وَقَفَوْ " ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَّةِ
 " عَصَوانِ وَقَفَوانِ " .

(٢) وَإِنْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً قُلِّيَّتِ الْوَاءُ وَيَاءُ كَوْلِهِمْ : " الدَّاعِي وَالْفَازِي " وَهُمَا مِنْ " دَعَوْتُ وَغَزَوْتُ " ، وَإِنْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً أَبْدِلَ (٣) مِنْهَا الْكَسْرَةَ لِيَنْقَلِبَ الْوَاءُ يَاءً كَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ " دَلُّو " : " أَدْلِي " ، وَلَا يَحْصُلُ " أَدْلُو " ، مِثْلَ : " أَكْلُبٌ فِي كَلْبٍ " ، وَلَيَعْنَ كَمِثَالٍ " أَفْعِلٌ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ كَمَا هُوَ لفظ " أَدْلِي " [فَذَاكَ إِلَّا أَصْلٌ] فِي أَمْثَالِ التَّكْسِيرِ ، وَحُكْمُ الْيَاءِ إِنْ كَانَ فِي آخِرِ الْاسْمِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا لَمْ تَكُنِ الْحَرَكَةُ إِلَّا الْكَسْرَةُ .

(١) في النسخة " ترليم " تحرير .

(٢) في النسخة " يا " دون همزة وهذا في باقي الكتاب .

(٣) في النسخة " بدل " والا ولی - في نظرى - ما أثبتت .

(٤) إضافة يوجبها السياق .

فَصْلٌ

فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ

/ هَذَا الْبَابُ مِنْيَ عَلَى أَسْبَابِ تِسْعَةِ مَتَّ اجْتَمَعَ مِنْهَا سَبَبَانِ فِي اسْمٍ ١/٢
 أَوْ تَكَرَّرَ سَبَبُ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، وَهِيَ :
 وَزْنُ الْفِعْلِ ، وَالْوَصْفُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّأْنِيَثُ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالْعَدْلُ ،
 وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الْمُضَاعِفَانِ لِأَلْفِ التَّأْنِيَثِ ، وَالْجَمْعُ ، وَجَعْلُ الْاسْمَيْنِ اسْمًا
 وَاحِدًا . (١)

وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ أَحَدَ عَشَرَ . خَمْسَةٌ لَا تَنْصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نِكْرَةً ، وَسِتَّةٌ
 لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَنْصَرِفُ فِي النِّكْرَةِ .

فَالْخَمْسَةُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ مَعَ أَنَّهَا نِكْرَةً يَكُونُ فِيهَا أَبْدًا سَبَبَانِ ،
 (٢) "فَاحْمَدُ" فِيهِ وَزْنُ الْفِعْلِ وَالصَّفَةُ ، وَ "فَعْلَانُ" مُؤَنَّثٌ "فَعْلَى" "نَحْمَدُ"
 "سَكْرَانُ" فِيهِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ وَالْوَصْفُ ، وَمَا فِيهِ أَلْفُ التَّأْنِيَثِ فِيهِ سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ ،
 وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "بُشْرَى" أَوْ "صَحْرَاءً" كَانَ فِيهِ عَلَامَةٌ التَّأْنِيَثُ التِّسِّي
 هِيَ الْأَلْفُ وَالنُّونُ التَّأْنِيَثِ (٣) ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا تَأْنِيَتْهُ بِالْأَلْفِ أَنَّ
 تُصَاغَ عَلَيْهَا الْكَلْمَةُ فَلَا يَكُونُ هَاهُنَا "سَكْرٌ" ثُمَّ "سَكْرَى" مَثَلًا ، كَمَا
 يَكُونُ هَاهُنَا "ضَارِبٌ" ثُمَّ "ضَارِبَةٌ" ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى ذَلِكَ
 مَجْرَى تَأْنِيَثِيَنِ (٤) ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْجَمْعِ الَّذِي يَعْدَ أَلْفِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةِ

(١) انظر الإيضاح ص ٢٩٤ ، والمقتضى ٩٦٣/٢ ، ٩٦٥-٩٦٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٩/١

(٢) في النسخة "أحمر" والأولى - في نظري - ما أثبتت.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح ٢٩٧ ، والمقتضى ٩٨٤/٢ فما بعدها ، والمقتضى

٣٨٥/٣

(٤) انظر المقتضى ٩٨٦/٢

أَوْسَطِهَا سَاكِنٌ^(١)، وَذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنِ الْجُمُوعِ كَذَلِكَ كَانَ فِيهِ الْجَمَعُ
وَالْخِصَاصُ الصِّيفَةُ بِالْجَمَعِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْأَحَادِيرِ الْأَوَّلِ
الَّتِي هِيَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ نَظِيرٍ^٢ فَصَارَ الْخِصَاصُ بِالْجَمَعِ تَكْرِيرًا لِمَعْنَى
الْجَمَعِ فِيهِ^(٣).

وَأَمَّا السَّتَّةُ الَّتِي / لَا تَنْصَرِفُ فِي حَالٍ وَتَنْصَرِفُ فِي أُخْرَى ٢/ب
فِيَجْمَعُهَا كُلُّهَا أَنْ يُكُونَ التَّعْرِيفُ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ فِي الْإِسْمِ، فَإِذَا نَكَرَ وَأَزَلَ^(٤)
تَعْرِيفُهُ انْصَرَفَ، لِأَنَّهُ يُكُونُ فِيهِ حِينَئِذٍ سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لَا يَمْضِي
الصَّرْفُ^(٥).

وَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْعَرَادَ بِالتَّعْرِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ يُكُونَ الْإِسْمُ عَلَمًا
مُوْسُوْغًا لِشَيْءٍ بِعِيْنِهِ، وَمَا عَدَ ذَلِكَ مِنْ ضُرُوبِ التَّعْرِيفِ فَلَا تَدْخُلُ فِي
هَذَا الْبَابِ.

وَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي قُولِنَا : « الْأَلْفُ وَالنُّونُ الْمُضَارِعُتَانِ
لَا لِفِي التَّائِيَتِ » أَنَّهُ يَمْتَنِعُ^(٦) دُخُولُ تَاءِ التَّائِيَتِ عَلَيْهَا كَمَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ
فِي أَلْفِيِ التَّائِيَتِ فَلَا يُقَالُ « سَكَرَانَةٌ »^(٧) كَمَا لَا يُقَالُ « حَسَرَاءٌ »^(٨)؛

(١) يعني صيغة منتهي الجموع نحو مساجد ومصابيح ، وفي النسخة كتبت كلمة "أو" في آخر السطر ، و "سطها" في أوله .

(٢) انظر الجمل للجزجاني ٨ ، والإيضاح ص ٣٠٣ ، والمرتجل ٨٥ ،
وَمَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ٤٦ .

(٣) في النسخة "وازآل" وصوابه ما أثبتت .

(٤) انظر شرح المفصل ٦٩/١ .

(٥) في النسخة "يمنع" والصواب ما أثبتت بدليل ما بعده ، وانظر
المقتضى ٩٩٩/٢ .

(٦) خلافاً لبني أسد ، فإنهم يقولون : "سَكَرَانَة" انظر الصحاح واللسان (سکر)
وانظر النسبة في الإيضاح ج ٢٩٩ ، و بالمقتضى ٩٩٨/٢ ، والمقتضى ٣٣٥ / ٣٣٥ ،
وإصلاح المنطق ٣٥٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٢٢/٤ .

والسبب في ذلك أنهم أفردوا المعرفة بتصنيفه فقالوا : " سكري " ، وإنفراده له بالتصنيف يقتضي أن يكون " فعلن " مخصوصاً بالمذكور ، فإذا وجَّهَ أن يختص بالمذكور امتنع دخول التاء عليه ، لأنها إنما تدخل للفرق بين المعرفة والمذكور ، فلا تدخل حتى تكون الصيغة مشتركة ، كمثل " ضارب ، وضاربة " ، ولذلك صرُّفوا " ندماً " وإن كان صفة كـ " سكران " ، لأنهم لما قالوا : " ندماً " فادخلوا التاء لم تكن إلا لفون فيه مشارعتين لا لفسي التائيت .

(١) ثُمَّ أعلم أنه إذا كان الألف والنون في اسم علم ثم كانت مزيدتين كمثل " سعدان ، ومروان " فإن الاسم لا يتصرف ، لأنَّه يمتنع بالتسبيحة من دخول تاء التائيت عليه ، فإذا سمى / رجُل بـ " سعدان " لم يجز أن يقال " سعدانة " . (٢) فيحدث في الألف والنون شبه اللفسي التائيت فيعدان بذلك سبباً مانياً من الصرف ، ثم ينبغي أن تعلم أنَّ الحكم في كل لفون كانوا في آخر اسم الزيادة حتى يقوم دليلاً على كون النون أصلاً من طريق الاستيقاف كما قام في " فينان " أن النون فيه الأصل ، وأنه " فيعال " من حيث كان مشتقاً من " الفن " . (٣) وكذلك " حسان "

(١) في النسخة " كانوا " والاولي ما أثبته .

٩٩٩/٢

(٢) انظر المقتضي ١٠٠١/٢ ، والمقتضي ٣٣٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٥/٩ ،

وشرح الشافية للوضي ٣٣٩/٢ ، وعن اللسان (فن) " فينان " فيعال من الفن ، والياء زائدة ، وإنأخذت قولهم " شعر فينان " من الفن وهو الفصن صرفه في حال النكرة والمعرفة ، وإنأخذته من الفينة وهو الوقت الحقته بباب فعلن وفعلانة فصرفه في النكرة ولم تصرفه في المعرفة .

بالضم، يعلم أن النون فيه أصل؟ إلا أنه من الحسن، فإذا سميت رجلاً به "حسان" صرفة، إلا أنه لا يكون فيه مع التعريف سبب ثانٍ، ويكون في الأسماء ما يحتمل في النون منه أن يكون أصلاً، وأن يكون زائداً لجواز أن يكون مشتقاً من أصلين ويكون النون في أحديهما زائداً، وفي الآخر أصلاً.

تفسير ذلك: أنه يجوز قي "حسان" أن يكون من "الحسن" فيكون وزنه "فعلان" فلا يصرف، وأن يكون من "الحسن" فيكون وزنه "فعلاً" فينصرف^(١)

واعلم أنه إذا كان الثاني من الحرفين بعد ألف الجمع ياءً حذفت حذفاً في الرفع والجر، فنечен الاسم عن مثال "مُفَاعِلٌ" "فَيُصَرِّفُ لِخُروجِهِ إلى زنة الآحاد، قوله: "جوارٌ"^(٢)

فإذا كان في موضع النصب حركت الياءً لا محالة، فتكون الزنة التي هي سبب مع الصرف ثانية فيه.

ونظير هذا من طريق العكفين صرفيهم "صياغة"^(٣)، وذلك لأنهم إنما صرفوه / من أجل أنه قد خرج بزيادة التاء فيه إلى مثال يكون في الآحاد، وذلك أنه يكتبون على علامة في زنة

(١) انظر المقتضى ١٠٠٢/٢، والمقتضى ٣٣٦/٣، وشرح الشافية للرضي ٣٤٤/٢، والمعجم ١٠١/١ (الكويت) .

(٢) انظر المقتضى ١٠٢٩/٢، وشرح المفصل ٦٣/١ .

(٣) "الصياغ": شحاذ السيف وجلاوه، والجمع صياغل وصياغلة، دخلت فيه الياء لغير علة، وإنما على حد دخولها في الملائكة" عن اللسان (صدق) .

”كَرَاهِيَّةٍ وَحَزَابِيَّةٍ“^(١)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ^(٢).

الْمَعْدُولُ مِنْ هَذِهِ السُّتُّ يَكُونُ لَهُ فِي إِنْصَافِهِ حَالَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : التَّنْكِيرُ، كَوْلَكَ : ”هَذَا عُمَرُ وَمَرْتُ يُعْمَرُ آخَرُ“.

وَالثَّانِيَةُ : التَّصْفِيرُ، كَوْلَكَ : ”عُمَرٌ“ تَصْرِفُهُ وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ
بِهِ وَاحِدًا بِعَيْنِيهِ، لِأَنَّ التَّصْفِيرَ يُزِيلُ صِيَغَةَ الْعَدْلِ فَيَبْقَى التَّعْرِيفُ
وَحْدَهُ فَيُنْصَرِفُ^(٣).

سَأَلَةٌ :

”مَاهٌ وَجُورٌ“^(٤) امْتَنَعَ صَرْفُهُمَا وَإِنْ كَانَا فِي الْخَفَّةِ بِمَنْزِلَةِ
”هِنْدٌ وَدَعْدَعٌ وَنُوحٌ“، بِلَا نَهَمَا قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ :

(١) ((الحزابي والحزابية من الرجال والحمير : الغليظ إلى القصر ، والياء للإلحاق كالفهمية والعلانية ، من الفهم والعلن)) عن اللسان (حزب).

(٢) انظر المقتضى ١٠٢٢/٢ ، والمقتضى ٣٢٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٢.

(٣) انظر شرح المفصل ٦٦/١.

(٤) في معجم البلدان (ماه) ٤٩/٥ : ”ماه وجور اسم بلدين بأرض فارس ، وللنحويين هاهنا كلام ، وذلك أنهم يقولون : إن الاسم إذا كان فيه علتان تمنعان الصرف وكان وسطه ساكناً خفيفاً قاومت الخفة إحدى العلتين فيصرفونه وذلك نحو ”هند ونوح“ لأن في ”هند“ التائيت والعلمية ، وفي ”نوح“ العجمة والعلمية ، فإذا صاروا إلى ”ماه وجور“ وسموا به بلدة ... منعوه من الصرف وإن كان أوسطه ساكناً ، لأن فيه ثلاث علل وهي التائيت والتعريف والعجمة ، فقاومت خفته بسكون وسطه إحدى العلل الثلاث فبقي فيه علتان منعتاه من الصرف“ . وانظر شرح المفصل ٢١/١ ، والمرتجل ٩٤.

التعريف ، والثانية والجمة . فالحقيقة إذا قاومت لم تقاوم أكثر من سبب واحد . فيبقى على كل حال سببان ، فإن نكرتهما صرفت ، لأنه إذا زال التعريف عنهما صارا ينزلة " هند و دع " في أن ليس فيهما أكثر من سببين ، فوجب أن يجوز ترك الاعتداد بأحد السببين لا جل الخفة .^(١)

وهاما سؤال ، وهو أن يقال : قد كان ينبغي أن يجوز فيما يبعد التكير الصرف وترك الصرف كما كان كذلك الأمر في " هند و دع "^(٢)

والوجه في الانفصال عن هذا السؤال أن يقال : إنهم إذا زال عنهم التعريف خرج بذلك ما فيهما من الجمة والثانية عن أن يكون له تأثير من حيث كان من شأن التكير أن لا يكون للجمة معه والثانية الذي ليس باللف / تأثير ، وذلك صرفت " لجاما " - اسم رجل - وإن ١/٩ كان فيه الجمة والتعريف ، وصرفت " ضربة " و " سرحا " ^(٣) و " معطرا " وما شاكل ذلك مما اجتمع فيه الوصف والثانية فاعرفه .^(٤)

مَسَالَةٌ :

المقصود بالمعنى : هو التنوين ، لأن علم التمكنا ولا ولية ، وإنما

(١) انظر المرتجل ٩٢

(٢) الزجاج لا يرى صرف نحو " هند و دع و جمل " ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أو سطها سakan " انظر ما يصرف وما لا يصرف ٩ فما بعدها ، وشرح المفصل ١/٢٠

(٣) " السحر : السهل وإذا سهلت ولادة المرأة قيل : ولدت سرحا " عن اللسان (سرح) ٠

(٤) انظر المقتصد ٢/٩٩٤ فما بعدها .

مُنْعَيْ الْجَرِّ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ لِلتَّنْوينِ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُعَاقِبُهُ^(١) . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ
الْعَصَافَ إِلَيْهِ يُعَاقِبُ التَّنْوينَ تَقُولُ : "غُلَامٌ" فَإِذَا أَضَفَتْ قُلَّتْ : "غُلَامُ
زَيْرٌ" فَأَسْقَطَتْ التَّنْوينَ، وَلَمَّا كَانَ كَذِلِكَ ثُمَّ كَانَ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْاسْمُ
فِي حَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالإِضَافَةِ التَّنْوينَ^(٢) لَمْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْجَرَّ
تَبِعَهُ فِي الْحَذْفِ، إِلَيْنَاهُ الشَّيْءُ إِنَّمَا يَتَبَعُهُ غَيْرُهُ فِي الْحَذْفِ إِذَا كَانَ هُوَ قَدِ
اسْتَحْقَّ ثُمَّ حُذِفَ، فَأَمَّا وَهُوَ غَيْرُ كَائِنٍ أَصْلًا وَغَيْرُ مُسْتَحِقٍ فَمُحَالٌ أَنْ تَجْعَلَ
غَيْرَهُ تَابِعًا لَهُ فِي الْحَذْفِ، فَلَمَّا كَانَ كَذِلِكَ أَعَادُوا الْجَرَّ إِلَى الْاسْمِ فِي حَالِ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالإِضَافَةِ فَقَالُوا : "مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ، وَمَرَرْتُ بِعُمَرِكُمْ، وَعُثْمَانِنَا"
وَلَيَسْ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي هَذَا : إِنَّ السَّبَبَ فِي أَنْ أُعِيدَ الْجَرَّ إِلَى الْاسْمِ
هُوَ أَنَّهُ خَرَجَ يَدْخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ مِنْ شَبَهِ الْفِعْلِ؛ لَا نَهُ دَخَلَهُ
مَا لَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ يُشَيِّئُ^(٣) بِلَا جُلٍّ أَنَّ بَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِنَّمَا أَشَبَّهُ
الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَدْ دَخَلَهُ مَا صَارَ يَهُ ثَانِيًّا مِنْ وَجْهَيْنِ^(٤)

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ / فَإِنَّهُ يَكُونُ فِيهِ سَبَبَانِ ٩/٩ بـ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَانٍ لِأَصْلِهِ كَمَا كَانَ الْفِعْلُ ثَانِيًّا لِلْاسْمِ، وَلَيَسَّ مِنْ شَرْطِ الشَّبَهِ
أَنْ يَدْخُلَهُ مَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ حَتَّى إِذَا دَخَلَهُ مَا لَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ كَانَ ذَلِكَ غَرْوَحًا
مِنَ الشَّبَهِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ كَوْنَ الْاسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ فَاعِلًا
يُخْرِجُهُ مِنْ شَبَهِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا فَاعِرِفُهُ.

(١) انظر المقتضى ٩٦٦/٢ ، والمرتجل ٠٢١

(٢) في هاشم النسخة "في حال الْأَلْفِ وَاللَّامِ التَّنْوينِ وَالإِضَافَةِ" على
أنها في نسخة أخرى، انظر المقتضى ٩٦٢/٢، والإيضاح ص ١٣.

(٣) انظر شرح المفصل ٥٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٠٣٦/١

(٤) انظر المقتضى ٩٦٤/٢

سَأْلَةُ :

في المُبْدَأِ وَالْخَبَرِ قَدْ جَعَلُوا عَالِمَ الرَّفِيعِ فِي قَوْلَنَا : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " الابتداء^(١) ، وَحَقِيقَةُ الابتداءِ جَعَلَ الاسمَ أَوَّلًا لِثَانٍ ، ذَكِيرَ الثَّانِي حَدِيثَ عَنْهُ ، وَكَوْنُهُ أَوَّلًا لِثَانٍ وَصَفُّ فِيهِ وَمَعْنَى مَعْقُولٌ وَلَيَعْنَ يَلْفَظُ^(٢) .

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي الابتداءِ إِذَا حَقَّ هُوَ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ تَعْمَدَ إِلَى اسْمٍ فَتَجْعَلَهُ خَبَرًا عَنْ اسْمٍ آخَرَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تُعْرِّيَهُ مِنَ الْعَوَالِمِ الْحَقِيقَةِ^(٣) ، وَالْعَوَالِمُ الْحَقِيقَةُ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَعْوِليَّةَ وَالإِضَافَةَ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الاسمِ أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ كَوْنِهِ فَاعِلًا مُخْبَرًا فَهُوَ يَاسِمٌ ، وَكَذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ هَذَا فِيهِ فِي حَالٍ كَوْنِهِ مَفْعُولاً أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ .

(١) انظر الإيضاح ص ٢٩٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨٥/١ .

(٣) انظر المقتضب ٤/٢٦ ، والمقتصد ١/٢١٤ ، والإيضاح ص ٢٩٠ .

فَصْلٌ

إِن سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : بِمَاذَا يُكُونُ أَوْلًا لِثَانٍ ؟ أَبَأَنْ يُسَدَّدَ أَبِيهِ
فِي الْلَّفْظِ أَمْ يَعْنِي فِيهِ يُوجَبُ لَهُ الْأَوْلَى ؟^(١)

فَالجَوابُ : أَنَّهُ لَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاعْتِيَارُ فِي ذَلِكَ كَوْنَهُ أَوْلًا بِالْلَّفْظِ،

لَا تَهُمْ يُقَدَّمُونَ / الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي الْلَّفْظِ^(٢) ، فَيَقُولُونَ : ١/١٠
”مُنْطِلِقٌ زَيْدٌ“ وَلَوْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ تَقْدِيمِهِ فِي الْلَّفْظِ أَوْلًا لِكَانَ
يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصْحَّ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَسْلُبَهُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَصَفَ الْأَوْلَى ،
وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ الْأَوْلَى تَجِبُ لَهُ لِمَعْنَى فِيهِ .

فَإِنْ قَالَ : مَا ذَلِكَ الْمَعْنَى ؟

فَالجَوابُ أَنَّهُ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً لَهُ أَوْ مُنْفَيًا عَنْهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَوْنُهُ
مُبْخِرًا عَنْهُ بِلَا نَهُ يَجْمِعُ الْأَمْرَيْنِ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْمُنْفَيِّ عَنْهُ
يَكُونُ مُبْخِرًا عَنْهُ لَا مَحَالَةَ .^(٣)

فَإِنْ قِيلَ : بِمَاذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُبْخِرُ عَنْهُ أَوْلًا ؟

فَالجَوابُ : أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُبْخِرَ عَنْهُ يَكُونُ مَقْصُودًا إِلَيْهِ ،
وَالْخَبَرَ يَكُونُ مَقْصُودًا بِهِ إِلَى الْمُبْخِرِ عَنْهُ ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَرْتَبَةَ الْمَقْصُودِ إِلَيْهِ
قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْمَقْصُودِ بِهِ .

(١) في النسخة ”أو“ والاصوب ما أثبتت.

(٢) هـذا ما جوهر البصريون مفردًا كان الخبر أتم جملة ، وأما الكوفيون

فلم يجوزوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة .

انظر آراءهم وحججهم في الإنصال المسألة (٦٥/١٩) ،

وشرح الفصل ٩٢/١

(٣) هذا معنى لام الفارسي في الإيضاح ص ٢٩

وَمِنْ يَجِدُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ وَجَهَ الْفَائِدَةِ فِي أَنْ قَالَ : أَوْلًا لِثَانٍ ذَلِكَ
 الثَّانِي حَدِيثٌ عَنْهُ (١) ، وَلَمْ يَقُلْ : أَوْلًا لِثَانٍ فَقَطْ ، إِنَّ هَاهُنَا مَا هُوَ أَوْلَى
 لِثَانٍ ، ثُمَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ ، وَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ وَالصَّفَةُ وَذُو الْحَالِ
 وَالْحَالُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا مَحَالَةً مُقْدَمٌ فِي الرُّتْبَةِ عَلَى الصَّفَةِ وَأَوْلَى لَهَا ،
 وَالصَّفَةُ تَابِعَةٌ لَهُ . وَكَذَلِكَ ذُو الْحَالِ سَابِقٌ عَلَى الْحَالِ وَمُتَقْدَمٌ عَلَيْهِمَا
 فِي الْمَرْزِلَةِ حَتَّى إِذَا قُدِّمَ الْحَالُ كَانَ النِّيَّةُ بِهَا التَّأْخِيرَ . وَأَمَّا الصَّفَةُ فَلَا
 تُقْدَمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ أَصْلًا / وَفِيهِ أَيْضًا احْتِرَازٌ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ (٢)
 ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ أَوْلَى . وَالْفَاعِلُ ثَانٌ لَهُ ، لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ
 بَعْدَ الْفِعْلِ حَتَّى لَا يَصْحَّ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْلُّفْظِ ، فَلَوْ لَمْ يُقِيدْ
 بِكُونِ الثَّانِي حَدِيثًا عَنْهُ لَكَانَ لِمُعْتَرِضٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ .
 فَلَمَّا قَيَّدَ بِهَذِهِ الْزِيَادَةِ أَزَالَ الشُّبُهَةَ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ حَدِيثًا عَنِ الْفِعْلِ
 وَإِنَّمَا يَكُونُ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنِ الْفَاعِلِ فَاعْرِفْهُ .

سَأَلَةٌ :

إِنَّمَا جَعَلْنَا الْأَفْعَالَ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ بِلَامَ مَا عَدَاهَا مِنَ الْعَوَامِلِ
 تَبَعُ لَهَا وَفُرُوعٌ .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ : أَنَّ الْذِي يَكُونُ مِنَ الْعَوَامِلِ وَغَيْرِهَا إِنْ كَانَتْ حُرُوفًا ،
 كَانَتْ إِمَّا حُرُوفًا جَرِّ وَإِمَّا حُرُوفًا شُبِهَتْ بِالْأَفْعَالِ كَبَابٍ " إِنْ " ، وَحُرُوفٌ

(١) في النسخة "الفایدة" "بالياء" ، وهكذا رأب عبد القاهر في كل كتابه على تسهيل الياء.

(٢) يعني قول أبي علي الفارسي ، قال عبد القاهر " وكان الشيخ أبوالحسين يحكى عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ : إن عامل الرفع فيه كونه أولاً لثان ، ذلك الثاني حديث عنه . فهو منزلة أن تقول : إن العامل فيه تقربه من العوامل الظاهرة لأنه لا يتعرى من العوامل حتى يكون أولاً لثان هو حديث عنه ، فاعرفه " انظر المقتصد ٠٢١٥ / ١

الجَرْ هِيَ أَدَوَاتُ الْأَفْعَالِ تَصِلُّ بِهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ .

فَالْجَرُّ الَّذِي هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهَا فِي الظَّاهِرِ لَا يُتَصَرَّرُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَتَصِلَّ يَأْفَعَالٍ تَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ هَذَا الْجَرُّ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ عَمِلُ الْحُرُوفِ رَاجِعًا إِلَى الْأَفْعَالِ ، وَيَكْفِي فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّا لَوْفَرَضَنَا أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا حَرْفٌ جَرٌّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَرَضَنَا مَا لَا يَكُونُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْحُرُوفَ الْجَارَةَ قَدْ تَكُونُ مَزِيدَةً ، بِلَأَنَّ الْاعْتِيَارَ بِحَالِ الْأَصْلِ وَحِيثُ لَا تَكُونُ مَزِيدَةً وَيَكُونُ الْكَلَامُ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا .

وَأَمَّا بَابُ "إِنْ" فَلَا يُشَكِّلُ الْأَمْرُ فِي كَوْنِهَا تَبَعًا لِلْأَفْعَالِ بِلَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ إِنَّمَا تَعْمَلُ لِتَشْبِيهِمْ لَهَا بِالْفِعْلِ^(١) كَانَ الْفِعْلُ لَا مَحَالَةَ مُقْدَمًا عَلَيْهَا وَأَصْلًا مِنْ حَيْثُ لَا يُتَصَرَّرُ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ قَبْلَ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَمُقْدَمًا عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَا عَدَ الْأَفْعَالَ مِنَ الْعَوَالِمِ اسْمًا كَانَ الْأَمْرُ بَيْنَ فِي كَوْنِهَا فُرُوعًا لِلْأَفْعَالِ بِلَأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ الْاسْمُ عَمَلَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ مُشْتَقًا مِنْهُ كَاسِمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَلَا شُبُّهَةَ فِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ تَبَعُ لِلْفِعْلِ ، وَكَانَ بَعْدَهُ فِي الرُّتْبَةِ .

وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ فُرُوعٌ لِلْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا مُنَاسِبًا لِلْفِعْلِ يَوْجِهُ مِنَ الْوُجُورِ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَحْوَ "رَجُلٌ" ، وَفَرَسٌ ، وَشُوبٌ ، وَدَارٌ " وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْجِنَاسِ لَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ .

(١) انظر الكتاب ١٣١ / ٢ .

وَمَا الْمَصْدُرُ إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ أَيْضًا إِذَا تُوَوَّلُ عَلَى مَعْنَى "أَنْ" .
مَعَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : "عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا" . كَانَ الْمَعْنَى : عَجِبْتُ مِنْ
أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَإِذَا قُلْتَ : "يُعَجِّبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا" . كُنْتَ كَانَكَ قُلْتَ :
يُعَجِّبُنِي أَنْ تَضَرِّبَ زَيْدًا (١) ، وَإِذَا امْتَنَعَ فِي الْمَصْدَرِ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى
"أَنْ" مَعَ الْفِعْلِ لَمْ يَعْمَلْ ، وَذَلِكَ فِي حَالِ الْأَلْفِرِ وَاللَّامِ فَلَا يُقَالُ : "عَجِبْتُ
مِنَ الضَّرَبِ زَيْدُ عَمَّا" .

وَمَا عَمَلُ الْأَسْمَاءِ الْجَرَّ فِي الإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : "غُلَامُ زَيْدٍ" وَ "دَارُ
عَمَّرٍ" ، فَلَا يَدْلُلُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ أَنَّ لَا يَكُونَ
لَهَا عَلَى بِلَانَ الْجَرَّ الَّذِي يَقْعُدُ بِالْإِضَافَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ إِرَادَةِ مَعْنَى حَسْرٍ فِي
جَرٍّ ، / كَإِرَادَتِكَ (٢) مَعْنَى "اللَّام" فِي قَوْلِكَ : "غُلَامُ زَيْدٍ" ، ١١/ب
وَمَعْنَى "مِنْ" فِي قَوْلِكَ : "خَاتُمٌ فِضَّةٌ" ، وَ "بَابُ سَاجٍ" (٣)
وَإِعْمَالُ الْمَصْدَرِ مَعَ الْأَلْفِرِ وَاللَّامِ مِنْ ضَرُورَاتِ
الشِّعْرِ ، وَهُوَ مُسْتَكْرِئٌ حَدَّا (٤) ،

(١) انظر شرح المفصل ٥٩/٦

(٢) في النسخة "كاراتك" "سقط".

(٣) الساج : خشب يجلب من الهند ، واحدته ساجه .
اللسان (سوج) ٣٠٣/٢

(٤) اختلاف النحوين في إعمال المصدر المقترب بـ "أَل" "عمل فعله" ، ففي الكتاب ١٩٢/١ ذهب سيبويه إلى إعماله لأنَّه يرى أن اللام معاقبة للتنوين فأعمله عمل المنون . وذهب غيره إلى عدم إعماله . انظر المقتضى ٥٦٣ وأوضح المسالك ٢٤١/٢ فما بعدها ، وشرح المفصل ٦٣/٦ فما بعدها .

من ذلك قول المتنبي :

(١) كَيْفَ الرَّجَاءُ مِنَ الْخُطُوبِ تَخْلُصًا

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : إِنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا بِالْمَصْدَرِ ، وَإِنَّمَا نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ
فِعْلٍ دَلِيلِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ ، كَانَهُ قَدَرٌ : كَيْفَ أَرْجُو تَخْلُصًا ، وَمِثْلُهُ :

(٢) لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغَيْرَةِ أَنَّمَا كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْعَاتٍ
"المُغَيْرَةُ" : الْحَيْلُ الْمُغَيْرَةُ وَالْجَمَاعَةُ الْمُغَيْرَةُ .

مَسَأَةً : فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ مِنْ بَابِ "كَانَ" :

كُلُّ مَا لَيْسَ فِيهِ "مَا" مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ سِوَيْ "لَيْسَ" فَإِنَّهُ يَجُوزُ
فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الاسمِ وَالْفِعْلِ أَيْضًا .

(١) وهو أبو الطيب أحمد بن الحسين من أشهر شعراء القرن الرابع الهجري، وشهرته تغنى عن التعريف به . والاستشهاد بأشعاره على سبيل الاستئناس لا أنه من المتأخرین .

(٢) هذا صدر بيت للمتنبي في ديوانه بالشرح المنسوب للعمكري ١٢٤/١ ،
وعجزه :

مِنْ بَعْدِ مَا أَنْشَيْنَ رَفِيْ مَخَالِبًا .

(٣) البيت للعاري بن سعيد الأسدى ، ونسبة البسفادى في الخزانة
١٢٩/٨ إلى مالك بن زغبة الباهلى ، وهو في الكتاب ١٩٣/١ ، والمقتبس
١٥٢/١ والإيضاح ١٦١ ، والمقتصد ٢٤٥ ، والمرتجل ٥٦٢/١ ، والجمل

تَفْسِيرُ هَذَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " كَانَ مُنْظَلِقاً زَيْدُ " ، وَيَجُوزُ أَيْضًا " مُنْظَلِقاً كَانَ زَيْدُ " ، وَكَذِلِكَ الْحُكْمُ فِي " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَصَارَ ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ " .

وَأَمَّا مَا فِيهِ " مَا " فَيَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الاسمِ كَوْلِكَ : " مَا زَالَ كَرِيمًا زَيْدُ " ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ^(١) ، لَا يُقَالُ : " كَرِيمًا مَا زَالَ زَيْدُ " .

وَأَمَّا " لَيْسَ " فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُونَ فِيهِ : فِيمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهُ مُجْرَى " مَا زَالَ ، وَمَا فَتَيَّءَ " رِفْيَ أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْخَبَرِ فِيهِ عَلَى الاسمِ كَوْلِكَ : " لَيْسَ مُنْظَلِقاً زَيْدُ " وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى نَفْسِ " لَيْسَ " فَلَا يُقَالُ : " مُنْظَلِقاً لَيْسَ زَيْدُ " .

وَفِيمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مُجْرَى " كَانَ " فَأَجَازَ فِيهَا الْأَمْرَيْنِ : تَقْدِيمُ الْخَبَرِ / عَلَى الاسمِ ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى " لَيْسَ " نَفْسِهَا^(٢) .

== للزجاجي ١٢٤، وشرح المفصل ٦٤، ٩/٦، وشرح الاشموني ٤/٩، والشاهد في قوله "الضرب سمعاً" حيث عمل المصدر وهو "الضرب" عمل فعله فتصب مفعولاً به وهو "سمعاً" ، وقيل : هو منصوب بإضمار فعل دل عليه المصدر ، و "سمعاً" اسم رجل .

(١) وهذا مذهب البصريين ، وإليه ذهب الفراء . أما الكوفيون فيجزئون تقديم خبر "ما زال" "عليها" ، وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب ابن كيسان . وأجمع الفريقان على أنه لا يجوز تقديم خبر "ما دام" عليها .

انظر هذا الخلاف في الإنصاف المسألة رقم (١٢) ١٥٥/١ .

(٢) الأول مذهب الكوفيين ، والثاني مذهب البصريين ، انظر حجة كل فريق في الإنصاف المسألة (١٨) ١٦٠/١ . وقد مال الجرجاني هنا إلى مذهب الكوفيين .

وَالْمَذَهَبُ الصَّحِيفُ هُوَ الْأَوَّلُ .

سَأَلَةٌ :

“ مَا دَامَ ” هُوَ لِتَقْدِيرِ زَمَانٍ فِعْلٌ بِزَمَانٍ فِعْلٌ آخَرَ ، تَقُولُ : “ أَجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا ” تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ مُدَةً جُلوسِهِ زَمَانًا لِجِلْوَسِكَ وَمِقْدَارًا لَهُ ، وَ ” مَا ” فِيهِ يَعْنِي الْمَصْدَرُ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * كَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ ^(١) ، أَيْ بِرَحْبِهَا . وَهُوَ كَلامٌ مَوْضُوعٌ فِي الْأَصْلِ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ ، فَلَا أَصْلُ : ” أَجْلِسْ مُدَةً دَوَامَ جُلوسِ زَيْدٍ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ ” مُدَةً ” فَبَقَ ” أَجْلِسْ دَوَامَ جُلوسِ زَيْدٍ ” ، ثُمَّ أُقْيِمَ ” مَا دَامَ ” مُقَامَ الدَّوَامِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ فِي ” مَا دَامَ ” شَيئًا لَيَسَّرَ فِي ” مَا زَالَ ” وَأَخْوَاتِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِ ” مَا دَامَ ” مَعْنَى مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَلامٌ يَتَّصلُ بِهِ ، لَوْ قُلْتَ مُبْتَدِئًا : ” مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا ” لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى ؛ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ ظَرْفِ زَمَانٍ مِنْ حِيثُ كَانَ الْغَرْضُ مِنْهُ تَقْدِيرُ زَمَانٍ فِعْلٌ بِزَمَانٍ فِعْلٌ آخَرَ . إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ قَوْلِكَ : مُدَةً جُلوسِكَ . وَكَمَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَقُولَ : ” أَجْلِسْ مُدَةً جُلوسِكَ ” فَتَأْتِيَ يَفْعَلٌ ^(٢) يَكُونُ مُدَةً الْجُلوسِ زَمَانًا لَهُ كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي ” مَا دَامَ ” .

وَأَمَّا ” مَا زَالَ ” فَلَيَسَ هُوَ زَمَانًا حَتَّى يَحِبَّ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ فِعْلٌ يَقْعُدُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ أَخْوَاتِهَا .

(١) سورة التوبة : ١١٨ وفي النسخة (وضاقت) بزيادة الواو .

(٢) في النسخة ” قِيمَازَال ” بوصول الياء واليم .

(٣) في النسخة ” يَفْعَل ” تصحيف .

(٤) انظر المقتضى ٤٠٠ / ١ وشرح المفصل ٧ / ١١١ .

وَمَا يَجِدُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقاً " كَمَا تَقُولُ : " مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقاً " / بِوَذِكْرِ أَنَّ " مَا " وَإِنْ كَانَ لِلنَّفِي فَإِنَّ نَفِيَهُ قَدْ انتَقَضَ بِسَارِفِي " زَالَ " مِنْ مَعْنَى النَّفِيِّ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ النَّفِيِّ نَقْضَ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ فَحَصَلَ الْكَلَامُ مُوجِبًا ، وَإِذَا كَانَ نَفِيُّ مَا كَانَ قَدْ انتَقَضَ لَمْ يَكُنْ لِدُخُولِ " إِلَّا " مَعْنَى بِلَا نَهَا يَدْخُلُ لِنَقْضِ النَّفِيِّ ، فَإِنَّا كَانَ النَّفِيُّ قَدْ انتَقَضَ لَمْ يَكُنْ لِدُخُولِهِ مَعْنَى . فَإِذَا كَمَا لَا يَجُوزُ " كَانَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقاً " كَذِكْرِ لَا يَجُوزُ " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقاً " بِلَا نَهَا مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ كَلَامٌ مُوجِبٌ .^(١)

وَيَجِدُ أَنْ يُعْلَمَ الْآنَ حُكْمُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، شُرْمَةٌ فِيهِمَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا عَوَامِلُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

وَالْقَيْلُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نِكْرَةً ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نِكْرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً ، لَوْقُلْتَ : " مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ " عَلَى أَنْ يَكُونَ " مُنْطَلِقٌ " مُبْتَدَأً وَ" زَيْدٌ " خَبَرًا كَانَ مَحَالًا^(٢) . إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ " مُنْطَلِقٌ " خَبَرًا مُقَدَّمًا .

(١) انظر المقتضى ٣٩٩/١ ، والإنصاف ١٥٦/١ ، والفاخر لوحدة ٢٤ ب.

(٢) "لَا" جل أن الإخبار بما يُعرفها لا يعرف عكس العادة ، فلو ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئاً ، فإن أتيت بمعرفة ذكرت له ما يعرفه . وذلك أن تقول "منطلق زيد" فتزعم أن "منطلق" مخبر عنه و "زيد" خبر ، فتجعل ما يعرفه خبراً عما لا يعرفه وهذا محل لا يتصور ، وإنما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه وهو منطلق ، عما يعرفه وهو "زيد" فاعرفه ". انظر المقتضى ٣٠٦/١

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَصْلُ عَظِيمٍ قَدْ قَلَ نَظَرُ النَّاسِ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُبَدِّلُ مِنْ مَعْرِفَةِ أَصْلِي يُرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْلَّفْظِ، مِنْ حِيثُ يَظْنُ النَّاسُ أَنَّهُ يُعْكِنُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوْلَ وَالْخَبَرُ ثَانٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُكُونُ هَذَا فَرْقًا لَوْكَانَ الْخَبَرُ لَا يُقْدِمُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي الْلَّفْظِ، وَكَانَ لَا يَكُونُ الاسمُ مُبْتَدَأً إِلَّا وَهُوَ مُقْدَمٌ، وَلَا خَبَرًا إِلَّا وَهُوَ مُؤَخِّرٌ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. / وَإِذَا كَانَ كَذِيلُ ١١٣
وَجَبَ أَنْ يُطَلَّبَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى. وَالواجِبُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْخَبَرَ يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ وَهُمَا : الإِثْبَاتُ، وَالنَّفْيُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا مَضَى (١) يَقْتَضِي سَيِّئَتِينِ :
فَالإِثْبَاتُ : يَقْتَضِي مُبْتَداً وَمُبْتَتاً لَهُ، وَالنَّفْيُ يَقْتَضِي مَنْفِيًّا وَمَنْفَيًّا عَنْهُ.
وَإِذْ قَدْ شَيَّتْ ذَلِكَ فَالْمُبْتَدَأُ أَبْدًا يَكُونُ الْذِي يَدْلُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لَمَّا أَوْ الْمَنْفِي عَنْهُ، وَالْخَبَرُ هُوَ الْذِي يَدْلُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْمَنْفِي. فَإِذَا قُلْتَ : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، أَوْ « مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » عَلِمْتَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ « زَيْدٌ » بِأَنَّ تَنْظُرَ فَتَعْلَمَ أَنَّ الْفَرَضَ مِنْ كَلَامِكَ هَذَا أَنْ تُثْبِتَ الْانْطِلَاقَ لِزَيْدٍ أَوْ تَنْفِيْهُ عَنْهُ، وَتَعْلَمَ أَنَّ « مُنْطَلِقًا » هُوَ الْخَبَرُ بِلِأَنَّكَ تَرَاهُ دَالِّاً عَلَى الْانْطِلَاقِ الْذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ أَوْ الْمَنْفِي. (٢)

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِنْ قَبْلِ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِمَا فَكَذِيلُ الْحُكْمِ بَعْدَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ .

(١) راجع ذلك من ٦ .

(٢) انظر لأمثل الإعجاز ١٨٩ .

وَجُمْلَةُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ :

بَابُ "كَانَ" وَهُوَ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصُبُ الْخَبَرَ .

وَبَابُ "إِنَّ" وَهُوَ يَنْصُبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ .

وَبَابُ "ظَنَنتُ" وَهُوَ يَنْصُبُهُمَا مَعًا .

وَاعْلَمُ أَنَّ مِنْ مَسَائلِ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا ضَمِيرٌ يُسَمِّى

"الفَصلَ" يَقْعُدُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، ثُمَّ لَا يَكُونُ [لَهُ] [١١] مَوْضِعٌ

مِنَ الْإِعْرَابِ^(١) ، وَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ الْلَّفْظِيِّ / يَمْنَازِلُهُ مَا يَكُونُ^(٢)
ثُبُوتُهُ كُسْقُوطِهِ .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : "كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ" فَتَنْصُبُ
"الْمُنْطَلِقَ" كَمَا تَنْصُبُهُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ "هُوَ"^(٣) . غَيْرَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ

(١) زيادة يستقيم بها الكلام ، انظر المقتضى ٤١٤/١

(٢) وهذا مذهب البصريين ، وإليه جنح الجرجاني ، أما الكوفيون فضمير

الفصل عندهم يسمى "عَادَأً" وله موضع من الإعراب .

انظر المسألة (١٠٠) من الإنصاف ٢٠٦/٢

(٣) انظر المقتضى ٤١٤/١

مِنْ حَيْثُ الْلَّفْظُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِخَلَافِهِ، وَذَاكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ» كَانَ أَبْلَغَ مِنْ فِي تَحْقِيقِ أَنَّ الْمُنْطَلِقَ لَيْسَ إِنْسَانًا غَيْرَ زَيْدٍ - مِنْ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: «كَانَ زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ» بِغَيْرِهِ هُوَ . وَلَهُ فَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ : أَنَّهُ يُنْبِئُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ - أَنَّ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَذَكُّرَهُ - مِنْ بَعْدِ الْاِسْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ اِسْمَ «كَانَ» - خَبَرًا وَلَيْسَ بِصَفَةٍ، حَتَّى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْاِسْمُ مَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِلَّا عَرَابٌ لَمْ يَشْتَهِ عَلَى السَّابِعِ أَنَّهُ خَبَرٌ وَلَيْسَ بِصَفَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ «هُوَ» وَقَعَ الْاشْتِيَاءُ .

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْأَوَّلُ» لَمْ يَقَعْ شَكٌ فِي أَنَّ «الْأَوَّلَ» خَبَرٌ، وَإِذَا لَمْ تُدْخِلْ «هُوَ» وَقُلْتَ: «كَانَ زَيْدٌ الْأَوَّلُ» جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ أَنَّ «الْأَوَّلَ» صَفَةٌ لِزَيْدٍ وَأَنَّ الْخَبَرَ مُنْتَظَرٌ .

وَمُنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ .

فَالْمَعْرِفَتَانِ كَقُولِكَ : «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ» .

وَمَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ كَقُولِكَ : «كَانَ زَيْدٌ هُوَ خَيْرًا مِنْ عَمْرٍ وَ» (١) فَإِنْ كَانَا جَيْسِيْعًا نَكْرَتَيْنِ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالثَّانِي نَكِرَةً لَا يُشِبِّهُ الْمَعْرِفَةَ لَمْ يَصْحَّ وُقُوعُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، لَوْ قُلْتَ: «كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَعِيمٍ هُوَ شَاعِرًا»، وَقُلْتَ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقًا» خَطَأً .

واعلم أنَّ الذِّي يُوجِّهُ الاعتِبَارُ ، أنَّ يَكُونَ المُبْتَدأُ مَعْرِفَةً ١/١٤
 والخَبَرُ نَكِرَةً ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَنْ يُخْبِرَ السَّامِعَ عَنْ شَيْءٍ
 يَعْرِفُهُ بِشَيْءٍ لَا يَعْرِفُهُ لَهُ (١) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمَا
 إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي ضَرْبٌ مِنَ التَّنَكِيرِ .
 وَإِذَا كَانَا نَكِرَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوَّلِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ .
 تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَخُوكَ " لَمْ تَقُلْهُ إِلَّا عَلَى
 أَحَدٍ وَجَهَيْنِ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ فِيهِمَا مُحْتَاجًا إِلَى مَعْرِفَةِ الْأُخْوَةِ :
 فَالْأَوَّلُ : أَنْ تَقُولَهُ إِنْسَانٌ قَدْ عَرَفَ زَيْدًا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَخٌ لَهُ ،
 يَأْنَ يَكُونَ قَدْ 'وَلَدَ زَيْدٌ وَهُوَ غَائِبٌ فَعَرَفَتَهُ ذَلِكَ (٢) .
 وَالثَّانِي : أَنْ تَقُولَهُ لِمَنْ تُرِيدُ تَنْبِيَهُ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ مُرَاعَاةِ
 حَقِّ الْأُخْوَةِ ، فَتَنَزَّلُهُ لِتَقْصِيرِهِ فِي قَضَاءِ حَقِّهِ وَصِلَةِ رَحْمَهِ مَنْ يَجْهَلُ
 أَنَّهُ أَخُوهُ (٣) .

(١) " ضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواءً كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت " زيد قائم " عَذَّ لغوا ، وإن لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز أن تقول : رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجهه ."

انظر شرح الكافية للرضي ٨٩/١ .

(٢) انظر شرح المفصل ٩٨/١ .

(٣) انظر الأصول في النحو ٦٥/١ فما بعدها ، والمعتقد ٣٠٦/١ .

واعلم أنَّ الواحِدَ فِي قَوْلِنَا : لَأَنَّ الْفَائِدَةَ تَكُونُ فِي أَنْ يُخْبِرَ السَّامِعُ عَنْ شَيْءٍ يَعْرِفُهُ بِشَيْءٍ لَا يُعْرِفُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقِيدْ بِـ "لَهُ" أَوْ هَمُ الْمُحَالُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الَّذِي يَدْعُلُ عَلَيْهِ الْخَبَرُ - كَالا نَطِلاقٍ فِي قَوْلِكَ : "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" - غَيْرَ مَعْلُومٍ لِلْمُخَاطَبِ أَصْلًا، وَأَنْ يَكُونَ أَنَّ تُعْلِمُهُ إِيَّاهُ يُخْبِرُكَ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَعْنَى الْمُخْبِرِ بِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا فِي نَفْسِهِ وَجِنْسِهِ .

وَأَمَّا الَّذِي تُفِيدُهُ أَنَّ فَكُونَتْ فِعْلًا أَوْ وَصْفًا لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ، فَإِذَا قُلْتَ : "زَيْدٌ / مُنْطَلِقٌ" كَانَ الَّذِي يَسْتَفِيدُهُ السَّامِعُ هُوَ كَوْنُ الْانْطِلاقِ وَاقِعًا مِنْ زَيْدٍ لَا الْانْطِلاقِ نَفْسَهُ عَلَى الْجُمْلةِ .

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّا إِنَّا جَعَلْنَا التَّنْكِيرَ الْأَصْلَ بِلَا نَتَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِ فِي جُمْلَةٍ وَلَا تَفْصِيلٍ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "زَيْدٌ بَارِ دَارِاً" فَأَنَّ تُعْلِمُهُ وُجُودُ بَنَاءٍ هُوَ يُحْدِثُهُ الْآنَ أَوْ هُوَ مُحْدِثٌ لَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْبُبُ وُجُوبَهُ فِي النَّكْرَةِ .

فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفَ وُجُودَ الْمَعْنَى الَّذِي يُخْبِرُهُ بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ : "زَيْدٌ الْبَانِي لِهَذِهِ الْمَدَارِ"

لَمْ يَكُنْ غَرْضُكَ مِنْ كَلَامِكَ أَنْ تُعْلِمَهُ وُجُودَ الْبَيْنَاءِ، كَيْفَا ، وَهُوَ يَسِّرَاهُ مَوْجُوداً !
وَإِنَّمَا يَكُونُ الْغَرْضُ أَنْ تُعْلِمَهُ كَوْنَهُ فِعْلًا لِزِيدٍ وَتَبَيِّنَهُ لَهُ ، وَهَذَا
أَرَدَنَا بِقَوْلِنَا : "إِنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ خَبَرًا حَتَّى يَكُونَ فِيهَا ضَرَبٌ مِنَ التَّنَكِيرِ"
وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُخَاطِبُ قَدْ عَرَفَ كَوْنَ الْبَيْنَاءِ فِعْلًا لِزِيدٍ كَانَ قَوْلُكَ :
"زَيْدُ الْبَانِي لِهَذِهِ الدَّارِ" لَفَوًا

وَكَذِيلَكَ إِذَا اتَّفَقَ فِي الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ اشْتِهَارًا يَكُونُهُ أَخًا لِلْمُخَاطِبِ
كَاشْتِهَارِهِ بِإِنَّ اسْمَهُ "زَيْدٌ" كَانَ لَفَوًا أَنْ تَقُولَ : "زَيْدٌ أَخُوكَ".
وَإِذَا كَانَ كَذِيلَكَ بَأْنَ مِنْهُ أَنَّ التَّنَكِيرَ الْأَصْلُ . وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنِ النَّكِرَةِ فَقَالُوا
: إِنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ إِذَا خُصِّصَتْ بِصِفَةٍ، فَقَرُبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ كَمِثْلِ أَنْ تَقُولَ :
/ "كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَارِسًا أَوْ شَاعِرًا" وَلَيْسَ يَكْفِي هَذَا حَتَّى
يُشَتَّرَطَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ دَالًا عَلَى مَعْنَى لَا يَكُونُ لِكُلِّ شَيْءٍ وَفِي كُلِّ قَبِيلَةٍ
كَالْفُرُوسِيَّةِ وَالشِّعْرِ، فَإِنَّهُ [ما] (١) لَمْ يَكُنْ كَذِيلَكَ لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ الْمُبْتَدَأِ
تَأْشِيرُ فِي الْفَائِدَةِ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِنْ قُلْتَ : "كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ذَاهِبًا"

(١) زِيَادَةٌ يَلْتَمِعُ بِهَا الْكَلَامُ .

كَانَ يَسْرِلُهُ أَنْ تَقُولَ : « كَانَ رَجُلٌ ذَاهِبًا » فِي عَدَمِ الْفَائِدَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ
كَمَا يَعْلَمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ الدُّنْيَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا رَجُلٌ ذَاهِبٌ ،
كَذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّ الْقِبِيلَةَ لَا تَخْلُو مِنْ ذَلِكَ !)١(

فَمَدَارُ الْأَمْرِ إِذَا فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ بِأَمْرٍ لَا تَشْتَرِكُ
النُّفُوسُ فِي مَعْرِفَتِهِ .

وَيَصْلُحُ الْخَيْرُ عَنِ النَّكْرَةِ فِي النَّفِيِّ عَنِ غَيْرِ تَخْصِيصِ كَوْلَكَ : « مَا شَيْءَ ؟
أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَاكَ » وَ « مَا شَيْءَ أَصْلَحَ لِلْمَرءِ مِنْ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ » ،
(٢) إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ إِذَا كَانَ الْخَيْرُ مِثْلَ الْذِي تَرَى مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى حُصُولِ
مَعْنَى يَكُونُ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ)٣(، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمْ ، لَوْ قُلْتَ :
« مَا شَيْءَ حَسَنًا » أَوْ « مَا شَيْءَ نَافِعًا » وَلَمْ تُزِدْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ،
إِلَسْتِحَالَةَ أَنْ تَخْلُو الْأَشْيَا ؛ كُلُّهَا مِنَ الْحُسْنِ وَالنَّفْعِ ، وَتَقُولُ : « مَا كَانَ أَحَدٌ
مِثْلَكَ » وَ « مَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْكَ » فَيَحْسَنُ ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمُخَاطِبُ مُنْفِرًا بِصِفَةٍ لَا تَكُونُ لِغَيْرِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْحِشْمَةِ وَالْقُدْرَةِ بِحَيْثُ
لَا يَجْتَرِي عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنْ قُلْتَ : « مَا كَانَ أَحَدٌ ذَاهِبًا »
أَوْ « مَا كَانَ أَحَدٌ قَائِمًا » كَانَ لَغْوًا . ١/١٥ ب

)١(انظر المقتضى ٣٠٨/١

)٢(من هامش النسخة على أنها في نسخة أخرى، وفي العتن خصوص:

)٣(انظر شرح التصريح ١٦٨/١

فَصَلٌ

مِنْ أُصُولِ الْمُبَتَّدَأِ وَالْخَبَرِ : أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ مُفَرْدًا وَجُمْلَةً ! (١)

ثُمَّ الْمُفَرْدُ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

ضَرَبٌ يَحْتَلُ ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَى الْمُبَتَّدَأِ . وَضَرَبٌ لَا يَحْتَلُ الضَّمِيرَ .
فِيَتَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " وَ " عَمْرُو ذَاهِبٌ " وَ " زَيْدٌ كَرِيمٌ " .
فِي هَذَا كُلُّهُ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبَتَّدَأِ بِإِنَّ الْمَعْنَى زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ
هُوَ ، وَعَمْرُو ذَاهِبٌ هُوَ ، وَزَيْدٌ كَرِيمٌ هُوَ .

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا نَعْطِفُ عَلَيْهِ فَنَقُولُ : " زَيْدٌ ذَاهِبٌ هُوَ وَعَمْرُو " ،
وَذَلِكَ أَنَّ " عَمْرًا " مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي " ذَاهِبٍ " لَا عَلَى " ذَاهِبٍ " نَفْسِهِ ،
كِيفٌ . وَلَوْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى " ذَاهِبٍ " لَكَانَ يَكُونُ خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا أَنَّ
" ذَاهِبًا " خَبَرٌ عَنْهُ ! وَذَلِكَ مُحَالٌ بِلَا نَعْلَمُ أَنَّ " عَمْرًا " مُخْبِرٌ عَنْهُ
بِالذِّهَابِ كَ " زَيْدٍ " يُسَبِّبُ أَنَّ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى ضَمِيرِهِ .

وَدَلِيلٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّا نَقُولُ : " كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا هُوَ وَعَمْرُو " فَنَرْفَعُ
" عَمْرًا " لَا مَحَالَةَ مَعَ أَنَّ " ذَاهِبًا " مَنْصُوبٌ ، وَالْأُدْلَةُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا .

والثاني : وهو ما لا يحتمل الضمير " هو " ، قوله : " هذا زيد " ، و " أخوك عمرو " ، فـ " زيد " خبر عن " هذا " ، و " عمرو " خبر عن " أخوك " .

ثم لا يتصور تقدير ضمير فيهما إلا أنه محال أن تقول : " هذا زيد هو وخالد " من حيث يوحي إلى أن يجعل " خالداً " شريكاً في كون المشار إليه / " زيداً " وهو من الإحالة بحيث لا يتصور في الوهم ^(١) .

وأما الجملة فيتاله قوله : " زيد أبوه كريم ، وعمرو قام غلامه " ، " زيد " مبتدأ ، و " أبوه " مبتدأ ثان ، و " كريم " خبر المبتدأ الثاني الذي هو " أبوه " ثم جملة قوله : " أبوه كريم " خبر عن " زيد " . وهذا هو الحكم في المسألة الثانية فـ " قام غلامه " يجمعها خبر عن عمرو .
ولابد للجملة إذا جعلت خبراً للمبتدأ من أن يكون فيها ذكر يرجع إليه كالهاء في " أبوه وغلامه " ^(٢) .

(١) ذهب الكوفيون والرمانى من المتأخرین البصريين إلى أن الخبر يتحمل الضمير إذا كان اسمًا محضًا غير مشتق من فعل .. انظر شرح المفصل

٠٨٨/١

(٢) انظر اللمع لابن جني ٧٣ ، يقصد بالذكر الضمير وهو مصطلح ورد في الإيضاح ص ٥٠

وَإِنْ عَرَيْتَ مِنَ الْذَّكْرِ لَمْ يَصْحَّ الْكَلَامُ . لَوْقُلْتَ : " زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو " كَانَ مُحَالًا حَتَّى تَصِلَ بِهِ شَيْئًا يَكُونُ فِيهِ ذَكْرٌ لِزِيَدٍ ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو فِي حَاجَتِهِ " !^(١)

وَقَدْ تَحِسِي ؛ الْجُمْلَةُ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ وَلَيَعْسُفَ فِيهَا ذَكْرُ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُقْدَرًا وَمُنْوِيًّا فِيهِ ، وَمَثَلُهُ قَوْلُكَ : " السَّمْنُ مَنَوْانٌ بِدِرْهَمٍ " ،^(٢) الْمَعْنَى : السَّمْنُ مَنَوْانٌ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ حُذِفَ " مِنْهُ " فِي^(٣) الْفَظْرِ وَأُرِيدَ فِي الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ أَوِ الْحَالِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ^(٤) .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّهُ لَمَّا سَاقَ حَذْفَ " مِنْهُ " مِنَ الْمَسَأَةِ ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْفَرَضَ مِنْ قَوْلِكَ : " مَنَوْانٌ بِدِرْهَمٍ " بِيَانِ السُّعْدِ عَلِمَ ضَرُورَةً أَنَّ الْفَقْدَ يَهْذِي التَّسْعِيرَ إِلَى السَّمْنِ ، إِذَا مِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَقْصِدَ بِالْتَّسْعِيرِ إِلَى مَا لَمْ تَذْكُرْهُ وَتَدْعَ الْمَذْكُورَ بِعَصِيَّةِ^(٥) ، وَلَوْقُلْتَ : " زَيْدٌ أَخْذَتْ دِرْهَمًا " تَزَعَّمُ أَنَّكَ / أَخْذَتْ مِنْهُ دِرْهَمًا لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ، لِأَنَّهُ مِثْلًا لَا يَدُلُّ الْحَالَ ١٦/ب عَلَيْهِ دَلَالَةً يَكُونُ فِي ظُهُورِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَسَأَةِ السَّمْنِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَلَّمَ

(١) انظر اللمع ص ٢٤ ، والإيضاح ص ٤٤ ، والأصول ١/٦٩ .

(٢) "المنا ، الكيل أو الميزان الذي يوزن به ، وتشنيته منوان ، ومنيان " اللسان (منو) .

(٣) في النسخة " فَيْ " وكتبت " هَنْ " فوقها ، والراجح - فسي نظري - ما أثبت .

(٤) انظر اللمع ٢٤ ، والمقتصد ٢٨١/١ ، وشرح المفصل ١/٩١ .

(٥) انظر المقتصد ٢٨١/١ .

أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ تَجْرِيَ الْجُمْلَتَانِ مَجْرَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا عَلَى إِنْفَرَادِهِمَا^(١) خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ دُونِ أَنْ تَكُونَ الْأُخْرَى مَضْمُوَّةً إِلَيْهَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَرْطٌ وَجَزَاءٌ إِلَّا بِجُمْلَتَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ كَقَوْلِكَ : "إِنْ أَعْطَيْتَنِي شَكْرُتَكَ" ، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَرَّتَا مِنْ حِيثُ ارْتِبَاطِهِمَا بِالْأُخْرَى مَجْرَى الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ .

وَإِنْ قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ فِي مَوْضِيعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ جَازَ أَنْ يَعُودَ الدَّكْرُ إِلَيْهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى . تَقُولُ^(٢) : "زَيْدٌ إِنْ تُعْطِيهِ يَشْكُرَكَ عَمْرُو" فَتُعِيدُ ذِكْرًا مِنَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ دُونَ الْجَزَاءِ ، وَتَقُولُ : "زَيْدٌ إِنْ تُعْطِرِ عَمْرًا يَشْكُرَكَ" ، تَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي "يَشْكُرَكَ" لِ"زَيْدٍ" فَيَكُونُ الدَّكْرُ عَائِدًا مِنَ الْجَزَاءِ وَحْدَهُ دُونَ الشَّرْطِ .

(١) في النسخة (أنفرادهما) بالتشيية.

(٢) في النسخة (أحدهما) والأولى ما أثبت.

(٣) الذكر يعني به الضمير وانظر الإيضاح ص ٤٢ .

وَلَا يَصِحُّ ذِكْرُهُ فِيمَا لَا يَكُونُ شَرْطاً وَجَزَاءً بِحَالٍ ، لَوْقُلْتَ : " زَيْدٌ أَخْوَهُ مُنْطَلِقٌ وَعَمَرُو ذَاهِبٌ " لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " وَعَمَرُو ذَاهِبٌ " جُمْلَةً مُنْفَرِدةً بِنَفْسِهَا لَيْسَتْ مُرْتَبَطَةً مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى بِالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ " أَخْوَهُ مُنْطَلِقٌ " - وَإِذَا كَانَ كَذِيلَكَ / كَانَ خَبَراً عَنِ الشَّيْءِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ بِسَبِيلٍ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّكَ إِنْ أَعْدَتَ الذِّكْرَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ جُمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " زَيْدٌ إِنْ تُعْطِيهِ يَشْكُرُكَ ، وَعَمَرُو إِنْ تَأْتِيهِ تَجِدُهُ " .

وَمِمَّا يُفْتَرِرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الظَّرْفَ يَكُونُ خَبَراً عَنِ الْمُبْتَدَأِ^(١) . وَالْوَاجِبُ أَوَّلًا أَنْ يُحَصَّلَ جُمْلَةً مَا يَقْعُ عَلَيْهِ اسْمُ الظَّرْفِ فِي اِصْطِلَاحِ النَّحَوِيَّينَ .

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ : إِنَّ الظَّرْفَ فِي الْاَصْلِ هُوَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ،

(١) انظر الإيضاح ص ٤٢

شَيْءَهُمْ يُطْلِقُونَ اسْمَ الظَّرْفِ عَلَى كُلِّ جَارٍ وَمَجْرُورٍ (١)، فَإِذَا قَالُوا :
”الْعُرُورُ بِزَيْدٍ“ سَمِعُوا ”بِزَيْدٍ“ ظَرْفًا، كَمَا يُسْمُونَ الزَّيْنَانَ وَالْمَكَانَ مِثْلِ
”الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ“، وَزَيْدٌ أَمَامَكَ“.

وَإِذْ قَدْ عَرَفَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فَاعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ ظَرْفٍ مِنْ فِعْلٍ
يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوْ شَيْءٌ جَارٌ مَجْرَى الْفِعْلِ، ثُمَّ يَتَعَلَّقُ تَارَةً بِشَيْءٍ ظَاهِرٍ
فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ، وَأُخْرَى يُضَمِّنُ فِعْلًا أَوْ اسْمًا جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ.
فِي مِثَالِ الْمُتَعَلَّقِ بِالظَّاهِرِ قَوْلُكَ : ”خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ“،
وَوَقَتُ أَمَامَكَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَأَخْذَتُ مِنْ عَرِروٍ“، وَأَشَاءَ ذَلِكَ.
وِمِثَالُ الْمُتَعَلَّقِ بِالْمُضَمِّنِ قَوْلُكَ : ”الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ“، وَالرَّحِيلُ
غَدًا، وَزَيْدٌ أَمَامَكَ، وَالْعُرُورُ بِزَيْدٍ، وَالْحَقُّ عَلَى عَرِروٍ، / وَالْمَالُ لِزَيْدٍ“ . ١٢/ ب
وَالظَّرْفُ فِي هَذَا كُلُّهُ مُتَعَلَّقٌ بِسَبْدِهِ . ثُمَّ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ يَكُونُ
فِعْلًا إِنْ شِئْتَ، وَاسْمًا إِنْ شِئْتَ .

تَفْسِيرُ هَذَا : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ”الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ“ كُنْتَ
بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ إِنَّ التَّقْدِيرَ ”يَقْعُدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ“، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ
”وَاقِعٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ“ .

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْبَابِ كُلِّهِ فَإِذَا قُلْتَ : ”الْعُرُورُ بِزَيْدٍ“ جَازَ أَنْ يَكُونَ
التَّقْدِيرُ ”يَقْعُدُ بِزَيْدٍ أَوْ يَكُونُ بِزَيْدٍ“، وَجَازَ أَنْ يَقْدَرَ ”وَاقِعٌ بِزَيْدٍ أَوْ كَائِنٌ بِزَيْدٍ“ .

شَمَّ إِنَّكَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ يَقُولُونَ فِي شَيْءٍ مِّنْ هَذِهِ الْفُسُورِ الَّتِي
ذَكَرْنَاهَا : إِنَّ اسْمَ الظَّرْفِ يَجْمِعُهَا أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ فَاعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ
يَكُونَ هُنَاكَ مَحْذُوفٌ يَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ بِهِ ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي الظَّرْفِ :
إِنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَقْدِيرٌ فِي الْفِعْلِ أَوْ اسْمٌ جَارٍ مَجْرَى
الْفِعْلِ .

(١) في النسخة "الذى" والصواب ما أثبته .

فَصْلٌ

في أفعال المقاربة

يَحِبُّ أَنْ تَعْلَمَ أَنَا وَإِنْ أَطْلَقْنَا فِي "كَادَ" وَ"عَسَى" أَنْهُمَا مُشَتَّرِكَانِ
فِي مَعْنَى الْمُقَارَبَةِ فَإِنَّ بَيْتَهُمَا فَرْقًا فِي ذَلِكَ، فَهُوَ أَنَّ الْمُقَارَبَةَ فِي "عَسَى"
تَكُونُ مِنْ طَرِيقِ الرَّجَاءِ وَالظَّمِيعِ^(١) وَمَا يَقُولُ فِي الظَّنِّ، وَفِي "كَادَ" عَنِ الإِخْبَارِ
يُقْرِبُ الشَّيْءَ مِنَ الْوُجُودِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ" فَأَنَّ فِيهِ
يَنْزِلَةً أَنْ تَقُولَ : أَرْجُو أَنْ يَخْرُجَ ، وَالذِّي يَقُولُ فِي ظَنِّي أَنَّهُ يَخْرُجُ .

وَإِذَا قُلْتَ : "كَادَ زَيْدٌ / يَخْرُجُ" كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ^{١/١٨}
قَدْ هَمَ بِالْخُروجِ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(٢)؛ وَلِذِلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْ
وُجُودِهِ كَوْلِيهِمْ : "خَرَجْتُ وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ تَزُولُ"؛ وَذِلِكَ أَنَّ الشَّمْسَ
تَزُولُ لَا مَحَالَةً، فَهُوَ لَمْ يُرِدْ بِ"كَادَ" قُرْبَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الرَّجَاءِ، وَلَكِنْ
مِنْ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : "خَرَجْتُ وَعَسَتِ الشَّمْسُ
أَنْ تَأْفَلَ".^(٣) وَإِذَا قُلْتَ : "كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ" ثُمَّ لَمْ يَخْرُجْ لَمْ يَكُنْ

)

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ٢٥/٢ "وتقول : عسى عمرو أن يحج العام القابل ، ولا تقول : كاد عمرو أن يحج العام القابل ، لأن كاد أشد مطالبة للفعل من عسى " فيحسب مطالبتها للفعل لزم أن يليها لفظ الفعل ، فهي لضرب من الحال ، و"أن" و"لن" لا تدخل على الحال
وانظر شرح المفصل ١١٩/٢ والإيضاح ص ٨٠

(٢) انظر الكتاب ٢٣٣/٤ وعبارة سيبويه "ولعل وعسى" : طمع واشفاق .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٩/٢

(٤) (أفل : أي غاب) عن اللسان (أفل) ١٨/١١

ذِلِكَ خِلَافًا لِمَا أَصَّلَنَا مِنْ أَنَّهَا لِلإِخْبَارِ يُقْرِبُ الشَّيْءَ مِنَ الْوُجُودِ وَذِلِكَ لِأَنَّ إِنْسَانَ إِذَا عِلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ هَمَ بِأَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ كَانَ إِلَيْهِ يُقْرِبُ مَا كَانَ هَمَ بِهِ مِنَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذِلِكَ لِمَا نَعَى، أَوْ لِرَأْيِ مِنْهُ يُغَيِّرُهُ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى فِيهِمَا.

ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذَهَبٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، فَ”عَسَى“ فِي وَ مَذَهَبَانِ^(١) :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بِمَنِزَلَةِ ”قَارِبٍ“.^(٢)

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَنِزَلَةِ ”قَرْبٍ“.^(٣)

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلَكَ : ”عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ“، وَ”زَيْدٌ“ فِي حُكْمِ الْفَاعِلِ، وَ”أَنْ يَخْرُجَ“ فِي حُكْمِ الْمَفْعُولِ، كَمَا أَنَّهُمَا كَذِلِكَ فِي ”قَارِبٍ“ إِلَّا أَنَّهُ يَصِحُّ فِي ”قَارِبٍ“ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْمَصْدَرُ فَتَقُولَ : ”قَارِبٌ زَيْدٌ الْخُرُوجُ“، وَلَا يَصِحُّ ذِلِكَ فِي ”عَسَى“، فَلَا يُقَالُ : ”عَسَى زَيْدٌ الْخُرُوجُ“.^(٤)

وَالْمَذَهَبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَنِزَلَةِ ”قَرْبٍ“، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : ”عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ“^(٥) هُوَ بِمَنِزَلَةِ أَنْ تَقُولَ : ”قَرْبٌ أَنْ

(١) انظر المفصل ٢٦٩، وشرحه لابن يعيش ٢/١١٥.

(٢) انظر المقتضى ٣٥٦/١، والمرتجل ١٢٩.

(٣) انظر المقتضى ٣٥٨/١.

(٤) انظرو الكتاب ١٥٩/٣، والمقتضى ١/٣٥٦.

(٥) وهي هنا تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب، ولا يكون مرفوعها إلا ”أن الفعل“ نحو قوله تعالى *وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو

خير لكم * انظر الجمل للزجاجي ٢٠٠، وشرح المفصل ٢/١١٨،

والمرتجل ١٣٠.

يَخْرُجَ زَيْدٌ" / عَلَى تَقْدِيرٍ قَرْبَ خُرُوجٍ زَيْدٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ
الْمَصْدَرُ مَكَانَهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ فَلَا يُقَالُ : "عَسَى خُرُوجٍ زَيْدٍ"
كَمَا يُقَالُ : "قَرْبَ خُرُوجٍ زَيْدٍ" (١)

وَأَمَّا "كَارَ" فَالاَصلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ "كَانَ" فِي كَوْنِ مَا بَعْدَهُ
شَيْئًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَداً (٢)

تَفْسِيرُ هَذَا أَنْكَ تَقُولُ : "كَارَ زَيْدٌ يَذَهَبُ" فَتَجِدُهُ مِثْلَ "كَانَ
زَيْدٌ يَذَهَبُ" فِي أَنَّكَ إِنْ أَسَقَطْتَ "كَارَ" كَانَ مَا بَقِيَ مَعَكَ مُبْتَداً وَخَبَرًا،
إِلَّا أَنَّ الْفَرَقَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي خَبَرٍ "كَانَ" الاسمُ وَالْفِعْلُ أَنْ تَقُولَ : "كَانَ
زَيْدٌ ذَاهِبًا" كَمَا تَقُولُ : "كَانَ زَيْدٌ يَذَهَبُ" وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
الْوَاقِعُ فِي الْخَبَرِ مَاضِيًّا مَثَلًا كَقَوْلِكَ : "كَانَ زَيْدٌ خَرَجَ" ، وَلَا يَصْحُ شَيْءٌ مِنْ
ذَلِكَ فِي "كَارَ" بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْعُدَ فِي خَبَرٍ إِلَّا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ (٣) .
فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي "عَسَى" ، وَكَارَ .

شُمَّ إِنْهُمْ رَبِّمَا شَبَّهُوا "كَارَ" بِ"عَسَى" فَادْخُلُوا "أَنْ" فِي
خَبَرِهِ (٤) ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ "كَارَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ" ، وَكَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) انظر المقتضى ٣٥٨/١

(٢) انظر الكتاب ١١/٣ ، وشرح المفصل ١١٩/٧

(٣) الكتاب ١٦٠/٣ والفاخر / ٢٢١ وفيه أن "كَار" وأخواتها "أفعال جامدة غالباً لذا جعلت قسمًا على حدة".

(٤) انظر الكتاب ١٦٠/٣ والجمل للزجاجي ص ٢٠٢ والإيضاح

- ٣

(١١) * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا *

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْأَصْلِ (١٢)

وَكَمَا شَبَهُوا "كَارَ" بِ "عَسَى" فَأَدْخَلُوا "أَنْ" فِي خَبَرِ كَذِيلَكَ
شَبَهُوا "عَسَى" بِ "كَارَ" فَحَذَفُوا "أَنْ" مِنْ (١٣) خَبَرَهُ،
فَقَالُوا : "عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ" وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشِّعْرِ

(١١) هذا بيت من الرجز لروءبة بن العجاج في ملحقات ديوانه
١٧٢، وقبله :

* رَسْمٌ عَنَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَمْحَى *

وهو من شواهد الكتاب ١٦٠/٣ ، والمقتضب ٢٥/٣ ، والمفصل ٢٧٠
وشرحه لابن يعيش ١٢١/٢ ، والجمل للزجاجي ص ٢٠٢ : والإيضاح
ص ٨٠ ، والمرتجل ١٣٤ ، والإنصاف ٥٦٦/٢ ، واللسان
(كود ٣٨٣/٣)

و (يمصحا) : يذهب ويتلف.

والشاهد فيه قوله "كاد أن يمسحا" حيث دخلت "أن" في خبر
"كار" حملتها على "عسى".

وفي النسخة كتبت كلمة "درس" بعد البيت ، والصواب عدم ذكرها
، لأنها تفسير لكلمة "يمصح" وهي من إضافة الناسخ حتاً.

(٢) وإنما يجوز في الشعر . انظر المصادر السابقة .

(٣) في النسخة "من في" بـ "باقحام" في ".

فِيْهِ قَوْلُهُ :

٤ - عَسَى اللَّهُ يَغْنِي عَنْ بِلَارِ ابْنِ قَادِرٍ
بِعِنْهَمِرِ جَوْنَ الرَّبَابِ سَكُوبِ (١)

١١٩

/ لَيْسَ مِنَ الْأَصْلِ .

نَكْتَةٌ " فِي عَسَى "

الذِي قُلْنَاهُ فِي " كَادَ " مِنْ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهَا يَعْنِي لَقَاءً
" كَانَ " أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطَتْهَا وَجَدَتْ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا وَمُبْتَدَأً (١٢) ، إِذَا لَا شُبَهَةَ
فِي أَنَّ قَوْلَكَ : " زَيْدٌ يَذْهَبُ " مُبْتَدَأ وَخَبَرٌ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي
" عَسَى " ؛ إِلَّا أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطَتْهَا مِنْ قَوْلَكَ : " عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ " لَمْ يَصُلْ
مَا يَبْقَى مَعَكَ لِأَنَّ يَكُونَ مُبْتَدَأ وَخَبَرًا ، كَيْفَ ! وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأ يَبْغِي أَنْ يَكُونَ
الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنَى إِذَا كَانَ مُفْرَدًا وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً ، وَ " أَنْ يَخْرُجَ " مُفْرَدًا ،
وَلَيْسَ بِجُمْلَةٍ ؛ لَأَنَّ " أَنْ " مَعَ الْفِعْلِ يَكُونُ يَعْنِي " الْمَصْدَرِ " ، وَ
" أَنْ يَخْرُجَ " يَعْنِي لَقَاءُ الْخُروجِ ، وَالْخُروجُ لَا يَكُونُ مُبْتَدَأ فِي الْمَعْنَى .

(١) البيت لِهُدَبَة بْنِ خَشْرِمِ الْعَذْرِيِّ يَهْجُو رِجْلَانِ بْنِي نَعِيرِ بْنِ قَادِرٍ

؛ انْظُرْ ترجمَتَهُ فِي الشِّعْرِ وَالشِّعْرَاءِ ٢٦٩٥/٢

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ / وَالْكَابِ ١٣٩/٤ ، ١٥٩/٣ ، وَشَرَحُ أَبْيَاتِ سِيبُوْيِهِ لِابْنِ
الْمَسِيرَافِيِّ ١٤١/٢ ، وَالتَّبَصَّرَةُ وَالتَّذَكَّرَةُ ٢١٥/٢ ، وَشَرَحُ الْمَفْصَلِ
١١٢/٢ ، ٦٢/٩ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكَ ٣٠١/٣ ،

وَالْمَنْهَمِرُ : السَّائِلُ ، وَالْجُونُ : بِمَعْنَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ ، وَالرَّبَابُ :
السَّاحَابُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : " عَسَى اللَّهُ يَغْنِي " حِيثُ حَذَفَ " أَنْ " مِنْ خَبَرِ
" عَسَى " وَهُوَ نَادِرٌ فِي النَّثْرِ وَكَثِيرٌ فِي الشِّعْرِ .

(١٢) هَذَا فِي النَّسْخَةِ . وَلَعْلَهُ فِيهِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا ، وَصَوَابَهُ " مُبْتَدَأ وَخَبَرًا " .

فَصْلٌ

"نِعْمَ وَبِئْسَ" أَصْلَانٌ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ . فَإِذَا قُلْتَ : "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" فَقَدْ جَعَلْتَهُ نِهَايَةً فِي الصَّالِحِ ، وَإِذَا قُلْتَ : "بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" فَقَدْ جَعَلْتَهُ نِهَايَةً فِي الرَّدَاءِ .^(١)

ثُمَّ إِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ أَمْرِهِمَا أَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ فِي الَّذِي يُجْعَلُ فَاعِلًا لَّهُمَا وَصَفًا مَخْصُوصًا ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ بِحِيثُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ الْعَهْدِ فِيهِ الْبَتَّةُ .^(٣)

(١) انظر المقتضى . ٣٦٣/١

(٢) انظر الإيضاح ص ٨٣-٨٤ والجمل للزجاجي . ١٠٨

(٣) انظر المقتضى . ٣٦٣/١ وشرح التصرير ٢/٩٥ ، وهمسع

الهوا مع ٥/٣١

تَفْسِيرُهُ : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ
أَشَرَّ لِلْمُخَاطِبِ إِلَى مَعْهُودٍ ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَصِفَهُ بِمَا يَدْلُّ عَلَى
الْعَهْدِ ، فَلَا تَقُولْ : " نِعَمَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ مَعْنَا أَمْسِ " / زَيْدٌ " ، وَلَكِنَّكَ ١٩/ب
تُبَهِّمُ فَتَوْقِيعُ فِي نَفْسِ السَّاسِعِ أَنَّكَ قَصَدْتَ بِالسَّدْحِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ ،
بِشَرْطِ أَنْ تُبَيِّنَهُ وَتُعْرِفَهُ إِيَّاهُ فِي ثَانِي الْحَالِ (١) .

بَيَانُ هَذَا : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " نِعَمَ الرَّجُلُ " لَمْ يَعْلَمِ الْمُخَاطِبُ
أَنَّكَ أَرَدْتَ " زَيْدًا " إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ تَذَكُّرَهُ ، فَتَقُولْ : " زَيْدٌ " ، وَلَوْ
كَانَ الْأَرْفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ عَنِيتَ " زَيْدًا " مِنْ
أَوْلِ الْأَمْرِ ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ يُسْمَعَ .

وَأَمَّا إِذَا قِيلَ : " نِعَمَ رَجُلًا " (٢) فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى بِهَذِهِ الْعَنْزَلَةِ ،
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا الْكَلَامَ عَلَى أَنْ أَضْمَرُوا شَيْئًا ، فَقَدْ رُوِ " نِعَمْ هُوَ " مَثَلًا ،
ثُمَّ فَسَرُوا هَذَا الضَّمِيرَ بِقَوْلِهِمْ : " رَجُلًا " فَعُلِمَ مِنْهُ مَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ :
" نِعَمَ الرَّجُلُ " .

وَيُسَعِّي هَذَا إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ (٣) .

وَاعْلَمُ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ وَالْذَّمِّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ فَاعِلٍ
" نِعَمْ " فَلَوْ قُلْتَ : [" نِعَمَ الرَّجُلُ "] فَرَسُ زَيْدٌ " كَانَ مُحَالًا " (٤) .

(١) انظر شرح الفصل ١٣٠/٧ .

(٢) وهذا الضرب الثاني للفاعل "نعم وبئس" وهو أن يكون مضمرًا فيفسر

بنكرة منصوبة ، انظر المقتضى ٣٦٤/١ ، وشرح الفصل ١٣١/٧ ، وشرح

التصرير ٩٥/٢ ، وشرح ابن عقيل على الْأَلْفِيَةِ ١٦١/٣ .

(٣) انظر الجمل للزجاجي ١٠٨ . (٤) وردت في لهافش مع إشارة إلى أنزل من لست .

(٥) انظر المقتضى ٣٦٩/١ ، وشرح الفصل ١٣٢/٧ .

وَيَجِبُ أَيْضًا أَن يَكُونَ مَعْرِفَةً كَـ "زَيْدٍ" رَفِيْقَهُ : "نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" ، أَوْ نِكَرَةً مُخَصَّصَةً كَـ قَوْلِهِ : "نَعَمَ الرَّجُلُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ مَعَنَا فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ" . وَلَوْ قُلْتَ : "نَعَمَ الرَّجُلُ رَجُلٌ" وَلَمْ تُزِدْ ، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا .

ثُمَّ إِنَّ الْأَصْلَ فِي نِعَمْ وَبَيْسَ : "نَعَمْ وَبَيْسَ" عَلَى "فَعِيلَ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ ، ثُمَّ نُقْلَتِ الْكَسْرَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ كَمَا قَالُوا : "شَهْدَ" فِي "شَهِيدَ" ^(١) ، وَقَدْ جَاءَ مُسْتَعْمِلًا عَلَى الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٥ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْسِرِ الْعُبْرِ ^(٢)

/٢٠ أ - / وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانَ آخَرَانَ :

"نِعَمْ" بِكَسْرِ النُّونِ وَالْعَيْنِ جَمِيعًا ، وَ"نَعَمْ" بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ^(٣) .

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٢٢٤/١ ، والمرجل ٠١٣٢

(٢) البيت لطيفة بن العبد البكري أحد شعراء المعلقات (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١٣٢/١ فما بعدها ، والشعر والشعراء ١٩١/١ وهو في ديوانه ٢٢ ، ورواية الديوان :

خَالَتِي وَالنَّفْسُ ، قَدَمًا ، أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الْشُّطْرُ
وعجز الصدر المذكور :

* غُفرَ ذَنْبِهِمْ غَيْرُ فُخُورٌ *

وهو من شواهد الكتاب ٤/٤٠ ، والمقتضب ٢/١٣٨ ، والبحر المحيط ٥/٣٨٢ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٥ ، والمرجل ١٣٨ ، والخزانة ٩/٣٧٦ ، والدرر ٢/١٠٨ ، واللسان (نعم ١٣١ / ٥٨) والشاهد فيه مجيء "نعم" مستعملا على الأصل .

(٣) انظر شرح المفصل ٢/١٢٨ ، والمرجل ١٣٨ ، درس حليم ندوه برهان ٢/٤١٨ .

فصل

[في التعجب]

”التعجب“ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَعْرُضُ فِي النُّفُوسِ^(١) كَالنَّفَّيِ، وَالْإِسْتِفَهَامِ، وَالتَّنَمِيِ، وَلَمْ يَضْعُوا لَهُ حَرْفًا يَدْلُّ عَلَيْهِ كَمَا وَضَعُوا ”هَلْ“، وَمَا، وَلَيْتَ ”لِمَعَانِيهَا“، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مَوْضِعَ كَلَامِ قَصَرُوهُ عَلَيْهِ، وَلَزَمُوا فِيهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً^(٢) ، فَلَمْ يُجُوزُوا وَضَعَ لَفْظَةً مَوْضِعَ أُخْرَى، وَلَا تَقْدِيمَ بَعْضٍ أَجَزَاءِهِ عَلَى بَعْضٍ^(٣) ، وَذَلِكَ أَنَّ أَتَوْا بِ ”مَا“ عَلَى مَمْنَى ”شَيْءٍ“^(٤) مُبْهَمًا هَذَنِي غَيْرَ مَوْصُولٍ وَلَا مَوْصُوفٍ . وَبَنَوَا مِنْ

(١) انظر المرتجل ١٤٥ ، ونلاحظ إفارة ابن الخطاب من شرح الجرجاني ،
وانظر شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٢ .

(٢) ”وذلك بأن جعلوا للتعجب صيغتين مخصوصتي اللفظ تدلان عليه
من غير احتياج إلى حرف معنى ، والصيغتان ” ما أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعَلْ بِهِ“ .
انظر المرتجل ١٤٦ .

(٣) انظر الكتاب ٠٢٣/١

(٤) ويقال إن ” ما ” في غاية الإبهام ، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم
في النفس لاحتماله أموراً كثيرة ، فلهذا كانت زياتها في التعجب
أولى من غيرها . انظر أسرار العربية ١١٢ .

الصَّفَةُ الَّتِي أَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنْهَا مِثَالٌ "أَفَعَلَ" "الَّذِي يَكُونُ هَمَرَتُهُ لِلتَّعْرِيدِيَّةِ، وَجَعَلُوا ضَيْمِرَ "مَا" فَاعِلُهُ، وَالْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ مَفْعُولًا لَهُ" (١)، قَالُوا : "مَا أَحْسَنَ رَيْدًا" أَيْ : شَيْءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا ، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى هَذَا النَّظَمِ دَلِيلًا عَلَى التَّعَجُّبِ ، هَذَا تَقْدِيرٌ "مَا أَفَعَلَ" .

وَآمَّا "أَفَعَلْ بِهِ" فَهُوَ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ أَيْضًا عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ لَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ إِلَّا فِي التَّعَجُّبِ ، فَصَارَ لِذِكْرِهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ .

تَفْسِيرُ هَذَا : أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا : "أَكْرِمْ بِرَيْدٍ" كَانَ التَّقْدِيرُ فِي "أَكْرِمْ" أَنَّهُ "أَكْرِمْ" فِي الْمَعْنَى ، وَفِي "رَيْدٍ" أَنَّهُ فَاعِلُهُ عَلَى مَعْنَى صَارَ ذَلِكَ كَرَمٌ (٢) ، كَمَا قَالُوا : "أَغَدَ" (٣) الْبَعِيرُ (٤)" إِذَا صَارَ / زَاغَدَهُ" ، ٢٠/ب

(١) انظر المرتجل ١٤٦ فما بعدها ، والجمل للزجاجي ص ٩٩ ، والإيضاح من ٨٩-٩١

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٢/٢

(٣) في النسخة "أَغَدَ الْبَعِير" بـألف مقطورة بعد الفعل.

(٤) "الْفُدَّةُ ، وَالْغَدَدُ" : طاعون الإبل "وَغُدَّ الْبَعِير فَأَغَدَ" ، فَهُوَ مُفَدَّ ، أَيْ بِهِ غُدَّةٌ ، وَالآنثى مُفَدَّ بِغَيْرِهِ . ولما مثل سيبويه قولهم "أَغَدَةُ كَفُدَّةٍ" البعير قال أَغَدَ غُدَّةً ، فجاءَ به على صيغة فعل المفعول ، وأَغَدَتِ الإبل : صارت لها غدد من اللحم والجلد من داء . قال ابن الأعرابي : "الْفُدَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْبَطْنِ فَإِذَا مَضَتِ إِلَى نَحْرِهِ وَرُفِّهِ قَيْلٌ : بَعِيرٌ دَابِرٌ" . عن اللسان (غدر).

ثُمَّ زَادُوا الْبَاءَ فِي الْفَاعِلِ كَمَا زَادُوهَا فِي "كَفَى بِاللَّهِ" وَالْأَصْلُ "كَفَى اللَّهُ"
فَصَارَ نَقْلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ "أَفْعَلَ" عَنْ صِيقَةِ الْخَيْرِ إِلَى صِيقَةِ الْأَسْرِ ،
وَزِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ عَلَمًا لِلتَّعْجِبِ ، مِنْ حِيثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ التَّعْجِبُ .^(١)

(١) "زيارة الباء في المرفوع قليلة، وإنما يتسع ذلك في المنصوب، انظر المقتصد ٣٢٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣١٠/٢ والاصول ١٠١/١، والإيضاح ص ٩٢.

(٢) انظر شرح الفصل ١٤٢/٢.

وَإِذَا قُلْنَا فِي "أَفْعِلُ بِهِ" إِنَّهُ يُعْنِي "مَا أَفْعَلْهُ" فَإِنَّا لَا نَعْنِي أَنَّ مَوْضُوعَ أَحَدِ الْكَلَامِينِ هُوَ مَوْضُوعُ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا نَعْنِي أَنَّ هَذَا الْكَلَامُ مَوْضُوعٌ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، صَارَ اخْتِصَاصُهُ بِالْتَّعَجُّبِ دِلِيلًا عَلَيْهِ كَمَا كَانَ الْآخَرُ كَذَلِكَ.

وَمَا امْتِنَاعٌ بِنَاءٌ فِعْلٌ التَّعَجُّبِ مَا زَادَ مِنَ الْفَعَالِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلِإِلَّا جَلَرَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُبَيِّنَ مِثَالٌ "أَفْعَلٌ" أَوْ "أَفْعِلُ بِهِ" مِمَّا يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُحَذَّفَ مِنْهُ، حَتَّى يَعُودَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَالْحَذْفُ يُخْلِلُ بِالْمَعْنَى (١)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تَوَصَّلُوا إِلَى إِفَادَةِ التَّعَجُّبِ مِنَ الصَّفَةِ الَّتِي يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، يَأْنَ بَنَوَا فِعْلًا التَّعَجُّبِ مِنْ فِعْلٍ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، ثُمَّ أَوْقَعُوا التَّعَجُّبَ

(١) قال عبد القاهر " وقد يجيء الحذف في الشعر كقوله :

ما شَنَّتَا خَرْقاً وَاهِيتَا الْكُلَّى سُقِيَ بِهِمَا ساقِير فَلِمَ تَتَبَلَّلَا
يَاضِيعَ مِنْ عَيْنِيكِ لِلْدَّمْعِ كُلَّما تَوَهَّمَتْ رِبْعاً أَوْ تَذَكَّرَتْ مِنْ زِلا

المعنى : بأشد إضاعة ، إلا أنه حذف الهمزة من "أضاع" حتى كأنه قال : ضاعت عيناك الدمع ، ثم أدخل فيه "أفعى" الذي هو جار مجرى "ما أفعله" في الحكم ، وقالوا : ما أطعاه ، وما أولاه ، من أطعى وأولى ، فحذفوا الزيادة ثم أدخلوا عليه همزة التعجب . ألا ترى أن المعنى مما أكثر إعطاءه ، ولا يقاس هذا في حال الاختيار" . انظر المقتضى ٣٢٩/١

عَلَى مَصْدِرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ فَقَالُوا فِي "إسْتَخْرَاجٍ" : "مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ" ،
وَفِي "انْطَلَقَ" : "مَا أَشَدَّ انْطَلَاقَهُ" أَوْ "مَا أَسْرَعَ انْطِلَاقَهُ" !^(١)

ثُمَّ خَصُوا الْأَلْوَانَ^(٢) وَالْعِيُوبَ بِأَنَّ امْتَنَعُوا مِنْ بَنَاءِ فِعْلِ التَّعْجِبِ
مِنْهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَلَمْ يَقُولُوا فِي "عَوْرَ" : "مَا أَعْوَرَ" / ١٢١
وَلَا فِي "حَوْلَ" : "مَا أَحَوْلَهُ" وَلَا فِي "صَمَّ" "مَا أَصَمَّهُ" ، وَلَا
فِي "عَيْ" "مَا أَعْيَاهُ" ، وَلِكِنْ قَالُوا : "مَا أَشَدَّ عَوْرَهُ" ، وَمَا أَشَدَّ حَوْلَهُ ،
وَمَا أَشَدَّ صَمَّهُ ، وَمَا أَشَدَّ عَيَاهُ .

وَإِنَّمَا اخْتَارُوا ذَلِكَ بِلَانَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْوَانِ وَالْعِيُوبِ أَنْ يَكُونَ
عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ^(٣) بِلَانَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِفْعَالٌ وَافْعَالٌ ،

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٠٠ ، والمقتصد ٣٧٩/١ ، وشرح ابن هقيـل
على الـلفـية ١٥٥/٣ .

(٢) انظر الـاصـول ٢/١ ٢٠٣-٢٠٤ .

(٣) قال ابن الخشـاب : "وَمَا الـعـيـوبـ الـظـاهـرـةـ ، فـاعـتـلـواـ فـيـهـاـ بـعـلـتـيـنـ" .
إـحـدـاهـماـ : عـلـةـ لـلـخـلـيلـ وـهـيـ أـنـهـاـ جـرـتـ مـجـرـىـ الـخـلـقـ ،ـ فـكـمـاـ
لـاـ تـقـولـ إـذـاـ تـعـجـبـتـ مـنـ "الـيدـ" "مـاـ أـيـدـاهـ" وـمـنـ "الـرـجـلـ" "مـاـ أـرـجـلهـ" ،ـ
كـذـلـكـ لـاـ تـقـولـ مـنـ الـعـمـ "مـاـ أـعـنـاهـ" ،ـ وـلـاـ مـنـ "الـصـمـ" "مـاـ أـصـمـهـ" ،ـ
وـلـكـنـ تـقـولـ : "مـاـ أـقـبـحـ عـاهـ" ،ـ وـمـاـ أـشـدـ صـمـهـ" .ـ
الـمـرـجـلـ ٤٩ـ فـمـاـ بـعـدـهـ ،ـ وـانـظـرـ الـمـقـتصـدـ ٣٨١/١ـ ،ـ وـشـرـحـ الـمـفـصـلـ
١٤٦/١ـ ،ـ وـالـجـمـلـ لـلـزـجـاجـيـ ١٠١ـ ،ـ وـأـسـرـارـ الـعـرـبـيـةـ ١٢١ـ .ـ

فَكَانَ إِذَا جَاءَ شَيْءاً مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ نَحْوَ "عَوْرَ، وَحَوْلَ" كَانَ التَّقْدِيرُ فِيهِ "إِفْعَلٌ" بِدَلَالَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا : "عَوْرَ" ، فَصَحَّوْا الْوَأْوَ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُكْمِ الْوَأْوَ وَالْيَاءِ إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا أَنْ يُقْلِبَا أَلْفَا^(١) ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرٍ "إِعْوَرٌ" كَانَ فَاءُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ "الْعَيْنُ" مِنْ "عَوْرَ" فِي تَقْدِيرِ السُّكُونِ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فِي الْلَّفْظِ ، يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : "عَارَتْ عَيْنَهُ" بِمَعْنَى "رَمَدَتْ" فَقَلِيلُوا فِيهِ الْوَأْوَ أَلْفَا ، إِلَّا نَهَّى لَمْ يَكُنْ فِي تَقْدِيرٍ "إِفْعَلٌ" مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنْ الْعِيُوبِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَمْنَزِلَةً "مَرِضٌ، وَأَلْمٌ"^(٢) .

وَاعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَوْلَنَا : "أَكْرِمٌ بِزَيْدٍ" عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ فِي الْلَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى اسْتَوَى الْحَالُ / أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ وَاحِدًا ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ اثْتَيْنِي أَوْ جَمَاعَةً ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا وَمَذَكَرًا^(٣) ، فَقُلْتَ : "يَا رَجُلُ أَكْرِمٍ بِزَيْدٍ ، وَيَا رَجُلَنِ أَكْرِمٍ بِزَيْدٍ ، وَيَا رِجَالُ أَكْرِمٍ بِزَيْدٍ ، وَيَا هِنْدُ أَكْرِمٍ بِزَيْدٍ" ، وَلَمْ تَقُلْ : "أَكْرِمًا ، وَأَكْرِمُوا ، وَأَكْرِمِي" إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُ الْمُخَاطَبَ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا تُخْبِرُهُ أَنَّ زَيْدًا ذُو كَرْمٍ وَأَنَّهُ قَدْ تَنَاهَى / فِيمِ ٢١/ب إِلَى حَدٍ يَعْجَبُ مِنْهُ .

(١) انظر الإيضاح ص ٤٣

(٢) انظر المقتضى ١/٣٨٠ فما بعدها ، والمرتجل ١٥٠

(٣) "ولو كان أمراً فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنية وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين" ، انظر شرح المفصل ٢/١٤٨ ، والمقتضى ١/٣٢٢

"بَابُ حَسِيبَتْ وَأَخَوَاتِهَا"

هَذِهِ الْفَعَالُ إِنَّمَا يَجُزُّ فِيهَا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ، لِأَنَّ
الْمَفْعُولِينَ فِيهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ^(١)، فَإِذَا قُلْتَ : "حَسِيبَتْ
زَيْدًا مُنْطَلِقًا" كُنْتَ أَدْخَلْتَ "حَسِيبَتْ" عَلَى قَوْلِكَ : "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" ،
وَكَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : "زَيْدٌ" وَلَا تَذَكُّرٌ "مُنْطَلِقًا" [أَوْ تَذَكُّرٌ "مُنْطَلِقًا"]^(٢)
وَلَا تَذَكُّرٌ "زَيْدًا" كَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَدْخَلْتَ "حَسِيبَتْ".

ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ ثَلَاثَةَ مِنْ هَذِهِ الْفَعَالِ مُتَقَرَّبةٌ فِي أَنَّهَا لِلشَّكِّ وَهَيَّ
"حَسِيبَتْ" ، وَخَلَقَتْ ، وَظَنَنَتْ" ، وَأَرَيَّتْ مُتَقَرَّبةٌ فِي أَنَّهَا لِلْيَقِينِ وَهَيَّ
"عَلِمَتْ" ، وَرَأَيَتْ ، وَوَجَدَتْ ، وَزَعَمَتْ"^(٣) إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى "عَلِمَتْ".

ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ "عَلِمَتْ" يُكُونُ عَلَيْهِ وَجَهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ يُكُونَ الْمَعْنَى فِيهِ الْعِلْمُ بِنَفْسِ الشَّيْءِ ، وَإِذَا كَانَ
كَذَلِكَ تَعَدَّدَ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : "عَلِمَتْ زَيْدًا" تُرِيدُ : أَنَّكَ
عَلِمْتَ فِي نَفْسِكَ ، كَمَا تَقُولُ : "عَلِمْتُ الْمَسَأَةَ" ، وَعَلِمْتُ مَعْنَى الْبَيْتِ" ،

(١) انظر شرح المفصل ٦٤/٢ ، والمرتجل ١٥٢ ، ولا يوضح ص ١٣٣.

(٢) وردت بالهامش مع إشارة إلى أنها من المتن.

(٣) ذكر ابن الخشاب في المرتجل ١٥٢ أنها متوسطة بين الشك واليقين ،
وقال الاسفرايني "ل" زعم" من بين اللفاظ اختصاص بعدم الوثوق
بالمظنون حتى أنه يشعر بذلك ، وجاء منه التزعم بمعنى التكذب ،
وقالوا : "زعوا" : مطية الكذب "أى كل كلام كاذب يصدر به
"زعوا" : انظر شرح الفريد ٢٩٦ ، والمعتمد ٤٩٥/١ .

وإذا كان بهذه المعنى فائهم يقولون إنه يعني "عرفت":^(١)

والوجه الثاني : أن يكون المعنى فيه على علم الشيء بصفة، وذلك كقولك : "علست زيداً عاقلاً" لا ترید أنك لم تكون تعلم زيداً في نفسك ثم علمته، ولكني أردت أنك علمته بصفة العقل، وإذا أردت هذا المعنى لم يكن بذلك من ذكر مفعولين، لأنك تحتاج إلى الدلالة على تعلق المعلم بالموصوف والصفة جميعاً^(٢).

والثالثة / التي قلنا إنها يعني "علمت" يكون فيها وجهاً أيضاً : يتعدد في أحديهما إلى مفعول واحد، وفي الثاني إلى مفعولين، فإذا كان "رأيت" يعني "أبصرت" تعدد إلى مفعول واحد، يقول : "رأيت الهلال" كما تقول : "أبصرت الهلال"^(٣). وإذا كان من رؤية القلب تعدد إلى مفعولين^(٤)، كقولك : "رأيت زيداً كريماً".

(١) انظر الجمل للزجاجي ٣٠، وتبسيط المقاصد ٣٧٤/١.

(٢) انظر شرح المفصل ٢/٢٨.

(٣) انظر الجمل للزجاجي ٣٠، وشرح المفصل ٢/٨١.

(٤) "ورأيت من أفعال الحواس الخمس ومعها شمعت، وذقت، ولمست، وسمعت، وكلها تتعدد إلى مفعول واحد ما عدا "سمعت" فتتعدد إلى مفعولين". انظر المقاصد ١/٩٧٥.

(٥) "وله معنيان : الحسبان والعلم، قال الله تعالى * إنهم يرون به بعيداً ونراه قريباً أى يحسبونه بعيداً ونراه قريباً أى نعلمه، لأن القديم سبحانه عالم بالأشياء من غير شك ولا حسبان من ذلك" انظر شرح المفصل ١/٨١ فما بعدها.

وَ "وَجَدْتُ" إِذَا كَانَ يَعْنِي وَجْدَانِ الْفَالَّةِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
وَاحِدٍ (١) كَـ "فَقَدْتُ" الَّذِي هُوَ ضِدُّه (٢)، وَإِذَا كَانَ يَعْنِي "عَلِمْتُ"
تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ (٣) كَـ قَوْلَكَ : "وَجَدْتُ زَيْدًا الْحِفَاظِ" (٤) تُرِيدُ
عَلِمْتُه كَذَلِكَ .

وَ "زَعَمْتُ" إِذَا كَانَ يَعْنِي "قُلْتُ" تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : "زَعَمْتُ ذَاكَ" كَـ مَا تَقُولُ : "قُلْتُ ذَاكَ" . وَإِذَا كَانَ يَعْنِي
"عَلِمْتُ" تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَذَلِكَ كَـ قَوْلِ (٥) الشَّاعِرِ :

٦ - عَدَدْتَ قُشَيْرًا إِذْ فَخَرَتَ فَلَمْ أَسْأَ

(٦) بِذَاكَ وَلَمْ أَرْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلًا

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١١٥/١، وشرح المفصل ٨٢/٢، والهمسع ٢١٣/٢ (الكويت) .

(٢) لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .

(٣) انظر شرح المفصل ٨٢/٢ .

(٤) "المحافظة" يعني المراقبة، ويقال : إنه لذوق حفاظ وذوق محافظـة
إذا كانت له آنفة ، اللسان (حفظ) ٤٤١/٤ .

(٥) في النسخة "كَـ قَوْلَكَ" خطأ .

(٦) البيت للنابغة الجعدي واسمه قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة
ابن جعدة ، يكنى أبا ليل ، كان شاعراً مفلقاً طول البقاء في الجاهلية
والإسلام ، عاش ١٢٠ وقيل ٢٠٠ سنة . (انظر ترجمته في معجم
الشعراء ٣٢١ ، وطبقات فحول الشعراء ١٢٣/١) .

وهو في الديوان ١١٤ ، والكتاب ١٢١/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤/٩ ، ورواية
الديوان "أَرْعَمْكَ" وقد أشار المحقق إلى أن الرواية المعروفة "أَرْعَمْكَ" هي الصواب .

والشاهد فيه تعدي الفعل "زم" إلى مفعولين وهو "الكاف"
و "معزلا" لأن الفعل بمعنى "علم" .

أَيْ وَلَمْ أَعْلَمْ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ يَدْلُلُ عَلَى عِلْمٍ
مَعَ دَعَوَى ، فَإِذَا قُلْتَ : "رَعَمْتُهُ فَاضْلَالًا" كُنْتَ أَخْبَرَتَ بِأَنَّكَ ادْعَيْتَ الْعِلْمَ
بِأَنَّهُ فَاضِلٌ .

وَقَدْ ذَهَبُوا فِي "ظَنَنتُ" إِلَى أَنَّهُ أَيْضًا حَالَتِينِ : حَالَةً يَتَعَدَّدُ
فِيهَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُعْنَى "اتَّهَمْتُ" ، وَعَلَى ذَلِكَ
"جَاءَ ظَنِينَ" يُعْنَى "مَتَّهُمْ" (١) .

وَحَالَةٌ يَتَعَدَّدُ فِيهَا إِلَى / مَفْعُولَيْنِ وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ كَقَوْلَكَ ٢٢ بـ :

"ظَنَنتُ زَيْدًا آخَاكَ".

وَأَمَّا "خَلْتُ" ، وَحَسِبْتُ" فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ التَّعَدُّدُ
إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ ، فَلَوْ قُلْتَ : "حَسِبْتُ زَيْدًا ، أَوْ خَلْتُ زَيْدًا" وَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ
شَيْئًا .

وَلِهَذَا الْبَابُ خَواصٌ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ :

(١) وفي القرآن الكريم سورة التكوير، وما هو على الغيب بظنين * أى
يصفهم ، وانظر الجمل للزجاجي ٣٠ والبسيط ٤٤/١ ، وهذا على قراءة
الشيخين والكسائي . انظر السبعة ص ٦٧٣ وحجة القراءات ص ٢٥٢ ،
والمقتصد ١/٥٠٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٣٨٦/١ ، والهمج ٢/٢١٥
(الكويت) .

إِحْدَاهَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا الْاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ^(١) كَمَا
يَجُوزُ فِيمَا عَدَاهَا مِن الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(٢).

وَالثَّانِيَةُ : أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِيهَا يَكُونُ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا
يَكُونُ ذَلِكَ فِيمَا عَدَاهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا" لَمْ يَكُنْ
"الدِّرْهَمُ" "زَيْدًا" كَمَا كَانَ "مُنْطَلِقٌ" فِي "حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقَكَ"
"زَيْدًا" فِي الْمَعْنَى .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّهَا تُلْفَى^(٣) إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ ، أَوْ تَأْخَرَتْ
عَنْهُمَا^(٤) كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكِتَابِ^(٥) ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا

(١) لأنَّ أصلَهُما مبتدأً وخبرٌ، انظر الجمل للزجاجي ٢٨ فما بعدها، والمقتصد ٦٠٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٩٠/١، والمرتجل ١٥٢.

(٢) يشير بذلك إلى باب "أعطى" وأخواتها. انظر المقتصد ٦٠٢/١ فما بعدها.

(٣) "الإِلْفَاءُ" : هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع . انظر شرح ابن عقيل على الْأَلْفِيَةِ ٤٥/٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي

٣٢٨/١

(٤) انظر الجمل للزجاجي ٢٩ .

(٥) الكتاب ١١٩/١ ، وانظر الإيضاح ص ١٣٤ .

فَلَا يَجُوزُ إِذَا قُلْتَ : "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا" أَنْ تُلْفِي "أَعْطَيْتُ" وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ أَنْ تُلْفِي "ظَنَنتُ" وَأَخْوَاتِهَا؛ لِأَنَّ مَفْعُولَيْهَا مُبْدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، فَأَنْتَ إِذَا أَلْغَيْتَهُمَا رَدَّتَهُمَا إِلَى أَصْلِ الابْتِداءِ فَقُلْتَ : "زَيْدٌ ظَنَنتُ مُقِيمٌ" (١). وَلَيْسَ الْمَفْعُولَانِ فِي "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا" مُبْدَأً وَخَبَرًا فِي الْأَصْلِ، فَتَزَعَّمُ أَنَّكَ تَرْكَ إِعْمَالَ "أَعْطَيْتُ" فِيهِمَا وَرَفِعْتَهُمَا بِالابْتِداءِ.

وَالرَّابِعَةُ : أَنَّهَا تُعْلَقُ، وَمَعْنَى التَّعْلِيقِ : أَنْ تَعْمَلَ / في ٤/٢٣ المَعْنَى وَلَا تَعْمَلُ فِي الْلَّفْظِ (٢)، كَوْلِكَ : "عِلِّمْتُ أَزَيْدَ أَخْوَكَ أَمْ عَمْرُو" ؟

(١) انظر المقتصد ٤٩٨/١.

(٢) وذلك لمجيء ماله صدر الكلام بعده . انظر شرح التصريح

مَنْعَتْ هَمَرَةُ الْإِسْتِفَهَامِ "عَلِمْتُ" مِنْ أَنْ تَعْمَلَ فِي "زَيْدُ أَخْوَكَ" فِي الْأَفْظَرِ، وَهِيَ عَلَى ذَلِكَ عَالِمَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ نَفَذَ فِي مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ^(١). وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي بَابِ "أَعْطَيْتُ" :

وَالْخَامِسَةُ : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَعَدَّدَ فِعْلُ الضَّمِيرِ الْمُتَصِّلِ أَوِ الْمُسْتَكِنِ إِلَى مِثْلِهِ. كَوْلِكَ : "حَسِبَتَكَ تَقْدُرُ عَلَى ذَلِكَ، وَاحْسَبْنِي لَا أَعْجَزُ عَنْ ذَلِكَ، وَحَسِبْتِنِي قَدْ أَحَسِنْتُ إِلَيْكَ". وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ، فَلَوْ قُلْتَ : "أَعْطَيْتَكَ مَرَادِكَ" أَوْ "أَعْطَيْتُنِي مَرَادِي" لَمْ يَكُنْ كَلَّا مَا^(٢).

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ "جَعَلْتُ" تَلْحَقُ بِهَذَا الْبَابِ فِي أَحَدٍ وُجُوهِهَا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ يِمْعَنِي "صَيْرُ" ، كَوْلِكَ :

(١) اكتفى عبد القاهر الجرجاني هنا بذكر واحدة من المعلقات وهي "الاستفهام" وفي جمله ١٥ ذكر لام الابتدا وال الاستفهام .
وانظر المقتضى ٤٩٩/١ .

(٢) فلا تقول : أَعْطَيْتَ لِزِيدَ دَرْهَمًا، وَلَا أَعْطَيْتَ أَزِيدَ دَرْهَمًا، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَوْدِي الْمَعْنَى وَيُفْسِدُ الْكَلَامَ . انظر المقتضى ٤٩٩/١ .

(٣) انظر المقتضى ٤٩٩/١ .

"جَعَلْتُ زَيْدًا أَمِيرًا، وَجَعَلْتُهُ مَلِكًا لَكَ "أَى صَيْرَتَهُ كَذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى
* وَجَعَلْتُكُمْ مُلُوكًا^(١) ، وَهُوَ شَارِكُ الْفَعَالَ السَّبَعَةِ فِي كَوْنِ الْمَفْعُولَيْنِ
فِيهَا مُبْدَأً وَخَيْرًا فِي الْأَصْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ "الْأَمِيرَ" فِي قَوْلِكَ : "جَعَلْتُ
زَيْدًا أَمِيرًا " هُوَ "زَيْدٌ " فِي الْمَعْنَى ؟ ، وَشَارِكُهَا أَيْضًا فِي جَوَازِ أَنْ يَتَعَدَّ
فِيهَا فِعْلُ الضَّيْرِ الْمُتَصَلِّ وَالْمُسْتَكِنِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : "جَعَلْتَكَ
أَمِيرًا " أَى قَدَرَتَ ذَلِكَ فِي نَفْسِكَ ، وَأَحْسَبْتَ أَنَّكَ تَجْعَلُكَ نَظِيرًا لِزَيْدٍ .

فَأَمَّا إِلَغَاءُ وَالْتَّعْلِيقُ / فَلَا يَكُونَا نِفِيْهِ^(٢) . ثُمَّ إِنَّ "جَعَلْتَ"

يَجِيءُ عَلَى وَجْهِيْنِ آخَرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "صَنَعَ وَفَعَلَ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى
* وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ^(٣) ، وَكَوْلُكَ : "إِجْعَلْ لِيْسِي مِنْ هَذِهِ
الْفِضْسَةِ خَاتَمًا " .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَنِيْلَةِ "أَخَذَ " ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ :
"جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا " كَمَا يُقَالُ : "أَخَذَ يَفْعَلُ كَذَا ، وَبَدَأَ يَفْعَلُ
كَذَا"^(٤) .

(١) سورة المائدة : ٥٠

(٢) وإنما يختصان بالفعال القلبية المتصرفة . انظر شرح ابن عقيل
على الألفية ٤٤/٢

(٣) سورة الانعام : ١ ، وانظر الايضاح ص ٣٢ .

(٤) انظر الايضاح ص ٣٣ .

فَصَلْ

الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ لَا تَتَجَادُرُ أَرْبَعَةً وَهِيَ :
 ”أَعْلَمْتُ، وَأَرَيْتُ، وَأَبَاتُ، وَبَنَاتُ“ (١).

شَمَّ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي كَوْنِهَا أَصْلًا فِي ذَلِكَ وَغَيْرِ أَصْلٍ، فَ”أَعْلَمْتُ“
 وَ”أَرَيْتُ“ - إِذَا كَانَ مِنْ رُؤْيَاةِ الْقَلْبِ - كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ فِي التَّعَدِّي
 إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ (٢)، وَذَاكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ”عَلِمْتُ“ وَ”رَأَيْتُ“
 - إِذَا كَانَ مِنْ رُؤْيَاةِ الْقَلْبِ - يَتَعَدَّدُ إِلَى مَفْعُولِينَ، كَوْلُكَ : ”عَلِمْتُ زِيدًا
 مُنْطَلِقًا“، وَ”رَأَيْتُ زِيدًا كَرِيمًا“، وَإِذَا كَانَتِ أَصْلًا فِي التَّعَدِّي إِلَى
 مَفْعُولَيْنِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ”أَفْعَلْتُ“ مِنْهُمَا أَصْلًا فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ
 مَفْعُولِينَ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ مِنْ شَأْنِ نَقلِ الْفِعْلِ بِهَمَزةِ التَّعَدِّي أَنْ يَزِيدَ
 فِي الْكَلَامِ مَفْعُولًا (٣). فَإِذَا كَانَ ”فَعَلْتُ“ غَيْرَ مُتَعَدِّدٍ كَانَ ”أَفْعَلْتُ“
 مُتَعَدِّدِيًّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ ”فَعَلْتُ“ مُتَعَدِّدِيًّا إِلَى

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٥ ، وزاد بعضهم ”أَخْبَرَ“ و ”خَبَرَ“ و ”حَدَّثَ“ وزاد الْأَخْفَش : ”أَظَنَّ“ و ”أَحْسَبَ“ و ”أَخَالَ“ و ”أَزْعَمَ“ و ”أَوْجَدَ“ قِياسًا انظر توضيح المقاصد للمرادي ٣٩٨/١ ، والمقرب ١٢٢/١ ، وشرح المفصل ٦٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٤/٢ ، وشرح الفريد ٣٠٢

(٢) ”وَالْحَقُّ سَيِّبُوهُ بِهِمَا (نَبَأٌ)“ ، انظر الكتاب ٤١/١ ، توضيح المقاصد للمرادي ٣٩٨/١ ، وشرح الفريد ٣٠٦

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٣٩٦/١ ، والهمسع ٢٤٨/٢ ، (الكويت) .

مَفْعُولِينَ، كَقَوْلَكَ فِي : « حَفَرْتُ بِئْرًا » [أَحَفَرْتُ زَيْدًا بِئْرًا] ،
وَإِذَا كَانَ كَذِيلَكَ وَجَبَ إِذَا كَانَ

« فَعَلْتُ » مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولِينَ أَن يَتَعَدَّى « أَفَعَلْتُ » إِلَى ثَلَاثَةِ
مَفْعُولِينَ .^(٢)

/ إِلَّا أَنَّهَا هُنَا أَمْرًا ، وَهُوَ إِنْ نَقْلَ « فَعَلْتُ » الْمُتَعَدِّي إِلَى
مَفْعُولِينِ بِالْهَمْزَةِ لَا يَتَجَاوِزُ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ ، أَعْنِي « عِلِّمْتُ » وَ « رَأَيْتُ »
فَلَا يَجُوزُ أَن تَقُولَ فِي « حَسِبْتُ زَيْدًا عَاقِلًا » : « أَحَسِبْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا » ،
كَمَا قُلْتَ : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا » ، وَلَيْسَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ
فِي الْمَعْنَى ؛ بَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلَ^(٣) ،

(١) زيادة من المقتضى ٠٦١٢/١

(٢) انظر الأصول في النحو ٠٢٨٥/٢

(٣) وأجزاء الأخفش وابن السراج ، انظر الأصول ٠٢٨٥/٢

وشرح المفصل ٠٦٦/٧

وَلِصِحَّتِهِ فِي الْمَعْنَى أَجَازَ أَبُو عُثْمَانَ (١) أَنْ يُسْتَعْمَلَ عَلَى الْقِيَاسِ (٢).
 وَأَمَّا "نَبَاتٌ" وَ "أَبَاتٌ" فَلَيَسْ لَهُمَا أَصْلٌ فِي التَّعَدُّدِ إِلَى ثَلَاثَةِ
 مَفْعُولَينِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيَعْنَى هَاهُنَا "نَبَاتٌ" (٣) مُتَعَدِّدًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ
 كَ "عِلْمٍ" حَتَّى يَرِبُّ أَنْ يُعَدَّى "أَفْعَلٌ، وَفَعَلٌ" إِلَى ثَلَاثَةِ
 مَفْعُولَينِ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِمَا أَنْ يَتَعَدَّدَ إِلَى مَفْعُولٍ بِأَنْفُسِهِمَا، وَإِلَى مَفْعُولٍ
 ثَانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ، كَعَوْلَكَ : "أَبَاتٌ زَيْدًا يُكَذَّا، وَنَبَاتٌ يُكَذَّا" مِثْلَ
 "أَخْبَرَتُهُ يُكَذَّا" ، ثُمَّ يَتَسَعُ فَيُحَذَّفُ حَرْفُ الْجَرِّ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي
 فَيُقَالُ : "أَبَاتٌ زَيْدًا كَذَا، وَنَبَاتٌ زَيْدًا كَذَا" (٤)، وَعَلَى ذَلِيلِكَ
 قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى * مَنْ أَبَابَكَ هَذَا (٥).

(١) هو بكر بن محمد أبو عثمان المازني، أحد علماء المدرسة البصرية
 مات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(٢) انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٥، ونزهة الالباء
 ١٤٠، وبغية الوعاة ٤٦٣/١، وتاريخ بغداد ٩٣/٢، ووفيات
 الاعيان ٢٨٣/١، وغيرها).

(٣) الذي أجاز ذلك على القياس أبو الحسن الاخفش - كما ذكرت -
 أما أبو عثمان المازني فمنع أن يقاس على "أعلم".

انظر المقتصد ٦٢٩/١، والخصائص ٢٢١/١، والمرجل ١٥٢ ،
 وشرح المفصل ٦٦٦/٢ والإيضاح ١٧٧-٧٨ .

(٤) في النسخة "بنآ" تحرير .

(٥) انظر المقتصد ٦٢٢/١ ، والمرجل ١٥٦ .

(٦) سورة التحرير : ٣ .

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ إِلَيْهِ أَخْبَارُ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ أَجْرَوْهُمَا مُجْرَى "أَعْلَمْتُ"
فَعَدُوهُمَا إِلَى ثَلَاثَةَ مَفْعُولَيْنَ، فَقَالُوا : "أَنْبَاتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ"
وَ "أَنْبَاتُكَ زَيْدًا فَأَصَلًا" (١)

ثُمَّ يَحِبُّ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّالِثَ فِي هَذَا الْبَابِ يَكُونُ الَّذِي
كَانَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي بَابِ "عَلِمْتُ" ، فَيَجُوزُ فِيهِ مَا جَاءَ زَهْنَكَ
مِنْ وُقُوعِ الْجُملَةِ مَوْقِعَ الْمُفْرِدِ . وَ عَلَى ذَلِكَ جَاءَ / قَوْلُهُمْ :
"نُبَيِّنُتْ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ ، أَوْ قَالَ ذَاكَ " ، وَ ذَلِكَ أَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ
يَحِبُّ يَجْعَلُ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا مَفْعُولًا . فَ "التَّاءُ" فِي "نُبَيِّنُتْ"
مَفْعُولٌ فِي الْأَصْلِ ، إِذَ التَّقْدِيرُ "نَبَأِي" فُلَانٌ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ .

فَصَلَلٌ

الَّذِي يَقُولُ : "أَعْلَمْتُ أَزِيدَ أَخْوَكَ أَمْ عَمْرُو؟" يَأْتِي بِلَفْظِ
الْإِسْتِفَاهَ ، وَ لَيْسَ عَرَضُهُ إِلَاسْتِفَاهَ ، وَ لِكِنَّ أَنَّ يَدْلُلَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ مَا يَطْلُبُهُ
الْمُسْتَفْهَمُ يَمْثِلُ هَذَا الْكَلَامُ ، وَ الَّذِي يَطْلُبُهُ هُوَ مَعْرِفَةُ عَيْنِ الَّذِي هُوَ أَخْوُ
الْمُخَاطَبِ مِنْ بَيْنِ "زَيْدٍ" وَ "عَمْرِو" .

"فصل في التمييز"

التمييز على ضربين :

أحدُهُما : أن يكون عن تمام الكلام :

والثاني : أن يكون عن تمام الاسم^(١) :

فمثلاً لا يكفي قوله : " طاب زيد نفسي ، وكرم أصلًا ، وتصيب عرقًا" وما أشبه ذلك . فالمنصوب في كل هذا قد جاء بعد أن تم الكلام بالفعل^(٢) والفاعل .

ثم إن الحاجة إلى التمييز إذا كانت من أجل احتمال الشيء
أجناساً مختلفة سعى الجنس المقصود إذا ذكر تميزاً ، وإلا بهام في هذا
الضرر الذي يجيء بعده تمام الكلام يكون في إسناد الفعل إلى ما أُسند
إليه .

تفسير هذا أنك إنما احتجت^(٣) أن تقول : " طاب زيد نفسي"
من حيث كان إسناد " طاب " إلى " زيد " يحتمل أن يكون من أجل
النفس وغير النفس^(٤) ، وليس الإبهام في نفس الطيب ، ولكن في جعله
وصفاً / لزيد ، ثم إن المنصوب في هذا على ضربين :

(١) قال أبو علي الفارسي " أكثر ما يكون هذا الضرب في الأعداد والمقادير " . انظر المقتضى ٢٢٢/٢ ، والإيضاح ص ٣١٦ .

(٢) انظر الجمل للجرجاني ١٦ ، والمقتضى ٢٢٣/٢ .

(٣) في النسخة " احتجب " تصحيف ، وصوابه من المقتضى ٦٩١/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢٠/٢ .

أَحْدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى !)١(

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلَ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنْ "نَفْسًا")٢(فِي قَوْلِكَ : " طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا " فَاعِلُ " طَابَ " فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالْأَصْلُ " طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ ")٣(، ثُمَّ نُسِبَ الْطَّيْبُ إِلَى "زَيْدٍ" مِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّيْءَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِعْلًا مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ)٤(، فَيُجْعَلُ الرَّجُلُ حَسَنًا بِخُسْنِ وَجْهِهِ ، وَكَرِيمًا بِكَرْمِ خُلُقِهِ ، وَشَرِيفًا بِشَرْفِ أَصْلِهِ ، وَعَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، فَأَمَّا "إِمْتَلَاءُ الْإِنَاءُ مَاءً" فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ "الْمَاءِ" بِ"إِمْتَلَاءٍ" فَإِنَّا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْمَعْنَى وَجَدْنَا "الْمَاءَ" فَاعِلًا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ حِيثُ كَانَ الإِمْتَلَاءُ يَقْتَضِي مَالِيًّا ، وَكَانَ "الْمَاءُ" هُوَ الْمَالِيُّ)٥(.

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ : " كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا " . وَذَاكَ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ "زَيْدًا" قَدْ تَكَاملَ فِي مَعْنَى الرُّجُولِيَّةِ وَتَنَاهَى فِيهَا إِلَى حَدٍّ لَا يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ مُسْتَزاً . وَ "الْبَاءُ" مَزِيدَةٌ ، وَ "زَيْدٌ" فَاعِلُ "كَفَى" ، وَمَفْعُولٌ "كَفَى" مَحْذُوفٌ ، وَالْأَصْلُ " كَفَاكَ بِزَيْدٍ رَجُلًا " .

(١) انظر المقتضى ٦٩٢/٢ ، والاصول في النحو ١/٢٢٢ .

(٢) في النسخة "نفيا" تحريف .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الالفية ٢/٢٨٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٢/٢٥ .

(٥) انظر المقتضى ٢/٦٩٣ .

(٦) يريد به الآخر ، وهو الاول في كلامه .

ثُمَّ إِنَّا إِنَّا قُلْنَا فِي الْمَنْصُوبِ هَاهُنَا: إِنَّهُ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى
وَلَمْ تَقُلْ إِنَّهُ فَاعِلٌ كَمَا قُلْنَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ بِلَا نَهُ لَا يُمْكِنُنَا أَنْ تَجْعَلَ
رَجُلًا فَاعِلٌ كَفَى فَنَقُولُ مَثَلًا: "كَفَى رَجُلُ زَيْدٍ" كَمَا قُلْنَا فِي
طَابَ زَيْدَ نَفْسًا": "طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ"؛ لِإِسْتِحَالَةِ ذَلِكَ، وَوَجَدْنَا الْمَنْكُورَ
الَّذِي هُوَ رَجُلٌ "زَيْدًا" فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ كَانَ / عَرَضْنَا
أَنْ نَهِفَهُ بِالرُّجُولِيَّةِ. كَمَا أَنَا إِذَا قُلْنَا: "كَفَى بِزَيْدٍ صَاحِبًا، وَكَفَى بِهِ
صَدِيقًا، وَكَفَى بِهِ فَارِسًا" كَانَ الْفَرَضُ أَنْ نَمَدِحَهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَصَحِيحٌ
أَنْ يُقَالَ إِنَّ "الصَّاحِبَ، وَالصَّدِيقَ، وَالْفَارِسَ" هُوَ "زَيْدٌ" الَّذِي هُوَ
فَاعِلٌ كَفَى، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هُوَ نَفْسُهُ فَاعِلٌ "كَفَى فَاعِرِفُهُ".^(١)
وَأَمَّا التَّمَيِّزُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسمِ فَنَحْوَ "عِشْرُونَ دِرَاهِمًا".
"دِرَاهِمٌ" تَمَيِّزُ لِلْعِشْرِينَ فِي نَفْسِهِ، لِأَنَّ الْاشْتِبَاهَ وَقَعَ فِيهِ، أَهُوَ دِرَاهِمٌ
أَمْ دَنَانِيرٌ أَمْ غَيْرُهُمَا؟^(٢) وَلَمْ يَقُعِ الْاشْتِبَاهُ فِي إِسْنَادٍ فِعلٍ إِلَى اسْمٍ، فَيَكُونُ
تَمَيِّزًا عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ.^(٣)

ثُمَّ إِنَّا جَعَلْنَا التَّمَيِّزَ الَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ خَاصًّا مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ لَيَسَّرَ كُلُّ فِعْلٍ يَصِحُّ فِيهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى شَيْءٍ هُوَ لِمَعْضِهِ أَوْ لِشَيْءٍ هُوَ
مِنْ سَبَبِهِ. فَإِذَا قُلْتَ: "ضَرَبَ زَيْدٌ، وَخَرَجَ عَرْوًا" لَمْ يَجِدِي،^(٤) فِي
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ، فَلَا يُقَالُ: "ضَرَبَ
زَيْدٌ غُلَامًا" أَيْ غُلَامُهُ، وَ"عَدَا زَيْدًا فَرَسًا" أَيْ فَرَسُهُ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ:
"مَشَّ زَيْدٌ رِجَالًا، وَضَرَبَ زَيْدٌ يَدًا".

(١) يلاحظ أن الموقف تجاهل هنا تميز المقاييس كالمساحة والوزن والكميل.

(٢) انظر الإيضاح ٣١٥ والمقتصد ٧٢٩/٢.

(٣) هكذا في النسخة، ولعله "لم يجز".

فَصِيلٌ

إِنَّمَا سُمِّيَ الْمَصْدُرُ إِذَا نُصِّبَ بِالْفِعْلِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، لَا جَلَلٌ
أَنْكَ تَجِدُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبْتُ ضَرَبًا " إِنَّكَ فَعَلْتَ ضَرَبًا ،
وَهَذَا الْحُكْمُ فِي جَمِيعِ ضُرُوبِهِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا مِنْ فِيمَا عَدَاهُ مِنْ أَقْسَامِ
الْمَفْعُولِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ / زَيْدًا " اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ
الْمَعْنَى " فَعَلْتُ زَيْدًا " ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَعْنَى فَعَلْتُ بِهِ الضَّرَبَ ،
فَلَمَّا كَانَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْتَّقْيِيدِ وَكَانَ الْمَصْدُرُ يَكُونُ مَفْعُولًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ
وَجَبَ أَنْ يُسَمَّ مُطْلَقًا !) ١ (

(١) هذا تلخيص كلام الفارسي في الإيضاح ص ١٦٢ .

[أنواع المصدر]

ثُمَّ إِنَّ الْمَصْدَرَ يَكُونُ مِبْهَمًا كَوْلِكَ : " ضَرَبَتُ ضَرَبًا " ، وَمَعْنَى الصُّبْهَمِ
أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ ، وَالشَّدِيدَ وَالضَّعِيفَ ^(١) .

وَمُوَعَّدًا ^(٢) : وَمَعْنَى الْمُوَعَّدِ أَنْ يَكُونَ مُقْدَدًا بِالْعَدَدِ كَوْلِكَ :

" ضَرَبَتُ ضَرَبَةً وَضَرَبَتَيْنِ " ^(٣) .

وَمَعْرِفَةً كَوْلِكَ : " ضَرَبَتُ الضَّرَبَ الَّذِي تَعْلَمَ " ^(٤) .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/١ : " إن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو " قمت قياما وجلست جلوسا " ، فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : " ضربت " دل على جنس الضرب مبهمًا من غير دلالة على كميته أو كيفيته ، فإذا قلت : " ضربت ضربا " كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في " كلهم " زيادة على ما في القوم " ، وانظر شرح الكافية للرضي ١١٤/١ ، والمقتمد ١١١/٥٨٢ .

(٢) " المُوَعَّد " : يعني الذي له مقدار معين وإن لم يتعين هو فسي نفسه كقولك في الآخرة " سرت يوماً وليلة " ، وفي الآخرة " سرت فرسخاً و Migal " . انظر شرح المفصل ١١١/١ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١١٥/١ ، وشرح الفريد ٢٦٤ وفيه " يطلق على منصوب الفعل المعين الموقت ، وإنما قلنا يطلق ، لأنَّه أعم منه ، لصدقه كذلك على المنصوب بشبه الفعل " .

(٤) " فَأَلْ هَنَا عَهْدِيَةً تَرِيدُ ضَرَبًا مَعْهُودًا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَخَاطِبِ " . وقد تكون جنسية نحو " زيد يجلس الجلوس " ترید الجنس " .

انظر الهمم ١٠١/٣ .

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَلَا يَكُونُ هُوَ الْمَصْدُرُ بِالْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْإِعَارُبُ فِيهِ مَسْتُغْلًا عَنْ مَحْذُوفٍ يُشَرِّيْبِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَتْ ضَرَبَ زَيْدٍ " كَانَ التَّقْدِيرُ " ضَرَبَتْ ضَرَبًا مِثْلَ ضَرَبِ زَيْدٍ " ، ثُمَّ يُحَذَّفُ الْمَوْصُوفُ وَتُقَامُ الصَّفَةُ مُقَامَهُ فَيَسْبِقُ " ضَرَبَتْ مِثْلَ ضَرَبِ زَيْدٍ " ثُمَّ يُحَذَّفُ الْمُضَافُ وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ ، وَمِنْ شَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ أَنْ يَكُتُّسِي إِعَارَبَهُ^(١) كَمِثْلِ مَا تَرَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى * وَاسْأَلِ الْقَرِيْبَةَ^(٢) لَمَّا حُذِفَ " الْأَهْلُ " نُقلَ النَّصْبُ الَّذِي كَانَ لَهُ إِلَى " الْقَرِيْبَةَ " .

فَقَدْ ثَبَّتَ إِذَا أَنَّ لَيْسَ النَّصْبُ الَّذِي تَرَاهُ فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبَتْ ضَرَبَ زَيْدٍ " لَهُ بِالْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ لِصِفَةِ الْمَصْدُرِ الَّتِي هِيَ " مِثْلُ " فِي قَوْلِكَ :

ضَرَبَتْ ضَرَبًا مِثْلَ ضَرَبِ زَيْدٍ " .^(٣)

(١) انظر المقتضى ٣٢١/١ ، والإيضاح ص ١٦٨ والبهجع ٠١٠١/٣

(٢) سورة يوسف ٨٢ : والتقدير : " أهل القرية " انظر اعراب القرآن

للسخاس ٠٣٤١/٢

(٣) انظر المرتجل ١٦٠ والإيضاح ص ١٦٨

فَصَلٌ

”وَسْطٌ“ إِذَا أُسْكِنَ السَّيْنُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي حَالِ الْاخْتِيَارِ
 إِلَّا ظَرْفًا^(١) ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا وَلَا مَجْرُورًا ،
 وَإِنَّمَا يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى مَعْنَى ”فِي“ [كَ] قَوْلِكَ : ”جَلَسْتُ^(٢)
 وَسْطَ الْقَوْمِ“ .

وَيَكُونُ مُبَهِّمًا مِثْلَ ”خَلَدَكَ“ ، وَقَدَامَكَ^(٤) . أَلَا تَرَى أَنَّكَ

(١) انظر الكتاب ٤١١/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٩٥/٢ ،

والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٠/٢ فما بعدها ،

والهمج ١٥٢/٣ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١٨٤/١ ، وشرح الفريد لا سفرايني

٠ ٢٦٥

(٣) في النسخة ”قولك“ وصوابه ما أثبت. انظر المقتضى ٦٣٢/١

(٤) واقي الجهات الست. انظر شرح الكافية للرضي ١٨٤/١ ،

والمرجل ١٦١ ، وشرح المفصل ٤٣/٢

إِذَا قُلْتَ : " جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ " كَانَ يَنْزِلَهُ قَوْلُكَ : " جَلَسْتُ عِنْدَ الْقَوْمِ " فِي أَنَّهُ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ مَكَانٍ غَيْرِ مُتَعَيْنٍ (١) ، كَمَا أَنَّ " عِنْدَ " كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا تَفَرَّقُوا عَنْ مَجِلِسِهِمْ لَمْ يَقُعْ اسْمُ الْوَسْطِ عَلَى مَا كَانَ يَقْعُدُ عَلَيْهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ ! كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ " لَمْ يَتَعَيَّنِ الْمَكَانُ الَّذِي تُرِيدُهُ بِهِ يَدِ الْقَوْمَ إِذَا قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ الْفَرِي هُوَ جَالِسٌ فِيهِ وَتَحَوَّلُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ اتَّقَلَ اسْمُ " عِنْدَ " إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَهُوَ إِذَا يَكُونُ اسْمًا لِلْمَكَانِ الَّذِي يَقْرُبُ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي مَجِلِسِهِ . ثُمَّ قَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي مَلْكِ الْإِنْسَانِ كَقَوْلِهِمْ : " عِنْدَهُ مَا " .

وَأَمَّا " وَسْطٌ " بِالْتَّحْرِيكِ فَإِنَّهُ يَكُونُ اسْمًا مُتَصَرِّفًا بِوْجُودِهِ
الْإِعْرَابِ .

مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمَجْرُورًا وَمُبْتَدَأً
وَخَبَرَ مُبْتَدَأٍ ، تَقُولُ : " قَدْ اسْتَدَّ وَسَطْهُ ، وَانْقَطَعَ وَسَطْهُ ،
وَأَخَذْتُ بِوَسَطِهِ ، وَوَضَعْتُهُ فِي وَسَطِهِ ، وَوَسَطْهُ خَيْرٌ مِّنْ
طَرْفِيهِ ، وَلَيْسَ الْوَسْطُ كَالْطَّرَفِ " وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

فَصْلٌ

إِنْتِصَابُ الْحَالِ عَنِ النَّكْرَةِ

/ وإن كان ظن الناس أنه يضعف أبداً، وأن الصفة إذا جاءت ^{أ/٢٢}
 نكرةً بعد نكرةٍ كان الاً ولئن فيها أبداً أن يجعل تابعةً للاسم النكرة قبلها ،
 مثل قوله : « جاءني رجلٌ راكبٌ » ، وأنك إذا نصيتها فقلت : « جاءني
 رجلٌ راكباً » قبح ^(١) ، وأن الحكم ذاك في أي شيءٍ كان ، وليس ^(٢) الامر
 كذلك ، بل يكون من الكلام ما يتضمن معناه أن ينصب ، ومثاله ما جاء في
 الخبر من أن النبي صلى الله عليه [وسلم] ^(٣) « سبق بين الخيل ،
 فات فرس له ساقاً » ^(٤) . « ساقاً ها هنا حالٌ من النكرة ، ثم لا يصح
 فيه أن يجعل صفةً ولا ينصب على الحال ، لانه يتضمن حينئذٍ أن يكون

- (١) مجىء الحال من النكرة غالباً لا يكون إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها ،
 واختار أبو حيان مجىء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً ، ونقله
 عن سيبويه ، وإن كان دون الاتباع في القوة ، الكتاب ٢١١ / ٢ ، والمعنى
 ٢١ / ٤ وابن الطراوة النحوى ص ١٩١
 (٢) في النسخة "فليس" والصواب ما أثبت .
 (٣) زيادة يقتضيها المقام .

- (٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ١١٠، ٥٥، ٥٦، ٥٢ من حديث ابن عمر ، قال : « سبق رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل ما ضمَّ منها من الحفيا ، أو الحيفا ، إلى ثنية الوداع ، وأرسل ما لم يضم منها من ثنية الوداع إلى مسجدبني زريق »
 الحديث ، وأخرجه أبو داود في سننه ٣٩ / ٣ من حديث ابن عمر رقم ٢٥٢٢ بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سبق بين الخيل ،

المعنى : فَأَتَى لَهُ فَرْسٌ قَدْ عُرِفَ بِالسَّبَقِ قَدِيمًا ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْغَرَضِ ؛
لَانَّ الْغَرَضَ هُوَ وُجُودُ السَّبَقِ مِنْهُ فِي حَالٍ إِتَّيَانِهِ ذَلِكَ (١) ، فَاعْرِفْهُ .

بَيَانٌ آخَرُ فِي الْحَالِ :

قَوْلُهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْحَالِ ، إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا » ،
كَانَ فِي الْأَصْلِ يَعْنِي : جَاءَنِي فِي حَالٍ رُكُوبٍ (٢) ، هَذِهِ الْلَّفْظَةُ التِّي
هِيَ قَوْلُهُمْ « فِي حَالٍ كَذَا » يُوھِمُ بَعْضَ النَّاسِ أَنَّهُ كَالْتَوْقِيتِ لِمُحَيَّتِهِ ، وَأَنَّهُ
يُبَنِّزِلُهُ أَنْ تَقُولَ جَاءَنِي فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ رَاكِبًا ، وَهَذَا خَطَأٌ ، وَذَاكَ
لَانَّ الْمُرَادُ بِالْحَالِ هُوَ الصَّفَةُ وَالْمَهِيَّةُ لَا الْوَقْتُ ، فَهُنَّ إِذَا لَفْظَةً تُسْتَعْمَلُ
فِي مَعْنَيَيْنِ ، وَالْمُرَادُ فِي هَذَا الْبَابِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، / يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ حَدْثُمُ الْحَالَ بِأَنَّهُ الَّذِي يَصْلُحُ جَوَابًا لِـ « كَيْفَ » ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْتَظِرَ فِي مَعْنَى « كَيْفَ » أَهُوَ سُوءًا عَنْ أَوْصَافِ الْأَشْيَاءِ ،
وَهَيَّاتِهَا ، وَالْحَالَاتِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا ؟ أَوْ (٣) عَنْ أَوْقَاتِهَا ؟

== وَفَضْلُ الْقُرَّاحِ فِي الْفَاتِيَّةِ . أَمَا عِبَارَةُ : « فَجَاءَ فَرْسٌ سَابِقًا »
فَلَمْ أَجِدَهَا فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا ، وَالْحَدِيثُ مُوجَّهٌ
فِي الْمُرْتَجَلِ ١٦٥ ، وَشَرَحِ الْكَافِي لِلْوَضِي ٢٠٤/١ ، وَالصَّفَوَةُ الصَّفِيَّةُ
٤٩٨/٢ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي النَّسْخَةِ كَتُبَتْ « تَلِكَ » وَتَحْتَهَا « ذَلِكَ » وَالراجحُ - فِي نَظَرِي -
مَا أَثْبَتَ .

(٢) هَذَا قَوْلٌ لَا يُبَيِّنُ عَلَى الْفَارِسِيِّ . انْظُرْ إِلَى الْمُقْتَضَى ٦٢١/١ فَمَا بَعْدَهَا .

(٣) كَذَا فِي النَّسْخَةِ ، وَالْأُولَى « أَمْ » .

وَلَا شُبْهَةَ فِي بُطْلَانِ أَنْ يَكُونَ سُوءًا عَنِ الْأَوْقَاتِ ، فَإِذَا قُلَّتْ :
 " كَيْفَ زَيْدٌ " ؟ كَانَكَ قُلْتَ : " أَسْقِيمُ زَيْدٌ أَمْ صَحِيحٌ ؟ " " أَعَالَمُ أَمْ
 جَاهِلٌ ؟ " ، وَلَا يَكُونُ يَعْنِي أَهُوَ فِي حَالٍ طَلْوَعِ الشَّمْسِ أَمْ فِي حَالٍ
 غُرُوبِهَا مَثَلًا ؟ !

*

فَصْلٌ

فِي بَابِ " إِنْ "

وَهُوَ الْقَوْلُ فِيمَا يَحْدُثُ مِنِ الْأَحَادِيمِ بِالتَّخْفِيفِ . اعْلَمُ أَنَّ كُلَّ
 وَاحِدَةٍ مِنْ " إِنْ " وَ " أَنْ " تُخَفَّفُ وَيُبَطَّلُ عَلَيْهَا بِالتَّخْفِيفِ .^(١)

(١) ذهب الكوفيون إلى أن " إِنْ " إذا خفت لا تعمل النصب في الاسم،
 وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

واحتاج الكوفيون بأن " إِنْ " المشدة تعمل لشبهها بالفعل
 الماضي في كونها على ثلاثة أحرف، فإذا خفت زال شبهها به
 فوجب أن يبطل عملها . واحتاج البصريون بقوله تعالى :
 * وَإِنْ كُلَّا لَمَا لَيُوفِيهِمْ رُبُكَ أَعْمَالَهُمْ هَا فِي قِرَاءَةِ مِنْ قَرَا
 بِالتَّخْفِيفِ .

انظر المسألة (٢٤) من الإنصاف ١٩٥ / ١ ، ومفي الباب

["إِنْ" المُخْفَفَةُ]

ثُمَّ "إِنْ" المَكْسُورَةُ إِذَا خَفَّتْ وَجَبَ أَنْ يَلْزَمَ الْلَامُ خَبْرَهَا^(١)، تَقُولُ : "إِنْ زَيْدًا لِمُنْطَلِقٍ" ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" بِغَيْرِ الْلَامِ ، كَمَا كَانَ يَجُوزُ فِي حَالِ التَّتْقِيلِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا خَفَّتْ صَارَتْ فِي الْلَفْظِ مِثْلَ "إِنْ" النَّافِيَةِ ، فَلَوْلَمْ تُدْخِلِ الْلَامَ لَمْ يُعْلَمْ إِذَا قُلَّتْ : "إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" . أَنَّكَ تُرِيدُ مَعْنَى : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، أَوْ شُرِيدٌ : إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ . وَأَمَّا فِي حَالِ التَّتْقِيلِ فَلَا تَلَتَّبِسْ ، إِلَّا "النَّافِيَةَ" لَا تَكُونُ مُشَقَّةً .

وَاعْلَمْ أَنَّ "إِنْ" المَكْسُورَةُ إِذَا خَفَّتْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا مَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَهُوَ بَابٌ "كَانَ" ، وَبَابٌ "ظَنَنْتُ" .

فَيَثَالُ وُقُوعٍ "كَانَ" بَعْدَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : / * وَإِنْ كَانَ مُكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ^(٢) ، وَمِثْلُهُ : * وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً^(٣) ،

(١) اختلف النحويون في هذه اللام، فذهب سيبويه إلى أنها لام الابتداء، وذهب الفارسي واين جني إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتنبت للفرق، وذهب بعضهم إلى أنها لام الابتداء إن دخلت على الجملة الاسمية، والفارق إن دخلت على الجملة الفعلية. وزعم الكوفيون إلى أن "اللام" في ذلك بمعنى "إلا" وأن "إن" قبلها نافية.

انظر هذا الخلاف في المجمع ١٨١/٢ (الكويت)، ومغني الليبيب ٢٣١/١ فما بعدها.

(٢) سورة إبراهيم : ٤٦

(٣) سورة البقرة : ١٤٣

اللام التي ترآها هي التي قلنا إنها تلزم الخبر للفرق بينها وبين النافية، ولو قلت : «إن كان زيد منطليقاً، وأنت تريده» «إن زيداً كان منطليقاً» لم يجز.

وأما وقوع «ظننت» بعدها فمثاله قوله : «إن ظننت زيداً لمنطليقاً»، اللام يلزم المفهول الثاني لأن المفهول الثاني هو خبر المبتدأ في الأصل.

(١) وقد أجاز الكوفيون وقوع غير ما ذكرنا من إلا فعال بعدها وأنشدوا :

(٢) ٢ - باللّوربَكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسِلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ويقولون : إن المعنى : ما قتلت إلا مسلماً.

(١) وحكوا : «إن بَرِينُك لنفسك، وإن يشينك لهية».

انظر شرح المفصل ٢٢/٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٠٤/١ وأجاز الأخش «إن قام لا أنا، وإن قعد لا نت» انظر مغني الليبب ٠٢٥/١

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية تخاطب عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام.

وللبيت روايات متعددة . انظر المفصل ٢٩٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨-٢١-٢٢ ، والجني الداني ٢٢٩ ، وشرح الا شموني ٥١٠/١ ، والخزانة ٣٢٣/١٠ ، والمقرب ١١٢/١ ، والهمع ١٤٢/١ ، والدرر ١١٩/١ . وهذه اللام تسمى الفارقة؛ لأنها تفرق بين الإثبات والنفي ، والشاهد فيه دخول «أن» المخففة على الفعل «قتلت» وهو غير ناسخ .

["أَنْ" المُخْفَّةُ]

وَأَمَا الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا حُفِّظَتْ لَمْ يَخْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا .

فَإِذَا كَانَ فِعْلًا^(١) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ ،
وَهِيَ " قَد ، وَسَوْفَ ، وَالسَّيْنُ ، وَحَرْفُ النَّفِيِّ " .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : " عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ ، وَعَلِمْتُ أَنَّ
سَوْفَ يَخْرُجُ زَيْدٌ ، وَعَلِمْتُ أَنَّ سَيَخْرُجُ زَيْدًا " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * عَلِمْ
أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَنِ^(٢) *

وَأَمَّا مِثَالُ حَرْفِ النَّفِيِّ فَكَوْلِيهُ عَزَّ وَجَلَّ : * وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ^(٣)
وَحَسِبُوا أَلَا ، وَقَوْلِهِ تَنَاهِي : * أَيَّهُسْبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ^(٤) * ثُمَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ
فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِهِاءَ هُوَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ ، فَالْمَعْنَى فِي

(١) إن كان الفعل دعاءً، أو غير متصرف باشرته "أَنْ" كقوله تعالى
"والخامسة أَنْ غضب الله عليها" انظر شرح الكافية الشافية ٤٩٢/١ ،
والجنى الداني ٢٣٢

(٢) سورة العزل : ٢٠

(٣) سورة المائدة : ٢١ ، انظر مشكل إعراب القرآن ٢٣٣/١

(٤) سورة البلد : ٥

* عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ * عِلْمَ أَنْهُ سَيَكُونُ، وَفِي "عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ / زَيْدٌ" بـ٢٨ (١) عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ، [وـ] في قِرَاءَةٍ مِنْ رَفِيعَ * تَكُونُ فِتْنَةً * كَمَّهُ لَا تَكُونُ فِتْنَةً. وَفِي أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ [أَنَّهُ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ] (٢). (٣)

وَإِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا اسْمًا كَانَ أَيْضًا فِي تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الْقِصَّةِ كَمَا كَانَ عِنْدَ وُقُوعِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، فَإِذَا قُلَّتْ : "عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" كَانَ التَّقْدِيرُ : عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَيْ عَلِمْتُ أَنَّ الْأَمْرَ وَالشَّأنَ هَذَا، وَاجْمَعُوا عَلَى وجوبِ تَقْدِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائلِ، فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * آخِرُ دَعَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * (٤)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : * فَآذَنَ مُؤْمِنَنِ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * (٥)، إِنَّ التَّقْدِيرَ : أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَأَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ، وَمِنَ الْبَيِّنِ فِي الدَّلَالَةِ

(١) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) الرفع قراءة أبي ععرو، و حمزه ، والكسائي ، انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٢ ، والنشر في القراءات العشر ٢٥٥/٢ ، والإقناع في القراءات السبع ٦٢٥/٢ .

(٣) إضافة يقتضيها المقام.

(٤) سورة يونس : ١٠ ، وقراءة ابن محيصن ، ويلال بن أبي بردة ، ويعقوب "أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ" . انظر المحتسب ٣٠٨/١ .

(٥) سورة الأعراف : ٤٤ .

عَلَى وُجُوبِ هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُ الْأَعْشَى (١) :

٨ - فِي فِتْيَةِ كَسُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكَ كُلَّ مَنْ يَحْفَنَ وَيَنْتَعِلُ :

المعنى : لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَحْفَنَ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَازَ تَقْدِيرُمْ "هَالِكِ" ، وَلَوْكَانَ يَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا إِذَا خُفْتَ بَاقِيَةً عَلَى حُكْمِهِ أَبْقِيلَ التَّخْفِيفِ لَوْجَبَ أَنَّ لَا يَجُوزَ تَقْدِيرُمْ "هَالِكِ" كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : "أَنَّ هَالِكَ كُلَّ مَنْ يَحْفَنَ وَيَنْتَعِلُ" .

(١) هو ميمون بن قيس من فحول شعراً الجاهلية، لقب بالأشعى لأنّه كان أشعى العينين، وسمى صناعة العرب لأنّه كان يُتفنّى بشعره، مات في السنة السابعة للهجرة . (ترجمته في طبقات فحول الشعراً ٥٢/١، والأشعى ١٠٨/٩، والخزانة ١٢٥/١)

(٢) ديوان الأشعى ١٤، ورواية الديوان :
..... أَنْ لِيَنَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ
وَلَا شَاهِدٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ .
وهو من شواهد الكتاب ١٣٢/٢، ٢٤/٣، والمقتبس ٩/٣، وشرح المفصل ٢١/٨، ٢٤، والخصائص ٤١/٢، والتبصيرة ٤٠، والخزانة ٤٢٦/٥، والهمم ١٤٢/١، والدرر ١١٩/١

وفي البيت "فتنة، ويختفي" تصحيف، وقد تكررت ثلاث مرات في تعليقه على البيت .

نَصْلٌ

فِي "مَا" وَ "لَا"

اعلم أنَّ "مَا" حَرْفٌ يَدْخُلُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ - الاسم والفعل - ، ومن حُكْمِ مَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ مُشَتَّرِكًا بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ أَنَّ لَا يَعْمَلَ كَـ "هَلْ، وَبَلْ، وَهَمَّةٌ إِلَاسْتِهَامٍ" ، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْجِنَاحِ شَبَهُوا "مَا" بِـ "لَيْسَ" فَأَعْمَلُوهَا عَمَلَ "لَيْسَ" / في رفع المبتدأ ونصب الخبر^(١) ، ووجه الشبه أنهما يُنْفِي الْحَالَ كَمَا أَنَّ "لَيْسَ" كَذِلِكَ .

ثُمَّ إِنَّ تَشِيهَهَا بِـ "لَيْسَ" لَا يَبْلُغُ بِهَا أَنْ تَقْوَى قُوَّةً "لَيْسَ" في العمل ، فَإِذَا قُدِّمَ الْخَبَرُ مَعَهَا بَطَلَ عَمَلُهَا ، تَقُولُ : "مَا قَائِمٌ زَيْدٌ"
^(٢) وَلَا يَجُوزُ : "مَا قَائِمًا زَيْدٌ" [كَمَا جَازَ "لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ"] ، وَذَلِكَ أَنَّ الفَرعَ يَقْصُرُ لَا مَحَالَةَ عَنِ الْأَصْلِ فِي التَّصْرِيفِ^(٣) ، وَتَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا الْبَاءُ لِتَأكِيدِ النَّفْيِ ، كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ لَيْسَ^(٤) ، تَقُولُ : "مَا زَيْدٌ يُمْنَاطِقِ" كَمَا تَقُولُ : "لَيْسَ زَيْدٌ يُمْنَاطِقِ" .

(١) "مَا" في لغة أهل الحجاز تعمل عمل "ليس" بشروطه ، وفي لغة بنى تميم لا تعمل شيئاً فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر .

الإِضْلَاح ص ١١٠ ، والمعتمد ٤٢٩/١ ، والجمل للزجاجي

١٠٥ ، والنحو بين التمييزين والهجاريين ٣٢ .

(٢) وردت بالهاشم مع إشارة إلى أنها من المتن .

انظر المعتمد ٤٣٣/١ .

(٤) وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين ، وأما الكوفيون فعلوا نصب الخبر بعدها بحذف حرف الجر ، لأنَّ قيامـ "مَا" ألا تعمل لعدم اختصاصها ،

راجع الإنصال مسألة رقم ١٦٥/١ (١٩) .

وإذا نقضت^(١) النفي بطل عملها^(٢)، تقول : "ما زيد إلا قائم" فترفع "قائماً" البتلة، وذلك أنها إنما كان لها عمل من أجل تشبيهها بـ "ليس" ، ووجه الشبه بينها وبين "ليس" هو "النفي" . فإذا بطل النفي^(٣) زال الشبه، وإذا زال الشبه وجّب أن يزول العمل الذي كان من أجل الشبه .

وأما "ليس" فلا يبطل عملها بنقض النفي، وذلك أن لم تكن العلة في كونها عاملة أنها تُفيد النفي، ولكن العلة كونها فعلًا، ونقض النفي لا يسلبها الفعلية، لا ترى أن الأحكام التي لها حكموا بكونها فعلًا من اتصال ضمير المرفوع بها نحو "لست" ، ولستما " ومن أن الضمير يستكِن فيها نحو "زيد ليس منطليقاً" لا يزول عنها بنقض النفي .

وجملة الأمر أنها أصل بنفسها في العمل، وليس محمولة على شيء، بشبهه ويذوق عملها بزوال ذلك الشبه، وإنما حكمها حكم "كان" وأخواتها في أنها أصل بذاتها / في العمل .

(١) في النسخة "نفقت" تصحيف .

(٢) انظر الكتاب ٥٩/١

(٣) وردت بالهاش مع الإشارة إليها .

(٤) في النسخة "ضميره" ولا ولني ما أثبتت .

[لا النافية للجنس]

وَأَمَّا " لا " فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِذَا عَمِلَ أَنْ تَكُونَ هَامِلَةً عَمَلَ تَقْيِيسِهَا الَّذِي هُوَ " إِنَّ " فَتَنْصُبُ الْعُبْدَادَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ . ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النِّكْرَةِ الْمُفَرْدَةِ بُنِيتَ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ (١) ، يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : " لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا " فَنَصَبُوا " خَيْرًا " وَنَوْنُوهُ كَمَا تَرَى ، فَلَوْلَا أَنَّهَا عِنْدُهُمْ عَامِلَةً عَمَلَ " إِنَّ " لَمَّا كَانَ يَتَبَغِي أَنْ يَجْئِي الْاسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا مُنْوِنًا ، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَافِ إِلَى النِّكْرَةِ كَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْحَرْكَةِ الْحَادِثَةِ يُدْخُلُهَا فِي الْمُضَافِ أَنَّهَا حَرْكَةٌ يُعَرَّابٌ ، وَأَنَّهَا نَصْبٌ صَحِيحٌ بِدَلَالَةِ أَنَّ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْمُضَافِ وَهُوَ " الْمُضَارِعُ [لَهُ] " قَدْ انتَصَبَ بِهَا انتِصَابًا صَحِيحًا ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا : " انتِصَابًا صَحِيحًا " أَنَّكَ تَجْدُهُ مُنْوِنًا .

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (٢) النِّكْرَةِ الْمُفَرْدَةِ كَوْلَكَ : " لَا رَجُلَ فِي السَّدَارِ " فَإِنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِيهَا أَنْ يُقَالَ : " لَا رَجُلًا " .

(١) ويحذف التنوين للبناء، نحو " لا ريب فيه" وتصير " لا" معها كالكلمة الواحدة تشبيهًا بـ "خمسة عشر".

انظر الجنى الداني ٣٠٠، والمرجل ١٢٩، والمعجم ٩٧.

(٢) هو الشبيه بالمضاف وهو مصطلح موجود في الإيضاح ص ٢٣٩

وانظر المقتضى ٨١٣، ٨٠٨/٢

(٣) في النسخة "عن" الصواب ما أثبتت.

١١) بالتنوين ، من حيث يبينا أنهم قد نزلوها منزلة "إن" في العمل ، بالدليل الذي ذكرناه من مجيء الاسم بعدها ممنونا كقولك : "لا خيراً من زيد" ، إلا أنهم أرادوا أن يكون في اللفظ دليل على قصد هم استيفاراً الجنس بالنفي ، فبنوا الإسم معها على الحركة التي من شأنها أن تحدّثها فيما تدخل عليه ، فخذلوا التنوين لذلك .

ولفظ صاحب الكتاب في هذا أن يقول : "فَنَصَبُوهُ نَصِباً بِفَيْرِ
١/٢٠ تنوين" (١) ، فإذا قلت : "لا رجل في الدار" كنت عمت بالنفي
قليل هذا الجني وكثيره ، ولذلك لا يجوز أن تثبت بعدها شيئاً من الجنس
الذي نفيته فيها (٢) ، لو قلت : "لا رجل في الدار ولكن رجالان" كان
محلاً .

وأما المذهب الآخر فيها - الذي هو أن تعمل عمل "ليس" -
كقولك : "لا رجل أفضل منك" - فإنه قليل في الاستعمال (٤) ،

(١) اسم "لا" المفرد النكرة أمر بـ أم بنى ؟ هذه مسألة خلافية بين البصريين والkovيين ، ذهب فيها الكوفيون إلى أنه معرف منصوب ، والبصريون إلى أنه مبني على الفتح .

انظر حجتهم في الإنصالف مسألة رقم (٥٣) ٣٦٦/١

(٢) انظر الكتاب ٢٧٤/٢ ، ولفظه ("لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين) .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٢/٤ ، والمقصد ٢٩٩/٢

(٤) وذهب إليه سيبويه وطائفة من البصريين ، ومنه لا خفشن والمبرد وانظر الكتاب ٣٠٠/٢ ، وشرح التصريح ١٩٩/١

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَجِدُ مَعْنَاهَا الْقَطْعُ فِي هَذَا الْمَذَهَبِ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ اسْتِفْرَاقُ
الْجِنْسِ بِالنَّفْيِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَالْاسْتِدَالَلِ بِالْحَالِ؛
وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَكِنْ رَجُلَانِ » كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ
إِنَّا قُلْتَ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ».

وَمِنْ قُصُورِ « لَا » هَذِهِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النِّكَرَةِ^(١) ، فَلَا
يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : « لَا زَيْدٌ أَفْضَلٌ مِنْكَ » كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : « مَا زَيْدٌ
أَفْضَلٌ مِنْكَ » .

(١) راجع التبصرة والتذكرة ٠٣٨٢/١

(٢) وأجاز ابن جنى وابن الشجري إعمالها عمل "ليس" في المعرفة،
وعلى ذلك جاء قول النابفة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سِواهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيًّا
انظر : أَمَالِي ابن الشجيري ٢٨٢/١ ، وَمَفْنِي الْلَّبِيبِ ٢٤٠ / ١ ،
وَالْجَنِي الدَّانِي ٠٣٠٢

فَصَلٌ

إِذَا كُرِّتْ لَا " وَالاَسْمُ بَعْدَهَا نَكْرَةٌ جَازَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُمٍ :
 فَتَحُهُمَا مَعًا ، كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَرَفِعُهُمَا مَعًا ،
 كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَفَتْحُ الْأَوْلِ وَرَفِعُ الثَّانِي مَعَ
 التَّنْوِينِ ، كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَفَتْحُ الْأَوْلِ وَنَصْبُ
 الثَّانِي مَعَ التَّنْوِينِ (١) ، كَقَوْلِكَ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَعَلَى
 ذَلِكَ أَنْشَدُوا :

٩ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً / اِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِيعِ (٢)

يَنْصَبُ " خُلَّةً " وَالتَّنْوِينِ .

(١) وزاد ابن يعيش في شرح المفصل ١١٣/٢ ، رفع الْأَوْلِ وَنَصْبُ الثَّانِي ،
 فتقول : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ " فيكون الرفع على أن " لَا "
 بمعنى " ليس " ترفع الاسم وتنصب الخبر .
 وقد منعه الباعلي في الفاخر ١٢٢/١ ، وأضاف عبد القاهر في
 المقتصد ٨٠٢/٢ اعتبار الْأَوْلِ نافية مبنية على الاسم ، والثانية
 بمعنى " ليس " كأنك تقول : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ .

(٢) البيت لا نسب بن العباس بن مرداس ، وقيل هو لا يبي عامر جد العباس
 ابن مرداس وهو من شواهد الكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٩ ، وشرح المفصل
 ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، اللمع ٩٨ ، وشرح التصریح ٢٤١/١ ،
 والتبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، والهمجع ١٤٤/٢ ، ٢١١ ، والدرر
 ٠٢٢٨ ، ١٩٨/٢

و " الراقيع " أو " الراتق " - كما جاء في بعض الروايات - هو الذي
 يصلح موضع الفسان من الشوب .
 والشاهد فيه " ولا خُلَّةً " حيث نصب المعطوف - على تقدير زيادة " لَا "
 لتأكيد النفي - عطفا على محل اسم " لَا " .

فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا مَعْرِفَةً لَمْ يَجُزِ إِلَّا الرُّفْعُ ؛ لَا تَهَا لَا تَعْمَلُ فِي
الْمَعَارِفِ، تَقُولُ : " لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو " وَ " لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَسْرُو
قَاعِدٌ " ، لَيْسَ لِلْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا إِلَّا الرُّفْعُ بِالابْتِدَاءِ، لَا تَهَا إِذَا عَمَلَتْ أَوْجَبَتِ
إِسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي الْمَعْرِفَةِ، لَا نَأْنَ الْمَعْرِفَةَ يَكُونُ لِلشَّيْءِ بِعِينِيهِ
وَلَا يَكُونُ جِنْسًا .

ثُمَّ يَحِبُّ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ارْتِنَاعُ الْإِسْمِ بَعْدَهَا إِلَّا مَعَ التَّكْرِيرِ، فَلَوْ
قُلْتَ : " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ " وَأَنْتَ تُرِيدُ النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ لَا الِّتِي تَكُونُ
بِمَعْنَى " لَيْسَ " لَمْ يَجُزْ ، وَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ رَفْعُ الْإِسْمِ بَعْدَهَا بِالابْتِدَاءِ
إِلَّا وَهِيَ مُكَرَّرَةٌ لِزِمَّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَا يَصِحُّ وُقُوعُ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا إِلَّا وَهِيَ
مُكَرَّرَةٌ^(١) مِنْ حِيثُ كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ لَا تَقْعُ بَعْدَهَا إِلَّا مَرْفُوعَةً بِالابْتِدَاءِ .

ثُمَّ الْمَعْنَى فِي التَّكْرِيرِ أَنَّهَا إِذَا كُرِّرَتْ كَانَتْ جَوَابًا لِمَنْ يَدْعُونِي أَحَدَ
شَيْئَيْنِ، فَإِذَا قُلْتَ : " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَ " كُنْتَ أَجَبْتَ بِهِ مَنْ
يَقُولُ : " أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَ ؟ "^(٢) ، وَلَا يَقُولُ هَذَا - أَعْنِي " أَرْجُلٌ
فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَ " - إِلَّا [لَيْ] ^(٣) مَنْ يُبَثِّتُ كَوَنَ أَحَدِهِمَا فِي الدَّارِ لَا
بِعِينِيهِ، لَا نَأْنَ لَا يُسَأَلُ بِ " أَمْ وَالْهَمْزَةِ " إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُبَثِّتَ وُجُودُ أَحَدٍ
شَيْئَيْنِ بِغَيْرِ عِينِهِ، وَيُطَلَّبُ مِنَ الْمَسْؤُلِ أَنْ يُعِينَ الثَّالِثَ مِنْهُمَا .

(١) كَوْلُوك : " لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو " وَلَا يَحْسَن " لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ
وَعَمْرُو " مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرِ " لَا " . انْظُرِ الْمَقْتَضَى ٨٤٠/٢ ، وَالْتَّبَصَرَةُ
وَالْتَّذَكْرَةُ ٠٣٩٠/١ .

(٢) فِي النَّسْخَةِ " امْرَأَ " بِالنَّصْبِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ ، انْظُرِ الْمَقْتَضَى
٠٨٢٠/٢ .

(٣) إِضَافَةٌ يُلْتَهَمُ بِهَا الْكَلَامُ .

فَصَلٌ /

١٢١

وَفِي " لَا " أَكْلُ أَخْرً، وَهُوَ كَمَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ :
حَالَةٌ تَعْمَلُ فِيهَا لَفْظًا وَمَعْنَى، وَذَلِكَ كَوْلِكَ : " لَا رَجُلٌ فِي
الدَّارِ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ " .

وَحَالَةٌ يَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدَهَا مَحْمُولاً عَلَى عَامِلٍ سِوَاهَا، وَيَكُونُ دُخُولُهَا
وَسُقُوطُهَا مِنْ حِيثُ الْلَّفْظِ وَاحِدًا، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) * أَمْسَى بِبَلَدَةٍ لَا عَمٌّ وَلَا خَالٍ * - ١٠

"الْعَمُّ وَالخَالُ" مَجْرُورَانِ بِإِضَافَةِ "الْبَلَدَةِ" إِلَيْهِمَا، كَمَا يَكُونُانِ إِذَا
لَمْ يَدْخُلْ " لَا "، وَقُلْتَ : " بِبَلَدَةٍ عَمٌّ وَخَالٍ "، عَمِلْتَ " لَا " فِي الْمَعْنَى
دُونَ الْلَّفْظِ، وَهُوَ أَنْ نَفَتْ كَوْنَ "الْبَلَدَةِ" الَّتِي هِيَ بِهَا بَلَدٌ عَمٌّ وَخَالٍ ،

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني - يرشى أخاه من أمه - في ديوانه

٢١٠ ، وصدره :

* بَعْدِ ابْنِ عَاتِكَةَ الثَّاوِي عَلَى أَبْوَى *

وَفِيهِ "أَضْحَى" بَدْلٌ - "أَمْسَى" -

و "أَبْوَى" اسْمُ مَوْضِعٍ بِالشَّامِ أَوْ جِبَلِ الشَّامِ . وَهُوَ فِي الْحَمَاسَةِ
لَا يُبَيِّنُ تَعَام١٤٣٨/١، وَشَرَحُهَا لِلمرزوقي٢٩٠١/٢، وَالتَّبرِيزِي٢١٨٥/٢،
وَمَعْجمُ الْبَلْدَانِ (أَبْوَى) ١٨٠/١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ مُجِيٌّ "الْإِسْمَانَ بَعْدَ لَا" وَهُمَا "الْعَمُّ وَالخَالُ"
مَجْرُورَيْنِ بِإِضَافَةِ "الْبَلَدَةِ" إِلَيْهِمَا، كَمَا يَكُونُانِ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ " لَا "
عَلَيْهِمَا، و " لَا " هَا هُنَا عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْلَّفْظِ .

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : "بَقِيَ بِلَا مَالٍ" ^(١) ، "مَالٌ" مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ كَمَا تَكُونُ
إِذَا لَمْ تَدْخُلْ "لَا" ، لَا أَنَّهُ مَنْفَيٌ ^(٢) فِي الْمَعْنَى كَمَا يَكُونُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا فِي
اللَّفْظِ ، فَقُلْتَ : "لَا مَالَ مَعَهُ" .

(١) وُحْكِيَ بِعَضُ النَّحَّامَةَ عَنِ الْكُوفَّيْنِ أَنَّ "لَا" فِي مِثْلِ هَذَا اسْمٍ
بِمَعْنَى "غَيْرَ" لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِ عَلَيْهَا .

انْظُرْ أَمَالِيَابِلَادِ الشَّجَرِيِّ ٢٣٠ / ٢ ، وَالْجَنِيُ الدَّانِيِّ ٣٠٦ .

(٢) كَذَا فِي النَّسْخَةِ ، وَوَجْهُهُ إِلَّا أَنَّهُ مَنْفَيٌ .

فصل

في الواو يُعنى "مع"

"الواو" أصلها أن تكون عاطفة تُشرك الثاني فيما دخل فيه الأول، فإذا قلت : "جاءني زيد وعمرو" كان المعنى أنهما قد اشتركا في المجيء على الجملة، ولا يدل على أنهما اصطحبان فيه، بل يجوز في الأمر الأكثر أن يكونا قد جاءا في وقتين^(١)، فإذا نسب ما بعدهما أوجبت المصاحبة، وذلك في مثل قولهم : "جاء البرد والطيسة"^(٢)، المعنى هنا هنا على أن الطيسة والبرد كانوا معاً، وذلك أنهم يعنون بالطيسة "العكسية"^(٣) وهي تُلْبَعْ عند البرد، فكانا / تجيء معه من حيث إنها إذ لم يستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمحضه إلا أنه لا يطرد هذا في كل مُصطحبين، فلا يجوز أن

B/٢١

(١) هذا مذهب الهصريين ومفاده أن الواو لا تقتضي الترتيب، وذهب بعضهم إلى أنها تفيد الترتيب.

راجع شرح الكافية للرضي ٣٦٤/٢ ، والجني الداني ١٨٨ ،
ومغني اللبيب ٣٥٤/٢

(٢) في الكتاب ٢٩٨/١ وانظر الأصول ٢١٠/١ ، والعتقد ٦٦٠/٢
وشرح المفصل ٤٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١

(٣) "الطَّيَلُونُ الطَّيَلَسَانُ" : ضرب من العكسية، وجاء الطيلون والطيلسان طيالون وطيسنة . دخلت فيه الماء في الجمع للعجمة لأنه فارسي مغرب . اللسان (طبع) ١٢٥/٦

تَقُولُ : "جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمِّا" ، تَرَعَمُ أَنْكَ أَرَدْتَ "مَعَ عَمِّهِ" ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشَّيَّئِينِ يَجِبُ الِاصْطِحَابُ فِيهِمَا عَلَى مَجْرِيِ الْعَادَةِ كَعِثْلِ الْأَمْكِسِيَّةِ وَالْبَرِّ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : "لَوْتُرَكَ النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا [لَرَضِيعَهَا]^(١) ، الْمَعْنَى" مَعَ فَصِيلَهَا^(٢) ، وَلَيَعْنَ يُتَصَوَّرُ هَذَا التَّرْكُ إِلَّا فِيمَا بَيْنَ النَّاقَةِ وَالْفَصِيلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنْ يُخَلَّ^(٣) الْفَصِيلُ ، فَلَا يُسْعِ مِنْ أَنْ يَرْضَعَ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ النَّاقَةِ وَبَيْنَهُ ، وَلَوْأَنْكَ أَرَدْتَ إِفْرَادَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْتَّرْكِ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : "تُرَكَ النَّاقَةُ فِي الْمَرْعَى وَتُرَكَ الْفَصِيلُ فِي الْبَيْتِ" لَمْ يَكُنْ هَذَا النَّصْبُ بِلِأَنَّ التَّرْكَ هَاهُنَا يَكُونُ بِمَعْنَى "الْإِرْسَالِ" فِي النَّاقَةِ ، وَيَعْنِي "الْحَبْسِ" فِي الْفَصِيلِ .

(١) إِضَافَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ ، اَنْظُرُ الْكَاتِبَ ٢٩٢/١ وَالْأُصُولَ ٢١٠/١ وَالْجَمْلَ لِلْجَرْجَانِيَّ ٢٠.

(٢) فِي الْكَتَابِ ٢٩٢/١ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصلِ ٤٨/٢ ، وَتَوْضِيْحَ الْمَقَاصِدِ لِلْمَرَادِيِّ ١٠٠/٢ وَفِيهِ : "الْعَطْفُ فِيهِ مُمْكِنٌ عَلَى تَقْدِيرٍ : لَوْتَرَكَ النَّاقَةَ تَرَأْمُ فَصِيلَهَا وَتَرَكَ فَصِيلَهَا لِرَضِيعَهَا لِرَضِيعَهَا ، وَهَذَا تَكْلِيفٌ وَتَكْثِيرٌ عَبَارَةٌ ، فَهُوَ ضَعِيفٌ" . وَالْوَجْهُ النَّصْبُ عَلَى مَعْنَى : لَوْتَرَكَتِ النَّاقَةَ مَعَ فَصِيلَهَا .

(٣) "يُخَلُّ مِنِ الْخِلَالِ" وَهُوَ "عُودٌ يَجْعَلُ فِي لِسَانِ الْفَصِيلِ لَئِلَا يَرْضَعُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ ، وَفَصِيلٌ مَخْلُولٌ إِذَا غُرِزَ خِلَالٌ عَلَى أَنْفِهِ لَئِلَا يَرْضَعُ أَنْهُ "اللِّسَانُ" (خِلَالٌ)^{١٩/١١} وَخَلَلٌ الْفَصِيلُ : إِذَا جَعَلْتُ فِي لِسَانِهِ عُودًا لَئِلَا يَرْتَضِعُ" . مَجْمُلُ الْلُّغَةِ (خِلَالٌ) ٤٧٦/٤٤ .

ثُمَّ إِنَّ فِيهِ أَصْلًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو» لَمْ
يَكُنْ أَحَدُهُمَا يَأْنَى تَقْدِيمَهُ فِي الْذِكْرِ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، وَلَمْ يَفْتَرِقِ الْمَعْنَى
يَأْنَى تَقُولَ : «جَاءَنِي عَمْرُو وَزَيْدٌ» .

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَسَائِلُ الَّتِي تَكُونُ الْوَao فِيهَا بِمَعْنَى «مَعَ»، وَذَلِكَ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ (١)، فَلَوْ قُلْتَ : «جَاءَ الطَّيَالِسَةُ
وَالبَرَدُ» وَ «لَوْ تُرِكَ الْفَصِيلُ وَالنَّاقَةُ» لَمْ يَسْتَقِمْ . ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا
النَّصْبُ حَقِيقَى / يَكُونُ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ مِثْلُ «جَاءَ» وَمِثْلُ «تُرِكَ»، ١/٣٢

(١) اسْتَرِ الخَصَائِصُ ٣٨٣/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِي لِلرَّضِيِّ ١٩٥/١

فَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهَا يَمْعَنُ "مَعَ" فَإِنَّ الاسمَ يُنْصَبُ بَعْدَهَا ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " (١) وَ " كُلُّ طَيْرٍ وَشَكْلُهُ " فَلَمْ يُنْصَبُوا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى " مَعَ ضَيْعَتِهِ ، وَمَعَ شَكْلِهِ " (٢) ، وَمِثْلُهُ : " أَنْتَ أَعْلَمُ وَزَيْدٌ " أَيْ مَعَ زَيْدٍ .

وَقَدْ يَحْسُنُ النَّصْبُ فِي بَعْضِ الْمَسَائلِ عَلَى تَأْوِيلٍ مَعْنَى فِعْلٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَا شَأْنَكَ وَزَيْدًا " تَأْوِيلُهُ (٣) عَلَى مَعْنَى " مَا تَصْنَعُ وَزَيْدًا " ، وَدَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا الْعَطْفَ عَلَى ضَيْمِرِ الْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ " الْكَافُ " ، وَإِذَا أَضَافُوا الشَّائِنَ إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ كَانَ الْاخْتِيَارُ فِيهِ الْعَطْفَ

(١) في الكتاب ٢٩٩/١ ، " وذلك قوله : أنت وشأنك ، وكل رجل وضياعته ، وما أنت وعبد الله .." ، وانظر المصدر نفسه ٣٠٥/١ ، والإيضاح ص ٣٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢٢٢/١ ، ٥٥٤ ، ٥٩٦

(٢) وأجازه الصimirي في التبصرة والتذكرة ٢٥٢/١ وانظر تعليق محققه على ذلك ، والفاخر لوحدة / ١٣٠ ب والهمع ٢٤١/٣ ، وشرح التصرير ٣٤٣/١

(٣) في النسخة "اتاولوه" ، تحريف .

(٤) ويجوز فيه النصب مفعولاً معه ، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب وعَدَ العطف واجباً فيه لـ أنه أصل فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة .
انظر شرح الكافية للرضي ١٩٦/١ ، والهمع ٢٤٢/٣

نحو : " مَا شَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَزَيْدٌ ؟ " وَذَلِكَ أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ
لَا يَمْتَنِعُ^(١) كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ مَجْرُورٍ ، قَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ^(٢)
يَتَكَلَّفُوا تَأْوِلَ مَعْنَى فَعْلٍ كَمَا تَكَلَّفُوهُ مَعَ الضَّمِيرِ ، وَمَا جَاءَتْ فِيهِ بِمَعْنَى [مَعَ] ثُمَّ^(٣)
لَمْ يُنْصَبِ الْاسْمُ بَعْدَهَا لِخُلُوِّ الْكَلَامِ مِنَ الْفِعْلِ قَوْلُهُمْ : " مَا أَنْتَ وَزَيْدُ " وَأَنْشَدَ :

١١- يَا زِيرَقَانُ أَخَايَنِي خَلَفٌ مَا أَنْتَ، وَيَبْ أَبِيكَ، وَالْفَخْرُ؟

أي : مع الفخر .

(١) في النسخة «لا يمتنع» والـ«أولى» في نظرى - إسقاط الواو.

(٢) يقول ابن مالك :

وتعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما ،إذ قد أتي في النثر والنظم الصحيح مثبا
انظر شرح ابن عقيل على الالفية ٢٣٩/٣

٣) إضافة يقتضيها المقام.

(٤) البيت للمخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة (انظر جمه في طبقات فحول الشعراً ١٤٣/١ ، والشعر والشغراً ٤٢١/١ ، والاغاني : ١٩٣/١٣)

وهو من شواهد الكتاب ١/٢٩٩ ، والمفصل ٥٨ ، وشرحه لا بن يعيش
٥١/٢ ، والمقصد ١٠٥٩/٢ ، والتبيصة والقذرة ٢٥٩/١ ، والخزانة
٤/١٥٠ ، والدرر ٢/١٩٦ . ويب أبيك : تحبير له وتصغير ،
وويب مثل ويل .

والشاهد فيه : رفع "الفاخر" عطفا على "أنت" مع
أن "الواو" في معنى "مع" ، ويكتنف النصب إذ ليس قبله فعل يتعدد
اليه فينصبه ، وللصيغة رأى مخالف . وانظر الكتاب ٢٩٩/١

فَصْلٌ فِي "إِلَّا"

أَوْ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ فِي "إِلَّا" . أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ :

حَالَةٌ تَكُونُ فِيهَا عَامِلًا لِفَظًا وَمَعْنَى ،

وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا عَامِلًا فِي الْمَعْنَى دُوْنَ الْلَّفْظِ .

فِي مَثَلٍ / الْأَوَّلِ قَوْلُنَا : " جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " ، عَمِلَتْ كَمَا تَرَى فِي لَفْظِ " زَيْدٍ " فَسَبَبَهُ (١) ، وَعَمِلَتْ فِي الْمَعْنَى مِنْ حِيثُ أَخْرَجَتْهُ مِنْ إِثْبَاتِ الْمَجِيءِ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ الْقَوْمُ .

وَمَثَلُ الثَّانِي قَوْلُنَا : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ " ، عَمِلَتْ فِي الْمَعْنَى مِنْ حِيثُ إِنَّهَا أَوْجَبَتْ إِثْبَاتَ الْمَجِيءِ " زَيْدٍ " وَنَفَيَهُ عَمَّنْ عَدَاهُ ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِي الْلَّفْظِ مِنْ حِيثُ كَانَ " زَيْدٌ " مَرْفُوعًا بِأَنَّهُ فَاعِلٌ " جَاءَنِي " ، كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ " ! (٢)

(١) هذا مذهب طائفة من الكوفيين، والمبرد والزجاج، وذهب

البصرىون إلى أن ناصب المستثنى بفعل أو معناه بتوسط إِلَّا، وارتضاه الجرجانى في المقتضى ٢٠٠/٢، وانظر

الإيضاح ص ٢٠٥ .

(٢) انظر المقتضى ٢٠١/٢

وإذ قد عرفت هذه الجملة فينبغي أن تعلم أنها لا يخلو من أن يجيء في كلام موجب أو غير موجب، وغير الموجب هو المنفي والنفي والاستفهام، والموجب ما لم يكن واحداً من هذه الثلاثة، وهو الخبر المثبت كقولك : « جاءني القوم »، والأمر كقولك : « ليذهب القوم ».

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنهم يقولون : إنها تأتي مرّة بعده تمام الكلام، وأخرى قبل تمامه، وليس العراد بتمام الكلام هنا ما هو المعروف من أن يكون الفعل قد أخذ فاعله والمبتدأ خبره، ولكن المراد لمحيتها بعده تمام الكلام أن يجيء بعد أن يكون قد ذكر في الكلام مستثنٍ منه (١)، وعلق الحكم الذي يراد إخراج المستثن منه بذكره، ومثال ذلك قولنا : « جاءني القوم إلا زيداً »، قد جاءت « إلا » كما ترى بعد ذكر مستثن منه وهو « القوم »، وتعليق الإثبات به، والمعنى في / محيتها قبل تمام الكلام أن تجيء من قبل أن يكون قد ذكر في الكلام مستثن منه، وعلق الحكم الذي أريد إخراج ما بعد « إلا »

(١) انظر الإيضاح ص ٢٠٦ - ٢٠٢ - ٢٠١/٢ ، والمقتضى

مِنْهُ يَمْذُكُرُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ " ، لَيَعْنِي هَذَا الْكَلَامُ مُسْتَشْتَرٍ مِنْهُ مَذْكُورٍ كَ"الْقَوْمِ" فِي "جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " ، وَالْحُكْمُ الَّذِي أَرَدْتَ إِخْرَاجَ " زَيْدٍ " مِنْهُ - وَهُوَ نَفْيُ الْعِجَيْءِ - لَيَسْ لَهُ فِي الْلَّفْظِ مَذْكُورٌ تَزَعُّمٌ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ الْعِجَيْءِ عَنْ كُلِّ مَا عَدَا زَيْدًا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَيَسْ الْمَعْنَى فِي تَكَامِ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمُعْتَادُ أَنَّهُمْ يَعْدُونَ نَحْنَ " مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ " مَعْدُى " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ " فِي أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ " إِلَّا " قَدْ جَاءَتْ قَبْلَ تَكَامِ الْكَلَامِ ، مَعَ عِلْمِنَا بِإِنَّ قَوْلَنَا : " مَا رَأَيْتُ ، وَمَا مَرَرْتُ " كَلَامٌ تَامٌ .

ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّهَا لَا تَجْحِيُ قَبْلَ تَكَامِ الْكَلَامِ إِلَّا فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ ، كَقَوْلِنَا : " مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَهَلْ جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا يَكُونُ مَعَكَ إِلَّا زَيْدٌ " ، وَمِثْلُهُ " مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَهَلْ رَأَيْتَ إِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَرْتَ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَلَا تَضَرِّبُ إِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَعْرُ إِلَّا بِزَيْدٍ " .

فَأَمَّا فِي الْمُوجِبِ فَلَا يَجِدُ إِلَّا بَعْدَ تَامِ الْكَلَامِ، كَوْلُكَ : "جَاءَنِي
الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا" ، / وَلَا يَحْوِزُ
أَنْ تَجِدَهُمْ بِهَا قَبْلَ تَامِ الْكَلَامِ ، فَلَوْ قُلْتَ : "جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ
إِلَّا زَيْدًا" لَمْ يَكُنْ كَلَامًا .

وَاعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ فِي غَيْرِ الْمُوجِبِ بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍ^(٢) كَانَ فِي
الْإِسْمِ بَعْدَهَا وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْإِسْتِشَنَاءِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : "مَا جَاءَنِي
أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا" ، وَقِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ * مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ *^(٣)
وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يُجْعَلَ [الْإِسْمُ] بَعْدَ "إِلَّا" - الَّذِي هُوَ الْمُسْتَشَنُ -
تَابِعًا لِلِّإِسْمِ قَبْلَ "إِلَّا" - الَّذِي هُوَ الْمُسْتَشَنُ مِنْهُ - فَتَقُولُ : مَا جَاءَنِي
أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ،

(١) في النسخة "وريت" بأسقط البهرة ، تحريف.

(٢) انظر البحر المحيط ٣٨٤/٣ ، والمقتضب ٤١٢/٤ فما
بعدها ، وشرح المفصل ٧٩/٢ .

(٣) سورة النساء : ٥٦

والنصب قراءة ابن عامر ، أما سائر القراء فيقرأونها بالرفع
على أنه بدل من فاعل " فعلوه " وهو المختار . انظر
السبعة ٢٣٥ ، والنشر في القراءات العشر ٢٥٠/٢
واتحاف فضلاء البشر ١٩٢ .

(٤) وردت بالهاشم مع الإشارة إليها .

وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْاخْتِيَارُ^(١) ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَ "إِلَّا" عَلَى الْبَدْلِ ،
فَإِنْ قَدَّمَتِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشَنَى مِنْهُ لَمْ يَجُزِ إِلَّا النَّصْبُ^(٢) كَوْلِكَ :
"مَا جَاءَنِي إِلَّا زَرِيدًا أَحَدٌ" ، وَكَقُولِ الشَّاعِرِ :

١٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقَّ مَشْعَبَ^(٣)

وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمُسْتَشَنَى يَمْنَعُ مِنْ اتِّبَاعِهِ الاسمُ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَشَنَى
مِنْهُ بِلَأَنَّ الْإِتَّبَاعَ يَكُونُ عَلَى الْبَدْلِ ، وَالْبَدْلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْبَدْلِ مِنْهُ ،
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "جَعَلْتُ بَعْضَهُ مَتَاعَكَ فَوْقَ بَعْضٍ"^(٤) ، تُرِيدُ : جَعَلْتُ
مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ .

(١) انظر الكتاب ٣١١/٢ ، والإيضاح ص ٢٠٦ .

(٢) وهذا مذهب البصريين - وللهذه نذهب الجرجاني
قال سيبويه : " حدثنا
يونس أن بعض العرب الموشوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحد ،
فيجعلون " أحدا " بدلا ". الكتاب ٣٣٢/٢ ، وانظر شرح
التصريح ٣٥٥/١

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدى في شرح هاشميات الكميٰ ٥٠ وهو
في الكامل للمبرد ٢٩٣/١ ، والمقتبس ٣٩٨/٤ ، وشرح أبيات
سيبوه لأبي السيرافي ١٣٥/٢ ، وأوضح المسالك ٦٤/٢ ، وشذور
الذهب ٢٦٣ ، والخزانة ٣١٤/٤ ، والدرر ١٩٢/١ ،
ومشعب الحق : طرقه ، وبروى " مذهب الحق " .
والشيعة : الاعوان والحزاب .

والشاهد فيه : تقدير
المشتني في كل منها على المستشي منه ، فلزم النصب ، وأصل نظم
الكلام ومالي شيعة إلا آل أحمد ، ومالي مشعب إلا مشعب الحق .

(٤) انظر الكتاب ١٥٦/١

فَصْلٌ

قولهم : " جاءَنِي الْقَوْمُ لَا يَكُونُ زَيْدًا ، وَلَيَسَ زَيْدًا " ، النَّصْبُ فيه يَأْنَهُ خَبَرٌ كَانَ ، / وَلَيَسَ لَا يَأْنَهُ اسْتِثْنَاءً ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا اسْمَ " كَانَ " وَلَيَسَ " هَا هُنَا شَيْئًا مَخْصُوصًا حَصَلَ بِهِ مَعْنَى إِلَسْتِثْنَاءً (١) ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ " جَاءَنِي الْقَوْمُ لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَلَيَسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ، وَإِذَا نَفَيتَ أَنْ يَكُونَ " زَيْدًا " بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجَتْهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ .

[لَا سِيمَاتٍ]

وَأَمَّا " لَا سِيمَاتٍ " فَالاَصلُ فِيهِ التَّشْدِيدُ بِلَا نَهُ هُوَ " السِّيَّمُ " الَّذِي مَعْنَاهُ " الْمِثْلُ " (٢) ، وَيُجَوزُ فِي " زَيْدٍ " (٣) الْجَرُّ وَالرَّفْعُ . أَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ " مَا " مَزِيدَةً ، مِثْلُهَا فِي * فِيمَا نَقْضِيهِمْ * (٤) ، وَيَكُونُ " زَيْدٌ " مَجْرُورًا بِإِضَافَةِ " سِيَّمٍ " إِلَيْهِ .

(١) انظر الكتاب ٣٤٢/٢ ، والمقتضب ٤٢٨/٤ ، والمقتصد ٢١٤/٢ .

(٢) قال الجوهرى : والسيّم المثل ، قال ابن برى : وأصله سُوى ، وسوى الشيء فاستوى ، وهما على سوية من هذا الامر ، أى على سوا ، والسيان : المثلان " اللسان (سوا) ٤١١/١٤ .

(٣) في نحو " جاءَنِي الْقَوْمُ لَا سِيمَا زَيْدًا " ، انظر المقتصد ٢١٣/٢ .

(٤) سورة النساء : ١٥٥ ، وسورة العائدة : ١٣ .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنْ تَكُونَ "مَا" بِمَعْنَى "الذِي" ، وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ سُبَدًا مَحْذُوفًا ، كَانَهُ قَالَ : "لَا سِيمَى الذِي هُوَ زَيْدٌ" ، ثُمَّ حُذِفَ "هُوَ" كَمَا حُذِفَ فِي قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ * تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ" (١) فِي قِرَاءَةٍ مَنْ رَفَعَ ، وَيُسْتَشَنَّ بِ "لَا سِيمَى" عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، وَهُوَ أَنْ يُوصَفَ جَمَاعَةً بِالْفَضْلِ ، ثُمَّ يُخْصَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِمْ فِيمَا وُصِفُوا بِهِ ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ فِي قَوْمٍ : "هُمْ فُضَلَاءُ كُرَمٌ لَا سِيمَى زَيْدٌ" ، فَإِنَّهُ الَّذِي يُضَرِّبُ بِهِ الْمَثَلُ ، وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِيَّ الْقَيْسِ (٢) :

(٣) ١٣ - أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيمَى يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
المعنى - كَمَا لَا يَخْفَى - عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ لِلْيَوْمِ الَّذِي كَانَ لَهُ بِدَارَةٍ
جُلْجُلٌ مَزِيَّةً عَلَى الْأَيَامِ الصَّالِحةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ مِنْهُنَّ ، وَإِنْ قَدْ ثَبَتَ

(١) سورة الأنعام : ١٥٤

و "أَحْسَن" قرئ بالنصب والرفع ، والرفع قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق على تقدير : تماماً على الذي هو أَحْسَن" . انظر: المحتسب ٢٣٤٦١ ، فتح القدير ٢/١٨٠ ، والبحر المحيط ٤/٢٥٥ ، وإملاء ما من به الرحمن ١/٢٦٦

(٢) هو جندح بن حجر ، لقب بامرئ القيس والملك الضليل ، وشهرته تفني عن التعريف به . انظر ترجمته في (الأغاني ٩/٢٢ ، وطبقات فحول الشعراء ١/٥١) .

(٣) البيت في ديوان امرئ القيس ١٠ ، وشرح المعلقات السبع للزوزنبي ١٨ ، وهو من شواهد الخزانة ٣/٤٤٤ ، والجني الداني ٣٣٣ ، ٤٢٠ ، والمقتصد ٢/٨٢٩ ، وشرح المفصل ٢/٨٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠٦ . والشاهد فيه : "لَا سِيمَا يَوْمٌ" بالرفع على أن "ما" موصولة ، والجر على أن "ما" زائدة ، والنصب على الظرفية ، و "ما" موصولة ، و "بِدَارَةِ جُلْجُلٍ" صلة العوصول .

أَنْ هَذَا / هُوَ مَعْنَاهُ فَيَحِبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبْرٌ مَحْذُوفٌ ، كَأَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : " وَلَا سِيَّما زَيْدٌ " فَقَدْ قُلْتَ : " وَلَا سِيَّما زَيْدٌ فِيهِمْ ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ
الْتَّقْدِيرُ : وَلَا مِثْلٌ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ كَانَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ، أَيْ : وَلَا مِثْلٌ
يَوْمٌ دَارَةِ جُلْجُلٍ .

[خَلَا - وَعَدَا]

وَأَمَّا " خَلَا " وَ " عَدَا " فَفِيهِمَا إِضَارٌ فَاعِلٌ ، وَهُوَ " بَعْضُهُمْ " ،
كَمَا ذَكَرْنَا فِي " لَا يَكُونُ ، وَلَيْسَ " ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ،
وَعَدَا زَيْدًا " كَانَ الْمَعْنَى : خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، وَعَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، أَيْ
جَاءَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، ثُمَّ الْمَعْنَى : لَمْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ زَيْدًا !)
(١)
وَأَمَّا إِذَا جَرَرَتْ بِهِمَا فَهُمَا حَرْفًا جَرْ فِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ
لُغَةُ شَازَةٍ .) ٢ (

(١) انظر المقتضى ٢١٤ / ٢ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْل ، وَوَجْهُهُ " وَهِيَ " .

(٣) وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وحيث جَرَّا فَهُمَا حِرْفَانٌ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فَعَلَانٌ
ومجيئهما حِرْفِينَ قَلِيلٌ ، وَلَقْتَهُ لَمْ يَحْفَظْهُ سَيِّبو يِهِ فِي " عَدَا ".
انظر المفصل ٦٢ ، وَشَرْحَهُ لَابْنِ يَعْيَشِ ٤٩ / ٨ ، وَالْمُعْنَى ٢٨٦ / ٣ ،
وَشَرْحَ التَّصْرِيفِ ٣٦٣ / ١ .

فَإِنْ أَدْخَلْتَ "مَا" عَلَيْهِمَا لَمْ يَكُونَا إِلَّا فِعْلَيْنِ، وَلَمْ يَجُزْ
إِلَّا النَّصْبُ^(١)، نَحْوَ "مَا خَلَ زَيْدًا، وَمَا عَدَ زَيْدًا" عَلَى مَا قَدَرْنَا مِنْ
قَوْلِكَ : مَا خَلَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَمَا عَدَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا.

[حَاشَا]

وَأَمَّا "حَاشَا" فَهَرْفُ جَرِ فِيهِ مَعْنَى الْاسْتِثْنَاء^(٢)، وَفِيهِ
شَرْطٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا حِيثُ يُرَادُ التَّبَرِئَةُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
١٤ - حَاشَا أَبِي ثَوَيْبَانَ إِنَّ يَهُ ضِنَّا عَنِ الْمَلْحَاظِ وَالشَّرْطِ^(٣)
قَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ نَمْ لِيَقُومِ وَاسْتَشَنَ "أَبَا ثَوَيْبَانَ" مِنْهُمْ.
وَمَنْ نَصَبَ بِ"حَاشَا" جَعَلَهُ فِعْلًا عَلَى مَعْنَى "جَانِبَ وَبَاعِدَ بَعْضُهُمْ
زَيْدًا، أَى أَنْ يَكُونَ زَيْدًا، وَلَيَعْنَ هَذَا يُسْتَعْمَلٌ".

(١) وزعم الجرمي والربيعى والكسائي والفارسي وابن جنى والأخفش
أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة ، وقال ابن هشام في
المغني ١٣٤/١ ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد بل أن ما
لا تزاد قبل الجار وال مجرور بل بعده ، وإن قالوه بالسماع فهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، وانظر المقتضب ٤٦٦/٤ ، والمرتجل
١٨٩ ، والهمسع ٢٨٢/٣ ، وشرح التصريح ٣٦٥/١ .

(٢) وردت في النسخة "حاشي" بالباء ، وكذلك "التبيرية" بعد حشا بالباء .

(٣) هذه مسألة خلافية ذهب فيها سيبويه وأكثر البصريين إلى
أنها حرف جر دائمًا ، ومجيئها فعلًا أمر شاذ ، وذهب الكوفيون
إلى أن لها فعل دائمًا ، أما العبر والجرمي فتكون عندهم

فَعْلَا تَارَةٌ وَحِرْفَا تَارَةٌ .

انظر الإنصاف مسألة رقم (٣٢) ٢٢٨/١ بتصرف ، والجني الداني
١٤٥ ، وشرح المفصل ٤٨/٨ ، ومغني اللبيب ١٢٢/١ ، وشرح الكافية
للرضي ٢٤٤/١ ، وانظر التهمع ٣٨٦/٣ .

(٤) **البيت للجميّح** منفذ بن الطماح الأَسْدِي ، والبيت مركب من بيتين

١٦

حاشا أبا ثوبان أنَّ أبا عمرو بن عبد الله إِنَّ بِهِ
ضُيُّاً عَنِ الْمُلْحَدَةِ وَالشَّرَّمَتَرِ
انظُرْ المفضليات ٣٦٢ ، والاصمعيات ٢١٨ ، والخزانة ٤/١٨٢ ،
والجني الداني ٥١٣ ، اللمع ١٥٤ ، والهمع ١/٢٣٢ ، والصدر ٠١٩٦/١

والضَّنْ : البخل ، والملحمة : المنازة .

والشاهد فيه : " حاشا أبا شوان " حيث جرّ " حاشا " مابعده ،
ويروى " أبا شوان " بالنصب .

(٥) في النسخة «بعم» والأولى ما أثبتت، وهو يرد قوله:
وبنور واحدة ينتظرون إذا نظر الندي بالأنف خشم
انظر المضليليات ٣٩٧

فَصَلٌ

(سِوَى) ظَرْفٌ ^(١) ، إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ / سِوَى ١٢٥ زَيْدٍ . فَكَانَكَ قُلْتَ : "جَاءَنِي الْقَوْمُ مَكَانَ زَيْدٍ ، وَيَدْلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْصَّلَةَ تَسْتَقِلُ بِهِ كَوْلِكَ" : "جَاءَنِي مَنْ سِوَاهُ ، وَأَخْذَتْ مَا سِوَاهُ ، مُسْتَعْمَلٌ ذَلِكَ عَلَى الإِطْرَابِ ، وَفِي حَالِ السُّعَةِ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا حَتَّى يَكُونَ جُمْلَةً مِنْ حَيْثُ إِنَّ الظَّرْفَ يُقْدَرُ فِيهِ فِعْلٌ ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ كَالذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : "زَيْدٌ فِي الدَّارِ" ، إِذَا قَدَرْتَ "زَيْدٌ إِسْتَقَرَ فِي الدَّارِ" .

وَيَجِيءُ الظَّرْفُ صِلَةً لِذِي ، وَمَا كَانَ يَعْنِي "الذِي" ^(٢) ، وَصِحَّةُ الْكَلَامِ يَهُ شَائِعٌ مُسْتَمِرٌ ، تَقُولُ : "أَخْذَتُ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ الذِي فِي الدَّارِ ، وَرَأَيْتُ مَنْ فِي الدَّارِ" ، وَلَوْلَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَكَانَ مِثْلَ غَيْرِهِ لَكَانَ لَا تَنْتَهِي الْصَّلَةُ بِهِ حَتَّى يُؤْتِي بِجُزْءٍ آخَرَ . ^(٣)

(١) اختلف النهاة في "سوى" فهي تلزم الظرفية عند البصريين، وعند الكوفيين تأتي اسمًا وتأتي ظرفًا . انظر هذا الخلاف في الإنصال مسألة رقم (٣٩) ٢٩٤/١، وشرح الكافية للرضي ٢٤٢/١ فما بعدها، وشرح التصريح ٣٦٢/١

(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٨٣

(٣) انظر شرح المفصل ٢/٨٣، وشرح التصريح ٣٦٢/١

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ لَو قُلْتَ : « أَخَذْتُ مَا غَيْرُهُ » لَم يَصِحَّ حَتَّى تَقُولَ
 (١) « مَا هُوَغَيْرُهُ »، إِنْ جَاءَ كَانَ شَازًاً، وَ « أَخَذْتُ مَا سِواهُ » يَجِدُ مَجِيدًا
 مُسْتَعِرًا .

وَأَمْرٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّهُ فِي الْأَمْرِ الْمُكْثَرِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمَجْرُورًا ،
 نَحْوَ « جَاءَنِي سِواهُ »، وَرَأَيْتُ سِواهُ، وَمَرَرْتُ بِسِواهُ »، إِنَّا يَجِدُ ذَلِكَ فِي
 الشِّعْرِ (٢)، كَقَوْلِهِ :

(٣)

١٥ - شَمْ لَمْ يَبِقْ مِنْهَا سَرَى حَامِدٌ

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى هَذَا ، وَلَا اعْتِبَارٌ بِاسْتِعْمَالِ الْعَامَةِ لَهُ كَذَلِكَ (٤)
 وَإِنَّا الاعْتِبَارُ بِمَوَاضِعِهِ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ .

(١) في النسخة غير واضحة ، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) بمعنى أنها لا تتصرف إلا في الشعر . انظر الكتاب ٤٠٢/١ ، والبسيط
 في شرح جمل الزجاجي ٠٨٨٣/٢

(٣) لم أُثْرِ على هذا البيت في مقطنه ، والله أعلم .

والشاهد فيه " لم يبق سوى حامد " حيث وقع " سوى " فاعلا
 لل فعل " يبق " وهو عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا في
 الشعر ، وعند الكوفيين جائز على سعة الكلام .

(٤) أورى الجرجاني هنا أن خروج " سوى " عن معنى الظرفية استعمال
 عامي لا اعتبار له ، أما مجيهه في الشعر فضرورة ، وقد روي عن بعض
 العرب أنه قال : " أَتَانِي سَوَاؤُك " والصواب أنها رواية تفرد بها
 الفراء عن أبي شروان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة .
 انظر الإنصاف ٢٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١١٨/٢ فما بعدها .

فصلٌ

في النّداء

الذِي يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَوْلَ شَيْءٍ فِي الْمَنَادِي أَنَّ الاسمَ / الظَّاهِرَ ٢٥/ب
يَقُولُ فِي النّداء مَوْقِعَ الصَّمَايِرِ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ" كَانَ "عَبْدَ اللَّهِ"
وَاقِعًا مَوْقِعَ "إِيَّاكَ أَعْنِي" (١)، يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْكَانَ الاسمُ
الظَّاهِرُ فِي النّداء يَكُونُ بِاُقْيَا عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ النّداء لَكَانَ يَبْغِي
أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِ الْفَيْبَرِ، وَكَانَ يُقَالُ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَ
كَذَا" كَمَا تَقُولُ : "عَبْدَ اللَّهِ فَعَلَ كَذَا" ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا
وَكَانَ الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ فَعَلْتَ كَذَا" عُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ وَاقِعٌ
مَوْقِعَ الضَّمِيرِ، وَأَنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ مَعْنَى أَنَّتَ، وَإِيَّاكَ. (٢)
وَهَا هُنَا مَعْنَى لَطِيفٍ، وَهُوَ أَنَّ الْأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ مَوْضِعَةٌ لِيُعْرَفَ
بِذِكْرِهَا غَيْرُ الْمَسْمَى الْقَصْدُ إِلَيْهِ الْمَسْمَى .

(١) قال صاحب الكتاب : "وما يدللك على أنه ينتصب على الفعل
وأن "يَا" صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب "يَا إِيَّاكَ"
إنما قلت : يَا إِيَّاكَ أَعْنِي ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يَا وأيَا
وأي بدلا من اللفظ بالفعل ". الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر
إليه ضاح من ٣٣٣ ، والأصول ١/٣٣ ، والمقتبس ٢/٧٦٤ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ .

(٢) الدالين على ضمير الخطاب .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي زَيْدٌ" كُنْتَ عَرَفْتَ غَيْرَ زَيْدٍ قَصْدَكَ إِلَى زَيْدٍ بِإِثْبَاتِ الْمَحِيَّةِ، وَإِذَا جِئْتَ إِلَى النَّدَاءِ وَجَدْتَ الْمَعْنَى عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسْمَى الْقَصْدَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ، فَإِذَا قُلْتَ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ" كُنْتَ قَصَدْتَ أَنْ تُعْرَفَ "عَبْدَ اللَّهِ" نَفْسَهُ قَصْدَكَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ بِكَلَامِكَ الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِهِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ جَعَلُوا "يَا" نَفْسَهُ دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْقَصْدِ الَّذِي فَسَرَنَاهُ، وَنَصَبُوا بِهِ الْاسْمَ عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى "أَعْنِي" ، وَأَرِيدُ" ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصْحُّ إِظْهَارُ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَهُ لَمْ يَخْلُصْ بِهِ الَّذِي فَسَرَنَاهُ مِنْ كَوْنِ الْإِسْمِ الظَّاهِرِ فِي مَعْنَى الْمُضَمِّرِ وَيَمْنَأِلُتِهِ / فِي أَنَّكَ تَذَكَّرُ لِتُعْرَفَ الْمُسْمَى الْقَصْدَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ، وَصَارَ إِلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ مِنْ تَعْرِيفِ غَيْرِ الْمُسْمَى الْقَصْدَ إِلَى الْمُسْمَى .

(١) فَالنَّدَاءُ إِذَا مَعْنَى مَخْصُوصٌ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْخَبِيرِ كَالْإِسْتِفَهَامُ وَالتَّمْنَى، وَلِكُونِهِ غَيْرُ خَبِيرٍ لَمْ يَصْحُّ وَصْفُهُ بِالصَّدَقِ وَالْكَذْبِ، وَكَانَ مُحَالًا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ" أَنْ تَقُولَ : إِنَّهُ كَذِبٌ أَوْ صِدْقٌ .

وَمِنَ النُّكْتَةِ فِي هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "يَا عَبْدَ اللَّهِ" كُنْتَ ذَلِّلَتَ بِ "يَا" وَالْاسْمُ بَعْدَهُ عَلَى إِرَادَةِ فِي نَفْسِكَ لِ "عَبْدَ اللَّهِ" بِالْخِطَابِ،

(١) يعني أن النداء - كالاستفهام والتمني والامر والنهي ... - من الكلام الانشائي الذي لا يتحمل الصدق أو الكذب . انظر المرتجل

لَا عَلَى حَدَّ الْإِخْبَارِ، وَلَكِنْ عَلَى حَدَّ دَلَالَةِ الْحُرُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا .
تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ " كُنْتَ دَلَّتْ
بِهِ " هَلْ " عَلَى طَلِيلِكَ مِنَ الْمُخَاطَبِ أَنْ يُعْلِمَكَ الْذِي هُوَ عِنْدَهُ مِنْ وُجُودٍ
الْخُرُوجِ مِنْ زَيْدٍ أَوْ اِنْتِفَاعِهِ، وَلَمْ تَكُنْ مُخْبِرًا عَنْهُ بِهَذَا الْطَّلَبِ . وَعَلَى
هَذَا الْمَعْنَى قَالُوا : إِنَّ النَّدَاءَ بِمَنِزَلَةِ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ ، فَإِذَا قَالَ
" يَا زَيْدُ " كَانَ بِمَنِزَلَةِ أَنْ يُشِيرَ لَهُ بِعِينِهِ، أَوْ يُحْرِكَهُ بِيَدِهِ، أَوْ مَا شَاكَلَ
ذَلِكَ مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي يَقَعُ لِلْمُخَاطَبِ الْعِلْمُ بِمَا فِي نَفْسِكَ ضَرُورَةً .

فَصِيل

قولهم : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " ، " أَيُّ " مُنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرِفَةً ، إِلَّا أَنَّهُ مُبَهَّمٌ ، وَمَعْنَى الْمُبَهَّمِ هَا هُنَا أَنَّهُ لَا يَدْلُّ عَلَى جِنْسِ الْمَقْصُودِ ، فَلَا يَسْتَغْفِرُ لِذَلِكَ عَنْ أَنْ يُوصَفَ بِاسْمِ الْجِنْسِ فَيُقَالُ : / " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " ، نَظِيرَةً فِي هَذَا اسْمِ الإِشَارَةِ ، فَإِنْ قَوْلَنَا : إِذَا يَكُونُ لَمَحَالَةً مَعْرِفَةً وَمَقْصُودًا بِهِ شَيْءٌ يُعْيَنُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُشِيرِ شَيْئَانِ أَوْ أَكْثَرِ افْتَرَ إِلَى ذِكْرِ اسْمِ الْجِنْسِ^(١) الَّذِي يَقْصِدُ بِالإِشَارَةِ . تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيِهِ دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ وَقَدَدَ الإِشَارَةَ إِلَى الدِّينَارِ دُونَ الدِّرْهَمِ ، أَوْ إِلَى الدِّرْهَمِ دُونَ الدِّينَارِ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ لَا مَحَالَةَ إِلَى أَنْ يَقُولَ : " خُذْ هَذَا الدِّينَارَ " أَوْ " خُذْ هَذَا الدِّرْهَمَ " . إِلَّا أَنَّ بَيْنَ " أَيُّ " وَبَيْنَ اسْمِ الإِشَارَةِ فَرْقًا ، وَهُوَ أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ أَنْ يَسْتَغْفِرُ عَنِ الْوَصْفِ ، بِأَنَّ لَا يَكُونُ هُنَاكَ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ فِي " أَيُّ " أَنْ يَسْتَغْفِرُ عَنِ الصَّفَةِ^(٢) .

شَمَّاعَسْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي " أَيُّ " إِنَّهُ وُصْلَةٌ إِلَى نِدَاءِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، كَمَا أَنَّ " الَّذِي " وُصْلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمْلِ .

(١) في النسخة كتبت الكلمة " انه " فوق " اسم الجنس " ، ولم تتبع بكلمة " صح " الدالة على أنها من النص ، والصواب - في نظري - عدم ذكرها .

(٢) انظر شرح المفصل ٨/٢ ، والمقتمد ٧٧٧/٢

يَعْنُونَ : أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَدْخُلَ "يَا" عَلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَيَقُولُ : "يَا الرَّجُلُ" (١) ، فَإِذَا أُتِيَ بِ"أَيْ" صَلَحَ ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ فَتَقُولَ : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَاءَكَ بِالَاَمْسِ" ، فَإِذَا جِئْتَ بِ"الذِي" فَقُلْتَ : "بِزَيْدٍ الَّذِي جَاءَكَ بِالَاَمْسِ" صَحَّ . ثُمَّ إِنَّ إِلَى الشَّكَالِ فِي أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ امْتَنَعَ نِدَاءً مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْ غَيْرِ "أَيْ" . وَصَحَّ مَعَ "أَيْ" .

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ إِنَّهَا هُنَا أَمْرًا خَفِيًّا قَدْ غَفِلَ أَكْثَرُ النَّاسِ عَنْهُ ، وَهُوَ أَنْ لَيَعْنَ حَالُ الْأَلْفُ وَاللَّامِ إِذَا كَانَ بَعْدَ "أَيْ" حَالَهُ / لَوْ ١/٢٢ جِيءَ بِهِ مِنْ غَيْرِ "أَيْ" وَأُولَئِنِ حَرْفَ النِّدَاءِ ، فَقِيلَ : "يَا الرَّجُلُ" . تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "الرَّجُلُ" كَانَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ ، وَالْعَهْدُ أَبْدًا يَكُونُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ فِي ثَالِثٍ (٢) .

مَعْنَى هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي الرَّجُلُ" كُنْتَ أَشَرَتَ بِالْمُخَاطَبِ إِلَى رَجُلٍ قَدْ كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ فِيهِ ، فَأَنْتَمَا إِلَيْنَا وَالرَّجُلُ الثَّالِثُ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَا فِي النِّدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَنَادِي يَكُونُ الْمُخَاطَبَ نَفْسَهُ وَالثَّانِي الْمُتَكَلِّمُ ، وَلَا يَكُونُ - "أَيْ" المَنَادِي - ثَالِثًا ، فَلَوْ قُلْتَ : "يَا الرَّجُلُ" .

(١) وجوزه الكوفيون والبغداديون، ومنعه البصريون إلا في اسم الله تعالى . انظر آراءهم في الإنفاق المسألة رقم (٤٦/١٤٥)، وشرح التصريح ٢/١٢٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨/٢ فما بعدها .

صِرَتْ كَأَنَّكَ تُوجِّهُ النَّدَاءَ إِلَى غَائِبٍ، أَوْ تَجْعَلُ الْمَنَادِي مُخَاطِبًا غَائِبًا مَعًا ،
وَكَلَاهُمَا مُحَالٌ (١).

وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي " الرَّجُلِ " إِذَا كَانَا بَعْدَ " أَيْ " فَلَا يَكُونُ
لِلْعَهْدِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ " يَكُونُ صِفَةً لِـ " أَيْ "، وَلَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الصِّفَةِ فِي
مَعْنَى تَعْرِيفِ الاسمِ.

بَيَانُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي الرَّجُلُ " اخْتَصَّتْ مِنْ بَيْنِ
الرِّجَالِ وَاجِدًا قَدْ عَهِدَهُ الْمُخَاطِبُ، وَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفُ "
لَمْ يَكُنْ تَعْرِيفُكَ " الظَّرِيفُ "، بِلَأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَخْتَصَّ مِنَ الظُّرُفَاءِ وَاحِدًا ،
هَذَا مُحَالٌ؛ وَلَكِنْ لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْمُخَاطِبِ، وَذَلِكَ الْمَعْرُوفُ
هُوَ " زَيْدٌ "، وَإِذَا كَانَ كَذِلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٥١، وشرح المفصل ٢/٩٠

"الرَّجُلِ" مِنْ قَوْلِكَ : "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" مِنَ الْفَسَادِ مَا يَلَزِمُ لَوْقُلَتْ :
"يَا الرَّجُلُ" مِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْمُخَاطَبَ غَائِبًا ، كَمَا لَمْ يَلَزِمْ ذَلِكَ إِنْ قُلْتَ :
"يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ" فَأَدْخَلَتْ / الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى "الظَّرِيفِ" بِإِنْ نَكَ
إِنَّمَا عَرَفْتَهُ لِكَوْنِهِ صَفَةً لِمَعْرِفَةِ لَا لِأَنَّهُ تَخُصُّ مِنَ الظُّرْفَاءِ وَاحِدًا
فَيُكُونُ عَهْدًا ، وَهَذَا هُوَ الْذِي وَرَطَ النَّاسَ فِي الشَّبَهَةِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "يَا أَللَّهُ" فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ مُخْرَجٌ عَنْ حَدَّهِ
وَمِنْهُ مَنْزَلَةٌ جُزُءٌ مِنَ الْإِسْمِ .
(١)

وَمِنْ أُصُولِهِمْ فِي هَذَا أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي هَذَا الْإِسْمِ قَدْ صَارَ
عَوْضًا مِنَ الْهَمَزةِ الَّتِي هِيَ "فَاءُ الْفِعْلِ" فِي "أَللَّهِ" (٢) ، بِدَلَالَةِ
أَنَّهُمْ رَفَضُوا الْجَمَعَ بَيْنَهُمَا ، فَلَمْ يُقُلْ "إِلَهٌ" إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، فَإِذَا
دَخَلَ حُرُوفُ النَّدَاءِ صَارَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَاهِنًا قَدْ تَمْحَضَ لِكَوْنِهِ عَوْضًا مِنَ
الْهَمَزةِ فِي "أَللَّهِ" ؛ وَلِذِكْرِهِ قَطَعُوا هَمَزةَ الْوَصْلِ فِي — (٣) —

(١) انظر الكتاب ٩٥/٢ ، والمقتبس ٢٣٩/٤ ، والإنصاف المسألة رقم

(٤٦) ٣٣٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٥/١ ، وشرح

التصريح ١٧٢/٢ .

(٢) وهذا رأى سيبويه حيث يقول : "وَكَانَ الْإِسْمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَهٌ" ، فلما أدخل فيه الْأَلْفُ وَاللَّامُ حذفوا الْأَلْفَ وَصَارَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ خلْفًا مِنْهَا . فَهَذَا أَيْضًا مَا يقويهُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزَلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْعِ الْحَرْفِ " . انظر الكتاب ٩٥/٢ ، ٤٩٨/٣ ، ١٩٥/٣ .

(٣) "وَالْأَلْفُ" فِي "أَللَّهِ" جَلَّ وَعَزَ الْفَوْصَلَ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ :
الْأَصْلُ "لَاهُ" ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْطَعُهَا فَيَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ،
لِلزُّوْمِهَا كَأْلُفِ الْقِطْعَةِ " . انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٢/١ .

لَا نَهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَيِّنُوا تَغْيِيرَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي حَالِ النَّدَاءِ عَنْ حُكْمِهِ
فِي غَيْرِ النَّدَاءِ .

وَمَا يُبَيِّنُ أَنَّ تَعْرِيفَ الصَّفَةِ عَلَى خَلَافِ تَعْرِيفِ الاسمِ، وَأَنَّهَا إِنَّما
تُعْرَفُ لِكَوْنِهَا صَفَةً مَعْرُوفَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَّتْ بِزَيْدٍ
الظَّرِيفُ " فَإِنَّمَا تَصِفُهُ بِـ " الظَّرِيفُ " بِلِتَزْيلِ الاشْتِيَاهِ عَنِ الْمُخَاطَبِ
فِي الْذِي أَرَدْتَهُ مِنْ بَيْنِ مَنْ يُسَمَّى " زَيْدًا " وَلَمْ يَرُلِ الاشْتِيَاهُ بِـ
ـ " الظَّرِيفُ " إِلَّا لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَرَفَهُ صَفَةَ الْذِي عَيْنَتْهُ مِنْ بَيْنِ مَنْ
يُسَمَّى " زَيْدًا " .

فَصَلٌ

إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الصَّفَةِ الْحَمْلُ عَلَى الْلَّفْظِ إِذَا كَانَتْ مُسْفَرَةً ، فَأَمَّا
إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا ، الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالنَّصْبُ ، ١٣٨
تَقُولُ : " يَا زَيْدُ أَخَا عَمِّي " وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " يَا زَيْدُ أَخُو عَمِّي " ؛
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُضَافِ فِي النَّدَاءِ إِلَّا النَّصْبُ سَوَاءً كَانَ الْمُنَادَى أَوْ صِفَةَ
الْمُنَادَى ، فَإِنْ وَصَفَتْ صِفَةً " أَيْ " بِالْمُضَافِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرَّفعُ ، تَقُولُ
: " يَأَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمَّةِ " ، وَلَا يَجُوزُ " ذَا الْجُمَّةِ " (١) ، وَعَلَى
ذَلِكَ أَنْشَدُوا :

* يَأَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي *

- ١٦ -

(١) في النسخة " ذا الجمة " بـ *نحو الألف* ، والصواب ما أثبت ، انظر

المقتضب ٤/٢١٩

و"الْجُمَّةُ" بالضم : مجتمع شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة ، وفي
الحديث : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جُمَّةً جَعْدَةً ، "الْجُمَّةُ"
من شعر الرأس : ما سقط على المنكبين ، ومنه حديث عائشة
وضي الله عنها حين بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت :
وقد وفت لي جُمِيَّةً أَيْ كَثُرَتْ ، والجُمِيَّةُ : تصغير الجمة " من
اللسان (جم) .

(٢) هذا بيت من الرجز لروءة بن العجاج ، ويعده :

* لَا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنَّكَرِ *

انظر ديوانه ٦٣ ، والكتاب ٢/١٩٢ ، والمقتضب ٤/٢١٨ ، والأصول
في النحو ١/٣٢٢ ، والتبيصرة والتذكرة ١/٣٤٤ ، وأعمال ابن الشجيري

====

٦/١٣٨ ، وشرح المفصل ٢/١٤١

والسبب في أن لم يُجز انتصافه أنه لم يكن صفة المنادى ، وإنما كان صفة الرجل الذي هو صفة المنادى ، ثم "الرجل" وإن كان صفة المنادى فإنه لا يجوز [فيه] ^(١) ما جاز في صفة زيد ^(٢) ونحوه من الأسماء التي ليست بمعجمة [من العمل على الموضع] ، فلهم يقول : "يا لها بالرجل" ^(٣) كما قيل : "يا زيد الظريف".

==
والتنزي : خفة الجهل ، وأصل التنزي : التوثب ، وروى ابن الشجري في أمالية ٣٠٠ / ٢ هذا البيت بالنصب (ذا التنزي) وجعله على استئناف نداء ، والتنزي تسع الإنسان إلى الشر ، ويقال : نكّرته الحية نكراً إذا ضربته بفيمها ولم تنهشه .

والشاهد فيه : نعت "الجاهل" بذو التنزي "مرفوعة مع أنها مضافة ، لأن الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفتة على المحل . ويجوز النصب على أن يجعله بدلاً من "أي" . فكانك قلت : يا لها بالرجل يا ذا التنزي . انظر المقتضب

٠٢١٩ / ٤

- (١) إضافة يلتئم بها الكلام . ^(٢) وردت بالهامش مع إشارة إليط هذا مذهب الجمهور ، وأجاز أبو عثمان المازني حملها على المعنى ، ونصب الصفة قياساً على "يا زيد الظريف" انظر الأصول ١ / ٣٢٧ ، واليمني ٢ / ٢٣٢ ، والمقصد ٢ / ٨٧٨ ، وأمالية ابن الشجري ٢ / ٢٩٩ .

فصلٌ [في المعطوف على المُنادى]

رَأَلْمَ أَنَّ هَاهُنَا سُوَءً أَصَعَّا، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ مِنْ حُكْمِ
الْمَعْطُوفِ أَبْدًا أَنْ يَمْتَنِعَ فِيهِ مَا يَعْتَنِي فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
وَجَبَ إِذَا لَمْ يَصِحَّ إِدْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْمُنَادِي - فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
”يَا الرَّجُلُ وَيَا الْجِبَالُ“ - أَنْ لَا يَصِحَّ ذَلِكَ فِي الْمَعْطُوفِ أَيْضًا ، وَأَنْ لَا يَجُوزَ
”يَا جِبَالًا [أَوْ بِي مَعْنَى] الظِّير“^(١)

فَالجوابُ : إِنَّ الَّذِي أَوْجَبَ جَوَازَ ذَلِكَ فِي الْمَعْطُوفِ مَعَ امْتِنَاعِهِ
فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَنَّ الَّذِي لَهُ امْتِنَاعٌ أَنْ تَقُولَ : ”يَا الرَّجُلُ وَيَا الْجِبَالُ“
مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ / فِي الاسمِ يَكُونُ لِلْعَهْدِ ، وَأَنَّ ٢٨/٣
تَقْدِيرَ الْعَهْدِ فِي الْمُخَاطَبِ مُحَالٌ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْعَهْدُ يَكُونُ فِي
ثَالِثٍ هُوَ غَائِبٌ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمُنَادِي لَا يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ ، وَيَكُونُ
فِي حُكْمِ الْغَيْبَةِ ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ”أَعْنِيكَ^(٢) وَزَيْدًا“

(١) سورة سباء : ١٠ ، و ”أَوْبِي مَحْمَد“ نَسْخَة مُوجَودَةٌ فِي
النَّسْخَةِ .

وَنَصْبُ ”وَالظِّير“ عَطْفًا عَلَى مَحْلِ ”الْجِبَال“ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ ،
وَالرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى الْمُخَاطَبِ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزَ ، وَهُوَ
اختِيارُ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوهُ .

انظر الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢٦٣/٢ ، وَالْكِتَابُ ١٨٢/٢ ، وَالْمَقْتَضَبُ ٤/٢١٢ .

(٢) فِي النَّسْخَةِ ”أَعْنِيكَ“ تَصْحِيفٌ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبْتَ ، انْظُر إِلَى مَالِي
النَّحْوِيَّةِ ٤/٨٢ حَيْثُ نَقَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ نَصَ الْجَرْجَانِيِّ فِي أَمْالِيِّ .

لَمْ يَدْخُلْ " زَيْدٌ " فِي الْخِطَابِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطِبِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الْخِطَابِ عَلَى أَنْ تَبْدَأَ بِأَحَدِهِمَا وَتُشْتَرِكَ بِالْآخَرِ .

مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " أَنْتَ فَعَلْتَ كَذَّا " وَأَنْتَ تُخَاطِبُ " زَيْدًا " ، ثُمَّ تَقُولَ : " وَأَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ " وَأَنْتَ تَعْنِي " عَمَّا " ، وَتُقْدِرُ أَنَّ خِطَابَكَ " زَيْدًا " بِقِيَّةً عَلَى حَالِهِ فِي حَالِ خِطَابِكَ " عَمَّا " ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الْخِطَابِ إِذَا لَمْ تُفْرَقْ ، فَقُلْتَ : " أَنْتُمَا فَعَلْتُمَا كَذَّا ، وَأَنْتُمَا ذَهَبْتُمَا ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَأْنَ السَّبَبِ فِي جَوَازِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُنَادَى وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُهَا عَلَى نَفْسِ الْمُنَادَى " (١) .

وَأَمْرٌ آخَرٌ خَفِيٌّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " اذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ " لَمْ يَكُنْ " زَيْدٌ " مُخَاطِبًا ، وَلَكِنْ يَكُونُ فِي مَعْنَى : " وَلَيْذَهَبْ زَيْدٌ فِي كَوْنِهِ غَائِبًا ، ثُمَّ إِنْ قُلْتَ : " اذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ فَإِنْكُمَا مِنْ شَائِكُمَا كَذَّا وَكَذَّا " كَانَ إِدْخَالُ " زَيْدٍ " فِي الْخِطَابِ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيبِ (٢) لَا أَنَّ " زَيْدًا " مُخَاطِبٌ ، كَيْفَ وَأَنْتَ تَقُولُ هَذَا / وَزَيْدٌ غَائِبٌ .

(١) نقل ابن الحاجب في أماليه ٤/٨١ فما بعدها وفيه : " فافهمه فهذا موضع لطيف لم ينعم أصحابنا النظر فيه " ، وقد ناقش ابن الحاجب عبد القاهر فيما استشكله نقاشاً لطيفاً لم به يخرج عن كلام النهاة .

(٢) التغليب هنا يعني أنه غالب المخاطب على الغائب وأتقى بلفظ الخطاب .

وَمَعْنَى التَّغْلِيبِ أَنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ تُخَاطِبُهُ : " أَنْتُ فَعَلْتُمْ كَذَا " تَعْنِي : أَنَّتِ وَقَوْمَكَ ، وَتَقُولُ : " جِئْتَنِي وَجَاءَ زَيْدٌ فَقُلْتُمَا لِي كَذَا وَكَذَا " فَتَجَعَّلُ " زَيْدًا " شَرِيكًا لِلْمُخَاطِبِ فِي لَفْظِ الْخَطَابِ ، وَإِنْ كَانَ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعْنَى " جِئْتَنِي فَقُلْتَ كَذَا ، وَجَاءَ زَيْدٌ فَقَالَ كَذَا " . وَمِثْلُ هَذَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَقُولُ : " نَحْنُ فَعَلْنَا " فَيُعَبِّرُ عَمَّا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَذْكُرُهُ بِلَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ لِكَلَامٍ وَاحِدٍ مُتَكَلِّمًا .

فَصَلٌ

“الابن” إذا وقع بين علمين وكان صفة جعل الموصوف معه في حكم اسم واحد^(١)، ودليل ذلك إسقاط التنوين منه؛ لیعلم أنه مع “الابن” في حكم الإسمين يجعلان اسمًا واحدًا مثل “حضرموت”， فكما لا يجوز أن يدخل الاسم الأول من الإسمين إذا جعلا اسمًا واحدًا التنوين؛ لأنّه ينافي كونه مركبًا مع الثاني من حيث كان التنوين يكون في آخر الاسم لا في حشوه، كذلك لا يجوز أن تدخل التنوين على الموصوف بـ“الابن من العلمين^(٢)، ولهذا المعنى شبّهوه بقولنا：“أمرؤ، وابنُمْ” في أن جعلوا “زيدًا” في قوله：“جاءني زيد بن عمرو، ورأيت زيد ابن عمرو، ومررت بزید بن عمرو” تابعاً للابن في الإعراب، كما يتبع الراء من “أمرئ”， والنون من “ابنِم” من الهمزة واليم إذا قلت：“أمرؤ وامرأ وامرئ وابنُم وابنَم” في أنه لا يعد إعراباً^(٣)

(١) انظر الإيضاح ص ٢٣٥ ، و المقتضى ٧٨٥/٢

(٢) انظر شرح التصرير ١٢٠/٢

(٣) في النسخة “لا بعد اعراً” والصواب ما أثبت ، وذكر أبو حيان أن مذهب البصريين عدم اعتبارها إعرابا ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن “أمرء وابنًا” معربان من مكانين ، فالحركة في النون والراء ليست اتباعا لحركة الهمزة واليم .

، ولَكِن اتَّبَاعًا لِمَا قَبْلَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ (١) .

(٢) وإنْ قَد ثَبَّتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ صِفَةُ الْمَنَادِي - إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً [حُكْمُهَا]
النَّصْبُ الْبَيْتَةَ وَجَبَ - إِذَا وَصَفَتِ الْمَنَادِي بِـ "ابْنٍ" وَهُوَ عَلَمٌ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ
"ابْنٌ" كَذَلِكَ عَلَمٌ - أَن يَتَبَعَ آخِرُ الْإِسْمِ الْمَنَادِي آخِرَ "الْابْنِ" فَبُنِيَ
جَمِيعًا عَلَى الْفَتْحِ (٣) .

ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ "الْابْنُ" بَيْنَ عَلَمَيْنِ وَجَبَ تَرْكُ الْمَنَادِي
عَلَى ضَمِّهِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : "يَا زَيْدُ ابْنُ أَخِينَا، وَيَا رَجُلُ ابْنَ عَمِّي"
كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي عَيْرِ النِّدَاءِ وَجَبَ أَنْ يُنَوَّنَ الْإِسْمُ الْمَوْصُوفُ بِـ "ابْنٍ"
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : "جَاءَنِي زَيْدُ ابْنُ أَخِينَا" نَوَّنَتْ بِلِإِنَّهِ لَيَسَّ فِي تَقْدِيرِ
الْمَجْعُولِ مَعَ "الْابْنِ" إِسْمًا وَاحِدًا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ "الْابْنُ" خَبَرًا كَانَ كَذَلِكَ
الْإِسْمُ فِي وُجُوبِ التَّنَوِّينِ مِنْ حِيثُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَجْعُولًا مَعَ الْمُخْبَرِ
عَنْهُ إِسْمًا وَاحِدًا (٤) ، كَمَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، فَأَنَّتْ تَقُولُ :

(١) انظر الحجة في على القراءات السبع لا يبي على الفارسي ٣١/١

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام: تتبع حركة الموصوف حركة الصفة ولم تعكس

(٣) تقول "يا زيد بن عمرو": تتبع حركة الموصوف حركة البنا، وحركة الصفة حركة الموصوف؛ لأن حركة الموصوف حركة البنا، وحركة الصفة حركة إعراب، وحركة إعراب لمعنى، وحركة البنا لغير معنى فحركة إعراب أولى بأن تكون متبوعة من حركة البنا".

المرتجل ١٩٧ ، وانظر المقتصد ٢٨٥/٢

(٤) انظر المرتجل ١٩٨ ، والفاخر لوحدة / ١٤٣ ب .

(٥) في النسخة "واحد" تحريف .

"زَيْدُ ابْنُ عَمْرِو" تَنَوَّنْ بِلَا نَكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَصِفَ "زَيْدًا" بِأَنَّهُ "ابْنُ عَمْرِو" ، وَإِنَّمَا أَرَدَتَ أَنْ تُعْلِمَهُ أَنَّهُ "ابْنُ عَمْرِو" .

وَلَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَوْضِعِ الْذِي يَحِبُّ فِيهِ حَذْفُ الْأَلْفِ يُضَيِّنُ الْخَطَّ
وَإِثْبَاتُهُ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ يَتَبَعُ التَّنْوِينَ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَحِبُّ فِيهِ حَذْفَ
الْتَّنْوِينِ مِنَ الْلَّفْظِ فَإِنَّهُ يَحِبُّ فِي ذَلِكَ / المَوْضِعُ حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ
الْخَطَّ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَحِبُّ فِيهِ إِثْبَاتُ التَّنْوِينِ فَإِنَّهُ يَحِبُّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعُ
إِثْبَاتُ الْأَلْفِ فِي الْخَطَّ .

فَصْلٌ

(١) إِذَا كَانَ النَّدَاءُ لِلِّاسْتِغَاثَةِ أَدْخِلَ عَلَى الْمُنَادَى الْأَمْ الْجَارَةَ ،
إِلَّا أَنَّهَا تُفْتَحُ ، فَيُقَالُ : " يَا لَزَيْدٍ " وَذَكَرُوا فِيهَا فَتْحَهَا وَجَهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لِلنَّوْقَرِ بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُسْتَغَاثَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ شِئْتَ
قُلْتَ : بَيْنَ الْمَدْعُوِّ وَالْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُنَادَى وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُضَمَّرَاتِ
كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : " يَا زَيْدُ " كَانَ الْإِسْمُ الظَّاهِرُ قَد
وَقَعَ مَوْقِعَ " إِيَّاكَ " إِذَا قُلْتَ : " إِيَّاكَ أَعْنِي " .
وَمِنْ شَأنِ الْأَمِ الْجَارَةِ أَنْ تُفْتَحَ فِي الْعُضُمِ ، كَقَوْلِنَا : " لَكَ ، وَلَهُ " .
ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ عُطِّفَ عَلَى الْمُنَادَى إِسْمُ كُسْرَتِ الْأَمِ فِيهِ ، تَقُولُ : " يَا لَزَيْدٍ
وَلِعَسْرٍ " (٢) ، وَأَشَدَّ دُوَّا : - ١٢ -

(٣) * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ *

(١) في النسخة "لام الجارة" والصواب ما أثبتت بدليل ما بعد ذلك.

(٢) انظر الأصول ١/١٥٦، وسرهـناعة الاعراب ١/٣٩٠.

(٣) هذا عجزبيت لم ينسب لقائل معين، وقبله :

* يُبَكِّيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُفْتَرٌ *

وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٥٦، والكامل ٢٠٠/٢، والجمل للزجاجي
١٦٢، والإيمانح ص ٢٣٦، والتبيصرة والتذكرة ٣٥٩/١، والمقرن
١٨٤/١، رالهمع ١/١٨٠، والنائي : البعيد النسب.

والشاهد فيه : كسر لام المستغاث لأن هناك عطفا بغير ياء، وسبب
الكسر هو أن من اللبس بين لام الاستغاثة والجارة .

وَلَذَا سُئِلَ عَنِ السَّبِيلِ فَقِيلَ : فَلِمْ كُسِرَتْ فِي الْمَعْطُوفِ وَهُوَ مَعْطُوفٌ
عَلَى الْمُنَادِي ؟

فَإِنَّ الْجَوابَ فِيهِ يُبَيَّنُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا فُتْحَةٌ
لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَدْعُوِّ وَالْمَدْعُو إِلَيْهِ كَانَ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنَّهُ يَحْبُّ كَسْرُهَا مِنْ حِيثُ
إِنَّهُ لَا يَقْعُدُ لِيُمْ (١) فِي أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمَدْعُو لَا يَكُونُ مَدْعُواً إِلَيْهِ ، وَإِنْ
قُلْنَا : إِنَّهَا إِنَّمَا فُتْحَةٌ لِأَنَّ الْمُنَادِي وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُضْمَرَاتِ ، فَالْجَوابُ
عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ / عَلَى الْمُنَادِي لَا يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ ، وَلَذَا
وَلَا يَكُونُ الْإِسْمُ الظَّاهِرُ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ حَتَّى يَدْخُلَهُ مَعْنَى الْخِطَابِ ، وَلَذَا
كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُتَرَكَ الْلَامُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا مِنَ الْكَسْرِ إِذَا دَخَلَتْ
عَلَى الْمُظَهَّرِ .

(١) فِي النَّسْخَةِ " لِيُمْ " تَصْحِيفٌ .

فصل

(٤)

في الترخيم

اعلم أنَّ الاسم إذا رُخِّمَ كَانَ لَهُمْ فِيهِ مَذَهَبَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُنَوِّي المَحْذُوفُ، فَيُتَرَكَ الْحَرْفُ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْمَحْذُوفِ عَلَى حَرْكَتِهِ أَوْ سُكُونِهِ، فَيُقَالُ فِي "حَارِثٍ" : "يَا حَارِ" يُكَسِّرُ الرَّاءُ، وَفِي "جَعْفَرٍ" : "يَا جَعْفَ" بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَفِي "هَرَقْلَ" : "يَا هَرَقْ" يُسْكُونُ الْفَاءِ، يُفْرَضُ كَانَ الْمَحْذُوفَ مَنْطُوقًا بِهِ عَيْرَ مَحْذُوفٍ^(٢)، فَإِذَا فُرِضَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُتَرَكَ الْحَرْفُ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ عَلَى حَالِهِ.

وَالْمَذَهَبُ الثَّانِي : أَنْ لَا يُنَوِّي المَحْذُوفُ، وَيُسْتَأْنَفَ الْإِسْمُ، وَيُجْعَلَ الرَّاءُ مِنْ "حَارِثٍ" - إِذَا حَذَفَ الثَّاءُ لِلتَّرْخِيمِ - آخِرَ الْإِسْمِ كَالْدَالِ مِنْ "زَيْدٍ" مَثَلًا، فَيُقَالُ : "يَا حَارِ" بِالضمّ^(٣)، كَمَا تَقُولُ : "يَا زَيْدٍ".

(١) "الترخيم في اللغة" : التسهيل والتليين، ورخم الكلام والصوت فهو رخييم أي لأنَّ وسْهَلَ، ومنه الترخيم في الأسماء، لأنَّهم إنما يحذفون أواخرها ليُسْهَلُوا النطق بها، وقيل : الترخيم الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر عن اللسان "ر خم" ، وانظر التعريفات لعلي الجرجاني ٣٠ مدري الطحان ٢٢٧٥.

(٢) وهو ما يسمى بلفة من ينتظر.

(٣) وهو ما يسمى بلفة من لا ينتظر.

(٤) انظر إلى مصنح^{٣٧}، والأصول في النحو ١/٣٥٩.

ثُمَّ إِنَّ الْمَحْذُوفَ لِلتَّرْخِيمِ قَدْ يَكُونُ حَرْفًا وَاحِدًا، وَقَدْ يَكُونُ حَرْفَيْنِ ،
وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ كَانَ فِي آخِرِ زَائِدَتَانِ تُرَادَانِ مَعًا فَإِنَّهُمَا
يُحَذَّفَانِ مَعًا ، فَيَمْنَعُ ذَلِكَ الْأَلْفُ وَالْتُّونُ فِيمَا كَانَ عَلَى "فَعْلَانَ" وَنَحْوِهِ ،
تَقُولُ فِي "سَعْدَانَ، وَمَرْوَانَ" : "يَا سَعْدَ، وَيَا مَرْوَ" ، [وَ] فِي "عُشَّانَ"
"يَا عُشَّ" (١) (٢)

وَمِنْهُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءُ التَّسْبِيرِ / كَرْجُلٌ اسْمُهُ "هَاشِمٌ" ١/٤١
تَقُولُ فِي تَرْخِيمِهِ : "يَا هَاشِمٌ أَقْلِيلٌ" أَوْ "يَا هَاشِمٌ" بِالْفَضْمِ عَلَى مَذَهَبِ
مَنْ لَا يَنْوِي الْمَحْذُوفَ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْإِسْمِ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَقَبْلَ ذَلِكَ
الْحَرْفِ الصَّحِيحِ حَرْفٌ مَيْزَانِيٌّ زَائِدٌ فَإِنَّهُمَا يُحَذَّفَانِ مَعًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ
فِي "مَنْصُورٍ" : "يَا مَنْصُ" ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ شَرْطًا ، وَهُوَ أَنَّ يَجِدْ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ
حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ كَمَا تَرَى فِي "يَا مَنْصُ" ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَى
ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الزَّائِدِ ، وَوَجَبَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى حَذْفِ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ
الَّذِي هُوَ كَالرَّاءُ فِي "مَنْصُورٍ" ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي "سَعِيدٍ" : "يَا سَعِيٰ" (٣) .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٤٨ ، وشرح الفصل ٢٢/٢ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١/٣٢٠ ، والعقد ٢/٧٩٦ ، والفوائد

هَذَا وِي أَصْلُ التَّرْخِيمِ شَرَائِطٌ :

إِحْدَاهَا : أَن يَكُونَ الْإِسْمُ عَلَمًا .

وَالثَّانِيَةُ : أَن يَكُونَ الْإِسْمُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ .

وَالثَّالِثَةُ : أَن يَكُونَ مُفَرِّداً فَيْرَ مُضَافٍ ، فَلَوْ قُلْتَ فِي " رَاكِبٍ " :

" يَا رَاكِبٍ لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّهُ لَيَعْرِفُ بِعَلْمٍ ، وَقَوْلُهُمْ : " يَا صَاحِبٍ شَاءَ ،

وَإِنَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ^(١) ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " يَا عَازِلَ " .

يُرِيدُونَ : " يَا عَازِلَةَ " ، وَلَوْ قُلْتَ فِي " زَيْدٍ " : " يَا زَيْدٍ لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّهُ

عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، وَقَدْ أَجَابَ الْكُوفِيُّونَ تَرْخِيمَ مَا هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ إِذَا

كَانَ أَوْسَطُهُ مُتَحَرِّكًا كَـ " عَمَرٍ "^(٢) ، [وَ]^(٣) لَوْ قُلْتَ فِي " ثَابِتٍ قَطْنَةٍ " :

(١) قال ابن الشجري في أماليه ٨٨/٢ : " ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده إلا ترخيم " صاحب " وذلك لكثر استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث ونه النداء بالبنا ، فاستجازوا فيه يا صاح ولا يجوز يا صاح لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المذوق ، قلم تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا".

(٢) انظر الانصاف المسألة رقم (٤٩) ٣٥٦/١ ، وشرح الكافية للرضي

٠١٨٥/٢ ، وشرح التصريح ٠١٤٩/١

(٣) زيارة يستقيم بها الكلام .

(٤) هو ثابت بن كعب وقيل ثابت بن عبد الرحمن بن كعب من شعراء خراسان وفرسانهم ذهبت عينه وكان يحسوها بقطنة فسمى ثابت قطنة ، وفيه قال القائل :

لا يعرف الناس منه غير قطنته وما سواه من الأنساب مجهول

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٣٤/٢ .

يَا ثَابُ " لَمْ يَجُزْ بِلَاهُ مُضَافٌ !)١)

وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْإِسْمِ تَاءُ التَّأْنِيْثِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا لِلتَّرْخِيمِ وَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ يَبْقَى / عَلَى أَقْلَى مِنْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، ٤١/ بَ

تَقُولُ فِي رَجُلٍ إِسْمُهُ " ثُبَّةٌ " : " يَا ثُبَّ أَقِيلٌ ")٢) ، وَإِذَا كَانَ الْإِسْمَانِ قَدْ جُعِلَ أَسْمًا وَاحِدًا فَإِنَّ تَرْخِيمَهُ أَنْ يُحَذَّفَ الْإِسْمُ الثَّانِي جُمْلَةً ، تَقُولُ فِي رَجُلٍ إِسْمُهُ " حَضْرَمَوْتٌ " : " يَا حَضْرَ أَقِيلٌ ")٣) ، وَتَقُولُ فِي " مَعْدِيْكَرَبٌ " : " يَا مَعْدِيْ أَقِيلٌ " ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ .

(١) هل يجوز ترخيم المضاف ؟ مسألة خلافية بين النحاة جوّزها الكوفيون وأوقعوا الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذهب البصريون إلى منعها . انظر حججهم في الإنصال المسألة رقم (٤٨) ٣٤٢/١ ، والكافية ١٤٩/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٢

(٢) انظر الإيضاح من ٢٣٨ ، والتبصرة والتذكرة ١ ٣٦٨/١

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١ ٣٧٢/١

فَصَلٌ

الْحُرُوفُ الْكَائِنَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَوَا وَالْعَطْفِ ، وَفَائِهٌ ، وَلَامِ الْابْتِدَاءِ ، وَكَافِي التَّشِيهِ ؛ وَلِذِلِكَ قَالُوا : إِنَّ الْاَصْلَ فِي لَامِ الْجَزِّ أَيْضًا الْفَتْحُ ، وَإِنَّهَا إِنَّمَا كُسِرَتِ فِي الْمُظْهَرَاتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ كَانَتْ تَلَقِّي سُفْرَتِهِ بِلَامِ الْابْتِدَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ (١) .

تَفْسِيرُ ذِلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَظْهَرُ فِي الإِعْرَابِ لَوْفَرَضْنَا أَنْ يَكُونَ لَامُ الْإِضَافَةِ مَفْتُوحَةً لَمْ يَسِّنْ لَنَا إِنَّا قُلْنَا : " إِنَّ هَذَا لَعِيسَى " أَنَّا تُرِيدُ أَنَّ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مُلْكُهُ ، أَوْ أَنَّهُ هُوَ " عِيسَى " .

وَأَمَّا مَا يَظْهَرُ فِي الإِعْرَابِ فَإِنَّ هَذَا اللَّبَسَ كَانَ يَعْرُضُ فِيهِ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْإِسْمِ ، فَلَوْكَانَتِ الْلَّامُ الْجَارَةُ تَكُونُ مَفْتُوحَةً لَكُنَّتْ إِذَا قُلْتَ : " إِنَّ هَذَا لَزِيدٌ " - بِالوَقْفِ - لَمْ يُعْلَمْ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ " زَيْدًا " خَبَرَ (٢) لَهَذَا ، أَوْ أَنْ تُرِيدَ أَنْ تَجْعَلَ " هَذَا " مِلْكَ زَيْدٍ ، فَلَمَّا كَانَ ذِلِكَ كَسَرُوهَا إِلَّا يَكُونَ هَذَا اللَّبَسُ ، وَتُرِكَ فِي الْمُضَمَّنَاتِ عَلَى أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّبَسَ لَا يَعْرُضُ / فِيهَا فِي الْأَكْثَرِ ، وَذَاكَ أَنَّ ٤٢ / ١ مِنْ شَانِ ضَمِيرِ الْمَجْرُورِ أَنْ تَكُونَ صِيغَتُهُ غَيْرَ صِيغَةِ الْمَرْفُوعِ ،

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٤٥ - ٣٦٠ .

(٢) في النسخة " خبراً هذا " ، والصواب ما أثبتت .

فَإِذَا أَرَدْتَ لَامَ الْبَتِّدَاءِ قُلْتَ : " إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ " ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْإِضَافَةَ قُلْتَ : " إِنَّ هَذَا لَكَ " (١) ، بَيَانَ أَحَدِ الْمَعْنَيَيْنِ مِنَ الْآخَرِ ، وَكَذِيلَكَ تَقُولُ : " إِنَّ هَذَيْنِ لَأَنْتُمَا ، وَإِنَّ هَذَيْنِ لَكُمَا ، وَإِنَّ هَذَا لَسْهُوَ " . يَفْتَحُ الْوَاوِ ، وَإِنَّ هَذَا لَهُ " (٢) - بِسْكُونِ الْوَاوِ - وَإِنَّ هَذِهِ لَهِيَ ، وَإِنَّ هَذِهِ لَهَا ، وَإِنَّ الْمَأْخُوذَ لَيْ ، وَإِنَّ الْمَأْخُوذَ لَأَنَا ، وَإِنَّ هُوَ لَأَنَّ لَكُنَّ ، وَإِنَّ هُوَ لَأَنَّ لَأَنْتُنَّ " وَأَشْبَاهُ هَذَا .

وَإِنَّمَا يُعَدُّمُ الْفَرْقُ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْأَمْرِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " إِنَّ الْحَاضِرَاتِ لَهُنَّ " تُرِيدُ : إِنَّ الْحَاضِرَاتِ الْهِنْدَاتِ مَثُلاً ، وَ " إِنَّ الْحَاضِرَاتِ لَهُنَّ " تُرِيدُ : إِنَّ الْحَاضِرَاتِ مِلْكُ الْهِنْدَاتِ . ثُمَّ لَا يَعْرُضُ هَذَا اللَّبْسُ إِلَّا فِي أَشْيَاءَ يَنْقُلُ وَقُوَّهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

(١) انظر الكتاب ٢/٣٢٦، ٤/٢١٧، ٨/٣٢٦، وشرح المفصل.

(٢) يقصد "أشياء هذه الأرض" بـ"سكون الواو".

فَصْلٌ

[في نواصِبِ الفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

(أَنْ) الخِيْفَةُ النَّاْصِبَةُ لِلفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِنْ شَانِهَا أَنْ تَجْعَلَ الجُمْلَةَ مِنَ الْمُبَدَّأِ وَالْخَبَرِ فِي تَأْوِيلِ إِسْمِ مُفَرِّدٍ^(١) :

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " يَا تِينِي زَيْدٌ " كَانَ كَلَامًا تَامًا ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ " أَنْ " عَلَيْهِ فَقُلْتَ : " أَنْ يَا تِينِي زَيْدٌ " صَارَ فِي مَعْنَى إِتِيَانِ زَيْدٍ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ فَائِدَةٌ حَتَّى تَأْتِي بِاسْمٍ فَتَقُولَ : " أَنْ يَا تِينِي زَيْدٌ خَيْرٌ لَهُ " ، أَوْ فِعْلٍ فَتَقُولَ : " يُسْرِنِي أَنْ يَا تِينِي زَيْدٌ " .

كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " كَانَ كَلَامًا تَامًا ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " صَارَ فِي مَعْنَى انْطِلَاقِ زَيْدٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ / حَتَّى تَأْتِي بِاسْمٍ فَتَقُولَ : " حُقُّ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " ، أَوْ فِعْلٍ كَقَوْلَكَ : " بَلَغْنِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " ^(٢) :

[لَئِنْ]

وَأَمَّا " لَئِنْ " ^(٣) فَإِنَّهَا تَكُونُ لِنْفِي الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَقَالُوا

(١) الاسم المفرد هو المصدر ، الكتاب ٦/٣ ، والجمل للزجاجي

ص ٣٥٣ ، والمرجع ٢٠١

(٢) انظر المقتصد ٤٢٣/١

(٣) انظر الكتاب ٥/٣ ، والمقتصد ٨/٢

إِنَّهُ نَفِيٌّ " سَيَفْعَلُ ، وَسَوْفَ يَفْعَلُ " (١) ، فَإِذَا قُلْتَ : " لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ " كُنْتَ نَفِيتَ وُجُودَ الْخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُسْتَقِبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " سَيَخْرُجُ ، أَوْ سَوْفَ يَخْرُجُ " كُنْتَ أَثَبْتَ وُجُودَ الْخُرُوجِ مِنْهُ فِيمَا يُسْتَقِبَلُ .

وَيَكُونُ النَّفِيُّ بِـ " لَنْ " أَبْدَأَ أَبْلَغَ وَأَقَوَى مِنَ النَّفِيِّ بِـ " لَا " .
إِذَا قُلْتَ : " لَنْ يَخْرُجَ " كَانَ أَشَدَّ لِإِنْتِفَاءِ الْخُرُوجِ مِنْ أَنْ تَقُولَ :
" لَا يَخْرُجُ " .

[كَيْ]

وَأَمَّا " كَيْ " فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْلِيلِ وَالظَّمِيعِ ، فَإِذَا قُلْتَ :
" جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِينِي " ، قَدْ جَعَلْتَ إِلَيْهِ عِلْمًا لِلْمَجِيءِ ، وَدَلَّتْ عَلَى
أَنَّكَ رَجَوْتَ مِنْهُ ذَلِكَ .

فَهَذِهِ الْثَّلَاثَةُ تَكُونُ عَامِلَةً أَبْدَأَ ، وَلَا يَكُونُ لَهَا حَالَةٌ تُلْفِي فِيهَا .

(١) القول لسيبوه، انظر الكتاب ١١٧/٣ ٤٠/٢٢٠

وَالْإِضَاحَ ص ٣٠٩

(٢) لم أقف عليه عند غيره، وانظر الإيضاح ص ٣١٠

وَ "أَنْ" مِنْ جُمْلَتَهَا تَنْفِرُ بِأَتَهَا تُضْمَرُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ ،

ثُمَّ تَنْقَسِرُ قَسْمَيْنِ :

(١) أَحَدُهُمَا : أَنْ تُضْمَرُ فِي مَوْضِعٍ ، وَتَظَهَرَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ .

وَالثَّانِي : أَنْ تُضْمَرُ فِي مَوْضِعٍ وَلَا تَظَهَرَ فِيهِ .

فِي شَالٍ إِلَّا وَلِرَوْلِهِمْ : " تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (٢) ،

الْمَعْنَى " أَنْ تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي " ، ثُمَّ حُذِفَتْ " أَنْ " ، وَلَا بُدَّ مِنْ

إِضْمَارِهَا بِلَامَ قَوْلَهُ : " خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " خَبَرٌ عَنْهُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي

أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرٍ " أَنْ " حَتَّى يَكُونَ فِي مَعْنَى : سَمَاعُكَ خَيْرٌ مِنْ

رَؤْيَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تُقْدِرْ " أَنْ " أَحْلَتَ مِنْ حَيْثُ تَكُونُ قَدْ أَخْبَرَتَ عَنْ

الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ / يَكُونُ خَبَرًا وَلَا يَكُونُ مُخْبَرًا عَنْهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ - أَعْنِي بِمَا أُضْمِرَ فِيهِ " أَنْ " وَيَصْحُحُ أَنْ يَظْهَرَ -

قَوْلُهُ :

* أَلَا أَيُّهُذَا الْلَّائِي أَحْضُرُ الْوَغَا * (٣)

١٨ -

(١) عِبَارةُ الْفَارِسِي . وَانْظُرْ إِلَيْهِ ص ٣١٢ .
(٢) انظر جمهرة الاًمثال ٢٦٦/١ ، وفصل المقال ١٣٥ ، وجمع الاًمثال

١٢٩/١ ، والمستحسن في الاًمثال ٢٢٠/١ ، وانظر توجيهه في
كتاب ٤/٤٤ وخصائص ٤٣٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ - ٢٨٨ ، ويروى "أَنْ تسمع" و "لَانْ تسمع" .

(٣) هذَا صدْرُ بِيْتِ لَطْرَفَةَ بْنِ الْعَبْدِ ، وَعِجْزَهُ :

* وَهَلْ أَشْهُدُ الْلَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟ *

وهو في ديوانه ٣١ ، وشرح المعلقات السبع للزورني ٥٦ ، والكتاب ٩٩/٣٥ ،
وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ ،
وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لا يهي بكر بن الأنصاري ص ١٩٣ ،
والخزانة ١١٩/١ ، و "أَحْضَر" يروى بالضم والفتح .

المعنى : أنَّ أَحْضَرَ الْوَغَى لَا مَحَالَةَ بِلَأَنَّ التَّقْدِيرَ : فِي أَنَّ أَحْضَرَ
الْوَغَى ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ .

وَاعْلَمُ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِيهَا إِذَا أُضْبَرَتْ فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ إِظْهَارُهَا
فِيهِ أَنْ يَسْطُلَ عَلَيْهَا بِالإِضْمَارِ ، وَيُرْفَعَ الْفِعْلُ كَمَا تَرَى فِي قَوْلِهِ : " قَسْمَعُ
بِالْمُعَيْدِي " ، وَفِي قَوْلِهِ : " أَحْضَرَ الْوَغَى " ، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهَا مَائِعَ
الإِضْمَارِ ، وَلِكِنَّهُ لَا يَجِدُ إِلَّا شَادَّاً^(١) ، ذَكَرُوا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يُنْشِدُ :

* أَلَا أَيْهُدَا الْلَّائِي أَحْضَرَ الْوَغَى *

بِالنَّصْبِ ، وَعَلَى هَذَا اعْتَدَّ الْمُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ :

(١) في النسخة " الْوَغَا " بالآلف ، وفي الصحاح للجوهري " الْوَغَى " بالباء ، قال : الْوَغَى مثل الْوَغَى " وقيل للحرب وغى لما فيها من الصوت والجلبة " الصحاح (وغى) ٢٥٢٦/٦

(٢) الجرجاني في هذا على مذهب البصريين في رواية الرفع ، ورواية النصب عنده شاذة . انظر الإنصاف المسألة رقم (٢٢) ٥٥٩/٢

(٣) راجع الشاهد رقم (١٨)

١٩ - وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ فِي مُلْكِهِ اِفْتَرَقَ مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَهُ^(١)
 أَرَادَ " مَنْ قَبْلِهِ أَنْ يَصْطَحِبَهُ " فَحَذَفَ " الْنُّونَ " مَعَ الإِضْمَارِ ، وَالاختِيارُ
 أَنْ يُقَالَ : " مِنْ قَبْلِهِ يَصْطَحِبَهُ ".
 وَأَمَّا المَوْضِعُ الَّذِي يُضَمِّنُ فِيهِ " أَنْ " وَلَا يَظْهَرُ^(٢) فَكَمِثْلِ قَوْلِهِمْ :
 " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " ، التَّقْوِيرُ عِنْدُهُمْ : حَتَّى أَنْ أَدْخُلَهَا ، وَلِذَلِكَ
 نُصِبَ^(٣) ، وَلَكِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ الإِظْهَارُ .

[إِذْن]

وَأَمَّا " إِذْن " فَيَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ :
 حَالَةً تَعْمَلُ فِيهَا ، وَحَالَةً تُلْفَسُ .
 وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا يَكُونُ فِي مَوْضِعٍ
 مُعْتَدِلاً عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَفِي آخَرَ غَيْرَ مُعْتَدِلٍ عَلَى شَيْءٍ ، وَمَعْنَى الْاعْتِمَادِ

(١) البيت في ديوان المتنبي بالشرح المنسوب للعكبري ١١٦/١
 والشاهد فيه " يَصْطَحِبَهُ " حيث نصب الفعل بـ " أَنْ " المصدرية
 المحذوفة ، وعلامة نصبه حذف النون من فعل الاثنين .

(٢) انظر الإيضاح من ٣١٥ - ٣١٦ ، وشرح المفصل ٧/٣٠ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل منصوب بـ " حتى " من غير تقدير " أَنْ "
 وجميع الحروف عندهم تعمل بـ "أنفسها" . انظر الإنصاف المسألة
 رقم (٨٣) ٥٩٢/٢

أَن يَكُونَ قَبْلَهَا / شَيْءٌ يَقْتَضِي الْفِعْلَ بَعْدَهَا، وَمِثَالُ ذَلِكَ أَن يَكُونَ ٤٢/ب قَبْلَهَا شَرْطٌ قَدْ جُعِلَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا جَزَاءً لِذَلِكَ الشَّرْطِ كَوْلَكَ : « إِن تَأْتِنِي إِذْنُ أُكْرِمْكَ »، لَا يَكُونُ لِـ « إِذْنُ » هَا هُنَا عَمَلٌ، وَمِثْلُهُ أَن تَقُولَ : « أَنَا إِذْنُ أُكْرِمْكَ » بِالرَّفِيعِ، لِأَنَّ « أَنَا » مُبْتَدَأٌ وَـ « أُكْرِمْكَ » خَبْرٌ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا وَقَعَ فِي خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ كَانَ مَرْفُوعًا، لِإِنَّهُ يَكُونُ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْإِسْمِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ « إِذْنُ » لَغْوًا .

وَمِثَالٌ أَن لَا يَكُونَ الْفِعْلُ مُعْتَدِدًا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا أَن يَقُولَ الْقَائِلُ :

« أَنَا آتِيكَ فَتَقُولَ لَهُ : « إِذْنُ أُكْرِمْكَ »، لَيَعْنَى فِي هَذَا إِلَّا أَن تَعْمَلَ « إِذْنُ »، لِإِنَّهُ لَيَسَّ قَبْلَهَا شَيْءٌ يُوجِبُ الرَّفِيعَ وَالْجَزَمَ فَيَمْتَبَّنُ التَّصْبِيبُ(١) . وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : إِنَّ الْفِعْلَ مُفَرَّغٌ لَهَا، وَفِي الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ « إِن تَأْتِنِي إِذْنُ أُكْرِمْكَ » إِنَّهُ غَيْرُ مُفَرَّغٍ لَهَا .

(١) فِي النَّسْنَةِ « إِذَا » بِالتَّنْوِينِ

(٢) انظر الإيضاح ص ٣١١ ، والمعتمد ٢/١٠٥٤ ، والمرتجل ٢٠٣ ما بعدها ، وشرح المفصل ٢/١٦

فَصْلٌ

(حتى) يَكُونُ حَرْفًا جَرِّيًّا كَوْلَهُ تَعَالَى : * حَتَّى مَطْلَعِ
الْفَجْرِ * (١) ، وَيَكُونُ حَرْفًا يُبْتَدِأُ مَا بَعْدَهُ كَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٠ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَسْحُجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةِ حَتَّى مَا دِجْلَةَ أَشْكَلَ (٢)

" مَا دِجْلَةَ " مُبْتَدِأُ ، وَ " أَشْكَلُ " خَيْرُهُ ، وَ لَيْسَ لَهَا عَمَلٌ .

وَيَكُونُ فِيهَا وَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً ، وَيَجِيءُ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي
(٣) مَوْضِعِهِ .

(١) سورة القدر : ٥

(٢) البيت لجريير في ديوانه ١٤٣/١، ورواية الديوان :

* وما زالت القتلى تمورُ دماً ها *

وهو من شواهد الجنى الداني ٥٠٤، وشرح المفصل ١٨/٨، ومغني
اللبيب ١٢٨/١، والهمج ٢٤٨/١، ٢٤٨/٢، والخزانة ٤٢٩/٩
والدرر ٠٢٠٢/١

وفي النسخة " تسح " تصحيف وبباقي الروايات كما أثبتت .

والشاهد فيه : مجن " حتى " حرف ابتداء حيث استئنفت بعدها
جملة اسمية وهي " ما دجلة أشكال " .

(٣) سيلاتي بيان ذلك في ص ١٢٣ .

وَالِّي يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ الْوَجْهَانِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا نُصِبَ الْفِعْلُ
بَعْدَهَا كَانَ حَرْفًا جَرِّيًّا لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُضَمِّنُونَ "أَنْ" مِنْ أَجْلِ أَنَّ حَرْفَ
الْجَرِّ / لَا يَصِحُ دُخُولُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَلَمَّا كَانَ كَذِلِكَ أَضْمَرُوا
"أَنْ" لِيَصِيرَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَيَكُونُ قَوْلُكَ : "سَرْتُ حَتَّى
أَدْخَلَهَا" (١) فِي تَعْوِيرٍ : سَرْتُ حَتَّى دُخُولِهَا ، ثُمَّ إِنَّ مَا قَبْلَ
"حَتَّى" يَكُونُ سَبِيلًا لِمَا بَعْدَهَا مِثْلُ أَنَّ السَّيْرَ يَكُونُ سَبِيلًا لِلْدُخُولِ .

(٢) وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وُجُوهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّ يَكُونَ السَّبِيلُ وَالْمُسَبِّبُ جَمِيعًا قَدْ مَضَيَا ، كَقَوْلِكَ :
"سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا" .

وَالثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ السَّبِيلُ قَدْ مَضَى وَالْمُسَبِّبُ مُنْتَظَرٌ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ :
"جِئْتُكَ حَتَّى تُعْطِينِي" ، السَّبِيلُ الَّذِي هُوَ "الْمَجِيءُ" وَقَدْ كَانَ ،
وَالْمُسَبِّبُ الَّذِي هُوَ "الْإِعْطَاءُ" مُنْتَظَرٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدُ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّاسِ :
"أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ" (٣) الْجَنَّةَ ، وَيَقُولُونَ فِي "حَتَّى" هَذِهِ : إِنَّهَا
تَكُونُ بِمَعْنَى "كَيْ" (٤) .

(١) انظر الإيضاح من ٣١٥-٣١٦، والمقتضى ١٠٨٠/٢، وشرح المفعول ٤٠/٧.

(٢) يعني أن "حتى" التي ينتصب الفعل بعدها تكون على وجوه.

(٣) في النسخة "أدخلت" تحرير، والصواب ما أثبته، انظر المقتضى

١٠٨٤/٢، والاصول في النحو ١٥١/٢.

(٤) فيكون الفعل الأول في زمان الثاني في زمان آخر غير متصل
بال الأول. انظر الإيضاح من ٢١٦، وشرح المقصى ٥٠/٧ مما بعدها

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبِّبِ لَمْ يَمْضِ ، وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ : "أَسِيرُ غَدًا حَتَّى أَدْخُلَهَا" .

هَذِهِ وُجُوهُ النَّصْبِ ، وَيُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فَيَكُونُ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ قَدْ كَانَ وَالْمُسَبِّبُ الْآنُ !

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : "سَرَّتْ حَتَّى أَدْخُلَهَا مَا أَمْنَعَ" ، وَإِذَا أَرَدَتْ ذَلِكَ كَانَتْ "حَرْفًا يُبْتَدِأُ مَا بَعْدَهُ ، وَلَا يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ ، مِثْلُهَا فِي :

* حَتَّى مَا دِجْلَةً أَشْكَلُ *

[لَامُ التَّعْلِيلِ]

وَأَمَّا "اللَّامُ" فَهِيَ لَامُ الْجَرِّ الَّتِي فِي قَوْلِكَ : "جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ إِيَّاكَ ، أُضْنِيْرَ" أَنْ "بَعْدَهَا لِيَصِيرَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى الْمَسْتَدِرِ فَيَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ)٣(/ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ ٤٤ / بـ

(١) انظر إلا يهنساج ص ٣٦ .

(٢) تقدم هذا الشاهد برقم (٢٠) والشاهد هنا أن "حتى" حرف ابتداء لا عمل لها كما ذكر الجرجاني .

(٣) "ويرى الكوفيون أن النصب في قولك "جئت لا كرمك" ، وسرت حتى أدخل المدينة إنما هو باللام وحتى ، فاللام هي الناصبة لا كرمك ، وهي بمنزلة "أن" ، وليس هي لام الخفض التي في الأسماء ، ولكنها لام تفيد الشرط ، وتستعمل على معنى "كي" . عن شرح المفصل ١٩/٢ ، وانظر الإنفاق المسألة (٢٩) ٥٢٥/٢

لِكَلَامٍ^(١) - إِذَا ذُكِرَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا بِإِضْمَارٍ «أَنْ» - مَعْنَى
لَا يَكُونُ مَعَ الْمَصْدِرِ، وَهُوَ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : «جِئْتُكَ لِتُكْرِمِنِي» كَانَ الْمَعْنَى
أَنْكَ رَجَوْتَ مِنْهُ أَنْ يُكْرِمَكَ، وَإِذَا قُلْتَ : «جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ^(٢) إِيَّاى»
لَمْ تَخْلُصْ لِهَذَا الْمَعْنَى، بَلْ يَكُونُ الْذِي يَسِيقُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْهُ أَنْكَ جِئْتَكَ
لِإِكْرَامِ كَانَ مِنْهُ فِيمَا مَضَى . ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي «أَنْ» هَا هُنَا أَنْ تُضْمَرَ
وَأَنْ تَظْهَرَ، تَقُولُ : «جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمِنِي» كَمَا تَقُولُ : «جِئْتُكَ لِتُكْرِمِنِي»
فَإِنْ أَدْخَلْتَ «لَا» لَمْ يَجُزْ إِلَّا الإِظْهَارُ، تَقُولُ : «جِئْتُكَ لِأَنْ لَا تَفْعَلَ
كَذَّا»، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «أَنْ» فَلَا يُقَالُ : «إِسْلا يَفْعَلَ كَذَّا»
وَلِلَّامِ وَجْهٌ آخَرُ يُجِبُ فِي ذِكْرِ الْوَجْهِ إِضْمَارُ «أَنْ»، وَذِكْرٌ إِذَا جَاءَتْ
لِتَأْكِيسِرِ مَعْنَى النَّفْيِ^(٣)، كَعَوْلِيهِمْ : «مَا كُنْتُ لِأَضْرِبَكَ»، لَا يَجُوزُ

(١) في النسخة "الكلام" والـ"ولى" - في شظري - ما أثبت.

(٢) في النسخة مكررة.

(٣) وتسمى هذه اللام بـ"لام الجحود" وهي الواقعة بعد
كون منفي . انظر الجنبي الداني ١٥٠ ، وشرح الكافية
الشافية لابن مالك ١٥٣٨/٣

هَاهُنَا أَنْ تَقُولَ : " مَا كُنْتُ لِأَنْ أَضْرِبَكَ " (١) .
 وَمَعْنَى تَأْكِيدِ النَّفِيِّ هَاهُنَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا كُنْتُ أَضْرِبَكَ " .
 جَازَ أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ بِمَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مِنْكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَا كُنْتُ لَا أَضْرِبَكَ " . جَعَلَتْهُ بِسَرِيلَةِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْكَ أَصْلًا وَيَمْتَنِعُ مِنْ حَيْثُ
 هَادِئُكَ وَسَجِيْتُكَ وَالحَالُ الَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَالْمُخَاطِبِ ، وَيَحْصُلُ مِنَالْمَعْنَى
 مَا يَحْصُلُ مِنْ قَوْلِكَ : " مَا كُنْتُ مِنْ يَكُونُ لَهُ إِرَادَةٌ أَنْ يَضْرِبَكَ " (٢) ،
 وَكَذِيلَكَ فَسَرُوا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَعْذِبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (٣) عَلَى
 مَعْنَى مَا كَانَ مُرِيدًا لِأَنْ يَعْذِبَهُمْ .
 وَأَمَّا مَا عَدَ " الْلَامَ " مِنَالْحُرُوفِ السَّتَّةِ (٤) / فَلَا يَجُوزُ ٥٤٥
 إِظْهَارُ " أَنْ " بَعْدَهَا .

(١) اختلف النحويون في إظهار "أن" هنا، فذهب البصريون إلى عدم إظهارها، وإلى أن ناصب الفعل "أن" مقدرة بعد لام الجحود، وذهب الكوفيون إلى جواز إظهار "أن" بعد لام الجحود للتوكيد، وأن لام الجحود هي الناصبة بنفسها للفعل.

انظر هذا الخلاف في الإنفاق المسألة رقم (٨٢) ٢/٥٩٢

(٢) انظر الكتاب ٣/٧، وشج الكافية ٤/٦٤ .

(٣) سورة الأنفال : ٣٣، وانظر تفسير القرطبي ٤/٢٨٣٥ .

(٤) التي هي : " حتى، ولام كي، ولام الجحود، وواو الجمع، وأو بمعنى إلى أن، والفاء في جواب الأشياء، الستة التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض" . انظر الجمل للجرجاني ٢٣ .

[السَّوْاُو]

أَمَا "وَوَالجَمِيع" (١) فَإِنَّ الْفَرَضَ مِنْ إِضْمَارٍ "أَنْ" بَعْدَهَا الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَى لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ تَرْكِ إِضْمَارِهَا، وَذَكَرَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشَرِبِ الْلَّبَنَ" فَجَزَمْتَ عَلَى مَا يُوجِبُهُ ظَاهِرُ الْعَطْفِ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ تَنْهَيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرِبِ، وَإِذَا نَصَبَتْ صَارَ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّكَ تَنْهَيُ عَنْ جَمِيعِ بَيْنِهِمَا (٢)، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ مَعَ تَرْكِ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ قَدَرُوا الْكَلَامَ تَقْدِيرًا يَصِحُّ مَعْهُ، وَيَصِيرُ الْعُدُولُ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى - الَّذِي هُوَ الْجَمِيعُ -، وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ أَنَّهُمْ نَزَّلُوا الْفِعْلَ الْأَكْبَرَ مَنْزِلَةَ الْمَصْدَرِ، فَتَخَيلُوا كَانُوهُمْ قَالُوا : لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسمَكِ، ثُمَّ أَسْمَرُوا "أَنْ" فِي الثَّانِي لِيَصِيرَ بِهِ مَصْدَرًا مِثْلَ هَذَا، الَّذِي قَدَرُوهُ لِيَكُونُوا قَدْ عَطَفُوا اسْمًا عَلَى اسْمٍ، وَيَصِيرُوا كَانُوهُمْ قَالُوا : لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ لِلسمَكِ وَشُرُبٌ لِلْلَّبَنِ (٣).

(١) وهي واو المعية، ويسمى بها الكوفيون واو الصرف لأنها تصرف في المعنى الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول . انظر الصاحبي ٥٧ ، والإنصاف ٥٥٥/٢ مسألة رقم (٧٥) .

(٢) وهذا ما قرره سيبويه في الكتاب ٤٣/٣ ، حيث قال : " فإذا جزم فكانه نهاء أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال " . وانظر المقتضب ٢٥/٢ ، والجمل للزجاجي ١٨٢ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٢١/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٢ فما بعدها .

إِنْ هَذَا الَّذِي قَدَرُوا الْكَلَامَ عَلَيْهِ لَا يَدْلُلُ عَلَى مَا أَرَادُوهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَكُونُ
لَفْظًا خَاصًّا بِهِ، وَإِنَّمَا يَدْلُلُ النَّصْبُ فِيهَا بَعْدَ الْوَاوِ - مَعَ كَوْنِ الْفِعْلِ
قَبْلَهَا مَجْزُورًا - عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ جَعَلُوا اسْتِعْمَالَهُ كَذَلِكَ كَوْضِعٍ
يُوضَعُ لِمَعْنَى .

[أَوْ]

وَأَمَّا "أَوْ" فِي مِنْزِلَةِ "الْوَاوِ" فِي أَنَّ اِنْتِصَابَ الْفِعْلِ بَعْدَهُ يُاضْمَارِ "أَنْ" ،
وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَادَ تَأْمُلُهُ وَالنَّظَرُ فِيهِ أَنَّ السَّبَبَ / فِي إِضْمَارِ ٤٥ بـ
"أَنْ" فِي هَذِهِ الْمَسَائلِ هُوَ أَنْ يُصْرَفَ الْكَلَامُ عَنْ ظَاهِرِهِ لِيَدْلُلَ عَلَى غَرَبِيِّ
لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ الْغَرَضُ مَعَ تَرْكِهِ عَلَى الظَّاهِرِ ، كَمَا بَيْنَا فِي الْوَاوِ مَنْ أَنَّ نَصْبَ
الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنَّا كَانَ لِيَدْلُلَ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ بِالنَّهْيِ لَيْسَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْفِعْلَيْنِ ، وَلَكِنْ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا . وَفِي إِضْمَارِهَا بَعْدَ "أَوْ" مَعْنَى أَيْضًا لَا يَحْصُلُ
ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعَ تَرْكِ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "لَا لَزَمَكَ
أَوْ تُعْطِينِي" . كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ الْلُّزُومَ يَكُونُ وَيَمْتَدُ إِلَى أَنَّ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ ،
وَأَنَّهُ إِنَّما يَكُونُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْإِعْطَاءِ وَمُؤَدٍ إِلَيْهِ (١) ، وَلَوْتَرَكَ الْكَلَامُ
عَلَى ظَاهِرِهِ فَلَمْ يُنْصَبِ الْفِعْلُ بَعْدَ "أَوْ" لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ
كَوْنِ الْلُّزُومِ سَبَبًا لِلْإِعْطَاءِ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ إِلَى أَنَّ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ ، بَلْ كَانَ لَا يَزِيدُ
عَلَى أَنَّكَ تَرْعُمُ أَنَّهُ يَكُونُ إِمَّا هَذَا وَإِمَّا ذَاكَ ، وَلَا يَكُونَا نَجْمِيعًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : "أُعْطِيكَ أَوْ أَكُسوُكَ" لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ إِنَّما تَفْعَلُ الْإِعْطَاءَ
لِأَنَّ (٢) تَكْسُوهُ ، وَأَنَّ الْإِعْطَاءَ سَبَبٌ لِلْكُسْوَةِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : "يَأْتِيكَ الْيَوْمَ

(١) انظر الإيضاح ص ٣١٥ ، والفتوى بد ١٧٨١٢ .

(٢) في النسخة "لَانْ" مشددة ، تحريف .

نَسِدٌ أَوْ يَبْعَثُ أَخَاهُ إِلَيْكَ " لَمْ يَكُنْ الْمَعْنَى أَنَّ إِتْيَانَ زَيْدٍ سَبَبَ لِيَعْشِيهِ أَخَاهُ ، هَذَا مُحَالٌ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ يَكُونُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ .

[الفاء]

وَأَمَّا "الفاء" (١) فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُمْ أَضَرُوا " أَنْ " بَعْدَ " الْوَاوِ " وَيَعْدَ " أَوْ " بِصَرْفِ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ ، / حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِذَلِكَ - قَائِمٌ فِيهَا ، أَعْنَى رِفْيِي " الفاء" .
وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " إِتْتِينِي فَأُكْرِمُكَ " كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ إِنْ أَتَيْتِنِي أُكْرِمُكَ ، وَلَا سَبِيلًا إِلَى إِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِهَذَا الإِضَارَهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ "إِتْتِينِي" أَوْلًا أَمْرًا ، وَظَاهِرُ الْفاءِ أَنَّ يُدْخِلَ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ ، فَلَمَّا كَانَ الْكَلَامَ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَوْجَبَ أَنَّ تَكُونَ قَدْ أَمْرَتَهُ بِالْإِكْرَامِ كَمَا أَمْرَتَهُ بِالْإِتْيَانِ ، هَذَا عَلَى فَسَادِهِ أَنْ يُعْطَفَ مُعَرَّبًا عَلَى مَبْنِيِّهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْقُلْتَ رِفْيِي :

" لَا تَنْقِطُ عَنِّا فَلَا تَجْعَلْكَ " شَهِيدَ نَفْسَكَ وَمَنْ مَعَكَ عَنْ جَفَائِهِ، وَهَذَا بَعِيدٌ مِنَ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّكَ إِنْ انْقَطَعْتَ عَنِّا جَفَوْنَاكَ ! (١)

وَهَذَا السَّبِيلُ فِي الْبَاقِي ، فَلَوْ قُلْتَ : " مَا أَتَيْنَا فَتَحَدَّثُنَا " فَرَفَعَتْ كَمَا يُوجِبُهُ الظَّاهِرُ كُتْبَ قَدْ نَفَيتِ الإِتِيَانَ وَالْحَدِيثَ جَمِيعًا ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ ، إِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّكَ لَوْ أَتَيْنَا حَدَّثَنَا (٢) ، وَلَوْ قُلْتَ : " أَتَيْنَا فَتَحَدَّثُنَا " بِالرَّفِيعِ صَرَتْ كَأَنَّكَ تَسْتَفِهِمُ عَنِ الْحَدِيثِ كَمَا تَسْتَفِهِمُ عَنِ الإِتِيَانِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمُرَادُ ، إِنَّمَا الْمُرَادُ إِنْ أَتَيْنَا حَدَّثَنَا ، وَلَوْ قُلْتَ : " لَيْهُ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا " بِالرَّفِيعِ أَدْخَلَتِ الْحَدِيثَ فِي التَّعْنِي ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، إِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَتَانَا حَدَّثَنَا .

وَلَوْ قُلْتَ : " أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبُ خَيْرًا " (٣) بِالرَّفِيعِ ، / صَرَتْ ٤٦/ب كَأَنَّكَ تَقُولُ : " أَلَا تَنْزِلُ وَأَلَا تُصِيبُ خَيْرًا ؟ " ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْغَرْضُ وَلَا هُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا الْغَرْضُ أَنْ تَقُولُ : إِنَّكَ إِنْ نَزَلتَ أَصَبْتَ خَيْرًا .

(١) انظر المقتضى ١٠٦٢/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠/٣ .

(٣) "أَلَا" للعرض وهو قريب من التعمي ، انظر الإيضاح ص ٢١٣ .

فَصْلٌ

[في جواز الفعل المضارع]

[لَمْ]

"لَمْ" تقلب معنى "يَفْعَلُ" إلى معنى "فَعَلَ" ، فإذا قلت : "لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ" كان المعنى ما خرج زيد ، ولذلك تقول : "لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أَمْرٌ" فتعلق به الزمان الماضي (١) .

[لَمَّا]

و "لَمَّا" مثلها في هذا المعنى إلا أن فيها شيئاً ليس في "لم" ، وهو أنها تدل على أنك نفيت أمراً هو متوقع ، كقولك : "خَرَجْتُ وَلَمَّا تَطْلُبِ الشَّمْنَ" و "مضيت إلى الباب" ولما يخرج لا يرى بعد ؛ (٢) ولهذا قال الفحويون في "لَمَّا يَفْعَلُ" إنه نفي قد فعل ، وذاك أن قد "إذا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِيِّ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ [الذِي] (٣) أَخْبَرَ بِهِ جُوَيْرَهْ قد كان مُنتظراً ، أفلأ ترى أنك إذا قلت : "قد رَكِبَ الْأَمْيَرُ" فإنما تقوله لِقَوْمٍ كَانُوا يَتَوَقَّفُونَ رُكُوبَهُ .

[لَمْ الْأَمْرُ]

وأما "اللام" فيكون أمراً للفائب (٥) ، كقولك : "لِيَخْرُجْ زَيْدٌ" ،

(١) انظر المقتصد ٠١٠٩١/٢

(٢) انظر المرتجل ٠٢١٤

(٣) القول لسيبوه في كتابه ٠٢٢٣/٤

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام ٠

(٥) انظر شرح المفصل ٠٤١/٢

لَا يُؤْمِنُ بِهِ الْمُخَاطِبُ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [(١) قَرَأَ * فَبِذَلِكَ فَلَتَفَرَّحُوا] (٢) بِالْتَّاءِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " لِتُعَذِّنَ بِحَاجَتِي " فَإِنَّمَا كَانَ إِلَّا مَرْفِيهِ بِاللَّامِ مِنْ حِيثُ إِنَّ إِلَّا مَرْفِي فَعْلُ مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ يَتَوَجَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمُتَرُوكِ ذِكْرُهُ ، فَقَوْلُكَ : " لِتُعَذِّنَ " رَفِيْقَ مَعْنَى " لِيُعِنَّكَ أَمْرُ بِحَاجَتِي " (٣) ، فَالْمَأْمُورُ

(١) زيادة يقتضيها المقام .

(٢) سورة يونس : ٥٨ .

وذكر الاُخْفَش : " وقال بعضهم "فلتفرحاوا" ، وهي لغة للعرب رديةة؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقدَّر فيه على " افعَل " يقولون : " ليقل زيد ، لأنك لا تقدر على " أفعَل " . انظر معاني القرآن ٥٢٠/٢

وذكر ابن جنبي : " قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر - بخلاف - والسلمي وقتادة الجحدري وهلال بن يساف والأعمش - بخلاف - وعباس بن الفضل وعمرو ابن فaud " فبذلك فلتفرحاوا " . المحتسب ٣١٣/١

وانظر مختصر شواز القراءات لأبن خالويه ٥٢ ، والبحر المحيط ١٢٢/٥ ، والنشر في القراءات العشرين ٢٨٥/٢ ، والجمل للزجاجي ٢٠٨ ، والجنبي الداني ٠١٥٣

(٢) انظر معاني الحروف للرماني ٥٢ ، وشرح الاشموني ٣/٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٢٢/٤ ، والصفوة الصافية ١٩١/١

هُوَ الْأَمْرُ الْمُقْدَرُ أَنَّهُ يَحْمِلُ الْمَخَاطِبَ عَلَى الْعِنَايَةِ بِحَاجَتِكَ لَا الْمُخَاطِبِ
، كَيْفَ ؟ وَالْأَمْرُ يَكُونُ شَيْئاً يَفْعَلُهُ الْمَأْمُوزُ ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَكُونُ
فَاعِلًا شَيْئاً ! إِنَّمَا يَكُونُ غَيْرُهُ مُوقِعاً بِهِ فَعِلًا ، وَمِثْلُ هَذَا فِي أَنَّ الْفَظْوَفِي
الْأَمْرِ يَكُونُ عَلَى شَيْئاً وَالْمَعْنَى عَلَى غَيْرِهِ ، قَوْلُكَ : " لَا أَرِينَكَ هَاهُنَا " ،
الْفَظْوَفِي ظَاهِرِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ جَعَلَ يَنْهَى نَفْسَهُ عَنْ أَنْ يَرَى الْمَخَاطِبَ ،
وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ : " لَا تَكُونَنَّ هَاهُنَا وَيَحِيدُ أَرَاكَ " .

وَمِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَكْسِ قَوْلُهُ تَعَالَى : * وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غُلْظَةً * (١) ،
وَذَكَرَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمُشْرِكِينَ ، وَالْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْعَوْمِينَ
بِأَنْ يُغْلِظُوا عَلَى الْمُشْرِكِينَ (٢) ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ .

[لَا النَّاهِيَةُ]

وَأَمَّا " لَا " فَيَكُونُ لِلنَّهِيِّ ، وَيَصْلُحُ لِلْمَخَاطِبِ وَالْفَائِبِ جَيْعَانَ ،
تَقُولُ : " لَا تَخْرُجْ ، وَلَا يَخْرُجْ زَيْدٌ " . (٣)

(١) سورة التوبة : ١٢٣ .

(٢) قال ابن كثير في تفسيره ٤٠٢/٢ " وليجدوا فيكم غلطة " أى
وليجد الكفار منكم غلطة عليهم في قاتلكم لهم ، فإن العو من
الكامل هو الذي يكون رفيقاً لا خيه العو من غليظاً على عدوه
الكافر .

(٣) انظر الإيمان ٣١٩ ، والمختدد ١٩٢/٦ .

[إِنْ]

وَأَمَّا "إِنْ" فَإِنَّهَا لِلشَّرْطِ وَالجَرَاءَ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ^(١) أَنَّهُ سَبَبٌ، وَمَعْنَى الجَرَاءَ أَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ^(٢)، بِشُكْرِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ" كُنْتَ جَعَلْتَ إِلَيْتَانَ سَبَبًا لِلإِكْرَامِ.

ثُمَّ الْعِبَارَةُ الْجَامِعَةُ الْمُحَقَّقَةُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا لِتَعْلِيقِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ فِي وُجُودِهِ أَوْ اتِّفَاعِهِ . ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وُجُوهٍ : أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ وُجُودِ الثَّانِي بِوُجُودِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ : "إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ" .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ وُجُودِ الثَّانِي بِاتِّفَاعِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ : "إِنْ لَمْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ" .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ اتِّفَاعِ / الثَّانِي بِوُجُودِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ : "إِنْ خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ" .^(٣)

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ لِتَعْلِيقِ اتِّفَاعِ الثَّانِي بِاتِّفَاعِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ : "إِنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ أَخْرُجْ" .

(١) "الشرط في اللغة" : العلامة والأمارة فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه ومنه أشراط الساعة أي علاماتها . عن شرح المفصل ٤١/٧

(٢) انظر المرتجل ٢١٦

(٣) في النسخة "الثاني" والصواب ما أثبتت .

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالجَزَاءَ إِذَا كَانَا فِعْلَيْنِ لَمْ يَخْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ.

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَا مَاضِيَيْنِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًّا وَالآخَرُ مُضَارِعًا . (١)

فَإِذَا كَانَا مُضَارِعَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا إِلَّا الجَزْمُ ، قَوْلِكَ : " إِنْ تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ " .

وَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ لَمْ يَظْهِرْ فِيهِمَا الجَزْمُ ، إِلَّا أَنَّ الْمَاضِيَ يَنْقَلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ بِلِنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ " إِنْ " . فَتَقُولُ : " إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ " ، فَيَكُونُ المَعْنَى : إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ . (٢)

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًّا وَالآخَرُ مُضَارِعًا فَانْظُرْ ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ هُوَ الشَّرْطُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الجَزْمُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " إِنْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ هُوَ الْجَزَاءُ جَازَ فِيهِ الجَزْمُ وَالرَّفْعُ جَمِيعًا . (٣) وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " إِنْ أَتَيْتَنِي أُكْرِمْكَ " يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ . (٤)

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتضى ١١٠٢/٢ .

(٢) انظر المقتضى ١٠٩٥/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٦٨،٦٦/٣ .

(٤) "الرفع لا يجل أن الجزء" تابع للشرط ، فلما لم يظهر الجزم في الشرط -

لكونه ماضيا - ترك في الجزء على حاله ، فهو مرفوع في اللفظ مجزوم

في المعنى "عن المقتضى ١١٠٤/٢ .

جاء في بيت زهير (١) :

٤١ - وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول : لا غائب مالي ولا حرم

[اقتران جواب الشرط بالفاء]

وأما إذا كان الجزاء بالفاء فيجب أن يعتبر فيه أصل : وهو أنه إذا لم يكن الذي تريد أن تجعله جزاء يفعل "مستقبلاً ولا فعل "في معنى يفعل "مستقبلاً وجوب إدخال الفاء لا محالة ، فمن ذلك / أن يكون جملة من المبتدأ والخبر ، كقولك "إن تأتيني فانت مكرم" .

ومن ذلك أن يكون أمراً ، كقولك : "إن لقيت زيداً فاكرمه" أو يكون قد دخل عليه "قد" أو "سوف" أو "السين" ، كقولك : "إن تنفعني اليوم فسوف أنفعك ، أو فسانفعك غداً" ، و "إن يقل زيد كذلك فقد يكون منه الغلط" (٢)

(١) هو زهير بن أبي سلمي ، شاعر جاهلي ، وشهرته تفني عن التعريف به انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١١٥ ، والغناء ١٠٢٨ / ٢٨٨ .
والبيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان .

(٢) البيت في ديوان زهير "بشن الا علم الشنتمري" ١٠٥ ، ورواية
الديوان : " يوم مسألة " .

وهو في الكتاب ٦٦ / ٣ ، والقتضب ٦٨ / ٢ ، والمفصل ٣٢١ ، وشرحه
لابن يعيش ١٥٢ / ٨ ، والمحتب ٦٥ / ٢ ، وأمالي القالي ١٩١ / ١ ،
وشواهد المغني ١٣٨ / ٢ ، واللسان (حرم) ، والخليل من
الخلة : الفقير المحتاج ، ويوم مسغبة : يوم مجاعة ، والحرم :
المنع .

والشاهد فيه : رفع " يقول " وهو جواب الشرط على نية التقديم
عند سيبويه ، والتقدير : يقول إن أتاه خليل ، وعلى إضمار الفاء
عند الكوفيين .

(٣) انظر المقتضى ١١٠٠ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٣٧ ، وشفاء العلیل

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا صَرِيحًا ، كَوْلَكَ : " إِنْ تَشْكُرْنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ فِيمَا مَضَى " ، وَغَيْرَ هَذَا مِمَّا يَخْرُجُ عَمَّا حَدَّدَنَا مِنْ كَوْنِهِ " يَفْعَلُ " مُسْتَقْبَلًا ، أَوْ " فَعَلَ " فِي مَعْنَى " يَفْعَلُ " مُسْتَقْبَلًا .
 وَطَرِيقَةُ أُخْرَى فِي هَذَا ، وَهِيَ أَنْ يُقَالَ : كُلُّ مَا لَوْأَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ شَرْطًا لَمْ يَصْلُحْ فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ جَزَاءً وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِالْفَاءِ !^(١)
 تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الاسمِ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ شَرْطًا ، فَلَا يُقَالُ : " إِنْ أَنْتَ مُكْرَمٌ " ، وَلَا مُرْدًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، وَكَذِلِكَ النَّهْيُ ، وَكَذِلِكَ " سَيَفْعَلُ " ، وَسَوْفَ يَفْعَلُ ، وَقَدْ يَفْعَلُ ، وَكَذِلِكَ " قَدْ فَعَلَ " .
 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ " مَا " إِذَا دَخَلَ عَلَى " يَفْعَلُ " مَنْعَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، فَلَوْ قُلْتَ : " إِنْ مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ خَرَجْتُ " كَانَ مُحَالًا بِلَامَ " مَا " يَكُونُ لِنَفْيِ الْحَالِ ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ شَرْطًا بِلَامَ الْحَالِ يَكُونُ مَوْجُودًا ، وَحُكْمُ الشَّرْطِ أَنَّ لَا يَكُونَ مَوْجُودًا ، وَلَيَسْ كَذِلِكَ إِلَّا مُرْفِي " لَا " بِلَامَهَا تَكُونُ لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ ، فَتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ شَرْطًا ، وَإِذَا كَانَ جَزَاءً لَمْ يَحْتَاجْ فِيهِ إِلَى الْفَاءِ ، تَقُولُ : " إِنْ / لَا تَخْرُجْ لَا أَخْرُجْ " .
 بِ/٤٨

وَلَمْ " بِسَنْرِلَةٍ " لَا " فِي أَنَّهُ يَكُونُ شَرْطًا ، وَيَكُونُ جَزَاءً مِنْ غَيْرِ فَاءٍ ، كَوْلَكَ : " إِنْ لَمْ تَخْرُجْ لَمْ أَخْرُجْ " .
 وَمَا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ حُكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ أَنَّ يَكُونَ أَمْرًا غَيْرَ مَوْجُودٍ^(٢) ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَقْعُدُ الْمَاضِ الْصَّرِيحُ

(١) انظر شرح الكافية للرشيد ٤/١١٠.

(٢) انظر المقتضى ٢/١١٠٦.

فِي الْجَزَاءِ، كَوْلَكَ : "إِنْ تَشْكُرِنِي فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ قَدِيمًا" ، لَكِنَّهُ
لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ تَأْوِيلٍ يَصِيرُ بِهِ الْمَعْنَى إِلَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ
تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ لَهُ : "إِنْ اعْتَدَتْ عَلَيَّ يُشْكِرُكَ الْيَوْمَ اعْتَدَتْ عَلَيْكَ بِإِحْسَانِي
فِيمَا مَضَى إِلَيْكَ" . وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَجْرِي هَذَا الْجِنْسُ .

[إِذَا]

وَأَمَّا (إِذَا) فَلَيَسْتَ هِيَ الَّتِي تَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ فِي مُثَلِّ
"إِلَيْكَ إِذَا أَخْمَرَ الْبُسْرُ" (١)، وَلَكِنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ (٢)، وَتُسَمَّى ظَرْفَ
الْمُفَاجَأَةِ، وَهِيَ تَجْرِي مَجَرَى الْفَاءِ فِي رَبْطِ الْجُمْلَةِ بِمَا قَبْلَهَا وَجَعَلَهَا
جَزَاءً . فَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ *هُمْ يَقْنَطُونَ* (٣) قَدْ صَارَتِ (إِذَا)
جزءاً لِلشَّرْطِ الَّذِي هُوَ *وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ*
(٤)
كَمَا تَصِيرُ بِالْفَاءِ إِذَا قُلْتَ : "فَهُمْ يَقْنَطُونَ" (٥)
وَلَا تَدْخُلُ "إِذَا" هَذِهِ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمُبَدَّأِ وَالْخَبَرِ .

(١) "البُسْر" : التمر قبل أن يُرْطَبَ لِغَضَاضَتِهِ، واحدته "بُسْرَة" اللسان
(بُسْر) .

(٢) اختلف النحويون في "إذا" الفجائية على ثلاثة أقوال : الاًول :
أنها ظرف زمان ، والثاني : أنها ظرف مكان ، والثالث : أنها
حرف . راجع الجنى الداني ٣٦٥ ، ومغني اللبيب ١/٨٢ ،
والجمع ٣/١٨٢ .

(٣) سورة الروم : ٣٦ ، والآية بتمامها * وإن تصبهم سيئة بما قدّمت
أيديهم إذا هم يقْنَطُونَ* .

(٤) انظر الإيضاح ٣٦ ، ورجم المباني ٦٢ .

(٥) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٤/٢٥٣ ، ومغني اللبيب ١/٨٢ ،
وأمالی ابن الشجیر ١/٣٤ ، ورصف المباني ٦٢ .

”فصل“

كُلُّ مَا يُجَابُ بِالفَاءِ يُجَابُ بِالْجَزْمِ إِلَّا النَّفِيُّ (١) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ لَهُ جَوَابٌ بِالْجَزْمِ.

وَيَتَبَيَّنُ هَذَا بِأَنَّ تَنَظُّرَ إِلَى النَّهْيِ، وَذَاكَ أَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلِفُ،
فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ بِالفَاءِ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْفَعْلِ يَكُونُ سَبَبًا
لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ، / فَإِذَا قُلْتَ : ”لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَنَجْفُوكَ“ كَانَ ٤٩/١
الْمَعْنَى : إِنْ انْقَطَعَتْ جَفَوْنَاكَ، وَإِذَا جَزَمْتَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ اِنْتِفَاءُ الْفَعْلِ
سَبَبًا لِلِّذِي هُوَ جَوَابٌ، تَقُولُ : ”لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ“ فَيَكُونُ الْمَعْنَى :
فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ (٢)، وَعَلَى هَذَا قَالُوا : ”لَا تَدْنُ مِنَ
الْأَسْبِدِ فَيَأْكُلُكَ“، وَلَمْ يَقُولُوا : ”لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسْبِدِ يَأْكُلُكَ“ بِلَاَنَّهُ إِذَا
كَانَ بِالفَاءِ كَانَ الْمَعْنَى : فَإِنَّكَ إِنْ دَنَوْتَ مِنْهُ يَأْكُلُكَ، وَهَذَا صَحِيحٌ، وَإِذَا
جَزَمْتَ كَانَ الْمَعْنَى : فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ، وَهَذَا مُحَالٌ (٣)
وَالنُّكْتَةُ أَنَّ الْمَعْنَى مَعَ الْفَاءِ يَكُونُ عَلَى قَوْلِكَ : ”فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ“،
وَمَعَ الْجَزْمِ ”فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَفْعَلْ“.

(١) وقد غلط في هذا الموضع أبو القاسم الزجاجي فزع أن جواب النفي بغير الفاء يكون مجازاً، والصواب أنه لا يصح أن يكون جوابه إلّا بالفاء والنصب.

انظر الجمل للزجاجي ٢١٠، ومقدمة في النحو للذكي ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢، وإصلاح الخلل للبطليوسى ٠٢٦٣

(٢) انظر المقتضى ١١٢٤/٢

(٣) انظر الأصول ١٦٤/٢، والمقدمات ١١٢٤/٢ مما بعد هما.

ثُمَّ الْعِلَةُ فِي اسْتِنَاعَ أَنْ تُقَدِّرَ فِي النَّفِيِّ "إِنْ لَا تَفْعَلْ" كَمَا
قَدَرَتْ فِي النَّهْيِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَصْحُّ أَنْ تَقُولَ "إِنْ لَا تَفْعَلْ" مَعَ مَنْ هَمْ
يَفْعَلُ يَفْعَلُهُ، وَالنَّهُ يَكُونُ أَبْدًا عَنْ فِعْلٍ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ قَدْ هَمْ بِأَنْ
يَفْعَلُهُ، أَوْ يُنْزَلُ مَنْزِلَةً مِنْهُمْ، وَلَا يَتَصَوَّرُ فِي النَّفِيِّ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلَّ لِلرَّجُلِ:
(١) "مَا تَأْتَيْنَا" فَأَنَّتْ تَحْكُمُ (٢) عَلَيْهِ يَقْدِمُ الْفِعْلُ مِنْهُ، وَكَيْفَ تَقُولُ : فَإِنَّكَ
إِنْ لَا تَفْعَلْ .

"فصل"

[في حُرُوفِ الْجَمْرِ]

الاَصلُ فِي حُرُوفِ الْجَمْرِ أَنَّهَا أُجْتَبِتْ لِتَعْدِيِ الْأَفْعَالِ التِّي
لَا تَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ (٣)، تَقُولُ : "مَرَرْتُ" فَلَا يَصِلُ إِلَى "زَيْدٍ"؛
فَإِذَا چَيْتَ بِ"الْبَاءِ" أَوْ بِ"إِلَى" أَوْ بِ"عَلَى" وَصَلَ إِلَيْهِ، كَوْلِيكَ:
"بِزَيْدٍ" ، وَإِلَى زَيْدٍ ، وَعَلَى زَيْدٍ (٤). ثُمَّ إِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَرِبَ
مِنَ الْمَعْنَى .

(١) في النسخة "ماتينا" والصواب ما أثبته، انظر المقتضى ١١٢٥/٢،

والجمل للزجاجي ١٩٣ .

(٢) في النسخة "تحلم" تحريف .

(٣) انظر المفصل ٢٨٣، وقد سمي المخترى هذه الحروف حُرُوفُ الْإِضَافَةِ، وعَبَّرَ عَنْهَا الْكُوْفِيُونَ بِحُرُوفِ الْخُفْضِ، وقد يسمونها حُرُوفُ الْصَّفَاتِ؛ لَا نَهَا تقع صفات لِمَا قَبْلَهَا مِنَ النَّكَراتِ، نحو "مررت بِرَجُلٍ مِنَ الْكَرَامِ" وانظر شرح المفضل لابن يعيش ٢/٨ .

(٤) انظر المقتضى ٢/٨٢٤ .

[الباءُ]

فَ (الباءُ) / يَكُونُ لِلإِلصاقِ ، كَوْلِكَ : " كَتَبْتُ بِالقَلْمَنْ " ، ٤٩/ب
قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(١) : " أَلَصَقْتُ الْكِتَابَ بِالقَلْمَنْ " .

وَقَدْ يُقالُ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ لِلإِسْتِعَانَةِ^(٢) مِنْ حِيثُ إِنَّ مَا كَانَ
أَدَاءً فِي الْعَمَلِ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي مَعْنَى الْمُعْنَينَ عَلَى الْفِعْلِ .
وَيَكُونُ بِمَعْنَى " فِي " [كَ] قَوْلِهِمْ : " مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ " ،
الْمَعْنَى مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ .

وَيَكُونُ بِمَعْنَى " مَعَ " كَوْلِهِمْ : " اشْتَرَيْتُ الدَّارَ بِالْأَتِهَا " أَيْ
مَعَ آلَاتِهَا .

وَتَكُونُ مَزِيدَةً^(٤) كَوْلِهِمْ : " أَلَقَى بِيَدِهِ " ، وَالاَصلُ أَلَقَى يَدَهُ ،
وَقَدْ يَكُونُ لَهَا فِي الْزِيَادَةِ فَائِدَةً ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : " لَيْسَ زَيْدُ بِخَارِجٍ ،
وَمَا زَيْدُ بِخَارِجٍ " . كَذَرَادَتْ بِدُخُولِهَا لِلنَّفِي تَأكِيدًا^(٥) لَا يَكُونُ إِذَا

(١) انظر كتابه الجمل ص ٢٥٠

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١٢٣/١٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢ ، والجني الداني ١٠٣ ، ورصف المباني ١٤٣ ، وشرح التصريح

١٢/٢

(٣) زيارة يستقيم بها الكلام .

(٤) انظر الصاحبي ص ١٣١ فما بعدها ، الجنى الداني ١١٠ ، وشرح التصريح ١٢/٢ ، وانظر مواضع زياراتها في مغني اللبيب ١٠٦/١

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١٢٣/١

لَمْ تَدْخُلْ ، وَتَدْخُلْ أَيْضًا فِي خَبَرِ "كَانَ" . إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَى "كَانَ" حَرْفُ نَفِي ، وَبِثَالَهُ قَوْلُكَ : "مَا كَانَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِصَانِعٍ" ، وَذَاكَ (١) قَالَ الشَّاعِرُ :

(٢) ٢٢ - وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ يَا وَعَرِ

[اللام]

وَ(اللام) الْأَصْلُ فِيهَا إِلَيْضَافَةُ ، وَالشَّيْءُ يُضَافُ إِلَى الشَّيْءِ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِهِ فِي (٣) مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي (٤) ، فَإِذَا قِيلَ :

(١) كذا في النسخة ، ولعل الاًولى "وكذاك" .

(٢) البيت لمحمد بن عبدالله بن مسلم بن المولى ، مولى الانصار ، شاعر متقدم من مخصوصي الدولتين الاموية والعباسية . "انظر ترجمته في سبط اللالي" ١٨٢/١ ، والاغاني ٢٨٦/٣ ، ومعجم الشعراء ٤١١ . وهو في الحماسة لا بُنْ تمام ٣٢٢/٢ ، وشرح الحماسة للتبريزى ٤/٤٣٥ ، وشرحها للمرزوقي ١٧٦١ . والشاهد فيه دخول "الباء" في خبر "كان" المسبوقة بنفي وزيادتها لتأكيد النفي .

(٣) في النسخة "في" "فوق" "من" والراجع - في نظري - مثبت .

(٤) انظر شرح التصريح ٢/٣٣ .

"غلام زيد" كان إضافة "الغلام" إلى "زيد" من جهة اختصاص ملكيه
بـه، فإذا قيل : "دار زيد" [كان] ^(١) كذلك - أولانه مختص
بـكونها مسكنأ له، وقد جرت العادة ^(٢) لأن يقال : إنها تكون للملك، وذاك
شيء قالوه على سبيل التقرير على المعلم، وإلا فإن الملك نفسه يضاف
/ فيقال : "هذا ملك زيد، وملك لزيد" ، فيكون العنوان على ^{٥٠}
الاختصاص لا محالة ^(٣) ، وكيف يكون الملك حقيقة معناها ! وهي تجيء

(١) إضافة يتضح بها الكلام ، والمعنى كان إضافة " الدار " إلى
"زيد" من جهة اختصاص ملكه بها كإضافة "الغلام" إلى
"زيد" من جهة اختصاص ملكه به .

(٢) في الإيضاح ص ٢٥٢ .

(٣) قال ابن سيده في المخصوص ٥٠ / ١٤ : " وهذا كله راجع إلى
معنى واحد وهو الاختصاص " . ولم يذكر الزمخشري في مفصله
٢٨٦ لـ "اللام" معنى سوى الاختصاص ، أما المرادي فيرى أن
معنى "اللام" في الأصل هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها ، وقد
تصحبه معانٌ أخرى . انظر الجنى الداني ١٥٢ .

فِيمَا لَا يَتَصَوَّرُ وَصَفْهُ بِالْمُلْكِ كَقَوْلِنَا : هُوَابْنُ لِزَيْدٍ ، وَأَخْ لِعَمَرٍ . وَصَدِيقٌ
لِبَكْرٍ ، وَمِثْلُ لِزَيْدٍ " وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ . وَكَذِيلَكَ تَقُولُ : " هَذَا صَفَةُ لِزَيْدٍ ،
وَهَذَا الشِّعْرُ لِزَيْدٍ " وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى ، وَلَا يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِ
إِلَّا الْإِخْتِصَاصُ .) ١ (

وَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ) ٢ (، كَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِتَكِرِمَنِي " وَجِئْتُكَ لِمَحْبَبِتِي
لَكَ .

وَتَكُونُ لِتَأكِيدِ النَّفِيِّ) ٣ (، وَذَلِكَ - عَلَى الْحَقِيقَةِ - لَيْسَ هُوَ مَعْنَى
لَهَا ، إِلَّا نَذِكَ التَّأكِيدَ إِنَّا حَصَلَ يَإِضْمَارِ شَيْءٍ ، مِثْلَ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ :
" مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ كَذَا " كَانَ الْمَعْنَى مَا كُنْتُ مُرِيدًا لِذَلِكَ وَمُسْتَعِدًا لِذَلِكَ ،
وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

(١) بعض النحوين يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين وهو " الملك والاستحقاق ". انظر مغني الببيب ٢٠٨ / ١ .

(٢) لام التعلييل تأتي مع الفعل ، ومع الاسم ، وينصب الفعل بعدهما بـأـنـ مضمـرة جوازاً ، وـأـنـ " مع الفعل في تأويل مصدر مجرور باللام . هذا مذهب البصريين انظر الجنى الداني ١٥٠ ، والإنصاف المسألة رقم (٧٩) ٢ / ٥٢٥ .

(٣) راجع ص ١٤٨ - ١٤٩ فيما سبق .

[مِنْ]

وَأَمَا (مِنْ) فَتَكُونُ لِابْتِدَاءِ الْعَالِيَةِ (١) ، كَوْلَكَ : " سِرْتُ مِنْ الْبَصَرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ " جَعَلَتِ الْبَصَرَةَ مُبْتَدَأَ السَّيْرِ . وَتَكُونُ لِلتَّبَعِيفِ ، كَوْلَكَ : " أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ " تُرِيدُ بَعْضَ الْمَالِ (٢)

وَتَكُونُ لِلتَّبَيِّنِ (٣) ، كَوْلِهِمْ : " عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمْ " ، وَكَوْلِهِ
وَتَكُونُ لِلتَّبَيِّنِ (٤) ، فَاجْتَنَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ (٥) ، لَا تَكُونُ هَاهُنَا [تَعَالَى] * فَاجْتَنَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ، لَا تَكُونُ هَاهُنَا

(١) في المكان باتفاق ، نحو * من المسجد الجرام إلى المسجد الأقصى * ، وما نُزِّلَ منزلة المكان نحو * إِنَّهُ من سليمان * ، وفي الزمان عند الكوفيين فقط نحو * من أول يوم أحد أن شقوم به * انظر المسألة (٥٤) من الإنفاق ٣٢٠ / ١ ، وأسرار العربية ٢٢٢ ، وشرح الفصل ٩٣ / ٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٠ / ٢ بما بعدها ، والبرهان للزرتشي ٤١٥ / ٤

(٢) انظر معاني الحروف للرماني ٩٢ ، وشرح ابن عقيل على الْأُفْيَة
٠ ٣١٩ / ١ ، ومغنى الليبب ١٥ / ٣

(٣) انظر رصف العباني ٣٢٣

(٤) زيادة يقتضيها المقام *

(٥) سورة الحج : ٣٠ ، وعلمتها أن يحسن جعل " الذِي " مكانهما ، لأن المعنى : فاجتنبوا الرجل الذي هو وثن ، ومجيء * مِنْ ليبيان الجنس قال به قوم من المتقدمين والآخرين ، وأنكره أكثر المغاربة وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء الْعَالِيَةِ ، لأن الرجل جامع للأوثان وغيرها ، وقيل : هي للتبعيف لأن الرجل منها هو عبادتها ، واختاره ابن أبي الربيع *

انظر الجنبي الداني ٣١٥ ، والبسط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٨٤٦ / ٢ ، ومغنى الليبب ٣١٩ / ١ ، والبرهان في علوم القرآن للزرتشي ٤١٨ / ٤

للتَّبَعِيفِ مِنْ حِيثُ إِنَّكَ لَمْ تُرِدْ بِقَوْلِكَ : "أَخَذْتُ عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ" أَنَّ هُنَاكَ جُمْلَةٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَنْتَ أَخَذْتَ مِنْهَا هَذَا الْقَدْرَ، وَكَذِلِكَ الْحُكْمُ فِي الْآيَةِ ؛ / لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الرَّجُسِ الْمَأْمُورِ يَاجْتِسَابِهِ هَا هُنَا هُوَ "الْأَوْثَانُ" ، وَجَعَلُهَا للتَّبَعِيفِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوْثَانِ مَا لَيْسَ بِرِجْسٍ . وَذَلِكَ مَحَالٌ^(١).

وَتَكُونُ مَزِيدَةً لِلْدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ^(٢) ، تَقُولُ : "مَا جَاءَنِي رَجُلٌ" ، فَيُحَتَّمُ أَنْ تُرِيدَ "مَا جَاءَنِي وَاحِدٌ لَكِنْ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ" ، فَإِذَا أَدْخَلَتْ (مِنْ) فَقُلْتَ : "مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ" كَانَ نَفِيًّا لِلْجِنْسِ كُلُّهُ قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ^(٣).

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢٦٦ / ٨، وشرح المفصل ١٢/٨، وفيه " وقد قيل في قول سيبويه " هذا باب علم ما الكلم من العربية" إنه من هذا الباب لأن " الكلم " قد تكون عربية وغير عربية فبين جنس الكلم بأنها عربية".

(٢) وتكون مزيدة أيضاً لتوكيد الاستغرار، وهي الدالة على الأسماء الموضوعة للعموم وهي كل نكرة مختصة بالنفي نحو " ما قام من أحد " عن الجنى الداني ٣٢٠، وانظر التبصرة والتذكرة ٢٨٥/١، شرح التصريح ٨/٢.

(٣) انظر شرح المفصل ١٣/٨، والجنى الداني ٣٢٠، ومفتسي الليب ٣٢٢/١.

[إلى]

وَأَمَّا (إِلَى) فَمَعْنَاهُ انتِهَاءُ الْغَايَةِ^(١)، كَوْلَكَ : "سَرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ" جَعَلَتِ الْكُوفَةَ مُنْقَطِعَ السَّيْرِ وَمُنْتَهَاهُ . وَقَدْ يُكُونُ بِمَعْنَى (مَعَ)^(٢)، كَوْلِيهِمْ : "خُذْهَذَا إِلَى ذَاكَ" أَيْ مَعَ ذَاكَ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى * مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ^(٣) أَيْ مَعَ اللَّهِ.

[في]

وَأَمَّا (فِي) فَمَعْنَاهُ الوعاءُ^(٤)، كَوْلَكَ : "الْمَالُ فِي الْكِيسِ، وَاللِّفْضُ فِي الْحَبْسِ" .

(١) انظر المقتضى ٨٢٤/٢، ومعاني الحروف للرماني ١١٥، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢.

(٢) انظر رصف المباني ٨٣، ونالجني الداني ٣٢٣ وفيه : " وكُونْ إِلَى" بمعنى "مع" حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين" .

(٣) سورة آل عمران : ٥٢، والصف : ١٤ .

(٤) ويقصد به الظرفية، وهي أصل معانيها . انظر معاني الحروف للرماني ٩٦، ورصف المباني ٣٨٨، والجني الداني ٢٦٦، ومغني اللبيب ١٦٨/١، وفي الكتاب ٢٢٦/٤ "وَأَمَّا" في "فَهِيَ لِلْوَعَاءِ" ، تقول : هو في الجراب وفي الكيس وهو في بطنه أمه ، وكذلك هو في الغُلْ ، لأنَّه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو في القبة ، وفي الدار . وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاءُ به يقارب الشيء ولیعن بمثله " ، وانظر المقتضى ١٣٩/٤ ، والإيضاح من ٤٥٢ .

وَقَالُوا : إِنَّهُ يَكُونُ بِمَعْنَى (عَلَى) ، كَوْلَهُ تَعَالَى : *وَلَا صِلَبَنَّكُمْ
فِي جُذُورِ النَّخْلِ (١) وَالْمَعْنَى عَلَى جُذُورِ النَّخْلِ ، وَكَقْلِ الشَّاعِرِ :
٢٣ - بَطْلٌ مَكَانٌ شِيَابَةٌ فِي سَرْحَةٍ يُحْذِى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ
أَيْ عَلَى سَرْحَةٍ .

[رُبَّ]

وَأَمَّا (رُبَّ) فَلَهَا خَواصٌ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ (٢) :
إِحْدَاهَا : أَنَّهَا لَا تَقْعُدُ إِلَّا فِي صَدِّ الرَّكَامِ (٤) ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ

(١) سورة طه : ٧١ ، وانظر الصاحبي م ٤٣٩، والبحر المحيط ٦ / ١٦١.

(٢) البيت لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ٢١٢ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٣٨ ، وهو من شواهد الخصائص ٢ / ٣١٢ ، والمنصف ١٢ / ٣ ، وشرح الفصل ٢١ / ٨ ، وصرف العباني ٣٨٩ ، وشرح الاشموني ٢٥٨ / ٣ ، والخزانة ٤٨٥ / ٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦٢ / ٤ .

والسرحة : الشجرة العظيمة ، ويُحْذِى : أَيْ تجعل حذاً له ، والسبت : جلود البقر ، أو كل نعال مدبوغة بالقرظ . يصف شخصاً بطول القامة واستواءُ الخلق .

والشاهد فيه : مجيء "في" بمعنى "على" .

(٣) هي حرف جر عند البصريين ، واسم عند الكوفيين والأشف ، انظر حجتهم في الإنصاف المسألة رقم (١٢١) ٨٣٢ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠ / ١ ، وشرح الفصل ٢٢ / ٨ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٤٢ ، وانظر "رب" في الديوان ٤٥٣ .

(٤) انظر الجنى الداني ٣٢٢ فما بعدها ، والهمج ١٢٦ / ٤ .

تَقْعُدُ فِي غَيْرِ الصَّدَرِ، بَلْ إِلَّا أَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ فِيمَا بَعْدَ الْفِعْلِ الَّذِي يَعْدَى بِهَا، كَقَوْلِكَ : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَإِذَا قُلْتَ : «بِزَيْدٍ مَرَرْتُ» كَانَ فِي نِسْيَةِ التَّأْخِيرِ، كَمَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ / الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ ١٥١
يَنْفَسِيهِ كَ (زَيْدٍ) فِي قَوْلِكَ : (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وَمَرْتَبَةُ الْمَفْعُولِ عَلَى
الْجُمْلَةِ بَعْدَ مَرْتَبَةِ الْفَاعِلِ ٠

وَالثَّانِيَةُ مِنْ خَواصِهَا : أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكَرَةِ^(١)، كَقَوْلِكَ : «رَبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْخِلَهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ، فَلَا يُقَالُ : «رَبَّ الرَّجُلِ»^(٢) وَلَا «رَبَّ زَيْدٍ» إِلَّا إِذَا قَدِرْتَ التَّنْكِيرَ، فَأَرْدَتَ :
رَبَّ إِنْسَانٍ يُسْمَى زَيْدًا لَقِيْتُهُ ٠

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّكَ تَرَاهَا تَجِيْهًا وَلَيْسَ مَعَهَا فِعْلٌ يَتَعَدَّى بِهَا
كَالْحُكْمِ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ ٠

تَفْسِيرُ ذِرِيكَ أَنَّكَ تَقُولُ : «رَبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ»، فَيَكُونُ كَلَامًا
صَحِيحًا^(٣)، ثُمَّ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا قَدْ هَدَتْ بِقَوْلٍ؛ لِأَنَّ التَّعَدِيَّةَ
تَكُونُ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ هَذَا مَفْعُولٌ ٠

(١) انظر الإيضاح من ٤٥٦ غمابها، وصرف المبني ١٨٩، وشرح ابن عقيل
على الْأُلْفِيَّةِ ١٢/٣ ٠

(٢) وجوز بعضهم جرّها المعرف بأُلْ محتاجاً بقوله :
رَبُّما الجامِلِ الْمُؤْبِلِ فِيهِمْ وَغَنَاجِحُ بَيْنِهِنَّ الْمُهَارُ
وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع، وإن صحت بالجرّ خرج على
زيادة «أُل» ٠

انظر الجنى الداني ٤٢٤، والمعنى ١٢٢/٤ ٠

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٢١/١ : «إِذَا قُلْتَ : رَبَّ رَجُلٍ يَقُولُ
ذَاكَ، فَقَدْ أَضْفَتَ الْقَوْلَ إِلَى الرَّجُلِ بِـ «رَبَّ» ٠

[حتى]

وَأَمَّا (حتى) فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا جَرِّيًّا .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا يُبْتَدِأُ مَا بَعْدَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى

هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ (١)

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً ، وَهَذَا مَوْضِعٌ ذِكْرُ هَذَا الْوَجْهِ ، وَيَنْبَغِي
أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لَهَا فِي كَوْنِهَا عَاطِفَةً حُكْمًا لِيَعْنَى هُوَ لِسَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَذَلِكَ
أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ جُزًّا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ (٢) ، فَإِنَّا قُلْتَ :
”جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ“ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ” زَيْدٌ“ مِنَ الْقَوْمِ ، وَلَا يَجِبُ ذَاكَ
فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ ، فَإِنَّا قُلْتَ : ”جَاءَنِي الْقَوْمُ وَزَيْدٌ“ لَمْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
” زَيْدٌ“ وَاحِدًا مِنَ الْقَوْمِ ، بَلْ يَكُونُ / الظَّاهِرُ أَنَّ لَا يَكُونَ مِنْهُمْ ، وَكَذِلِكَ
تَجِدُ الْمَعْطُوفَ فِيمَا لَا يُحْصَى شَيْئًا لَا يَصْحُحُ كَوْنُهُ مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ،
كَوْلِيكَ : ” أَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَرَّا ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ
وَحِمَارًا .“ وَلَا يَصْلُحُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مَعَ ” حتى .“

(٣) ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي ” حتى “ هَذِهِ إِنَّهَا تَكُونُ لِتَعْظِيمِ أَوْ تَحْقِيرِ ،
فَالْتَّعْظِيمُ كَوْلِيمٌ : ” مَاتَ التَّاسُعُ حَتَّى الْأَنْبِيَاُ“ ، وَالتَّحْقِيرُ كَوْلِيمٌ : ” قَدَمَ

(١) مِنْ ذَلِكَ فِي ص ١٤٥ .

(٢) انظر المقتضى ٨٤١/٢ ، ومقدمة في النحو للذكي ٢٥ ، والمفصل ٤٠ ، والجني الداني ٥٠١ .

(٣) هذا نص الفارسي في الإيضاح ص ٢٥٢ وانظر المقتضى ٨٤١/٢ ، وصرف المبني ١٨١ وشرح المفصل ٨/٩٦ .

الْحَاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ، وَ اسْتَنَتِ الْفِصَالُ حَتَّى الْقَرْعَ^(١)

وَإِنَّمَا وَجَبَ هَذَا فِيهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ "حَتَّى" لَا تَنْفَكُ مِنْ مَعْنَى
 الْفَائِدَةِ، وَالْأَشْيَاءُ يَكُونُ لَهَا غَايَةً مِنْ جِهَةِ الْفَضْلِ، وَمِنْ جِهَةِ
 النَّقْصِ، فَإِذَا أُعْتَبِرَ الْفَضْلُ وَالشَّرْفُ فِي الْفَاسِ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ الْفَائِدَةُ،
 وَإِذَا أُعْتَبِرَ الْضَّعْفُ وَالْعَجْزُ فِي الْحَجِيجِ كَانَ الْمُشَاةُ الْفَائِدَةُ.

وَتَجِدُ مَعْنَى الْفَائِدَةِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ جَسَارَةً أَيْضًا، كَوْلُوكُ :

(أَكَلَتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا)؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ عَالِيَّةُ السَّمَكَةِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْسِرُ
 فِيهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا يُبْتَدِأُ مَا بَعْدَهُ^(٢)، أَفَلَا تَرَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا
 فِي قَوْلِهِ : حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلَ^(٣)
 غَايَةُ مَا ذُكِرَ مِنْ كَثْرَةِ الْقَتْلَى وَانْصِبَابِ الدَّمَاءِ!

(١) هذا مثل، انظر فصل المقال ٤٠٢، والمستقصى في الامثال
 ١٥٨/١، ومجمع الأمثال ٣٣٣/١، واللسان (سنن) يقول
 الميداني "يضرب - هذا المثل - للذى يتكلم مع من لا ينبعى أن
 يتكلم بين يديه لجلالته قدره ، والقرعى : جمع قريع مثل مرضى
 ومريض ، وهو الذى به قرع ، وهو بشر أبيض يخرج بالفصائل ،
 ودواوه العلح وحباب ألبان الإبل ، ومنه المثل " هو أحسر من
 القرع ".

(٢) يعني أن المعنى الذي أوجبه كون ما بعد " حتى " من
 جنس ما قبلها هو أنها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء .
 انظر المقتضى ٨٤٢/٢

(٣) انظر المقتضى ٨٤٢/٢ ، والجني الداني ٥٥٥

(٤) قد تقدم هذا الشاهد برقم (٢٠) ، والشاهد فيه هنا أن " حتى "
 حرف ابتداء وغاية كما ذكر الجرجاني .

”فَصْلٌ“

[فِي حُرُوفِ الْقَسَمِ]

الاَصْلُ فِي الْقَسَمِ هُوَ الْبَاءُ، بَلْنَ القَسَمُ بِالْحَقِيقَةِ هُوَ ”حَلْفٌ“، وَ
أَقْسَمَتْ، وَالْيَتُ ”(١)، وَالْبَاءُ تُعَدُّ هَذِهِ الْفَعَالَ إِلَى اسْمِ الْمَحْلُوفِ
بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ : ”حَلْفٌ بِاللَّهِ“ وَصَلَ ”حَلْفٌ“ إِلَى اسْمِ ”اللَّهِ“ بِالْبَاءِ
وَصُولَ ”مَرْتٌ“ إِلَى ”زَيْدٍ“ إِذَا قُلْتَ : / ”مَرْتُ بِزَيْدٍ“ (٢)، ١٥٢
ثُمَّ إِنَّهُمْ يَحْذِفُونَ هَذِهِ الْفَعَالَ فِي الْكَثِيرِ مِنِ الْكَلَامِ، فَيَقُولُونَ : ”بِاللَّهِ“
ثُمَّ يُبَدِّلُونَ ”الْوَاوَ“ مِنْ ”الْبَاءِ“ فَيَقُولُونَ : ”وَاللَّهِ“، وَإِذَا أَبْدَلُوهَا
مِنْهَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْفِعْلَ مَعَهَا كَمَا يَسْتَعْمِلُونَهُ مَعَ ”الْبَاءِ“، فَلَا يَقُولُونَ :
”حَلْفٌ وَاللَّهُ لَا خَرْجَنَ“ كَمَا يَقُولُونَ : ”حَلْفٌ بِاللَّهِ“ (٣)؛ وَالسَّبَبُ
فِي ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ”حَلْفٌ بِاللَّهِ“ احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ عَقْدًا يَعْتَدُ بِهِ فِي الْحَالِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ خَبْرَ يَعْتَدُ بِهِ (٤) قَدْ سَبَقَتْ، وَإِذَا أَبْدَلُوا
”الْوَاوَ“ مِنْ ”الْبَاءِ“ أَخْلَصُوا الْلَّفْظَ لِعَقْدِ الْيَعْتَدِ، وَذَلِكَ كَمَا غَرَّضُوهُمْ
فِي هَذَا الْإِبَدَالِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ الْفِعْلُ حَتَّى

(١) انظر الإيضاح من ٢٥٥، والجمل للجرجاني من ٤٦.

(٢) انظر المقتضى ٨٦٣/٢، وسر الصناعة ١٤٣/١، وشرح المفصل ٣٣/٨ والفاخر لوحدة ١٢٠/١٠.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢، والصفوة الصفية ٠٣٣٠/١

(٤) في النسخة ”خبراً يعْتَدُ“ ولعل الصواب ما أثبت.

لَا يَبْطِلَ الْفَرْضُ الِّذِي هُوَ خُلُوصُ الْلَّفْظِ لِعَقْدِ الْيَمِينِ، فَإِنْ قُلْتَ : "حَلَفْتُ وَاللَّهِ" لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلْتَ قَوْلَكَ : "وَاللَّهِ" يَمِينًا يَعْقِدُهَا عَلَى أَنَّكَ حَلَفْتَ فِيمَا مَضَى، وَكَانَ كَذِيلَكَ مِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

ذَكَرْتُهَا أَيْمَانَهَا

- ٢٤ -

فَحَلَفْتُ مَا حَلَفْتَ (١)

وَأَمَّا امْتِنَاعُ دُخُولِ «الوَاوِ» عَلَى الضَّمِيرِ، فَلَا جُلِّ أَنَّهَا لَيْسَتِ
يَأْصِلُ (٢)، وَالفُرُوعُ لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْأَصْوَلِ، وَقَدْ يَقُولُونَ فِي هَذَا إِنَّ
الضَّمَائِرَ تُرَدُّ إِلَّا شَيْءًا فِيهَا إِلَى أَصْوَلِهَا (٣)، وَيَذْكُرُونَ لَامَ الإِضَافَةِ
وَأَنَّهَا تُرَدُّ مَعَ الضَّمِيرِ إِلَى الْفَتْحِ الِّذِي هُوَ أَصْلُهَا (٤).

(١) لم أُعْشِرْ عَلَى الْبَيْتِ فِي مَظَانِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(٢) انظر الْبَيْضَاح ص ٤٥٥.

(٣) انظر المقتضى ٨٣٩/٢، وَشَرح المفصل ٣٢/٨ فَيَابْعَدُهَا.

(٤) وَذَلِكَ نَحْوُ "لَكَ، وَلَهُ" ، وَقِيلَ : إِنَّا فَتَحْتَ مَعَ الضَّمِيرِ حَتَّى
لَا تُلْتَبِسَ بِاللَّامِ الْجَارَةِ لِلظَّاهِرِ نَحْوَ "الْمَالِ لِزِيدٍ" ، وَلَامُ الإِضَافَةِ
حَقَّهَا الْفَتْحُ ، وَإِنَّمَا كَسَرَتْ مَعَ الْمَظَهِرِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ التَّوْكِيدِ،
فَلَوْ قُلْتَ : إِنَّ هَذَا لَزِيدٍ" وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْهُ يَطْلُكَهُ لَا تُلْتَبِسَ بِقَوْلِكَ :
إِنَّ هَذَا لَزِيدٍ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْهُ هُوَ ، فَلَمَا اتَّصلَتِ اللَّامُ بِالضَّمِيرِ
اسْتَغْنَى عَنِ الْفَرْقِ؛ لَا نَعْلَمُ عَلَمَةَ الضَّمِيرِ الْمُجْرُورِ تَخَالَفُ عَلَمَةَ الضَّمِيرِ
الْمَرْفُوعِ فَتَقُولُ "هَذَا لَكَ" وَأَنْتَ تَرِيدُ الْمَلِكَ ، وَ"إِنَّ هَذَا لَنْتَ"
وَأَنْتَ تَرِيدُ التَّأْكِيدَ .

انظر الْكِتَابَ ٢/٣٧٦، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلْرَّمَانِي ٥٦، وَشَرح المفصل

[التاءُ]

وَأَمَّا (التاءُ) فَمَقْصُورَةٌ (١) عَلَى الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ / يُقَالُ : ٥٢ بـ "تَالَّهُ" ، وَلَا يُقَالُ : "تَالرَّحْمَنُ" (٣) ، وَلَا تَالرَّحِيمُ ، وَلَا تَرَبُّ الْكَعْبَةِ (٤) وَمَا شَاكَ ذَلِكَ بِلَا نَهَا فَرْعُ الْفَرْعِ فَحُطَّتْ عَلَى الْوَاوِ ، فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي هَذَا الْإِسْمِ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ اخْتِصَاصًا لِهَذَا الْإِسْمِ الْعَظِيمِ بِشَيْءٍ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْقَسْمَ كَلَامٌ يَقْتَضِي كَلَامًا آخَرَ ، فَلَا يَكُونُ قَسْمٌ مِنْ دُونِ مُقْسَمٍ عَلَيْهِ يُسْعَى جَوَابُ الْقَسْمِ كَمَا لَا يَكُونُ شَرْطٌ مِنْ دُونِ جَزَاءٍ (٥) ثُمَّ إِنَّ مِنْ شَرْطِي جَوَابِ الْقَسْمِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ "إِنْ ، وَاللَّامُ" فِي الإِثْبَاتِ ، وَ"مَا ، وَلَا" فِي النَّفِيِّ ، تَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَوَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" ، وَوَاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ زَيْدٌ ، وَوَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَوَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ (٦) ، وَلَا يَجُوزُ خُلُوُّ جَوَابِ الْقَسْمِ

(١) في النسخة " مقصودة " والصواب ما أثبتت.

(٢) انظر الإيضاح ٢٥٥ ، الكافية لابن الحاجب ٢١٨ ، والقواعد الضيائية ٢/٣٠ .

(٣) قال ابن عقيل في شرحه لا لفية ابن مالك ١٢/٣ "وسمع أيضاً تالرَّحْمَن" . وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا "تحياتك" وهذا غريب .

(٤) حكي عن الاخفش قوله " ترب الكعبه " وهو نادر ، انظر الجنسي الداني ١١٢ ، والمفصل ٢٨٢ ، وشرحه لابن يعيش ٣٤/٨ ، وشرح التصریح ٤/٢ .

(٥) انظر الإيضاح ص ٢٦٣ ، المقتضى ٨٦٢/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٦/٢ ، والمقرب ١/٢٠٤ .

(٦) انظر الإيضاح ص ٢٦٣ والمقتضى ٨٦٥/٢ ، والتبيعة والتذكرة ٤٥٢/١ ، والمقرب ١/٢٠٥ .

مِنْهَا كُلُّهَا ، فَلَوْ قُلْتَ : " وَاللَّهِ زَيْدٌ خَارِجٌ " لَمْ يَسْتَقِمْ ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ
مِنْ ذَلِكَ كَانَ فِي تَقْدِيرِ " الْأَلَامِ " كَمَا قَدَرُوهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * قَدْ
أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا * (١)

وَقَدْ تُحَذَّفُ " مَا وَلَا " مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَتُرَادُ فَيُقَالُ :
" وَاللَّهِ يَخْرُجُ زَيْدٌ " وَيُرَادُ " مَا خَرَجَ أَوْلَى يَخْرُجُ " ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : * بِإِنَّ اللَّهَ تَفَتَّأْ تَذَكَّرْ يُوسُفًا * (٢) ، وَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
لَا تَفَتَّأْ . وَهَذَا الْحَذْفُ شَائِعٌ مُسْتَمِرٌ ، وَالسَّبَبُ فِي اسْتِمْرَارِهِ أَنَّ الْفِعْلَ
الْمُضَارِعَ لَا يَكُونُ جَوابًا لِلْقَسْمِ فِي الْإِشَابَاتِ إِلَّا مَعَ " الْأَلَامِ وَالثُّوْنِ " أَوْ مَعَ
" الْأَلَامِ " وَحْدَهَا فِي الْقَلِيلِ ، كَوْلِكَ : " وَاللَّهِ لَا فَعَلَنَ " فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ
عُلْمًا - يَخْلُوْهُ / مِنْ " الْأَلَامِ وَالثُّوْنِ " - أَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ مَرْادُ فِيهِ ،
فَجَرَى بِذَلِكَ مَجْرَى الْمَنْطُوقِ بِهِ . ١/٥٢

وَاعْلَمُ أَنَّ الْقَسْمَ إِذَا اعْتَرَضَ فِي أَثْنَاءِ مَا هُوَ جَوابُهُ فَتَقْدَمَ شَيْءٌ مِنَ
الْجُمْلَةِ التِّي جَعَلَتْهَا جَوابًا لَهُ عَلَيْهِ جَازَ حِينَئِذٍ أَنْ يَخْلُوْمِنْ
الْحُرُوفِ إِلَّا رَبِيعَةً .

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَصُحُّ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ وَاللَّهُ مُنْطَلِقٌ " ، وَخَرَجَ وَاللَّهُ
زَيْدٌ ، وَقَدْ وَاللَّهِ خَرَجَ زَيْدٌ " ، وَإِنْ أَخْرَتَ الْقَسْمَ فَنِ الْجَوابِ كُلُّهُ (٣)

(١) سورة الشمس : ٩ ، وقيل في " قد أفلح " أَنْ هاهنا لام مضمرة هي
جواب القسم ، والأصل لقد أفلح ، وحذفت اللام لطول الكلام .
انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خلويه ١٠٠ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن

٠٢٨٨/٢

(٢) سورة يوسف : ٨٥ ، وانظر معاني القرآن للاخفش ٥٩٣/٢

(٣) نحو " خرج زيد والله ، وزيد منطلق والله " .

كَانَ أَقْوَى ؛ لِجَوازِ خُلُوِّ الْجُمْلَةِ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ ، فَهَذَا مِثَالٌ ذَلِكَ فِي
الإِثْبَاتِ .

فَأَمَّا مِثَالُهُ فِي النَّفِيِّ فَأَنْ تَقُولَ : " لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ وَاللَّهُ ، وَلَمْ يَخْرُجْ
زَيْدٌ وَاللَّهُ " فَتَجْعَلَ حَرْفَ النَّفِيِّ فِي الْجَوابِ غَيْرَهُ لَا وَمَا " فِيهِذَا تُبَيِّنَ
أَنَّ الْقَسْمَ قَدْ صَارَ فِي حُكْمِ الْلَّغْوِ ، وَإِذَا قُلْنَا فِيهِ : إِنَّهُ لَغَوٌ فَإِنَّا نُرِيدُ
أَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ مَعْهُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَسْمٌ ؛ لِأَنَّ الْقَسْمَ
يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى ، هَذَا مُحَالٌ .

فَصَلٌ

عَنْ []

(عن) معناه التَّعْدِي (١) ، تَقُولُ : " رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ " ؛
 لَأَنَّ " السَّهْمَ " يَتَعَدَّى " الْقَوْسَ " ، وَيُدْلُ أَبْدًا عَلَى أَنْ شَيْئًا كَانَ مُذَبِّسًا
 لِشَيْءٍ ثُمَّ عُرِيَ عَنْ تِلْكَ الْمُلَابِسَةِ ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ انْفَصَلَ عَنْهُ ، وَأَعْرَضَ ، وَبَعْدَ
 عَنْهُ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ (٢) .

عَلَى []

(على) معناه كَوْنُ الشَّيْءِ فَوْقَ الشَّيْءِ (٣) ، كَقَوْلِكَ : " هُوَ عَلَى
 السَّرِيرِ " ، وَلِذَلِكَ يُعْدَى بِهِ الْعُلوُّ وَمَا كَانَ / في معناه مِنَ الْأَفْعَالِ ، ٤٥٢ بـ
 فَيُقَالُ : إِسْتَعْلَى عَلَيْهِ ، وَصَعَدَ عَلَى السَّطْحِ ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ ،
 وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ " عَنْ ، وَعَلَى " اسْمًا . فِيَثَالُ ذَلِكَ فِي
 " عَنْ " قَوْلُهُمْ : " مِنْ عَنْ يَعِينِ كَذَا " (٤) ، كَمَا قَالَ :

(١) التَّعْدِي يعني المجاوزة ، وهو أشهر معانيها ، ولم يثبت لها البصريون
 غير هذا المعنى . انظر الجمل ص ٢٦ ، والجني الداني ٢٦١ ، ومغني اللبيب

١٤٢/١ ، وشرح التصریح ١٥/٢ .

(٢) انظر المقتضى ٨٤٢/٢ فما بعدها .

(٣) يقصد الاستعلاء ، ولم يذكر أكثر البصريين غير هذا المعنى ، انظر
 الجنى الداني ٤٤٤ .

(٤) " غَلَبَ عَلَى فَلَانَ الْكَرْمَ : أَى هُوَ أَكْثَرُ خَصَالِهِ ، وَظَهَرَتْ عَلَيْهِ : أَى
 أَعْنَتْهُ ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ : أَعْانَتْهُ ، وَكَلَاهُمَا عَنْ ثَعْلَبَ " انظر اللسان
 (غلب) و (ظهر) .

(٥) انظر الإيضاح ض ٢٥٩ .

- ٢٥

(١) * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَّا مِنْيِي *

تَقْدِيرُهُ : مِنْ جِهَةِ يَمِينِي أَوْ مِنْ جَانِبِ يَمِينِي ، وَلَا يَتَصَرَّفُ ، فَلَا يُقالُ : " هَذَا عَنْ يَمِينِهِ " بِمَعْنَى " جَانِبُ يَمِينِهِ " بِالرَّفْعِ .

وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ « عَلَى » اسْمًا ، فَكَوْلِهِمْ : " أَخَذْتُهُ مِنْ عَلَى الْحَوْضِ " ، يُرِيدُونَ " مِنْ أَعْلَى الْحَوْضِ " ، وَكَوْلِ الشَّاعِرِ :

(٢) ٢٦ - غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَ ظِمْوَهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءِ مَجْهَلٍ

المعنى : غَدْتُ مِنْ أَعْلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ .

(١) هذا عجزبيت لقطرى بن الفجاءة المازني ، وصدره :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ تَرِيئَةً *

وهو من شواهد ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦/١ ، وللتبريزى ٦٨/١ ،

وشواهد التوضيح والتتمم خيغ ١٤٦ ،

وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١ ، والخزانة ١٥٨/١٠ ، والدرر

١٣٨/١ ، والدريةة - بالهمزة - الحلقة يرمى فيها .

والشاهد فيه : مجيء " عن " اسم بمعنى الجهة بدلالة دخول

حرف الجر عليه .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارت العقيلي وهو شاعر إسلامي (انظر ترجمته

في الأغانى ٩٨/١٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٢٢٢/٢)

وهو من شواهد الكتاب ٢٣١ ، الإيضاح ص ٢٥٩ ، والمقتصد ٨٤٥/٢ ، ورصف

البني ٣٢١ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وشفاء العليل ٦٥٨/٢ ، والصفوة

الصفية ٣٢٦/١ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ، والحيوان ٤١٨/٤ .

ويروى " بعد ما تم خمسها " ، و " بزيزاً " .

الكاف

وَأَمَّا (كَافُ التَّشِيهِ) فَالْأَمْرُ فِي كُونِهَا اسْمًا ظَاهِرٌ بَيْنَ
مِنْ حَيْثُ إِنَّا نَرَاهَا أَبْدًا تُفِيدُ مَعْنَى «مِثْلٍ» (٢) ثُمَّ إِنَّ حَرْفَ الْجَرَّ
يَدْخُلُ عَلَيْهَا كَقْوِلِ الشَّاعِرِ :

(٣) * يَضْحِكُنَّ عَنْ كَالِبَرِ الْمُنْهَمِ - ٢٧

== وفي النسخة " تضلُّ ، وقبضُ " تصحيف ، و " تصلُّ " : أى تصوّت
أحساؤها من اليبيس ، والقيض : قشرة البيض العليا .

والشاهد فيه : مجيء "على" اسمًا في تأويل "فوق" لدخول
"من" عليه ، والتقدير غدت من فوقه .

(١) انظر الكافية لابن الحاجب ٢١٨، والجمل للجرجاني ص ٣٦.

(٢) سيبويه والحقوق لا يجوزون مجيء الكاف اسمية جارة بمعنى "مثل" إلا في الضرورة . راجع الجنى الداني ١٣٢ ، ومفهـي الليـب / ١٨٠

(٣) البيت للعلاج يصف نسوة ، وليس في ديوانه (تحقيق د . عزّة حسن) وهو منسوب له في شرح شواهد المغني ١٥٠ / ١ ، والخزانة ١٦٦ / ١٠ ، والدرر ٢٨ / ٢ ، وغير منسوب في المفصل ٢٨٩ ، وأوضح المسالك ١٤٧ / ٢ ، والبیم ٣١ / ٢ ، وقبله :

* بِيَضْ ثَلَاثَ كَعَاجْ جُمْ *

والشاهد فيه مجيء "الكاف" اسمًا بمعنى "مثل" بدلليل دخول حرف الجر عليها .

وَقَوْلُهُ :

(١) * يُرَوِّي بِكَالْفِرْصَادِ * - ٢٨

وَأَنَّهَا تَحِيُّ فَاعِلَةً، كَقُولِ الْأَعْشَى :

(٢) - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالْطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ

المعنى : لَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ، فَالْكَافُ فَاعِلَةٌ كَمِثْلِ "سَوَاءٍ".

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَيْسَ يَغْمُضُ وَجْهُ كُوْنِهَا اسْمًا، وَإِنَّمَا الَّذِي يَغْمُضُ هُوَ وَجْهُ كُوْنِهَا حَرْفًا؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْرَى أَبْدًا مِنْ إِفَادَةِ مَعْنَى الْمُشَابِهَةِ،

(١) هذا جزء من بيت للمتنبي في ديوانه ٤/٨٢، وهو بتامه :

يُرَوِّي بِكَالْفِرْصَادِ فِي كُلِّ غَارَةٍ يَتَامَّ مِنِ الْأَغْمَادِ بِيَضَّا وَيُوتِيمُ "الفِرْصَاد" : هو التوت الأحمر، وقيل هو شجر معروف، وأهل البصرة يسمون الشجرة فِرْصَادًا وحملها التوت ". التهذيب والصبح العnier (فرص).

والشاهد في قوله "بِكَالْفِرْصَادِ" حيث جاءت "الكاف" اسمًا ظاهراً بمعنى "مثل" وقد دخل عليها حرف جر وهو "الباء".

(٢) البيت لِلْأَعْشَى في ديوانه ٢١، ورواية الديوان :

هَلْ تَنْتَهُونَ؟ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ
وهو من شواهد المقتضب ٤/١٤١، وسر الصناعة ١/٢٨٣، والخصائص
٢/٣٦٨، والاصول في النحو ١/٤٣٩، والايمنيات
٩/٤٦٠، ووصف الباقي ١٩٥، والخزانة ٩/٤٥٣.
والشاهد فيه قوله "كَالْطَّعْنِ" حيث وقعت "الكاف" اسمًا فاحلاً

لـ "يَنْهَى" .

وَحُرُوفُ الْجَرِّ / لَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى مَعَانِي الْأَسْمَاءِ ١/٥٤
 ، إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ^(١) كَمِثْلِ دَلَالَةِ "فِي"
 "فِي قَوْلِكَ" : "زَيْدٌ فِي الدَّارِ" عَلَى مَعْنَى "كَائِنٌ" أَوْ مُسْتَقِرٌ^(٢).

*

"فَصْلٌ" [مُذْ وَمُنْذُ]

(مُذْ وَمُنْذُ) يَكُونُانِ حَرْفَيْ جَرِّ مَرْتَهْ وَاسْمَيْنِ أُخْرَى^(٣) ، وَإِذَا
 كَانَا حَرْفَيْ جَرِّ كَانَا لِابْتِدَاءِ الْفَاعِلَةِ فِي الزَّمَانِ مِثْلِ "مِنْ" "فِي الْمَكَانِ" ،
 تَقُولُ : "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ" فَيَكُونُ الْمَعْنَى
 أَنَّ أَوَّلَ مُدَّةً اِنْقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ كَانَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ . كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "سِرْتُ
 مِنَ الْبَصَرَةِ" كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ مُبْتَدَأَ السَّيْرِ كَانَ مِنَ الْبَصَرَةِ^(٤).

(١) انظر المقتضى ٠٨٥٠/٢

(٢) المصدر السابق ٠٩٤/١

(٣) في النسخة "يكونان حرفيا جر ومرة اسمين أخرى" ، والصواب ما أثبت وانظر الجمل للجرجاني ص ٢٦

(٤) انظر المقتضى ٠٨٥٤/٢

وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ كَانَا عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَكْثَرُ : أَن يَكُونَا لِحَصْرِ الْمُدَّةِ وَاتِّظَامِ أَوْلِ
الْوَقْتِ وَآخِرِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ " ، الْمَعْنَى أَن جُمِيعَ
الْمُدَّةِ الَّتِي انْقَطَعَ فِيهَا الرُّؤْيَا يَوْمَانِ (١) ، وَقَدْ يَجُوزُ أَن يَكُونَا لِأَوْلِ الْمُدَّةِ
، تَقُولُ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ " تُرِيدُ : أَوْلُ ذَلِكَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ،
كَمَا أَرْدَتَ فِي الْوَجْهِ الْأَوْلِ جَمِيعَ ذَلِكَ يَوْمَانِ (٢) .

*

" فَصَلٌ "

" فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ الِّتِي لَا تَعْمَلُ "

[لَوْ]

(لَوْ) مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ (٣) الشَّيْءِ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ (٤) ، فَإِذَا قُلْتَ:
" لَوْ جِئْتَنِي أَعْطَيْتَكَ " كَانَ الإِعْطَاءُ قَدِ امْتَنَعَ لِامْتِنَاعِ السَّبِيلِ . فَإِنْ كَانَ
الْوَاقِعُ بَعْدَهَا نَفِيًّا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى وُجُوبِ الْفِعْلِ الْمَنْفِي ، / فَإِذَا ٤/٥ ب
قُلْتَ : " لَوْلَمْ تَجِئْنِي لَمْ أَعْطِكَ " كَانَ السَّبِيلُ وَالْإِعْطَاءُ جَمِيعًا مَوْجُودَيْنِ .

(١) في النسخة " يومان " تحرير ، انظر المقتضى ٢/٨٥٦ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) في النسخة " لامتناع " تحريراً .

(٤) انظر المقتضى ١/٣٤٣ ، ورصف المعاني ٢٨٩ ، والجنس الداني

٢٨٧ ، وشرح المفصل ٨/١٥٦ .

وَهِيَ تَخْتَصُ بِالْفِعْلِ، فَإِنْ رَأَيْتَ الاسمَ بَعْدَهَا كَانَ مَحْمُولاً عَلَى
فِعْلٍ مُضَمِّنٍ، فَإِذَا قُلْتَ : "لَوْزَيدٌ أَتَانِي" كَانَ فِي التَّقْدِيرِ - فِي "زَيْدٍ" -
أَنَّهُ مَرْفُوعٌ يَفْعُلُ مُضَمِّنًا يُفْسِرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ^(١)

الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى
لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا، تَقُولُ : "لَوْزَيدٌ ضَرِبَهُ ضَرِبَكَ" ، وَلَا يَجُوزُ
"لَوْزَيدٌ ضَرَبَتْهُ" بِالرَّفِيعِ^(٢) ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَقْدِرَ أَنَّهُمْ قَالُوا :
"لَا زَيْدٌ مَوْجُونٌ" ، ثُمَّ أَدْخَلُوا "لَوْ" فَانْتَقَضَ نَفْيُ "لَا" بِهَا، فَصَارَ
الوْجُودُ بِذَلِكَ ثَابِتًا، وَلَوْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدِأُ الاسمُ بَعْدَهَا لَكَانَ يَنْبَغِي
أَنْ يَصِحَّ الْمَعْنَى بِالْجُمْلَةِ مِنَ الْبُتْدَأِ وَالْخَبَرِ، كَوْلِكَ : "لَوْزَيدٌ خَارِجٌ
خَرَجَتْ" ، فَلَمَّا لَمْ يُسْتَعْمَلْ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهَا تَخْتَصُ بِالْفِعْلِ، فَأَمَّا
قَوْلُ عَدِيِّ^(٥) :

(١) انظر الجنى الداني ٢٩٠، وشفاء العليل ٩٦٩/٣، وشرح التصريح

٠٢٥٨/٢

(٢) بل يجب النصب بعد حرف الشرط "إن" ويتبعه "لو" وإنما
وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديراً
نحو "إن زيداً ضربته ضربك" انظر شرح الكافية للرضي ١٤٦/١
والفوائد الضيائية ٣٦٠/١

(٣) في النسخة "لو" والصواب ما أثبتت.^(٤) في الأصل (الولاة) ومقهه ما أثبتت.

(٤) هو عدي بن زيد بن حماد العبادي يكنى أبا عمير، وهو شاعر جاهلي
انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١٤٠/١ والاغاني ٩٨/٢
والشعر والشعراء ٢٣١/١، ومعجم الشعراء ٠٢٤٩٠

(١) ٣٠ - لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِيْ شَرِقٌ كُنْتُ كَالْفَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِيْ

[لولا] فَشَادٌ لَا اعْتِدَارَ يَهُ .

(٢) (لولا) تكون على وجهين :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا امْتِنَاعَ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ (٣) ، كَوْلِكَ

"لَوْلَا زَيْدٌ لَخَرَجَ عَمْرُوا" ، وَالْمَعْنَى أَنَّ خُرُوجَ عَمْرُوا امْتِنَاعَ لِوُجُودِ زَيْدٍ ، وَيَكُونُ الْاسْمُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأاً ، وَلَكِنْ يَكُونُ خَبَرَةً مَحْذُوفًا أَبْدَأاً (٤) ، بِلَا نَهَمْ

(١) البيت في ديوانه ٩٣ ، والكتاب ١٢١/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦٨/١ والهمع ١٣٨/١ ، والدرر ٨١/٢ . والخزانة ٥٠٨/٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٣٦ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ ، والصحاح (عصر) .

والشرق : الشجا ، وغَنَّ بِالْمَاءِ : أَى شرق ، والاعتشار : شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة .

والشاهد فيه مجيء الجملة الاسمية بعد "لو" ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب الكوفيين ، واختلف البصريون في تخريره فقال الفارسي "حلقي" فاعل بفعل محذوف ، و"شرق" خبر مبتدأمحذوف ، والأصل لو شرق حلقي هو شرق ، وخرجته غيره على إضمار "كان" الشانية واسمها ، وجملة ما بعد "لو" خبر كان .

انظر الجنى الداني ٢٩٢ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢

(٢) انظرها في رصف المباني ٢٩٢ .

(٣) وتكون حينئذ مختصة بالجمل الاسمية ، انظر المقتصد ٢١٨/١ ، وشرح المفصل ١٤٥/٨ ، وشرح التصريح ٠٢٦٢/٢

(٤) هذا ليس مطلقاً ، بل إذا كان الخبر كوناً مقيداً خاصاً جاز ذكره ومنه قول المعربي : فلولا الغمد يمسكه لسالا .

وانظر آراء النحويين في حذف الخبر بعد "لولا" في شرح ابن عقيل على الألفية ٢٥٠/١ ، ومغني اللبيب ٠٢٢٣/١

لَا يُرِيدُونَ الْخَبَرَ عَنْهِ إِلَّا بِالْوُجُودِ ، فَإِذَا قُلَتْ : " لَوْلَا زَيْدٌ " لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّكَ جَعَلْتَ وُجُودَهُ عِلْمًا لِمِنَاعَ مَا تَجْعَلُهُ جَوَابًا لَهُ ، فَإِنْ قَدِرْتَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُ خَبْرًا سِوَى الْوُجُودِ / نَحْوَ أَنْ تَقُولَ : " لَوْلَا زَيْدٌ أَخْوَكَ " ١/٥٥
لَمْ يَسْتَقِمْ ، إِلَّا أَنْ تَأْتِي بِـ " أَنْ " فَتَقُولَ : " لَوْلَا أَنْ زَيْدًا أَخْوَكَ " فَإِذَا أَتَيْتَ بِهَا صَارَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى اسْمٍ مُفْرَدٍ " لَوْلَا كَوْنُ زَيْدٍ أَخَاهُ " فَيَصِيرُ الْحَالُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَقْدِيرٍ مَعْنَى الْوُجُودِ .

وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ : " أَنْ تَكُونَ لِلتَّحْضِيفِ (١) بِمَنِزَلَةِ " هَلَّا " ، تَقُولُ : " لَوْلَا فَعَلْتَ كَذَا " ، تُرِيدُ : هَلَّا فَعَلْتَ كَذَا . وَهِيَ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَخْتَصُ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ التَّحْضِيفَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ ، فَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ (٢) ، وَيُحَدِّفُ الْفِعْلُ كَثِيرًا ، فَيُقَالُ : " لَوْلَا زَيْدًا " (٣)
يُرَادُ ، لَوْلَا ضَرَبَتْ زَيْدًا ، أَوْ لَوْلَا تَضَرَّبَ زَيْدًا ، قَالَ جَرِيرٌ (٤)

(٥) ٣١ - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَ لَوْلَا الْكَمِيَ الْمُقْنَعَا

(١) في النسخة " التخصيص " تصحيف ، وصوابه ما أثبتت ، انظر المقتصد ٠٨٦/١

(٢) ومثلها " لَوْمَا " انظر رصف العباني ٢٩٢

(٣) والنصب بعده أحسن نحو " لَوْلَا عَمْرًا زَرْتَهُ " والرفع في الاستفهام والنفي أحسن منه في الامر ، انظر التبصرة والتذكرة ٣٣٤/١ بمعرف

(٤) هو جرير بن عطية الخطفي أحد فحول شعراء الإسلام ، وقعت بينه وبين الفرزدق مهاجة دامت عشر سنين ، توفي باليمامة سنة ١١٠ هـ . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٢١/١) ، والاغاني ٨٩ - ٣/٨ ، وطبقات فحول الشعراء ٣٧٤/١) .

(٥) انظر ديوان جرير ٩٠٢/٢ ، ورواية الديوان :

..... أَفْضَلَ سَعِيكَمْ هَلَا الْكَمِيَ الْمُقْنَعَا

المعنى : « لَوْلَا تَعْقِرُونَ الْكَمِئَ الْمَقْنَعَ »

[هَلْ]

(هَلْ) لِلإِسْتِفَاهَامِ ، وَيُسْتَفَهُمْ بِهَا عَنِ^(١) الشَّيْءِ لَا يَكُونُ ثَبُوتَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ أَوْلَى مِنْ عَدَمِهِ ، فَإِذَا قُلَّتْ : « هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ » لَمْ يَكُنْ لَّكَ فِي وُجُودِ الْخُرُوجِ ظَرُّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي عَدَمِهِ ، وَذَلِكَ كَانَ جَوابُهُ « لَا » أَوْ « نَعَمْ » .

[الْهَمَزَةُ]

وَأَمَّا (الْهَمَزَةُ) فَيُسْتَفَهُمْ بِهَا عَنِ الشَّيْءِ قَدْ ثَبَّتَ لَهُ أَصْلُهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : « أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » تُرِيدُ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ فَأَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، وَإِنَّا طَلَبَتْ أَنْ يُعْرَفَ كَعِينَ الْذِي عِنْدَهُ مِنْهُمَا ؛

===== وهو من شواهد الخصائص ٤٥ / ٢ ، والإيضاح ٤٩ / ٦ ، وأمثال ابن الشجري ٢ / ١٠ ،

شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٥ ، ووصف الباني ٢٩٣ ، والمفصل

٣١٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣٨ / ٢ ، والمخصص ١٩٩ / ٣ ، والخزانة

٥٥ / ٣ ، والهمس ١٤٨ / ١ ، والمسان (ضطر) .

والعَقْرُ : القطع ، وبنو ضوطري : هي معروفة ، وقيل : الضوطري :

الحمقى ، والكمى : الشجاع المتكى في سلاحة ، والنَّىبُ : جمع نَابُ وهي النافقة المسنة ، والعقْنَعُ : هو الذي عليه بيبة ويففر .

والشاهد فيه : أن "الكمى" منصوب بفعل محدوف بعد "لولا"

التي بمعنى التحضيض ، تقديره : لولا تعقرُونَ الْكَمِئَ .

(١) في النسخة كتبت "في" فوقها "عن" ، ولم يشر الناسخ إلى أنها نسخة أخرى ، والأولى - في نظرى - ما أثبت بدليل ما قيل في

الْهَمَزَةُ بعدها .

وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي جَوابِ هَذَا " لَا " وَ " نَعَمْ " (١)

وَتُكُونُ الْهَمْزَةُ لِلتَّقْرِيرِ، وَمَعْنَى التَّقْرِيرِ هَا هُنَا / أَنْ تُلْجِيَءَ
الْمُخَاطَبَ إِلَى إِلَاقَرَارِيَّاً مِّنْ قَدْ كَانَ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَضَرَتْ زَيْدًا ؟ " لَمْ
يَكُنْ غَرْضُكَ (٢) أَنْ (٣) يُعْلِمَكَ أَمْرًا لَمْ تَعْلَمْهُ، وَلَكِنْ أَنْ تُقْرِرُهُ، أَئِ
تَحْمِلُهُ عَلَى إِلَاقَرَارِيَّاً مِّنْ قَدْ فَعَلَهُ (٤)

وَنَظِيرُ هَذَا فِي " هَلْ " - إِلَّا أَنَّهُ فِي النَّفِيِّ دُونَ الإِشَاتِ -

قَوْلُهُ تَعَالَى : * هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَنْ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ
وَالنُّورُ (٥) هُوَ حَمْلٌ عَلَى إِلَاقَرَارِيَّاً أَنَّ الْأَعْمَنْ وَالْبَصِيرَ لَا يَسْتَوِيَا نِيَانِ (٦)

(١) انظر مغني اللبيب ٤٢/١

(٢) في النسخة "عرضك" تصحيف.

(٣) في النسخة إلَّا أَنْ " يأْقَامْ " إلَّا " وقد نقل الأَزْهَرِيُّ في
التصریح ٢٤٠/٢ كلام الجرجانی معزوًّا إلى كتابه هذا.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ١١٣، ومغني اللبيب ١٨/١، وشرح التصریح

٢٤٠/٢

(٥) سورة الرعد : ١٦

(٦) قال المرادي في الجنى الداني ٣٤١ " وذكر بعض النحوين
أن "هل" لم تستعمل في التقرير، وأن ذلك مما انفرد به
الهمزة".

[أَمَّا]

(أَمَّا) تجيء في شيئاً أردت أن تفصل القول بينها (١) أو شيئاً أردت أن تفصل القول بينها، كقولك : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُوافِقٌ لَكَ ، وَأَمَّا عَمْرُو فَمُخَالِفٌ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَشَاعِرٌ ، وَأَمَّا عَمْرُو فَكَاتِبٌ » والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، والاسم الثاني خبر له، والأصل فيها - عندهم - أنها ترجمة لجملة كلام هو شرط، والجملة المذكورة بعدها جزاء لذلك الشرط، فإذا قلت : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » فأصل الكلام : مهما يكن من شيء فزيد منطلق (٢)، ثم أقيمت « أَمَّا » مقام هذه الجملة فحصل : أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فكرهوا أن تكون الفاء التي من شأنها أن تكون متبعة شيئاً في أول الكلام ، فاخروها إلى الخبر، فقالوا : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » (٤). ويقولون : إن ذلك لا صلاح للفظ ولكرامة أن يكون على خلاف (٥) الأصول (٦).

ثم إن كان الواقع بعدها جملة من فعل وفاعل فإنهم يقدّمون شيئاً يكون مفعولاً لذلك الفعل أو جاريًّا مجرى

(١) في النسخة "سبعين" تصحيف.

(٢) انظر رصف الباني ٩٧، والفوائد الضيائية ٣٨٢/٢.

(٣) انظر الكتابة ٣٥٢/٣، والمقتضب ٣٧/٣.

(٤) انظر الفوائد الضيائية ٣٨٩/٢.

(٥) في هامش النسخة "حذف" على أنها نسخة أخرى ، ولا معنى لها هنا.

(٦) انظر البسيطة ٦٦٦/٦، والذى الذى ٤٨٣، وشرح التصریح ٢٦٢/٢.

الْمَفْعُولِ^(١) . فَالْمَفْعُولُ كَوْلِهِمْ : " أَمَا زَيْدًا فَضَرَبْتُ ، وَأَمَا عَمَّا فَأَكَرَمْتُ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : / * فَأَمَا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ^(٢) ، وَأَمَا الْجَارِي مَجْرَى الْمَفْعُولِ فَكَوْلِهِ^(٣) تَعَالَى : * وَأَمَا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدَّثْ^(٤) *

[لَامُ الْابْتِدَاء]

^(٥) وَأَمَا (لَامُ الْابْتِدَاء) وَالْحُرُوفُ الْمَكْفُوفَةُ فَقَدْ تَقْدَمَ الْقَوْلُ فِيهَا ، وَذَكَرْنَا فِي " الْلَامِ " أَنَّ مِنْ حُكْمِهَا أَنْ تُعْلَقَ " عَلِمْتُ " وَأَخْوَاتِهَا عَنْ

(١) لَا نَهْ لَوْلِيهَا فَعْلُ لَتوْهُمْ أَنَّهُ فَعْلُ الشَّرْطِ ، لَذَا يَفْصُلُ بَيْنَ " أَمَا " وَ" الْفَاءَ " بِمَفْعُولِ مَقْدِمِ الْفَعْلِ الْمَذْكُورِ أَوْ بِمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ كَالظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ . اَنْظُرِ الْجَنِي الدَّانِي ٤٨٣ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢٦٢/٢ .

(٢) سُورَةُ الْضَّحْنِ : ٩ ، ١٠ ، وَ" أَمَا " إِخْبَارٌ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزْءِ ، لَذَلِكَ جَاءَ جَوَابِهِ بِالْفَاءَ ، وَ" الْيَتِيمَ " نَصْبٌ بِ" تَقْهَرْ " وَحْقُهُ التَّأْخِيرُ بَعْدَ الْفَاءَ . وَتَقْدِيرُهُ : مِهْمَا يَكْنَى مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَقْهَرْ الْيَتِيمَ ، وَمِثْلُهِ * وَأَمَا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ^(٦) ، وَلَوْ كَانَ مَعَ " تَقْهَرْ " وَتَنْهَرْ " هَاءُ لَكَانَ الْإِخْتِيَارُ فِي " الْيَتِيمَ " وَالسَّائِلَ " الرُّفْعُ وَيَجْبُوزُ النَّصْبُ . وَلَا يَجْوِزُ مَعْ حَذْفِ " الْهَاءَ " إِلَّا النَّصْبُ .

انْظُرِ إِعْرَابَ ثَلَاثِينِ سُورَةِ لَابْنِ خَالِوِيَّةِ ١٢١ ، وَمَشْكُلِ مَكِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ ٨٢٤/٢ .

(٣) فِي النَّسْخَةِ " كَوْلِهِ " بِإِسْقاطِ الْفَاءِ . وَالْأُولَى مَا أَثْبَتَ

(٤) سُورَةُ الْضَّحْنِ : ١١ ، وَ" الْبَاءَ " مَتَعْلِقَةٌ بِ" حَدَّثْ " وَتَقْدِيرُهَا أَنَّ تَكُونَ بَعْدَهُ ، وَتَقْدِيرُهُ : مِهْمَا يَكْنَى مِنْ شَيْءٍ فَحَدَّثْ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ .

انْظُرِ مَشْكُلِ مَكِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ ٨٢٤/٢ .

(٥) لَعْلَهُ يَرِيدُ قَوْلَهُ فِي كِتَابِهِ الْجَمْلِ صِ ١٥ ، فَقَدْ قَالَ " وَيُبَطِّلُ عَلَيْهَا لَامُ الْابْتِدَاءِ وَالْاسْتِفْهَامَ " كَوْلِكَ : عَلِمْتُ لَزِيدَ مُنْطَلِقًا ، وَعَلِمْتُ أَبِيهِمْ أَخْوَكَ .

أَنْ تَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا ! (١)

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا شَيْءٌ يَكُونُ مَعْمُولاً لِعَالِمٍ كَائِنٍ بَعْدَهَا ، لَوْ قُلْتَ : " زَيْدًا لَعَمَرُو ضَارِبٌ " . تُرِيدُ : لَعَمَرُو ضَارِبٌ زَيْدًا لَمْ يَجُزْ .

[سَوْفَ وَالسَّيْنُ]

وَأَمَّا (سَوْفَ وَالسَّيْنُ) فَلَا يُشَكُّ الْأَمْرُ فِي أَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ ؛ لِأَنَّ سَيِّلَهُمَا فِي الْأَفْسَالِ سَبِيلٌ " لَامِ التَّعْرِيفِ " فِي الْأَسْمَاءِ ، فَ" سَوْفَ وَالسَّيْنُ " (٢) يُحِدِّثَانِ فِي الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الْأَخْتِصَاصِ بِالْمُسْتَقْبَلِ كَمَا يُحِدِّثُ " لَامِ التَّعْرِيفِ " اخْتِصَاصَ الْأَسْمَاءِ بِواحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ شَائِعٌ فِيهِ .

(١) راجع الجمل للجرجاني ص ١٥ .

(٢) ذكر ابن الأَنْبَارِي أَنَّ فِي " السَّيْنَ " خَلَافًا ، هَلْ هُوَ أَصْلُ بِرَاسِهِ أَمْ مُقْطَعٌ مِنْ سَوْفَ ؟

فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ " السَّيْنَ " الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ نَحْوَ " سَأْفَلَ " أَصْلُهُمَا " سَوْفَ " وَحَذَفُوا مِنْهَا السَّوَا وَالْفَاءَ تَخْفِيَةً ، وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ " السَّيْنَ " أَصْلُ فِي نَفْسِهِ ؛ لَا نَهَا حَرْفٌ يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى . انْظُرْ حَجَةَ كُلِّ مِنْهُمْ فِي الإِنْصَافِ -

الْمَسَالَةُ (٩٦) ٦٤٦/٢ ، وَمَغْنِي الْلَّبِيبُ ١٣٨/١ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْمُفْضَلِ ١٤٨/٨ .

[قد]

وَ (قد) كَذِلِكَ تُحدِثُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي تَقْرِيبًا مِنِ
الْحَالِ ، وَتُفِيدُ أَنَّكَ أَخْبَرْتَ بِأَمْرٍ كَانَ يُتَوقَّعُ كَوْنُهُ .^(١)

*

"فصل"

المعنى في قولنا إن "عشرون" تَعْلَمُ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى الْمَجَازِ
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "عشرون درهماً" كَانَ نَصِبُ "درهماً" مِنْ أَجْلِ
أَنَّ فِي الاسمِ مَا يَمْنَعُ مِنِ الإِضَافَةِ وَهُوَ "النُّونُ" ، فَلَمَّا امْتَنَعَ الإِضَافَةُ
نُصِبَ عَلَى التَّشِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِي مِثْلِ "ضَارِبُونَ زِيدًا"^(٢) ، وَجَازَ هَذَا
التَّشِيهِ مِنْ حِيثُ إِنَّ التَّقْمِيزَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَيَانِ الْعَدِّ ، فَوَجَبَ
أَنْ يَكُونَ لَهُ إِعْرَابٌ عَلَى كُلِّ / حَالٍ ، وَلِمَا وَجَبَ ذَلِكَ كَانَ تَشِيهُهُ ٥٦ بـ

(١) قال سليماني في الكتاب ٤/٤٣٠ "قد" تقرب
الماضي من الحال، إذا قلت : قد فعل . ومنه قول المؤذن :
قد قامت الصلاة، ولا بد فيه من معنى التوقع . . . وتكون للتقليل
بمنزلة ربما إذا دخلت على العضارع كقولهم : إن الكذوب قد
يصدق .

وانظر الجنى الداني ٢٧٠ ، وشرح المفصل ١٤٢/٨

(٢) انظر الجمل للجرجاني ٢٨

(٣) انظر المقتضى ٢٣١/٢

بِالْمَفْعُولِ أَوَّلَى مِنْ تَشْبِيهِ^(١) بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَكُونُ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ جُزَءًا لِلْجُمْلَةِ.

[مَا يَعْمَلُ عَلَى الْفِعْلِ]

^(٢) وَأَمَّا مَا يَعْمَلُ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَالْخَمْسَةُ الْمَذُوْرَةُ فِي الْكِتَابِ، وَعَلَى جَمِيعِهَا حَقِيقَةٌ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمَراً " وَجَدْتَ " ضَارِبًا " قَدْ اقْتَضَى فِي " زَيْدٍ " مِنَ الْمَعْنَى مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ إِذَا قُلْتَ : " يَضْرِبُ زَيْدًا " ^(٣)

[عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ]

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ قَوْنَا " اسْمَ الْفَاعِلِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ "^(٤) نَعْنَى بِهِ أَنَّ يَكُونَ عَلَى زِنَةِ الْعُضَارِعِ مِنْ فِعْلِهِ، مِثْلُ إِنَّ " ضَارِبًا " عَلَى وَزْنِ " يَضْرِبُ " وَ " مُكْرِمًا " عَلَى وَزْنِ " يُكْرِمُ " وَ " مُنْطَلِقًا " ^(٥) عَلَى وَزْنِ " يَنْطَلِقُ "، وَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ ^(٦)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ جَارِيًّا عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يُقَالُ فِي

(١) في النسخة " تشبيهه " والصواب ما أثبت.

(٢) يعني كتابه " الجمل " انظر ص ٢٨ منه.

(٣) انظر المرتجل ٠٢٣٦

(٤) انظر الجمل للجرجاني ٠٢٨

(٥) في النسخة " منطلق " والصواب ما أثبت لا أنه معطوف على منصوب.

(٦) انظر المقتضى ١/٥٠٦ ، والمرتجل ٠٢٣٦

”كَرِيمٌ“ إِنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَكِنْ يُقَالُ لِأَمْتَالِهِ: الصَّفَاتُ
الْمُشَيَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ.

ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى
الْحَالِ وَالاستِقبَالِ كَوْلِكَ: ”زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا الْيَوْمَ أَوْغَدًا“، وَلَا
يَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي (١)، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ”زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا
أَمْسِ“، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: *وَكُلُّهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ* (٢) فَإِنَّهُ
هُنَّ حِكَايَةُ الْحَالِ، وَالْحَالُ (٣) الْمَاضِيَّةُ إِذَا حُكِّيَتْ جَرَى حُكْمُ الْلَّفْظِ

(١) ”وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ إِعْمَالَ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِيِّ وَاحْتَاجَ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى *وَكُلُّهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ*، وَالصَّوابُ أَنَّ
”بَاسِطًا“ فِي الظَّاهِرِ ماضٌ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مُخْتَلٌ جَدًّا، لِأَجْلِ
أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْحَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْأَوْقَعْتَ الْمَاضِيَّ مَوْقِعَهُ
نَحْوَهُ: وَكُلُّهُمْ يَبْسِطُ ذِرَاعِيهِ، وَجَدَتْهُ مُسْتَقِيًّا، وَإِذَا وَقَعَ اسْمُ
الْفَاعِلِ فِي مَوْضِعٍ يَقْتَضِي الْمَاضِيَّ فَلَيْسَ هُوَ بِمَاضٍ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى
عَلَى الْمَضْنُونِ لَا جُلَّ أَنَّ الْحَالَ الْمَاضِيَّةَ تَحْكُمُ عَلَى صُورَةِ الْحَاضِرَةِ“

عَنِ الْمَقْتَضَى ١٣/١٥، وَانْظُرْ الْجَمْلَ لِلْزَّجَاجِيِّ ص٤٨، وَالْجَمْلَ
لِابْنِ عَصْفُورِ ١/٥٥٠، وَالبِسْطَ ٢/١٠١٢.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ: ١٨، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي تَمْسِكُ بِهَا الْكَسَائِيُّ وَاحْتَاجُ
بِهَا، انْظُرْ إِلَيْهَا ص١٤٢، وَالْمَقْتَضَى ١/٥١٣.

(٣) فِي النُّسْخَةِ ”وَالْحَالَةُ“ وَالتَّصْوِيبُ مِنِ الْمَقْتَضَى ١/٥١٣.

فِيهَا مَجَراً إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَوْجُودًا فِي الْحَالِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَجِدُ بِالْفِعْلِ عَلَى لَفْظِ الْحَالِ / صَرِيحًا كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمْنًا وَهُوَ يُطْعَمُ اَلنَّاسَ ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُعْلِي الْحَدِيثَ . "

ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى شَيْءٍ^(١) ، وَاعْتِمَادُهُ يَكُونُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءِ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِعِبْدَادٍ ، كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ صَاحِبُ أَبْوَهٖ عَصْرًا . " وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ صَفَةً لِعَوْصُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : " هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبْوَهُ زَيْدًا . "

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ حَالًا لِذِي حَالٍ ، كَقَوْلِكَ : " هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامٌ بَيْنَ يَدِيهِ . " فَهَذِهِ الْثَّلَاثَةُ هِيَ الْأُصُولُ فِي اعْتِمَادِهِ ، وَالثَّنَانِي الْبَاقِيَانِ " هَمْزَةُ الْاسْتِفَاهَامِ " وَ " مَا . "

وَمِثَالُ الْهَمْزَةِ قَوْلُهُمْ : " أَقَائِمُ أَخْوَاكَ ؟ " وَ " أَذَاهِبُ الزَّيْدَانِ ؟ " فَ " أَخْوَاكَ " مَرْفُوعٌ بِـ " قَائِمٍ " ^(٢) كَمَا يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ : " أَقِيمُ أَخْوَاكَ ؟ " وَكَذَا " الزَّيْدَانِ " مَرْفُوعٌ بِـ " ذَاهِبٍ " كَمَا يَرْتَفِعُ بِـ " يَذْهَبُ . " وَأَمَّا (مَا) فَكَقَوْلُهُمْ : " مَا قَائِمُ أَخْوَاكَ " قَدْ ارْتَفَعَ " أَخْوَاكَ " بِـ " قَائِمٍ " كَمَا تَرَى .

(١) انظر المفصل ٢٢٩ ، والمعتقد ٥٠٨/١ - ٥١٢ ، وشرح ابن عقيل

على الْأَلْفِيَةِ ١٠٢/٣ .

(٢) وقد سد مسد الخبر .

فَإِنْ عَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ
لَمْ يَعْمَلْ عَلَى الْفِعْلِ^(١) ، لَوْقُلْتَ : " قَائِمٌ أَخْوَاكَ ، وَزَاهِبٌ الزَّيْدَانِ ،
وَخَارِجٌ الْقَوْمُ " لَمْ يَجُزْ .

وَاعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فِيهِ أَنَّهُ فَعَلَ
لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْمَوْصُوفِ أَوِ الْحَالِ ، أَوْ لَا يَكُونُ فِعْلًا لِمَا قَبْلَهُ
وَلِكِنْ لِمَا بَعْدَهُ ، وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلًا لِمَا قَبْلَهُ وَجَبَ
أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي الإِفْرَادِ وَالثَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ وَالثَّانِيَّةِ وَالثَّالِثِيَّةِ^(٢)
ذَاكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلًا / لِمَا قَبْلَهُ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَهُ ، وَاسْمٌ ٥٧/ب
الْفَاعِلِ يَخْتَلِفُ حَالُهُ فِي الإِفْرَادِ وَالثَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ وَالثَّانِيَّةِ وَالثَّالِثِيَّةِ بِحَسْبِ
مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الضَّمِيرِ ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ اثْنَيْنِ وَجَبَ تَثْنِيَتُهُ ، وَإِذَا كَانَ
فِيهِ ضَمِيرٌ جَمَاعَةٍ وَجَبَ جَمْعُهُ ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ مُوَثِّي وَجَبَ تَأْنِيَتُهُ .

(١) هذا اشتراط البصريين ، ولم يشترط الكوفيون الاعتماد على شيءٍ
من الأشياء الخمسة المذكورة ، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو "ضاربٌ
زيداً عندنا" ، ووافقوهم لا "خفش" . انظر المقتضى ١٢/١ ،
وشرح الفصل ٦/٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠ ، والمعنى

٥٨١/٥

(٢) وذلك نحو " زيد ضاربٌ عمراً ، والزيдан ضاربان عمراً ، والزيدون
ضاربون عمراً ، وفاطمة ضاربةٌ عمراً ، والفاطمات ضارباتٌ عمراً ،
والفاطمات ضارباتٌ عمراً " . انظر المقتضى ١/٥٠٦

وَإِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِعْلًا لِمَا بَعْدَهُ (١) كَقُولَكَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ
أَبُوهُ عَمِّرًا " فَإِنَّهُ لَا يَتَبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي شَسِّيٍّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ، وَإِنَّمَا يُعْتَبِرُ
حَالُهُ بِمَا ارْتَفَعَ بِهِ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَيْرٌ لِمَا
قَبْلَهُ حَتَّى يُبَنِّي عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ (٢) ، وَإِنَّمَا يُبَنِّي عَلَى مَا ارْتَفَعَ بِهِ ، شَمَّ
يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ مَا ارْتَفَعَ بِهِ مُوَهَّنًا ثُمَّ كَانَ الْمُوَهَّنُ حَقِيقِيًّا وَجَبَ تَأْبِيثُهُ
كَقُولَكَ : " زَيْدٌ ذَاهِبٌ جَارِيَتُهُ " ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَقِيقِيًّا كَانَ فِيهِ التَّأْنِيَّةُ
وَالْتَّذْكِيرُ ، تَقُولُ : " هَذَا يَوْمٌ طَالِعَةٌ شَمْسُهُ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " طَالِعٌ
شَمْسُهُ " ، وَإِنْ كَانَ مَا ارْتَفَعَ بِهِ مُشَنِّيًّا أَوْ مَجْمُوعًا لَمْ يَجُزْ تَثْبِيتُهُ وَجَمْعُهُ
إِلَّا عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ : " أَكْلُونِي الْبَرَاغِيَّ " (٣) ، تَقُولُ : " زَيْدٌ ذَاهِبٌ
غُلَامًا ، وَعَمْرٌ خَارِجٌ غُلَامَهُ " ، وَلَا تَقُولُ : " خَارِجَانٌ وَخَارِجُونَ " إِلَّا عَلَى
تِلْكَ الْلُّغَةِ (٤) ، فَإِنْ قَدَرْتَ التَّقْدِيمَ وَالتَّاخِيرَ حَسْنَ حِينَئِذٍ أَنْ تَقُولَ :
" زَيْدٌ خَارِجَانٌ غُلَامًا " تُرِيدُ " غُلَامًا خَارِجَانٌ " .

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٠٢٢٠ / ١

(٢) انظر شرح المفصل ٠٨١ / ٦

(٣) يقال إنها لغة هذلية ونسبتها إلى الهذليين في مجاز القرآن
لأنها عبيدة سعمر بن المتنى ٢٤٢ / ٣٤ . قال أبو عمرو والهذلي

": أَكْلُونِي الْبَرَاغِيَّ " بلفظ الجميع في الفعل ، وقد أظهر
الفاعلين بعد الفعل) وفي البحر المحيط ٢٩٢ / ٦ (قيل :
وهي لغة شاذة ، وقيل : الصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة
أزد شنوة ٠٠٠ .

(٤) انظر الهمع ٠١٠١ / ٥

"فصل"

(اسم المفعول) يَعْمَلُ عَمَلٌ "يُفْعَلٌ" (١) مِنْ فِعْلِهِ، وُكُلٌّ اسْمٌ مَفْعُولٌ سَوْيَ "مَفْعُولٍ" / أَى سَوْيَ لَفْظٍ "مَفْعُولٍ" ، نَعْنِي سَوْيَ هَذِهِ الْلَّفْظَةِ تَجْرِي عَلَى "يُفْعَلٌ" مِنْ فِعْلِهِ ، فَ"مُكْرَمٌ" عَلَى وَزْنِ "يُكْرَمٌ" ، وَ"مُسْتَخْرَجٌ" عَلَى وَزْنِ "يُسْتَخْرَجٌ" ، وَ"مُحْتَقَرٌ" عَلَى وَزْنِ "يُحْتَقَرٌ" ، وَ"مُضَارَبٌ" عَلَى وَزْنِ "يُضَارَبٌ" ، وَ"مُدَحْرَجٌ" عَلَى وَزْنِ "يُدَحْرَجٌ" ، وَكَذَا الْجَمِيعُ ، وَقَالُوا إِنَّ "مَفْعُولًا" أَيْضًا فِي التَّقْدِيرِ جَارٍ عَلَى "يُفْعَلٌ" ؛ لِأَنَّ "الْوَاوَ" غَيْرُ مُعْتَدِلٍ بِهَا ، وَإِنَّمَا زَيَّدَتْ ؛ لَا نَهْمَ قَدْ رَفَضُوا بِنَاءً "مَفْعُولٍ" فِي كَلَامِهِمْ ، فَلَمْ يَجِدُوهُ إِلَّا "مُكْرَمٌ" فِي "مَكْرُمَةٍ" كَمَا قَالَ :

(٢) * لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ *

(١) أَى المبني للمجهول ، انظر التبصرة والتذكرة ٢١٨/١ ، وشرح الفصل ٠٨٠/٦

(٢) البيت لا يبي إلا خنز الحمانى (ترجمته في المعرفة تلف والمختلف ٦٦) وقبله كما جاء في اللسان (يوم) :

* نَعَمْ أَخُو الْهِيجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِيِّ *

وهو من شواهد المنصف ٣٠٨/١ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمعتع ٢٩/١ ، والاقتضاب ٤١٩/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٥٦٨/٤

و " سَعُونَ" جَمْعُ مَعْوَنَةِ، قَالَ :

٣٣ - بُشِّينَ إِلَزِيٍّ لَا " لَا" إِنْ لِزِشِيٍّ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاسِيْنَ أَىْ مَعْوَنَونَ
 وَحُكْمُهُ فِي أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِيِّ، وَأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي عَمَلِهِ إِلَى
 وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَيْهِ، وَفِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا حُكْمُ
 اسْمِ الْفَاعِلِ .

*

" فَصْلٌ "

(الصَّفَاتُ الْمُشَبَّهَةُ) نَعْنَى بِهَا نَحْوٍ " حَسَنٌ وَكَرِيمٌ " مَا لَا يَكُونُ
 عَلَى وَزْنٍ " يَفْعَلُ " مِنْ فِعْلِهِ . وَمَعْنَى الْمُشَبَّهَةِ أَنَّهَا (٣) مُشَبَّهَةٌ
 بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ أَنَّهَا تَشَنَّ وَتُجْمَعُ وَتُؤَنَّ وَتُذَكَّرُ، تَقُولُ:
 " حَسَنٌ وَحَسَنَانِ وَحَسَنُونَ وَحَسَنَةٌ وَحَسَنَتَانِ وَحَسَنَاتٌ " ، فَهَذِهِ أَيْضًا
 تَعْمَلُ عَلَى أَفْعَالِهَا إِلَّا أَنَّهَا تَنْحَطُ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ بِشَيْءٍ، وَهِيَ أَنَّهَا

(١) البيت لجميل بشيحة في ديوانه ٤٤، وهو من شواهد المنصف
 ٣٠٨/١، والمحتسب ١٤٤/١، والخاصص ٢١٢/٣، والمنتزع
 ٢٩/١، والاقتضاب ٤٢١/٣، وشرح الشافية للرضي ٤٦٢/٤

(٢) اقتضاب بشيحة من ١٥١

(٣) في النسخة " إنما" تحريف .

لَا تَعْمَلْ يَمْعِنَ الْاسْتِقْبَالِ، فَلَا يُقَالُ : "هَذَا رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ غَدَاءً" مثلاً كَمَا تَقُولُ : / "هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ غَدَاءً" . فَلَمَّا يَمْعِنَ الْمَاضِي فَأَبْعَدَ أَنْ يَكُونَ لَهَا عَمَلٌ !^(١)

ثُمَّ الْحُكْمُ فِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلْ حَتَّى تَعْتَمِدَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ ، عَلَى مَا مَضَى فِي اسْمِ الْفَاعِلِ^(٢)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "حَسَنٌ غَلَامَكَ" كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "قَائِمٌ أَخْوَافَكَ" .

وَإِذَا كَانَتِ الصَّفَةُ لَا تُشَنِّي وَلَا تُجْمِعُ وَلَا تُؤْنَثُ لَمْ تَعْمَلْ عَمَلَ الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى قُبْحٍ، وَذَلِكَ فِي "خَيْرٍ مِنْهُ" ، وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ أَنْ تَرْفَعَ بِهِ خَيْرٌ مِنْهُ" اسْمُ ظَاهِرٍ، فَيُقَالُ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ"^(٤) ، وَكُلُّ

(١) انظر المقتضى ٥٣٢/١ ، والمعنى ٩٣/٥ ، وفي المسألة خلاف ، حيث ذهب أكثر النحوين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال ، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للازمنة الثلاثة ، وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي . أما ابن السراج والفارسي فذهبا إلى أنها لا تعمل بمعنى الماضي ، وهذا هو رأى الجرجاني كما يتضح هنا .

(٢) راجع ص ١٩٢ .

(٣) في النسخة (توقع) تحريف .

(٤) قال الجرجاني في المقتضى ٥٣٦/١ "الأشد أن تقول "مررت ب الرجل أبوه خير منه" ولا ترفع به الظاهر لتعريه من مشابهته اسم الفاعل . ومنهم من يقول : "مررت ب الرجل خير منه أبوه" فيرفع به الظاهر؛ ولهذا قال الشيخ أبو علي : ولا يستحسنون ، ولم يقل : ولا يجوزون ، وإنما جاز ذلك حملًا على المعنى نحو : مررت ب الرجل مفضل أبوه ، أو فاضل أبوه ، وليس بالآخر ^{كثير} ، وانظر الإيضاح من ١٥ .

"أَفَعَلَ مِنْ كَذَا" فَهَذَا حُكْمُهُ، لَو قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبْوَاهُ" لَمْ يَحْسُنْ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَرْفَعَ فَتَقُولَ : "أَفْضَلُ مِنْهُ أَبْوَاهُ" حَتَّى تَكُونَ "أَبْوَاهُ" مُبْتَدَأاً، وَ"أَفْضَلُ مِنْهُ" خَبِيرًا مُقدَّمًا.

وَاعْلَمُ أَنَّ هَـا هُـنـا أَصـلـاً يـسـتـمـرـ في هـذـهـ الضـرـوبـ التـلـاثـةـ التـيـ هي اسـمـ الفـاعـلـ، واسـمـ المـفـعـولـ، وـالـصـفـةـ الـمـشـبـهـةـ وـهـوـأـ الشـيـءـ يـخـبـرـ عـنـهـ بـيـفـعـلـ مـاـ هـوـ مـنـ سـبـبـهـ، وـيـوـصـفـ بـيـفـعـلـ مـاـ هـوـ مـنـ سـبـبـهـ (١)، وـيـجـعـلـ فـعـلـ مـاـ هـوـ مـنـ سـبـبـهـ حـالـاـ لـهـ كـمـاـ مـضـنـ فـيـ اسـمـ الفـاعـلـ (٢)، ثـمـ يـتـفـرـغـ عـلـىـ هـذـاـ أـنـهـ يـنـقـلـ فـعـلـ مـاـ هـوـ مـنـ سـبـبـ الشـيـءـ فـيـ الـلـفـظـ إـلـىـ الشـيـءـ وـيـقـدـرـ ضـيـرـهـ فـيـ اسـمـ الفـاعـلـ وـالـمـفـعـولـ وـالـصـفـةـ الـمـشـبـهـهـ، ثـمـ يـضـافـ ذـلـكـ إـلـىـ الذـيـ هـوـ الفـاعـلـ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنْكَ تَقُولُ : "زَيْدٌ قَائِمُ الْغَلَامِ، وَعَرَوْمُو دَبُ الْخُدَامِ" ، وَزَيْدٌ حَسَنٌ / الْوَجْهِ" ، الْفِعْلُ فِي هَذَا كُلُّهُ لِمَا أُضِيفَ الصَّفَةُ ١/٥٩ إِلَيْهِ، فَ"الْقِيَامُ" فِعْلٌ لِلْغَلَامِ، وَ"الْتَّادِيبُ" وَصْفٌ لِلْخُدَامِ، وَ "الْحُسْنُ" وَصْفٌ لِلْوَجْهِ، وَلِكِنَّهُمْ نَقْلُوا الْفِعْلَ فِي الْلَّفْظِ إِلَى الشَّيْءِ الْذِي الْفَاعِلُ مِنْ سَبَبِهِ، وَجَعَلُوا فِيهِ ضَيْرًا لَهُ اعْتِمَادًا عَلَى إِضَافَةِ الصَّفَةِ -الْذِي هُوَ الْفَاعِلُ - [لـ] يَتَسَبَّبُهُ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ فِي الْمَعْنَى ،

(١) في النسخة "بخير" تصحيف .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١٧٨/١

(٣) انظر لوحة / ٥٢ أَفِيمَا سبق ، والمعتقد ٥٠٩/١

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام .

أعني أنك إذا أضفت " قائماً " إلى " الغلام " فقلت : " زيد قائماً
الغلام " علماً أن " القيام " للفلام، وكذلك إذا أضفت " موءذباً " إلى
" الخدام " و " حسناً " إلى " الوجه " علماً أن " التأديب " للخدماء ،
و " الحسن " للوجه .^(١)

ثم إن الصفة في هذا كله تجري - في أنها تتبع ما قبلها في التأنيث
والتدكير والتشيية والجمع - مثراها إذا كانت في المعنى لما جرت
عليه .

تفسير هذا أنك تقول : " هنـد قائمة الغلام وموءذبة الخدام
وحسنة الوجه " ، فهو نـث كما توـثـث إذا قـلت : " هنـد قائمة وهنـد موءذبة
وهنـد حسنة " فجعلـت الفعلـ لهاـ بالحقيقة والحكم^(٢) في التشـيـة والـجـمـعـ ،
تـقـولـ : " الزـيدـانـ قائـماـ الغـلامـ ، والـزـيدـونـ قـائـمـواـ الغـلامـ " كـماـ تـقـولـ :
" الزـيدـانـ قـائـماـنـ ، والـزـيدـونـ قـائـمـونـ " فـقـسـ علىـ هـذـاـ الـبـابـ كـلـهـ .

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتضى ٥٤٠ / ١

(٢) أي وكذا الحكم في التشـيـة والـجـمـعـ .

"فصل"

(المَصْدُرُ) يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ^(١) ، وَلَهُ أَحْوَالٌ ثَلَاثَةٌ :-

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُنَوِّنًا .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

فَإِذَا كَانَ مُنَوِّنًا عَمَلَ عَمَلَ الْفِعْلِ^(٢) ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَمْسِرِ
الْأَكْثَرِ يُقْرَكُ فِيهِ ذِكْرُ الْفَاعِلِ وَيَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ .

/ تَفْسِيرُ ذِكْرِ أَنَّ "إِطْعَامًا" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * أوِ إِطْعَامٌ ٥٩ بـ /
فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتَيَّمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(٣) عَمَلَ عَمَلَ "يُطْعِمُ" بِأَنَّ
نَصْبَ "يَتَيَّمًا" ، وَلَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ فَلَمْ يَقُلْ : "أَوِ إِطْعَامٌ هُوَ يَتَيَّمًا"^(٤) ،

(١) في موضعين : أحدهما : أن يكون نائباً مناب الفعل نحو "ضربياً زيداً" ، والثاني : أن يكون المصدر مقدراً بـ "أن" والفعل أو بـ "ما" والفعل وهذا الموضع له أحواله الثلاثة وهي التي ذكرها عبد القاهر هنا .

انظر المقتضى ١٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل على الْأَلْفَيَةِ ٣/٩٣ .

(٢) إعمال المصدر المنون عمل فعله فيه خلاف بين النحوة ، فجوزه البصريون ، وأنكره الكوفيون ، وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه .

انظر شفاء العليل ٦٥٠/٢ ، والهمزة ٥/٢١ .

(٣) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ ، ١٥٠ .

(٤) انظر الإيضاح ص ١٥٥ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٢ ، وشرح المفصل ٦/٦١ .

وَمِثْلُ بَيْتِ الْحَمَاسَةِ :

٣٤ - وَهَلْ يَدْعُ الْوَاهْسُونَ إِفْسَادَ بَيْنِنَا

وَحَفْرًا لَنَا الْعَاشُورَ مِنْ حَيْثُ لَا نَدْرِي^(١)

فَ”الْعَاشُورُ“ مَنْصُوبٌ بـ ”حَفْرٍ“ كَمَا يُنْصَبُ بِالْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ :

وَهَلْ يَدْعُ الْوَاهْسُونَ أَنْ يَحْفُرُوا لَنَا الْعَاشُورَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ فَلَمْ يَقُولْ :

وَحَفْرًا هُمْ لَنَا الْعَاشُورَ؛ وَلَيَرْكِيمْ ذِكْرَ الْفَاعِلِ قَلَّ فِي السَّكَلَامِ مِثْلُ قَوْلِكَ :

”عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٍ عَمَراً وَمِنْ دَقَّةِ الْقَصَارِ^(٢) التَّوْبَ“ . إِنَّمَا يَجِدُ

فِي أَمِثلَةِ النَّحْوِيِّينَ^(٣) .

وَإِذَا كَانَ مُضَافًا، ثُمَّ كَانَ الْفِعْلُ مِنْهُ مُتَعَدِّدًا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ فَيُجَرِّبَهُ وَيُنْصَبَ الْمَفْعُولُ ،

وَذِلِكَ قَوْلُكَ : ”عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٍ عَمَراً“، تَقْدِيرُهُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ

زَيْدٌ عَمَراً .

(١) البيت لي بعض الحجازيين كما في اللسان والصحاح والتاج (ضر)،

ونسبة محقق التاج عن العباب إلى معدان بن مضرب الكندى .

وللبيت رواية أخرى هي : وحفر الثائى العاشر من حيث لاندرى

وهو في الحماسة لا يبي تمام ٨٠ / ٢ ، وشرحها للتبريزى ١٥٦ / ٣ ،

واللسان والتاج والتهذيب والصحاح (ضر). والعثور: مصيدة للبهائم .

والشاهد فيه مجيء المصدر ”حَفْرًا“ عاملًا عمل الفعل ، فنصب

”الْعَاشُورَ“ على المفعولية ولم يذكر الفاعل بتقديره: وحفرًا لهم لَنَا الْعَاشُورَ .

(٢) ”القصرة“ : القطعة من الخشب ، وقصر الثوب وقصره : حورة ودقه ،

ومنه سُعَي القصار . والقصير والمُقصَرُ : المحور للثياب لأنَّه يدقهما

بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ” عن اللسان (قصر) ١٤ / ٥

(٣) انظر الإيضاح ص ١٥٥ .

(٤) انظر المقتضى ١ / ٥٥٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٦٢ .

والثاني : أن يضاف إلى المفعول ويرفع الفاعل ، فيقال : عجبت من ضرب عمرو زيد ، ويكون التقدير : عجبت من أن ضرب عمراً زيد ، وهذا قليل في الاستعمال ، وإنما يجيء في الشعر على قلة أيضاً كقوله :

٣٥ - أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٌ لِعَيْنِيكَ مِنْ مَا إِلَّا شُوُونٍ وَكَيْفَادٌ التقدير : أَمِنْ أَنْ رَسْمَ دَاراً مَرْبَعَ وَمَصِيفَ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : رَسْمَ الْمَطَرِ الدَّارَ - إِذَا أَحَدَثَ فِيهَا آثَارًا .

والثالث : / أن يضاف إلى المفعول ويترك ذكر الفاعل ، ١/٦٠ ومثاله قوله تعالى : * لقد ظلمك بسواء إلي نعجتك إلى نعاججه ^(١) و * لا يسامُ الإنسانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ^(٢) المعنى لقد ظلمك بسواء إله نعجتك ، ولا يسامُ الإنسانُ مِنْ دُعَائِهِ الْخَيْرَ - أَى مِنْ طَلَبِهِ الْخَيْرِ - وهذا يكثر جداً ^(٤) .

(١) البيت للخطيئة في ديوانه ٢٥٣ ، وهو من شواهد الإيضاح ص ١٥٨ ، وأهلي ابن الشبرى ١/٣٥١ ، والمقتصد ٥٥٩/١ ، وشرح الفصل ٦٢/٦ ، والفاخر لوعة / ٩٥ ، والخزانة ١٢١/٨ ، واللسان والتاج (رسم) . والمربي : مطر الربيع ، والمصيف : مطر الصيف ، والشوؤن : مجرى الدمع .

والشاهد في قوله "رسم دار" حيث أضيف المصدر الذي هو "رسم" إلى مفعوله الذي هو "دار" ، و "ربع" فالعل ، و مسجى ، المصدر مضافاً إلى مفعوله ومعه الفاعل قليل في الشعر .

(٢) سورة حـ : ٢٤٠ وانظر الإيضاح ص ١٥٨ .

(٣) سورة فصلت : ٤٩٠

(٤) انظر المقتصد ١/٥٦٠

وإذا كان فيه الْأَلْفُ وَاللَّامُ [لَا] يَعْمَلُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شِعْرٍ^(١) لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "عَجِبْتُ مِنَ الضَّرِبِ زَيْدًا" وَأَنْشَدُوا فِي إِعْمَالِهِ :

٣٦ - ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارَ تُرَاخِي الْأَجَلَ^(٢)
"أَعْدَاءُهُ" مَنْصُوبٌ بِـ "النَّكَايَةِ" ، وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ - كَمَا
تَرَى - وَهُوَ شَاذٌ^(٤) .

(١) إضافة يوجبهها السياق .

(٢) راجع نص ٢٧ .

(٣) البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الكتاب ١٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥ ، والمنصف ٢١/٣ ، والمقرب ١٣١/١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٤ ، وأوضح المسالك ٢٤١/٢ .
والشاهد فيه إعمال المصدر العقرن بـ "أَلْ" عمل فعله ونسبة مفعولاً به وهو "أَعْدَاءُهُ" ، وهو شاذ .

(٤) وأجاز سيبويه ذلك لأنَّ الْأَلْفُ وَاللَّامَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ فَيَعْمَلُ عَلَى المَنْوَنِ ، وَهُنَّفَ أَبْنَ يَعِيشَ ذَلِكَ وَقَالَ : (لَا أَعْلَمُ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ ، وَأَمَا قَوْلُهُ * ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ * أَنْشَدَ سِبْوَيْهَ غَلَّا وَلَمْ يَذْكُرْ شَاعِرَهُ ، وَالشاهدُ فِي نَصِّ الْأَعْدَاءِ بِالنَّكَايَةِ لِمَنْعِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالإِضَافَةِ كِنْعِ التَّنْوِينِ ، وَبِعِضِهِمْ يَتَصَبَّهُ بِمَصْدَرِ مُنْكُرِ المَنْوَنِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرَهُ : ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ) وَذَلِكَ لِضَعْفِ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامِ) .
انظر الكتاب ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ٦٣/٦ .

”فَصْلٌ“

[في أسماء الأفعال]

هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بَعْضُهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَبَعْضُهَا حَرْفٌ وَبَعْضُهَا صَوْتٌ . وَقَدْ جَعَلَتْ أَدِلَّةً عَلَى أَفْعَالٍ وَأَرِيدَ بِهَا الاختصارُ ، وَيَسْتَوِي فِيهَا الْواحِدُ وَالْجَمِيعُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْمُذَكَّرُ !^(١)

^(٢)

تَقُولُ : ”رُوِيدَ زَيْدًا“ لِلْمُؤَنَّثِ ، كَمَا تَقُولُ لِلْمُذَكَّرِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ كَمَا تَقُولُهُ لِلْواحِدِ ، فَلَا يُقَالُ : ”رُوِيدَا ، وَرُوِيدَا ، وَرُوِيدَا“ . ثُمَّ الْقَوْلُ فِي بَيَانِ كُلِّ ضَرِبٍ يُشَهِّدُ إِنَّ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ هُوَ ”رُوِيدَ“ ، أَصْلُهُ عِنْدَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : ”أَرَوَدْتُهُ إِرْوَادًا“ أَيْ أَمْهَلْتُهُ ، شُمَّ حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ فَبَقَى ”رُودَ“^(٣) كَمَا قَالَ :

^(٤) * وَإِنْ يَهْلِكْ فَذِلِكَ كَانَ قَدْرِي *

- ٣٢ -

^(٦)

^(٥)

يُرِيدُ : تَقْدِيرِي [وَ] كَوْلِهِمْ ”عَرَكَ اللَّهَ“ ، وَالْأَصْلُ

(١) انظر المقتضى ١٥٦/١ ، والعوامل المائة ٢٢٣ ، والمرتجل ٠٢٤٩.

(٢) انظر الإيضاح ص ١٦٣ .

(٣) انظر المقتضى ١٥٢٠/٥ ، الصحاح واللسان (رود).

(٤) هذا عجزبيت ليزيد بن سنان (انظر ترجمته في المفضليات ٢١)،

وصدره : * وَانْ يَبْرَأْ فَلَمْ أَنْفَثْ عَلَيْهِ *

وهو من شواهد أمالى ابن الشجري ٣٥٠/١ ، والمخصوص ٩٢/٩ ،

المفضليات ٢١ .

والشاهد في قوله ”قدري“ والأصل ”تقديرى“ حذفت زوائده .

(٥) إضافة ليلتئم بها الكلام .

(٦) جاء هذا في مثل قول عرب بن أبي ربيعة :

أَيْهَا الْمَنْكِحُ الثَّرِيَا سَهْيَلًا عَرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِي سَهْيَلًا

تَعْمِيرَكَ اللَّهَ / مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَرْتُكَ اللَّهَ " أَى " سَأَلْتُ اللَّهَ " (١) ب٦٠ / عَرَكَ " (٢) ، ثُمَّ صُفَرَ رَوْدٌ فَقِيلَ : " رَوَيْدٌ " ، وَجَعَلَ أَسْمَاءً لِـ " أَرْوَدٌ " وَ " أَمْهَلٌ " (٣) . وَتَلَحَّقَ الْكَافُ لِلْخَطَابِ فَيُقَالُ : " رَوَيْدَكَ زَيْدًا " وَرَوَيْدَكُنَّ زَيْدًا ، وَرَوَيْدَكُمْ زَيْدًا ، وَرَوَيْدَكِ زَيْدًا " حُكْمُ الْكَافِ مَعَهُ حُكْمُهَا فِي ذَاكَ فِي أَنَّهَا حَرْفٌ مُتَجَرِّدٌ لِلْخَطَابِ (٤) ، وَلَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ (٥) .

وَفِي " رَوَيْدٍ " وَجَهَانِ آخَرَانِ :

أَجَدْهُمَا : أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَصْدَرًا صَحِيحًا ، فَيُقَالُ : " رَوَيْدَكَ زَيْدًا " عَلَى أَنْ يُكُونَ الْكَافُ ضَمِيرًا مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبَكَ زَيْدًا " تُرِيدُ " إِضْرِبْ زَيْدًا ضَرَبًا " ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْفِعْلَ وَتُضَيِّفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَأَنْتَ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَقُولُ : " رَوَيْدَكَ نَفْسِكَ زَيْدًا " ، فَلَا تَقُولُهُ فِي الْوَجْهِ إِلَّا وَلِـ وَيُضَافُ فِي هَذَا السَّوْجِ إِلَى الْمَفْعُولِ فَيُقَالُ : " رَوَيْدَ زَيْدٍ " ، كَانَكَ تَقُولُ : إِمَاهَكَ زَيْدًا ، تُرِيدُ : أَمْهَلَهُ إِمْهَالًا ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْفِعْلَ وَتُضَيِّفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمَفْعُولِ (٦) . وَحَكَى صَاحِبُ الْكِتَابِ عَنِ الْعَرَبِ " رَوَيْدَ نَفْسِهِ " (٧) .

(١) جاء هذا في " عمرو بن أحمر " عرتك الله الجليل فانتي ألوى عليك لوأن لك يهتدى انظر ديوانه ص ٦٠

(٢) انظر امالي ابن الشجري ١/٣٥٠

(٣) انظر شرح التصريح ٢/١٩٨

(٤) وهو رأي سيبويه ، انظر الكتاب ١/٢٤٤ ، والمقتبس ٣/٢٠٩ ، والاصل في النحو ١/١٤٤

(٥) انظر الاصل في النحو ١/١٤٤ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٤٨

(٦) انظر المقتصد ١/٥٢٠ ، فما بعدها .

(٧) انظر الكتاب ١/٢٤٥ ،

وانظر الاصل في النحو ١/١٤٣

والوجه الثاني : أن يستعمل صفة كقولهم : " ضعه وضعاً رويداً " ، كان قال : وضعاً هيناً .

[بلئ]

و (بله) مصدر فعل متوكِّر، وينصب ما بعده ويجر . فإذا نصب ما بعده كان [قد] ^(٢) يجعل اسماء لـ " دع " ، وإذا جر ما بعده كان قد استعمل مصدرأ على أصله، وأضيف إلى المفعول ^(٤) مثل * فضرب الرقاب ^(٥) ، الأصل : اضربوا الرقاب ضرباً ، ثم حذف الفعل وأضيف [المصدر] ^(٦) إلى المفعول ^(٧) .

[دونك]

/ وأما (دونك) فهو ظرف في الأصل ، كما يكون إذا قلت : ١/٦١
" هو دونك " ، ثم جعل اسماء لـ " خذ " فقيل " دونك زيداً " .

(١) انظر الكتاب ٢٤٤/١ ، والمعتضب ٢٠٩/٣ ، والاصول في النحو ١٤٣/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٤٦/١ .

(٢) " وحكي أبو على عن الاخفش أنه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله :

تذر الجمام ضاحيا حاماتها بله الاكف كأنها لم تخلق
بنصب الاكف ورفعه وجره " . انظر شرح الكافية للرضي ٢٠/٢ ،

ومغني اللبيب ١١٥/١ .

(٣) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٤) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٨٥/٤ فما بعدها .

(٥) سورة محمد : ٤٠ (٦) إهانة يوجبه السياق .

(٧) انظر تفصيل ذلك في الإيمانج ١٦٥ .

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ٠٢٤٩/١ .

[علَى]

وَمَا (عَلَى) فَهُوَ الْحَرْفُ الَّذِي يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : "الْمَالُ عَلَيْكَ".
ثُمَّ جُعِلَ هَكَذَا اسْمًا لِـ"الْزَمْ" ، وَالْكَافُ فِيهَا ضَمِيرٌ ، وَلَهَا مَوْضِعٌ مِّن
الْإِعْرَابِ؛ وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُوَكَّدَ فَيُقَالُ : "عَلَيْكَ نَفْسَكَ".^(١)

[صَهْ، وَمَهْ]

وَمَا (صَهْ، وَمَهْ) فَكِلَاهُمَا صَوْتٌ ، وَلَا يَكُونُ لَهُمَا عَصْلٌ
فِي الظَّاهِرِ؛ لَا تَبَهِّمَا اسْمَانِ إِفْعَلٍ غَيْرِ مُتَعَدِّدٍ بِلَانْ "صَهْ" اسْمٌ لِـ"اسْكُتْ"
، وَ "مَهْ" اسْمٌ لِـ"اَكْفُ".^(٢) وَمِثْلُهُمَا "إِيمَهْ" فِي كَوْنِهِ صَوْتاً ،
إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ إِفْعَلٍ مُتَعَدِّدٍ؛ لَا تَهُو يُسَمِّنَى "هَاتِ".

وَفِي هَذِهِ الْثَلَاثَةِ حُكْمٌ مَخْصُوصٌ ، وَهُوَ أَنَّهَا تَنَوَّنُ ، وَالتَّنْوِينُ
فِيهَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى التَّنْكِيرِ ، وَمَعْنَى التَّنْكِيرِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "صَهْ"
كَانَكَ قُلْتَ : "إِفْعَلٌ سُكُوتًا" تَأْمُرُ بِأَنْ يَسْكُنْ سَاعَةً مَثَلًا . وَإِذَا قُلْتَ:
"صَهْ" كَانَ الْمَعْنَى إِفْعَلٌ السُّكُوتَ^(٣) تُرِيدُ أَنْ تَأْمُرَ بِتَرْكِ الْكَلَامِ
عَلَى الإِطْلَاقِ . وَإِذَا قُلْتَ : "إِيمَهْ" بِالتَّنْوِينِ كَانَ الْمَعْنَى هَاتِ حَدِيثًا ،

(١) انظر المقتضب ٣٧٩/٣ فما بعدها ، والتبصرة والتذكرة ٠٤٩/١

(٢) انظر المقتصد ٥٦٩/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٤٨/١ فما بعدها ،
وشرح الكافية للرضي ٢١/٢ ، وهي في توضيح المقاصد للمرادي
٧٨/٤ "اسم فعل بمعنى أنكف لا بمعنى اكف ، لَا تَهُو مُتَعَدِّدٌ ،
و "مَهْ" لَا يَتَعَدِّدُ".

(٣) انظر المقتصد ٢٢/١

وإذا قلت : «إيه» كان المعنى هاتِ الحديث^(١) ، وعلَى
ذلك بيت ذي الرمة^(٢) :

^(٣) ٣٨ - وقفنا فقلنا إيه عن أم سالمٍ وكيف بتكليم الديار البلاقيع
ترك التنوين بلاه لا معنى للتذكير والخطاب مع الديار .

(١) المعروف ، وانظر المقتضى ٠٢٤/١

(٢) هو غilan بن عقبة بن سهيل ، يكنى بأبي الحارت ، ولقبه
ذو الرمة . (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء^{٥٥١/٢} ،
والاغاني^{٥٣١/١} ، وطبقات الشعر والشعراء^{٣/١٨})

(٣) البيت في ديوانه ٢٢٨/٢ ، ورواية العجز فيه :

* وما بال تكليم الديار البلاقيع *

والبلاقيع : التي لا شيء فيها كالجرداء .

وهو من شواهد المقتضى ١٢٩/٣ ، والتكملة ٢٦٤ ، والمخصص
٨١/١٤ ، وشفاء العليل ٨٢٢/٢ ، والخزانة ٢٠٨/٦ ، وشرح
أبيات مفني الليبي ٦٠/٣ ، والتأج (ايه) .
والشاهد فيه مجيء اسم الفعل «إيه» خالياً من التنوين ، وهو
معنى هات الحديث المعروف ، وقد خطأ الأصمعي ذا الرمة
في هذا البيت ، وزعم أن العرب لا تقول إلا «إيه» بالتنوين
وجميع البصريين صوّبوا ذا الرمة وقسموا «إيه» إلى معرفة
ونكرة ، فالمعرفة بلا تنوين ، والنكرة بالتنوين ، والقول فيه أن الأصمعي
أنكره من جهة الاستعمال ، وال نحويون أجازوه قياساً ولا خلاف بينهم
في قلة استعماله . انظر شرح المفصل ٤/٢١

[هَيَّهَات]

/ وَأَمَا (هَيَّهَات) فَهُوَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ وَجَمِيعُ مَا مَضَى ٦٦ بـ
 أَسْمَاءً لَا فَعَالٍ هِيَ أَوْامِرٌ^(١) - تَقُولُ : "هَيَّهَاتَ ذَاكَ" تُرِيدُ :
 بَعْدَ ذَاكَ^(٢) . قَالَ الشَّاعِرُ :

(٣) - فَهَيَّهَاتَ هَيَّهَاتَ الْعَقِيقُ وَاهْلُهُ وَهَيَّهَاتَ خَلُّ بِالْعَقِيقِ تُواصِلُهُ

(١) " غالباً تأتي بصفة الاْمر من أجل الاختصار ، والاختصار يقتضي حذف ، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم يختص بالامر؛ لأن الاْمر يستغنى فيه - غالباً - عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الحال ، كقولك لمن رأيته قد أشرع رحماً أو سدد سهماً ، زيداً أو عمراً ، وتستغنى بشاهد الحال عن أن تقول : اطعن أو ارم ويكتفي من ذلك الإشارة أو غيرها بما ليعن بلفظ بل يقوم مقامه ، والخبر ليعن كالأمر في ذلك بذلك قل استعمال هذه الاْسماء في الخبر وكثير استعمالها في الاْمر ".
 انظر المرتجل ٢٥٠ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ، ٣٥ ، ٣٥٠

(٢) انظر المقتصد ٠٥٢٤/١

(٣) البيت لجرين في ديوانه ٩٦٥/٢ ، وشرحه لإسماعيل الصاوي ٤٢٩/١ ،
 ورواية الديوان :
 فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصل بالعقيق تواصله
 وهو من شواهد الدينه^{١٦٧} والمرتجل ٢٥٤ ، وشرح شذور
 الذهب ٤٠٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والبهجع ١١١/٢ ، والدرر
 ١٤٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٢

والعقيق : هو في الأصل كل مسيل ما شقه السيل في الأرض
 فأنهره ووسعه ، وسمي به أماكن كثيرة في بلاد العرب .
 والشاهد فيه مجيء "هَيَّهَات" اسم فعل ماض بمعنى "بَعْد" ، ورفع
 "الْعَقِيق" ، و"خَلُّ" على الفاعلية .

وَلَا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالٌ " بَعْدَ هَكَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ
يُرَادُ اسْتِبْعَادُ (١) أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَأَنْ يُوَصَّلَ إِلَى الشَّيْءِ ، فَلَا يُقَالُ
: " هَيَّاهَاتٍ مِنِّي زَيْدٌ " بِمَعْنَى : بَعْدَ بِنِي بَعْدَ أَنْ كَانَ جَالِسًا
بِالْقُرْبِ مِنِّي .

[شَتَّان]

وَأَمَّا (شَتَّان) فَاسْمٌ لـ " افْتَرَقَ " ، وَيَقْتَضِي فَاعْلَيْنِ كَمَا
يُوجِبُهُ مَعْنَى " افْتَرَقَ " (٢) ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَكْثَرِ مُحَمَّا فِيهِ
" مَا " كَوَلِيهِمْ : " شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو " (٣) . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " شَتَّانَ
بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو " فَلَيْسَ بِشَيْءٍ بَلَّانَ " بَيْنَ ظَرْفًا (٤) ، وَالْمِحْجِي " .

(١) في النسخة "استبعاد" تحريف.

(٢) انظر شرح الفصل ٤/٣٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤.

(٣) "وحکى أبو عمرو عن بعض الأفراط" ، الحمد لله الذي جمعنا
من شَتَّان ، وشَتَّان ما هما ، وشَتَّان ما عمرو وأخوه ، أى بَعْدَ
ما بينهما .

انظر إصلاح المتنطق ٢٨١، ٣٢٦، والصحاح والتاج (شت).

(٤) " قال الأَزْهَرِي " وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصَبُ " بَيْنَهُمَا " فَيَ
مُثِلُّ هَذَا الْمَوْضِعِ وَيَضْمِرُ " مَا " كَأَنَّهُ يَقُولُ شَتَّانَ الَّذِي بَيْنَهُمَا
كَوْلُهُ تَعَالَى : * لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ * .

انظر التاج والتهذيب (شت).

بِالظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلٌ مُحَالٌ، فَإِذَا قِيلَ : "شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا" (١) كَانَ مِثْلَهُ فِي أَنَّهُ لَا يَصْحُ عَلَى الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ "مَا" تَكُونُ بِمَعْنَى "الِّذِي" ، إِذَا قُلْتَ : "شَتَّانَ الِّذِي بَيْنَهُمَا" كُنْتَ قَدْ أَعْطَيْتَهُ فَاعِلًا وَاحِدًا وَ[هُوَ] (٢) يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُتَأْوِلَ عَلَى مَعْنَى «إِخْتَارُ الِّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَوْصَافِ وَالْمَعَانِي» وَلَيَعْنِي بِالْبَيْنِ .

ثُمَّ يَبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاِفْتِرَاقِ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ حِيثُ يُرَاوُ افْتِرَاقُ الرَّجُلَيْنِ فِي الْأَخْلَاقِ وَالصَّفَاتِ وَالْمَعَانِي،

(١) وهذا الوجه أنكره الاِصممي وحجه أن "شتان" ناب عن فعل تقديره تفرق وتباعد ، وهو من الاِفعال التي تتضمن فاعلين—؛ لأن التفرق لا يحصل من واحد والقياس لا يتأبه من جهة المعنى ؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منها — من الآخر ، ولو قال "شتان زيداً وعرو" لم يجز لأن "أو" واحد لا أحد الشيئين والافتراق لا يكون من واحد .

انظر شرح المفصل ٤/٣٨ ، والعوامل المائة ٢٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢ .

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام . انظر العوامل المائة ٢٢٨ .

(٣) أطلق الجمهور معنى الافتراق ، وقيده الزمخشري في المعاني والاَحوال . انظر المفصل ١٦١ ، وشرحه لابن يعيش ٤/٦٨ ، وشرح التصرير ٢/١٩٦ .

كما قال :

(١) ٤٠ - شَتَانَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ حَيِّ أَمَاتَ وَمَيَّتَ أَهْيَانِي

/ وكما قال :

(٢) ٤١ - شَتَانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ
أَرَادَ أَنَّهُ يَرْكِبُ الْعَفَاقَ وَيَتَجَشِّمُ أَعْبَاءَ السَّفَرِ وَ"حَيَّانٌ" مُسْتَغْلِلٌ
بِالشُّرُبِ وَاللَّهُو .

(١) البيت لمخيم الراسي في الورقة لا يبي عبدالله بن الجراح ٩٩ ، وهو في الخزانة ٢٩٨/٦ غير منسوب ، والمحمدان : محمد بن منصور بن زياد ، ومحمد بن يحيى بن خالد . والشاهد فيه قوله "شتان بين محمد و محمد " حيث جاء "شتان" اسم فعل ماض بمعنى "افترق" ويراد الافتراق بين المحمدتين في الصفات والمعانى ، ولم يقحم بين "شتان" وفاعله "ما" .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ١٩٢ ، وهو في إصلاح المنطق ٢٨٢ ، والمقتصد ٥٢٥/١ ، والمفصل ١٦٢ ، وشرحه لابن يعيش ٤/٣٢ ، والمرقب ١٣٣/١ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٣ ، والاقتضاب للبطليوسى ٢٤٣/٣ ، والمخصن ٨٦/١٤ ، واللسان والتاج (شتت) وقد جاء في النسخة (جابري) بإشباع الراء المكسورة . والكور : الرحل الذى يوضع فوق الناقة ليركب عليه ، وحيان وجابر رجلان من بني حنيفة .

والشاهد فيه قوله "شتان ما يومي ويوم حيان" حيث استعمل "شتان" اسم فعل ماض بمعنى "افترق" ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه بـ "افترق" نفسه ، وزاد "ما" بين اسم الفعل وفاعله .

فَإِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُذَكَّرَ "شَتَانَ" حَيْثُ يُرَادُ افْتِرَاقُ الرَّجُلَيْنِ
عَنِ الْمَكَانِ وَتَبَاعِنُ الشَّخْصَيْنِ^(١) فِي الْمَوْضِعِ، فَلَا يُقَالُ : "شَتَانَ"
زَيْدٌ وَعَمِّرُو عَنِ الْمَجَلِسِ".

[أُفْ ، أَوْهُ ، وَاهًا ، وَيَ]

^(٢) [وَمَا جَاءَ اسْمًا لِلْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ قَوْلُهُمْ : (أُفْ)] وَ
هُوَ اسْمٌ لِـ "أَتَضَجَرُ" ، وَ (أَوْهُ) اسْمٌ لِـ "أَتَأْلَمُ" ، وَ (وَاهًا)
اسْمٌ^(٤) لِـ "أَتَعَجَّبُ" . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَاهًا لَرَيَّا ثُمَّ وَاهًا وَاهًا - ٤٢

يَا لَيْتَ عَيْنِيهَا لَنَا وَفَاهَا
^(٥) بِشَمَنِ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

(١) في النسخة "الشخيص" تحريف صوابه ما أثبت.

(٢) إضافة ليستقيم بها الكلام.

(٣) انظر شرح المفصل ٤/٣٨.

(٤) في النسخة "اسما" صوابه ما أثبت.

(٥) الاُبيات لا يُبي النجم العجي - وهو راجز اسلامي - (ترجمته
في طبقات فحول الشعراء ٢٢٢/٢ ، والاُغاني ١٥٨/١٠) ،
والاُبيات في ديوانه ٢٢٢ ورواية الديوان :

* يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا *

وانظر إصلاح المنطق ٢٩١ ، ومغني الليبيب ٣٦٩/٢ ، وشرح شواهد
المغني ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ٤/٢ ، والخزانة ٤٥٥/٢ ،
وشرح التصرير ٢/١٩٢ ، وشفاء العليل ٢/٨٧٣ ،
الشاهد فيه مجيء "واهًا" اسم فعل مضارع بمعنى "أعجب".

(١) وَ (وَيْ) اسْمُ لِ " أَتَعْجَبُ " ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَجَّبُ مُنْكِرٍ أَوْ مُتَنَدِّمٍ
أَوْ مُتَنَبِّهٍ لِأَمْرٍ كَذَبَ عَنْهُ وَغَلَطَ فِيهِ ، يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ بَيْتُ الْكِتَابِ :
٤٣ - سَالِتَانِي الطَّلاقَ أَنْ رَأَيَا مَا لِي قَبِيلًا ، قَدْ جِئْتُمْنِي بِنْكُرِ
(٢) وَيْ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبْ يُحَمَّ بِبَيْنَ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِيشْ عَيْشَ ضَرَّ
وَعَلَى ذَلِكَ فَسَرَّ الْخَلِيلُ^(٣) قَوْلَهُ تَعَالَى : * وَيْ كَانَ اللَّهُ
يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ
بِنَا وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ^(٤) ، قَالَ : " وَيْ " مَفْصُولَةٌ مِنْ " كَانَ " ،

(١) انظر شرح المفصل ٤/٢٦

(٢) البيتان لزيد بن عمرو بن نفیل ، وهما في الكتاب ٢/١٥٥ ، والخزانة ٦/٤٠٤ ، ٤١٠ ، والخصائص ٣/٤١ ، ١٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣/٢٠ ، والبهسع ٢/١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٢٨٦ ، والدرر ٢/١٣٩ .

والشاهد فيه : " وَيْ كَانَ " على أنها مركبة عند الخليل وسيبويه من " وَيْ " للتنبية ، و " كَانَ " المخفة من النقبة ، ومعناها القطع واليقين لا التشبيه .

(٣) هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ، إمام اللغة والنحو والعروض وشهرته تفني عن التعريف به ، مات سنة ١٢٠ هـ وقيل ١٢٥ هـ .
انظر ترجمته في نزهة الآباء ٤٥ ، وطبقات الزيدى ٤٧ ، والعلام ٣٦٣/١ ، وطبقات القراء ٢٢٥/١ ، وشذرات الذهب ٢٢٥/١ .

(٤) سورة القصص : ٨٢

وَالْمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ تَنَبَّهُوا فَتَكَلَّمُوا عَلَى قَدْرِ عِلْمِهِمْ^(١) ، أَوْ تَنَبَّهُوا
فَقِيلَ لَهُمْ : أَمَا يُشَبِّهُ / أَنْ يَكُونَ ذَا عِنْدَكُمْ هَذَا .

وَتُلْحَقُ الْكَافُ فَيُقَالُ « وَيَكَ »^(٢) كَوْلِهِ :

٤٤ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا

^(٣) قَوْلَ الْفَوَارِسِ وَيَكَ عَنْتَرَ أَقْدَمْ

وَفِي هَذَا أَمْرًا خَفِيًّا ، وَهُوَ أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
بِالْفِعْلِ الَّذِي تَقُولُ إِنَّهُ اسْمٌ لَهُ فَقُلْتَ مَكَانَ « أَفْ » أَتَضَجَرُ ، وَمَكَانَ
« أَوْهُ » أَتَأْلَمُ ، وَمَكَانَ « وَاهَا » أَتَعْجَبُ ، وَمَكَانَ « وَيَ » أَتَعْجَبُ
أَوْ أَتَنَدَمُ لَكَانَ ذَرِكَ كُلُّهُ خَبِيرًا يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ صَدَقَةً أَوْ كَذَبَةً . وَإِذَا
ذَكَرْتَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ دَلَّتْ عَلَى وُجُودِ الصَّفَةِ فِي نَفْسِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ :
« أَفْ » دَلَّتْ عَلَى أَنَّكَ قَدْ ضَجَرْتَ ، وَلَمْ يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ لَكَ صَدَقَتْ
أَوْ كَذَبَتْ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْبَاقِي .

(١) في النسخة " عملهم " والصواب ما أثبتت ، انظر قول الخليل في الكتاب ١٥٤/٢

(٢) وزعم الكسائي أنَّ وَيَكَ محدوفة من وَيَكَ ، فالكاف على قوله ضمير مجرور ، انظر البحر المحيط ١٣٥/٧ ، والجني الداني ٣٤٧ ، وشرح المفصل ٢٨/٤

(٣) البيت لعنترة بن شداد الغبسي في ديوانه ٢١٩ ، ورواية الديوان :
..... وَأَبْرَا سُقْمَهَا قيل الفوارسِ وَيَكَ عَنْتَرَ أَقْدَمْ
وهو من شواهد المحتسب ١٦/١ ، والاً مالي الشجرية ٦/٢ ،
والجني الداني ٣٤٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٠/٤ ،
والخزانة ٤٢١/٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٨١/١ ، ٢٨٧/٢ ،
والشاهد فيه قوله : " وَيَكَ " حيث دخلت على " وَيَيْ " كاف الخطاب .

واعلم أنَّ الْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّى بِهَا أَفْعَالُ الْأَمْرِ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي
الْفَاعِبِ، فَلَا يُقَالُ : "رُوَيْدَ عَمِّرَ زَيْدًا" عَلَى مَعْنَى لِيُمْهِلُ عَمِّرَوْ
زَيْدًا . وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ : "عَلَيْهِ زَيْدًا" بِمَعْنَى لِيَلَزِمَ زَيْدًا ، وَقَدْ جَاءَ
ذِلِكَ فِي الشُّذُونِ، حُكِيَّ عَنِ الْعَرَبِ "عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي" (١) أَيِّ
لِيَلَزِمَ رَجُلًا وَلِيَقِصِّدَ رَجُلًا غَيْرِي .
وَ(إِلَيْكَ) بِمَعْنَى "تَنَحَّ" ، يَقُولُونَ : "إِلَيْكَ عَنِي" أَيْ تَنَحَّ
عَنِي (٢) .

ثُمَّ إِنَّ تَسْمِيَتَهُمْ هَذِهِ الْكَلِمَ أَسْمَاءً وَعَدَهُمْ لَهَا فِي الْأَسْمَاءِ أَمْرٌ
مُشْكِلٌ ، لَانَّ مَعَانِيهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ فَكَيْفَ تَكُونُ اسْمَاءً؟ وَإِنَّ النَّاسَ
يَقُولُونَ فِي هَذَا أَقْوَالًا تَخْرُجُ بِهِمْ إِلَى أَنْ يُبْطِلُوا أَنَّهُمْ هَاهُنَا حَقِيقَةً
لَهَا كَانَ الاسمُ اسْمًا .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٥٠/١ "حدثني من سمعه أن بعضهم
قال : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي . وهذا قليل شبهوه بالفعل".

انظر المقتضب ٢٨٠/٣ ، والجمل للزجاجي ٢٤٤ ، والإنصاف

١٦١/١

(٢) انظر الهمج ١٢٤/٥

(٣) هل أسماءُ الْأَفْعَالِ أَسْمَاءُ أَوْ أَفْعَالُ أَوْ شِيءٌ غَيْرُهُما؟ هَذِهِ
مَسْأَلَةٌ خَلَافِيَّةٌ بَيْنَ النَّحَاةِ ، فَالْبَصَرِيُّونَ يَرَوْنَهَا أَسْمَاءً قَاتَ مَقَامَ
الْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ ، وَالْكُوفَيْنَ يَرَوْنَهَا أَفْعَالًا لَدَلَالِهَا عَلَى
الْحَدِيثِ وَالزَّيْنَانِ ، أَمَّا أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ صَابِرٍ فَزَعَمَ أَنَّهَا قَسْمًا رَابِعًا
زَائِدًا عَلَى أَقْسَامِ الْكَلْمَةِ الْثَّلَاثَةِ وَسَمَاءِ الْخَالِفَةِ .

انظر توضيح المقاصد للمرادى ٧٥/٤ ، والهمج ١١٩/٥

”فَصَلْ“

١٦٢ / (حَبَّذَا) اخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَالْأَقْرَبُ مِمَّا قَاتُوا : أَنَّ ”حَبَّ“
 فعلٌ على تقدير ”حبَّ“ ، و ”ذَا“ فاعلٌ له ، وأنه خلع منه معنى
 الإشارة^(١) وجعل بمنزلة قوله : ”الشَّيْءُ“ ، فإذا قلت : ”حَبَّذَا
 زَيْدَ“ كأنك^(٢) قلت : ”حَبَّ الشَّيْءُ زَيْدٌ“ ، فحكمه على هذا
 يكون حكم ”نعم الرجل زيد“ . ولا بد له من معرفة أو جار مجرى
 المعرفة ، فلو قلت : ”حَبَّذَا رَجُلٌ“ وسكت عليه لم يكن شيئاً ، فإن اجتمع
 معرفة ونكرة نصب النكرة البتة ورفع المعرفة^(٣) ، كقولك : ”حَبَّذَا
 رَجُلًا زَيْدٌ“ .

وقد يدخل ”من“ على النكرة فيقال : ”حَبَّذَا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ“ ،
 كما قال :

٤٥ - يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَانِ مِنْ جَبَلٍ
 (٤) وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَانِ مِنْ كَانَا .

(١) ”وقيل : إن تركيب ”حب“ مع ”ذا“ أزال فعلية ”حب“ لأن الاسم أقوى ، وقيل التركيب أزال اسمية ”ذا“ لأن الفعل هو القدم فالغلبة له“ . انظر الخلاف في توضيح المقصود للمرادى ١٠٨/٣ ، وشرح الكافية ٣١٨/٢ ، وأسرار العربية ١٠٢/١٠٠ .

(٢) في النسخة ”وكأنك“ والـ أولـ في نظري - إسقاط الواو .

(٣) انظر الجمل للمزجاجي ١١٠ .

(٤) البيت من قصيدة طويلة لجريري بهجوها الاخطبل .

وهو في ديوانه ١٦٥/١ ، وشرحه لإسماعيل الصاوي ٥٩٦/١ .

"فصل"

[في الإضافة]

إنما جعلنا الأصل في الجر الحرف إلا أنه لا يجر اسم إلا على تقدير معنى حرف كـ "اللام و مِن" (١)، وليس هنا اسم أضيف ليس في إضافته إلى ما أضيف إليه معنى حرف جر.

ثم إن للإضافة (٢) حكماً في اللفظ و حكماً في المعنى . فحكمها (٣) في اللفظ جر المضاف إليه ، وحذف التنوين و نون التثنية والجمع من المضاف ، ويكون المضاف مع المضاف إلى أبداً في حكم اسم واحد ، فإذا

----- --

والمرقب ١ / ٢٠ ، والجمل للزجاجي ١١٠ ، وشاهد التوضيح

والتصحيح ٨ ، وأسرار العربية ١١١ ، والهضم ٨٨ / ٢ ، وشرح

أبيات مغني اللبيب ٢ / ١٨٦ ، والددر ٢ / ١١٥ ،

والشاهد فيه دخول " مِن " على نكرة وهو " جبل " .

(١) وذلك نحو " غلام زيد " وتقديره : غلام لزيد ، ونحو

" ثوب صوف " وتقديره : ثوب من صوف ، وسيأتي بيان ذلك .

انظر شرح المفصل ٢ / ١١٩ .

(٢) في النسخة " الإضافة " والصواب ما أثبت .

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٢٤٠ ، وشرح ابن عقيل على

الالفية ٣ / ٤٣ .

قلت : " غلام زيد " كان يمنزلة أن تقول : " زيد " في أنه لا يكون له فائدة حتى تضم إليه اسم آخر أو فعلأ ، فتقول : " غلام زيد حاضر " و " جاءني غلام زيد " .

و لا يجوز تقديم المضاف إليه على العضاف الباء ، / ولا الفصل بينهما .

أما التقديم فلا يكون بوجه ، وأما الفصل فقد يجيء نادراً في الشعر ، كقوله :

(١) ٤٦ - كان أصوات من إيفالهن بنا أواخر العين أصوات الفرار يج التقدير : كان أصوات أواخر العين أصوات الفرار يج من إيفالهن بنا .

(١) البيت لذى الرمة في ديوانه ٩٩٦/٢ .

وهو من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، والخاصيص ٣٠٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٠/١ ، وشرح الفصل ٤/٤ ، والإنصاف ٤٣/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣/٢ .
والضمير في "إيفالهن" للإيل ، والإيفال : العضي والإبعاد ، والآخر : جمع آخرة وهي من الرحيل : عود في آخره ليستند إليه الراكب ، والمعنى : شجر يتخذ منه الرحال ، والفار يج : جمع فروج وهو صفار الدجاج ، وبروى : إنقض الفرار يج ، وهو تصويتها .

والشاهد فيه الفصل بالجار وال مجرور وهو من إيفالهن بنا " بين المضاف وال مضاف إليه وهو أصوات أواخر " ، رأطرا الكتاب ١٧٩/١ تحقيق عبد السلام هارون

وَهَذَا الفَصْلُ يَكُونُ بِالظَّرْفِ كَذِلِكَ جَاءَ فِي الشِّعْرِ الْفَصِيحِ ، وَمِنْهُ بَيَّنَتْ
الْخَمَسَةُ :

(١) * هَمَا أَخَوَا فِي الْحَيِّ مَنْ لَا أَخَاهُ * - ٤٧

وَأَمَّا الفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي شِعْرٍ ضَعِيفٍ ، كَقُولُهُ :

(٢) ٤٨ - فَزَجَجْتُهَا يَمِّزَجَجَةً زَجَ القَلْوَصَ أَبِي سَلَّمَ زَادَهُ

(١) البيت لعمره الخشعمية كما في الحماسة لأبي عام ٥٣٢/١ وشرحها للعرزوقي ١٠٨٣/٣ ، والتبريزي ٦١/٣ ، والرواية فيها : "الحرب" بدل "الحي" ، وقيل : هو لعبدة بن قيس بن شعيبة ، وقيل : لدرنا بنت عبدة ، وعجز البيت :

* إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوَةَ فَدَعَا هُمَا *

وهو من شواهد الكتاب ١٨٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٤ ، وشواهد أبي زيد ١١٦ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، وشرح الشافية الكافية لابن مالك ٤٠٦/١

والشاهد فيه الفصل بالجار وال مجرور وهو "في الحي" بين المضاف وال مضاد إليه وهو "أخوا من" والجار وال مجرور يسمى ظرفًا .

(٢) لم أقف له على نسبة ، وهو من شواهد الخصائص ٤٠٦/٢ ، وشرح الفصل ١٩/٣ والمقرب ٤/١ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٨/٣ ، والخزانة ٤١٥/٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٤/٦

وزجتها : طعنتها بالزج ، والزج : الحديدية التي ترتكب في أسفل الرمح ، والعزجة : الرمح القصير ، والقلوص : الناقلة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رجل .

والشاهد فيه : الفصل بالمسفعول وهو "القلوص" بين المضاف وال مضاد إليه وهو "زج أبي مزادة" .

أَرَادَ : زَجَ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلْوَصَ . وَعَلَى هَذَا بَنَى ابْنُ عَامِرٍ (١)
فِي قِرَاءَتِهِ : * وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ (٢)
يُنَصِّبُ "الْأَوْلَادَ" وَجَرً "الشُرَكَاءُ" ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليיחسي، أحد التابعين وإمام
أهل الشام في القراءة، أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي
الله عنه. توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ (ترجمته في طبقات
القراء ٤٢٣/١).

(٢) سورة الأنعام : ٠١٣٢
وقراءة ابن عامر " زَيْنَ " بضم الزاي ، و " قَتْلُ " بضم اللام ، و
"أَوْلَادَهُمْ " بالنصب ، و "شُرَكَائِهِمْ " بالخفف ، انظر السبعة
لابن مجاهد ٢٧٠ ، والنشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢ ،
وإتحاف فضلا البشر ٢١٢ ، والإقناع في القراءات ٦٤٤/٢ ،
وقد أنكر الزمخشري هذه القراءة ورد عليه أبو حيان وغيره . وقال
في توجيهه هذه القراءة في البحر المحيط ٢٢٩/٤ " وقرأ ابن
عامر كذلك . . . إلا أنه نصب "أَوْلَادَهُمْ " وجر "شُرَكَائِهِمْ " فَصَلَفَ
بين المصدر العضاف إلى الفاعل [والفاعل] بالمعنى ، وهي مسألة مختلفة
في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها - متقدموهم ومتاخروهم -
ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها ،
وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى المفربي
الصريح المغض وهو "ابن عامر" الآخذ عن عثمان بن عفان قبل أن
يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضا في لسان العرب
في عدة أبيات .

وَأَمَّا حُكْمُ الْإِضَافَةِ فِي الْعَنْوَانِ فَهُوَ أَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِي مِنَ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفَ وَالتَّخْصِيصِ^(١) ، فَالْتَّعْرِيفُ كَقُولُكَ : " غُلَامُ زَيْدٍ"
تَقُولُ: جَاءَنِي [غُلَامٌ]^(٢) فَيَكُونُ نَكْرَةً لَا يَخْتَصُّ وَاحِدًا دُونَ وَاحِدٍ ، فَإِذَا
قُلْتَ: " غُلَامُ زَيْدٍ " دَلَّ عَلَى غُلَامٍ بِعِينِهِ بِحَيْثُ تَضَعُ الْيَدُ عَلَيْهِ
وَأَمَّا التَّخْصِيصُ فَكَقُولُكَ : " رَاكِبُ فَرَسٍ " ، إِذَا قُلْتَ: " رَاكِبُ "
صَلَحَ لِجَمِيعِ الرُّكَابِ ، فَإِذَا قُلْتَ: " رَاكِبُ فَرَسٍ " تَخَصَّصَ وَصَارَ
لَا يَصْلُحُ لِكُلِّ رَاكِبٍ^(٣) ، وَمَعْنَى التَّخْصِيصِ أَبْدًا هُوَ أَنْ يُنْقَصَ
مِنْ عُوْمِ الاسمِ .

ثُمَّ الْفَالِبُ عَلَى الْإِضَافَةِ أَنْ تُكُونَ يُسْعَنَ " الْأَمْ " وَ " مِنْ " .
فَإِذَا كَانَتْ يُسْعَنَ " الْأَمْ " / لَمْ يَقُعْ اسْمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ ، ١٦٤/١
وَإِذَا كَانَتْ يُسْعَنَ " مِنْ " وَقَعَ اسْمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ^(٤) .
تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: " خَاتَمٌ فِضَّةٌ ، وَبَابٌ سَاجٌ " فَالْخَاتَمُ
فِضَّةٌ وَالْبَابُ سَاجٌ^(٥) . وَإِذَا قُلْتَ: " غُلَامٌ زَيْدٌ " لَمْ يَكُنْ

(١) الكتاب ٢٩٥/٣ ، والإيضاح ص ٢٦٢-٢٦٨ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام ، انظر المقتضى ٠٨٢٢/٢ .

(٣) انظر المقتضى ٠٨٢٢/٢ .

(٤) يعني كان المضاف إليه جنساً للمضاف . انظر المقتضى ٠٨٨١/٢ ، وتوضيح المقاصد للعرادي ٢٤١/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٠٤٣/٣ .

(٥) فالمضاف إليه هنا من جنس المضاف ، وليس هذا بمطرد ، وسيتبينه عليه الجرجاني قريباً .

" زَيْدٌ " الْفَلَامَ ، فَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ^(١) ! وَقَدْ يَكُونُ فِيمَا إِضَافَتْهُ
يَعْنِي " مِنْ " مَا لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ ،
وَذَلِكَ إِضَافَةُ الْبَعْضِ^(٢) إِلَى الْجُمْلَةِ ، إِنَّا قُلْتَ : " زَيْدٌ بَعْضُ الْقَوْمِ " لَمْ يَقُعْ اسْمُ " الْقَوْمِ " عَلَى " الْبَعْضِ " ، وَكَذَلِكَ إِنَّا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَحَدُهُمْ " لَمْ يَكُنْ الْمُضَرُّونَ " الْأَحَدَ " .^(٣)

(١) انظر المقتضى ٨٨١/٢ .

(٢) كل وبعض من الا سماء الالزمة للإضافة ، وإن أفردت كان معناها على الإضافة؛ ولذلك لا يحسن دخول اللف واللام عليهما . انظر شرح المنفصل ١٢٩/٢ ، والجمع ٤/٢٨٦ .

واستعمل الزجاجي بعضاً باللف واللام فقال : وإنما قلنا البعض والكل مجازاً ، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز يعني أن هذا الاسم لا ينفصل عن الإضافة . قال أبو حاتم : قلت للأصمعي "رأيت في كتاب ابن المقفع : العلم كثير ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكل ، فأنكره أشد الإنكار وقال : اللف واللام لا يدخلان في بعض وكل لا نهما معرفة بغير ألف ولا م . وفي القرآن العزيز * وكل آتوه رآخرين * . قال أبو حاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض وقد استعمله الناس حتى سيبويه والخفش في كتبهما لقلة علمهما بهذا النحو فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب . وقال الأزهري : النحويون أجازوا اللف واللام في بعض وكل ، وإن أباء الأصمعي " عن اللسان (بعض) .

(٣) يعني لا يكون الضمير " هم " هو يعني " الْأَحَدَ " .

وَقَدْ تَجَيَّءُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَنْوَارِ عَلَى مَعْنَى حَرْفٍ جَرِّيًّا سِوَى
 "اللام" ، وَمِنْ (١) فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "هُوَ ثَبَتُ الْغَدَرِ" ،
 الْمَعْنَى : هُوَ ثَبَتُ فِي الْغَدَرِ (٢) ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُعْتَرُ الإِسْلَامُ
 فِيهِ (٣) ، يَرَى : أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِالْأَمْرِ الصَّعِيبَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُهُمْ :

(٤) * قَتَلَنِي الطَّفَّ * - ٤٩

الْمَعْنَى : الْقَوْمُ الَّذِينَ قُتِلُوا بِالْطَّفَّ ، وَكَذِكَ "عَربُ الْعِرَاقِ" ،
 وَعَربُ الشَّامِ" ، السَّعْنَى : الْعَرَبُ الَّذِينَ يُقْيِمُونَ بِالْعِرَاقِ وَالَّذِينَ
 يُقْيِمُونَ بِالشَّامِ :

(١) مذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير "من ، واللام" وعند
 عبد القاهر تأتي الإضافة بمعنى اللام ، ومين ، وفي ، والباء
 كما في "قتلني الطف" ، وعرب الشام . انظر توضيح المقاصد
 للمرادي ٢٤٢/٢

(٢) في النسخة "العذر" تصحيف ، والصواب ما أثبت . انظر
 اللسان (عذر) .

(٣) الغدر : الأرض الرخوة ذات الحجرة والجرفة والمخافق المتعادلة
 اللسان (عذر) ، وانظر شرح المفصل ١١٩/٢ .

(٤) هكذا في النسخة ، وما ذكره الجرجاني هنا جزء من بيت مشهور
 وهو بتمامه :
 أَلَا إِنَّ قَتَلَنِي الطَّفَّ مِنْ آلِ هاشم أَذَلَّ رَقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتِ
 وَالْطَّفُّ : أَرْضُ مِنْ ضَاحِيَةِ الْكُوفَةِ ، وَفِيهَا كَانَ مَقْتُلُ الْحُسَينِ بْنُ
 عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . انظر معجم البلدان ٩٦/٤ ، ومعجم
 ما استعجم ٨٩١/٣ .

"فصل"

[في تمييز الأعداد المبهمة]

الاعداد المبهمة : تتحتم الا جناس المختلفة فتحتاج لذلك إلى ذكر الجنس الذي يقصد بها إليه (١)، ولا بد لذلك المميز من إعرابه، وقد جعلوا إعرابه الجر والنصب، ثم خصوا كل باباً من الأعداد / يضربي من ذلك . فالثلاثة إلى العشرون تمييز بالإضافة إلى جمعه، كقولك : " ثلاثة أبواب ، وخمسة نسوة ، وعشرة غلامة "، ومن شرط ذلك الجمع أن يكون من عقوبة القلة التي هي أفعال ، وأفعال ، وأفعال (٢) إذا وجد ذلك . فلا

والبيت مختلف في نسبته ، فقيل : هو لا بني دهبل الجمحي وهو في ديوانه ٦٢-٦٠ ، وقيل : هو لسلامان بن قتة يرشى الحسين ابن علي رضي الله عنهما .
انظر الكامل ١٣١/١ ، وخمسة أبي تمام ٤٢٦/١ ، وشرحها لمعرزقي ٩٦١ ، والбирزي ١٣/٣ ، ومعجم البلدان ٣٦/٤ ، ومعجم ما استعجم ٨٩١/٣ ، والتاج (طف) .

والشاهد فيه أن الإضافة في " قتل الطف " بمعنى " البا " أي قتل بالطف ، ولم أر من ذكر هذا سوى الجرجاني .

(١) انظر المقتصد ٢٢٩/٢

(٢) المصدر السابق ٢٢٩/٢ ، وشرح ابن عقيل على الالفية ٦٨/٤

يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ "أَرْبَعَةُ غِلْمَانٌ" ، بِلَأَنَّ مَعَكَ عَقْدَ الْقِلَةِ الَّذِي هُوَ "الْغِلَةُ" ، كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : "أَرْبَعُ نِسَاءٌ" وَعَقْدُ الْقِلَةِ هُوَ "النَّسَوَةُ" - مَوْجُودٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِالْإِسْمِ عَقْدُ قِلَةٍ جَازَ حِينَئِذٍ أَنْ يُضَافَ إِلَى عُقُودِ الْكَثْرَةِ^(١) ، تَقُولُ : "أَرْبَعَةُ شَسْوَعٌ"^(٢) ، بِلَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي جَمِيعِ "شَسْوَعٍ" عَقْدُ قِلَةٍ .

فَإِذَا جَاءَوْزَتِ الْعَشْرَةَ كَانَ التَّمْيِيزُ بِاسْمِ مُفْرِدٍ نَكْرَةٍ ، كَقَوْلِكَ^(٤) : "أَحَدُ عَشَرَ دِرْهَمًا" مَنْصُوبٌ^(٣) ، وَهَذَا إِلَى [تِسْعَةٍ وَ] تِسْعِينَ دِرْهَمًا فَإِذَا بَلَغَتِ الْمَائَةَ كَانَ التَّمْيِيزُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مُفْرِدٍ ، كَقَوْلِكَ : "مِائَةُ دِرْهَمٍ ، وَأَلْفُ دِرْهَمٍ" ، وَكَذَلِكَ تَضَعِيفُهُمَا نَحْوَ "مِائَةُ دِرْهَمٍ وَأَلْفَ دِرْهَمٍ".^(٥)

(١) انظر المقتضى ٧٢٩/٢ فما بعدها .

(٢) الشسوع : جمع شسوع ، وشسوع الفعل : بقبالها الذي يُشدُّ إلى زمامها ، وال Zimmerman : السير الذي يعقد فيه الشسوع ، والجمع شسوع . اللسان (شسوع) .

(٣) كذا في النسخة ، ولعل الصواب " كان التمييز باسم مفرد نكرة منصوب كقولك : أحد عشر درهما ". انظر المقتضى ٢٣١/٢ .

(٤) في النسخة إلى " تسعين ". وصوابه ما أثبتت من العوامل المائة ١٠٤ ، والمعنى ٧٥/٤ .

(٥) انظر المقتضى ٧٣٣/٢ ، والعوامل المائة ١٠٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٩/٤ .

”فصل“

[في أسماء الشّرط]

(من) قد ضفت معنى ”إن“ للجزاء كما ضفت معنى الاستيفهام في قولهم : ”من عندك“ ، ولما تضمن معنى ”إن“ عمل عملها ، فقلت ”من يأتيني أكرمه“ . كما تقول : ”إن يأتيني نيد أكرمه“ ، فكان بمنزلة ”إن“ في جعله الفعل الأول مقتضايا للفعل الآخر ، إلا أن (من) عام في جميع ما يعقل^(١) ، فإذا قلت : ”من يأتيني أكرمه“ كنتم جعلت الإثبات من أي آتي كان من جميع الإنسان موجباً منك الإكرام له ، فهذا هو المعنى .

/ وأما موضعه من الإعراب فإنه يكون مبتدأ ومفعولاً ومجروراً ، ١/٦٥

ولما يكون فاعلاً ، إنما يكون ضميراً الفاعل .

فمثال كونه مبتدأ هذالذي ذكرنا ، لأن ”من يأتني“ مبتدأ ، وقولك ”أكرمه“ خبر له مع الشرط^(٢) ، وإنما قلنا مع الشرط بل إن الجزاء لا ينقطع عن الشرط ، فالجملتان منهما تجريان مجرى جملة واحدة ،

(١) انظر شرح المفصل ٤٢/٧ ، والفاخر لوحدة ٢٠٤ ، والمرتجل

٠٢٦٩

(٢) في هذه المسألة خلاف ، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن الجزاء خبر للمبتدأ مع الشرط ، وذهب آخرون إلى أن فعل الشرط وحده هو الخبر وفيه ضميرها .

انظر المرتجل ٢٦٩ ، والهمجع ٣٤١/٤ ، والفاخر لوحدة ٢٠٥ بـ .

فَإِذَا قُلَّتْ : " زَيْدٌ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ " كَانَ مَجْمُوعٌ هَذَا الْكَلَامُ خَبَارًا
عَنْ " زَيْدٍ " .

وَمِثَالُ كَوْنِيهِ مَفْعُولًا قَوْلُكَ : " مَنْ تُكَوِّمُ أَكْرِيمٌ " تَقْدِيرُهُ : إِنْ زَيْدًا
تُكَرِّمُ أَكْرِيمٌ .^(١)

وَمِثَالُ كَوْنِيهِ مَجْرُورًا قَوْلُكَ : " بِمَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلْ " بِمَعْنَى : أَنْزَلْ بِهِ
ثُمَّ يُحَذَّفُ ، مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : " غُلَامٌ مَنْ يَضْرِبُ أَضْرِبْ " ، كَانَكَ قُلْتَ :
إِنْ يَضْرِبُ غُلَامٌ زَيْدٌ أَضْرِبْ وَإِنْ يَضْرِبَ غُلَامٌ عَرِيْ أَضْرِبْ " ، ثُمَّ هَذَا ، فَ" مَنْ "
مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ الْفُلَامِ إِلَيْهِ .

[سَ]

وَأَمَّا (مَا) فَيَكُونُ لِمَا لَا يَعْقُلُ^(٢) ، وَهُوَ أَيْضًا ضُمِّنَ مَعْنَى
" إِنْ " ، كَمَا ضُمِّنَ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِمْ : " مَا عِنْدَكَ ؟ " يَعْنُونَ
أَيْ شَيْءٌ عِنْدَكَ ؟ تَقُولُ : " مَا تَصْنَعُ أَصْنَعْ " كَانَكَ قُلْتَ : " أَيْ شَيْءٌ تَصْنَعُ
أَصْنَعْ " مِثْلَ " إِنْ تَصْنَعَ هَذَا أَصْنَعْ ، وَإِنْ تَصْنَعَ ذَاكَ أَصْنَعْ " ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : * مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُسِيكَ لَهَا *^(٣)

[أَيْ]

وَأَمَّا (أَيْ) ، فَيَكُونُ أَبْدًا وَاحِدًَا مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ ، وَيَكُونُ
مِنْ جِنْسِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٤) ، تَقُولُ : " أَيُّهُمْ يَا تَنْتِي أَكْرِيمُهُ " / فَيَكُونُ ٦٥ بـ

(١) انظر الأصول في النحو ٢/١٥٩.

(٢) انظر شرح المفصل ٧/٤٢ ، والمرتجل ٢٢٠.

(٣) سورة فاطر : ٢ ، وانظر الديوان ص ٣٤١ .

(٤) انظر شرح السفصل ٧/٤٤ .

وَاحِدًا مِنَ الَّذِينَ أَرْدَتُهُم بِهِمْ وَإِذَا قُلْتَ : «أَيْ فَرَسٌ تَرَكَ أَرْكَ»
يَكُونُ «أَيْ» وَاحِدًا مِنَ الْفَرَاسِ فَلَادُدَ لَهُ مِنِ الإِضَافَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ
قَدْ يَكُونُ أَنْ يُرَكَ ذِكْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا دَلَّ الْحَالُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ : «أَيْ
يَأْتِنِي أَكْرِمْهُ» تُرِيدُ : وَاحِدًا مِنْ جَمَاعَةٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ .

[أَيْنَ]

وَأَمَّا (أَيْنَ) فَظَرْفُ مَكَانٍ ، وَيَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجَزَاءِ كَمَا تَضَمَّنَ
مَعْنَىِ الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : «أَيْنَ زَيْدٌ؟» تَقُولُ : «أَيْنَ تَكُونُ
أَكْنُ» كَائِنَكَ قُلْتَ : «إِنْ تَكُونُ فِي الدَّارِ أَكْنُ فِيهَا ، وَإِنْ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ
أَكْنُ فِيهِ» وَهَذَا حَتَّى يُعْمَلَ الْمِكْنَةُ كُلَّهَا ، وَمُرَازُ «مَا» بَعْدُهُ
تَقُولُ [(١) «أَيْنَمَا تَكُونُ أَكْنُ» (٢)]

[مَتَّى]

وَأَمَّا (مَتَّى) فَظَرْفُ زَمَانٍ ، وَهُوَ كَالْأَسْمَاءِ الَّتِي مَضَتْ فِي أَنَّسَهُ
يَكُونُ اسْتِفْهَاماً كَمَا يَكُونُ جَزَاءً ، تَقُولُ : «مَتَّى تَخْرُجُ أَخْرُاجَ» تَقْدِيرُهُ (٣)
قَوْلُكَ : إِنْ تَخْرُجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخْرُاجٌ ، وَإِنْ تَخْرُجَ يَوْمَ السَّبْتِ أَخْرُاجٌ ،
وَهَذَا حَتَّى تَعْمَلَ الْأَزْمَنَةَ كُلَّهَا ! (٤)

(١) إِضَافَةٌ لِيُلْتَمِمُ بِهَا الْكَلَامَ .

(٢) انظر المقتضى ١١١٢/٢، وشرح المفصل ٤٥/٧.

(٣) في النسخة "تقديره تقدير قوله" والصواب ما أثبتت.

(٤) انظر المقتضى ١١١٢/٢.

[حَيْثُما]

وَأَمَا (حَيْثُما) فَـ " حَيْثُ " ظَرْفٌ مَكَانٌ ، وَهُوَ مِنْ بَيْنِ ظُرُوفِ
الْمَكَانِ مَخْصُوصٌ بِأَنْ يُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا تُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ (١) ، تَقُولُ :
ـ " جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسْ " كَمَا قُلْتَ : ـ " خَرَجْتُ يَوْمَ خَرَاجَ زَيْدٍ " ، وَلَا يَصِلُّ
إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُفْرَدِ (٢) ، وَهَذَا الِّذِي يَقُولُهُ النَّاسُ فِي نَحْوِ " هَذَا
لَا يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ الْفَة " خَطأً ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ ـ مِنْ حَيْثُ الْفَة ـ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٠١٠٢ / ٢

(٢) انظر المقتضى ١١١٤ / ٢ ، والمرتجل ٠٢٢٣

(٣) هَذَا هُوَ الْمُشْهُورُ فِيهَا ، وَقَدْ تَضَافَ إِلَى الْمُفْرَدِ نَادِرًا كَقُولَهُ
وَنَطَعْنَاهُمْ تَحْتَ الْكُلِّ بِعَدَّ ضَرِبِهِمْ بِبِيِّنِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيْ الْعَمَائِمِ

وَقُولُهُ :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا *

قال الرضي : ـ وَإِعْرَابُهَا لِفَةٌ فَقْعُسِيَّةٌ ، وَنَدَرَتْ إِضَافَتُهَا إِلَى السُّقِّ
مُفْرَدٌ ، قَالَ : ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا ـ وَبِعِضِهِمْ يَرْفَعُ
ـ سَهِيلٌ ـ عَلَى أَنَّهُ بِمِنْذُوفِ الْخَبَرِ ، أَيْ حَيْثُ سَهِيلٌ
مُوجُودٌ ، وَمَعَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ يَعْرُبُهُ بِعِضِهِمْ لِزَوَالِ عَلَةِ
الْبَنَاءِ ، أَيْ إِلَّا إِضَافَةٌ إِلَى جُمْلَةٍ ، وَلَا شَهْرٌ بِقَاؤُهُ عَلَى بَنَائِهِ ،
لِشَذْوِذِ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ ـ انظر شرح الكافية للرضي ٠١٠٨ / ٢
وَشَرْحُ أُبَيَّاتِ مَفْنِي الْلَّبِيبِ ١٥١ / ٣ ، وَاللِّسَانُ (حَيْثُ) .

بالرُّفعِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدًأً وَيَكُونَ الْخَبْرُ مُضْمَرًا نَحْوَ : مِنْ حَيْثُ الْفَةُ
مُقْتَضِيَةٌ . وَإِذْ قَدْ / عَرَفْتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُجَازِي بِهِ حَيْثُ " إِلَّا إِذَا " ١/٦٦
كَانَ مَعَهُ " مَا " ، تَقُولُ : " حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ " وَلَا يَجُوزُ حَيْثُ تَكُنْ
أَكُنْ " ؟ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُفُّوهَا عَنِ الإِضَافَةِ بِهِ " مَا " ؛
لَا نَهَا لِلْكَافَةِ مِثْلُهَا فِي " إِنَّمَا " ، وَكَانَمَا " ، وَإِنَّمَا وَجَبَ كَفَهَا عَنِ الإِضَافَةِ
لِأَنَّ الْمُجَازَةَ كَالاسْتِفَاهَمِ فِي أَنَّ مِنْ حَقَّهَا أَنْ تَكُونَ فِي صَدِّ الرَّوْلَامِ ،
فَإِذَا لَمْ تُكَفَّ " حَيْثُ " عَنِ الإِضَافَةِ وَصَارَتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا وَاقِعَةً فِي الْكَلَامِ
مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُسْتَأْفَ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ صَدِّرًا ، كَيْفَ وَالْمُسْتَأْفُ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا
عَلَيْهِ الْبَتَّةُ ؟ (٣)

وَأَمْرٌ آخَرُ : وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا لَمْ تُكَفَّهُ عَنِ الإِضَافَةِ كَانَ مَكَانًا مَخْصُوصًا ،
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسْ زَيْدٌ " . فَإِنَّكَ تُشَيرُ إِلَى
مَوْضِعِ مَخْصُوصِي وَالْمُجَازَةُ تَقْتَضِي الْعُومَ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَيْنَ
تَكُنْ أَكُنْ " لَمْ يَخْتَصْ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ؟ وَلِذَلِكَ يَبْغِي أَنْ يَكُونَ " حَيْثُ "
عَالِمًا ، وَالْإِضَافَةُ تَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا لِلْأَمْكِنَةِ ، وَلِذَلِكَ مَنْعُوهَا الإِضَافَةَ
بِهِ " مَا " .

[إِنَّمَا]

وَأَمَّا (إِنْ) فَيُمَنِّي لَقِرْ " حَيْثُ " فِي أَنَّهُ لَا يُجَازِي بِهِ حَتَّى

(١) ارْتَظِرِ الْكِتَابَ ٣/٥٨ . (٢) كَذَانِي الْأَمْلَ، وَحْقَهُ « الْكَافَةُ »

(٣) الْمُصْدَرُ السَّابِقُ .

(٢) تَضَمَّنَ إِلَيْهِ "مَا" (١) ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ مَا ذَكَرْنَا فِي "حَيْثُ" ، وَذَلِكَ أَنَّ "إِذْ" يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَ وَيَكُونُ لِوقْتٍ مَخْصُوصٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : "خَرَجْتُ إِذْ خَرَاجَ زَيْدًا" كُنْتَ أَشَرَتَ إِلَى وَقْتٍ مَخْصُوصٍ ، وَالْجَزَاءُ يُتَابِعُ (٣) الْخُصُوصَ فَأُلِزمَ "مَا" الْكَافَةً لِيَكُونَ عَامًا .

(٤) /٦٦ وَأَمْرٌ آخَرٌ : وَهُوَ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْجَزَاءِ يَكُونُ لِمَاضِي ، وَيَكُونُ فِي الْجَزَاءِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ ، لِأَنَّ الْمُجَازَةَ تَقْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ .

[أَنَّ]

وَأَمَّا (أَنَّ) فَإِذَا جُوزِيَّهَا كَانَ بِمَعْنَى "أَيْنَ" (٥) مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * أَنَّ لَكَ هَذَا * (٦) جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ : مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا ؟ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) إِلَّا أَنَّهُ ظَرِيفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَقَدْ أَنْكَرَا قَوْمُ الْجَزْمِ بِهِمَا وَخُصُوهُ بِالْمُضْرُورَةِ كَلَّا . انْظُرِ الْمُهْمَعَ ٠٣٨/٤

(٢) فِي النَّسْخَةِ "وَلَذِكَ" وَالصَّوابُ مَا أَثْبَتَ .

(٣) فِي النَّسْخَةِ "تِيَافِي" "تَصْحِيفٌ" .

(٤) انْظُرِ الْمُقْتَسِدَ ٠١١١٥/٢

(٥) وَتَأْتِي تَارَةٌ بِمَعْنَى "مِنْ أَيْنَ" ، وَتَارَةٌ بِمَعْنَى "كَيْفَ" . انْظُرِ شَرْحَ الْمُفْصِلِ ٠٤٥/٢

(٦) سُورَةُ آلِ عِمَارَانَ : ٠٣٢

(٧) انْظُرِ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ ٣١٦/١ ، وَفُتُوحَ الْقَدِيرِ ٠٣٣٥/١

(١) ٥٠ - فَأَصْبَحْتَ أَنِّي تَأْتِهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَامَرْكِبِهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرْ مَعْنَاهَا "مِنْ أَيْنَ تَأْتِهَا تَلْتَبِسُ بِهَا".

[مهما]

وَأَمَّا (مهما) فِيهِ وجْهانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ "مَا" مُكَرَّرٌ، وَأَنَّ الْأَصْلَ "مَامَا" ، ثُمَّ أُبَدِلَ مِنَ الْأَلْفِيِّ "مَا" الْأَوَّلِيِّ "الْهَاءُ" كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي "أَنَا" فِي الْوَقْتِ حِيثُ قَالُوا "أَنَّهُ" (٢)

(١) البيت للبيهقي بن ربيعة - يصف داهية شنيعة وقضية عويصة - في ديوانه ٥٨ ، ورواية الديوان "تبليس بها .. . تحت رجليك"

وهو في الكتاب ٣٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٣٢
للنسناس ٢٨٥ ، والمقتضب ٤٢/٢ ، والجمل للزجاجي ٢١٦
وشرح المفصل ٤٠/١١٠ ، ٤٥/٢ ، والخزانة ٩١/٢ ، والمرتجل
٠٢٧٥

وجاء صدر البيت برواية "تشتجر بها".
وتلبس : تتشبّه ، وكلام مركيبيها : كلنا ناحيتها اللتين تiram
منهما ، وشاجر : مضطرب .
والشاهد فيه : مجيء "أني" للمجازاة بمنزلة "أين" فجزم
بها "تأتها" على أنه فعل الشرط ، و"تلبس" جوابه .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣٥٩ : "سألت الخليل عن "مهما"
فقال : هي "ما" أدخلت معها "ما" لغو بمنزلتها منع
"متى" إذا قلت "متى ما تأتي آتيك" ... ، ولكنهم استقبعوا

والوجه الثاني : أنه "مه" ضم إلى "ما" كأنك إذا قلت :
 "مهما تفعل أفعل" ، فائت تقول : اكتف من دعاؤك (١) أنك تقدر
 على ما لا أقدر عليه ، ولا تفعل شيئاً إلا فعلته ، والدليل على أنه ليس شيئاً
 غير "ما" أنك ترى الذكر (٢) يرجع إليه كما يرجع إذا لم يكن منه
 "مه" (٣)

بيان ذلك : * مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحسن
 لك بموه منين (٤) والسهاء [في] (٥) به "تعود إلى
 ما".

==
 أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولون : ماما ، فأبدلوا الماء من الألف
 التي في الأولى . وقد يجوز أن يكون "مه" كأن ضم إليها
 "ما" .

انظر شرح المفصل ٨/٤ ، والمرجع ٢٦٥ فما بعدها ، ومعنى
 اللبيب ٣٣١/١ وفيه أنكر ابن هشام أنها مركبة من "مه"
 و "ما" الشرطية ، ولا من "ما" الشرطية و "ما" الزائدة
 ثم أبدلت الماء من الألف الأولى دفعاً للتكرار . وإنما هي
 بسيطة .

(١) انظر الكتاب ٣/٥٩ ، والمسائل البغداديات ٤١٤-٤١٣ .

(٢) المقصود به "الضمير".

(٣) انظر المقتضى ٢/١١١١ .

(٤) سورة الأعراف : ٠١٣٦ .

(٥) إضافة ليستقيم بها الكلام.

"فصل"

[في المَعَارِف]

الْأَسْمَاءُ الْمَعَارِفُ عَلَى ضَرَبِينِ : ضَرَبٌ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نِكْرَةً فِي حَالٍ، وَضَرَبٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ ذَلِكَ. فَالاَوَّلُ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَانَ نِكْرَةً ، وَمِنْهُ "الْعِلْمُ" وَذَاكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يُوَضَّعُ أَوْ مَا يُوَضَّعُ لِشَيْءٍ بِعِينِهِ فَإِنَّهُ يَصْحُّ تَنْكِيرُهُ عَلَى تَأْوِيلٍ مُسْمَى بِكَذَا.

تَفْسِيرُ هَذَا أَنْكَ / تَقُولُ : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبَ زَيْدٍ ١/٦٢ أَخْرًا" تُرِيدُ : وَواحِدًا آخَرَ يُسمَى زَيْدًا.

وَأَمَّا الْذِي لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نِكْرَةً فَالضَّمَائِرُ؛ وَذَاكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطِبًا أَوْ غَائِبًا .

فَأَمَّا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ فَلَا يُشَكِّلُ الْأَكْمَرُ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا التَّنْكِيرُ .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَكَذِلِكَ (١) بِلَاكَ لَا تُضِيرُ الشَّيْءَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ قَدْ أَجْرَيْتَ ذِكْرَهُ وَحَدَّثْتَ عَنْهُ بِأَمْرٍ تَخَصَّصَ بِهِ عِنْدَ الْمُخَاطِبِ ، وَلِذَلِكَ تُعرَفُهُ فِي الثَّانِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، كَوْلِكَ : "جَاءَنِي أَمْسِ رَجُلٌ فَقَالَ كَيْتَ وَكَيْتَ ، ثُمَّ عَادَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ" . هَذَا هُوَ الْحُكْمُ أَبْدَأَ (٢) ، وَكَذِلِكَ أَسْمَاءُ الإِشَارَاتِ (٣).

(١) أى لا يتصور فيه التنكير سواه كان ذلك الضمير يعود على معرفة نحو "زيد أكرمه" أو على نكرة نحو "جا"ني رجل فأكرمه".

انظر المقتضى ٩١٧/٢ فما بعدها، وفي الأصل وردت «خلذك» والأولى ما أثبتت.

(٢) انظر المقتضى ٩١٨/٢

(٣) أى لا يتصور فيها التنكير.

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ نِكَرَةً فَإِنَّمَا جَاءَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : " رَسَهُ رَجُلًا " ^(١) فَإِنَّ " الْهَاءَ " هَاهُنَا لَا يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ بِعَيْنِيهِ ، كَيْفَ وَ " رَبَّ " لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَخْصُوصِ ^(٢) ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُمْ أَضْمَرُوا وَاحِدًا مِنْ جِنْسٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ ، ثُمَّ فَسَرُوهُ بِالْمَنْصُوبِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ شَيْءٌ كَالْخَارِجِ عَنِ الْقِيَامِ ^(٣) ، وَلَمْ يَجِدْ فِي التَّتْزِيلِ وَلَا فِي شِعْرٍ مَعْرُوفٍ ^(٤) .

وَإِنْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فَالذِّي يَقْعُدُ فِيهِ زِيَادَةُ قُولِ الْمَعْرَفَةِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالسُّبْهَمِ . وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ ، وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَنْ تَقُولَ : " جَاءَنِي الرَّجُلُ " وَأَنْتَ تَعْنِي / وَاحِدًا قَدْ عَاهَدَهُ الْمَخَاطِبُ ^{٦٢/ب} فَعَرَفَهُ إِمَّا يُمْشِأ هَدَةً أَوْ صَفَةً . وَمَعْنَى الصَّفَةِ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ فِي بَلَدٍ يَخْتَصُّ بِمَعْانٍ وَتَكُونُ أَنْتَ وَالْمَخَاطِبُ قَدْ عَرَفْتُمَا أَوْ صَافَهُ وَبَلَغَكُمَا خَبْرُهُ ، فَإِذَا قُلْتَ لَهُ : " قَدْ كَتَبَ الرَّجُلُ إِلَيْنَا بِكَذَا " عَرَفَ أَنَّكَ تَعْنِيهِ .

(١) انظر الهمج ١٩٣/١ (الكويت).

(٢) يقصد بالخصوص المعرفة وهو مصطلح له ومثله للفارسي.

انظر المسائل البغداديات ص ٢٨٨ .

(٣) انظر المرجل ٢٨٤، ٢٨٥ .

(٤) قال ابن الخشاب في المرجل ٢٨٥ " وهو مع ذاك قليل نادرًا إنما ورد في ضمير الفائب لا غير ، ولا يجوز أن يقاس عليه ضمير مخاطب ولا مخاطب ، لأنَّه لا إبهام فيها كما في الشائب " .

والثاني : أن يكون للجنس ، وذاك أن لا يُرَادَ واحدٌ من الجنس ولكن الجنس على الإطلاق ، كقولك : " خلق الله الرَّجُلَ عَلَى صفةٍ كَذَا " ، وكقولهم : " أهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارَ وَالدَّرَّهَمَ " ^(١) ، وكقوله تعالى : * والعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ * ^(٢) .

وأما المبهم فعلى ضرَّ بين : أسماء الإشارات ، والموصولات . وإنما قيل " مبهم " يُعنِي أنه لا يدلُّ على جنسٍ إلا أنه يقع على الأجناس المختلفة ، فقولنا : " هَذَا " يصلح للإشارة إلى الأشياء المختلفة في الجنس ^(٣) ، وكذلك « الذي » يصلح أن يُرَادَ به الأشياء المختلفة في الجنس ، تقول : " الذي " وأنت تعني " رجلاً " ، و " الذي " وأنت تعني " ثوباً " مثلاً . ثم إن اسم الإشارة يُوصف باسم الجنس ، كقولك : " هَذَا الرَّجُلُ ، وَهَذَا الثَّوْبُ " ، ولا يصح أن يُوصَفَ بغير ما فيه الألف واللام .

معنى ذلك أنه لا يُوصَفُ بالمضارِ ، فلا يُقال : " مررت بِهِ هَذَا ذِي المَالِ " ^(٤) .

(١) هذا مثال في سر صناعة الإعراب ٣٥٠ / ١ ،
وانظر شفاء العليل ٢٦٦ / ١ ، والمعجم ٢٧٥ / ١ (الكويت) ، وقد
ذكر الجرجاني في المقتضى ٩١٩ / ٢ قسماً ثالثاً لـ " أَلْ " ،
وهو الداخل على الأسماء الموصولة وتكون مزيدة لتحسين
اللغظ فقط نحو " مررت بالرجل الذي فعل كذا " .

(٢) سورة العصر : ٠٢٠١

(٣) انظر المقتضى ٠٩٢٣ / ٢

(٤) انظر الإيضاح - ص ٢٧٩ .

وَأَمَّا الْمَوْصُولُ فَالذِي يَحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ فِيهِ أَنَّ صِلَتَهُ لَا تَكُونُ إِلَّا

جُملَةً مِنَ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ : « جَاءَنِي الَّذِي عَرَفْتَهُ ، وَجَاءَنِي الَّذِي / أَبُوهُ ١/٦٨ مُنْطَلِقٌ » ، فَإِنْ رَأَيْتَ بَعْضَ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ فِي صِلَتِهِ اسْمًا وَاحِدًا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اسْمًا آخَرًا مُضَمَّنًا .

إِنَّمَا ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتَلَ لَكَ شَيْئًا » (١) الْمَعْنَى :

بِالَّذِي هُوَ قَاتَلَ لَكَ شَيْئًا . وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ « بِتَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ » (٢)

بِالرَّفِيعِ ، التَّقْدِيرُ فِيهِ : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ . (٣)

وَيَحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الصَّلَةِ مِنْ ذِكْرٍ يَعْوُدُ مِنْهَا إِلَى السُّنَّةِ الْمَوْصُولِ كَالْهَاءُ فِي « أَبُوهُ » مِنْ قَوْلِكَ : « جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ، فَإِنْ أَخْلَيَتَهَا مِنَ الدُّكْرِ فَقُلْتَ : « جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » (٤) لَمْ يَكُنْ كَلَامًا .

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الرَّاجِعُ ضَمِيرًا مَنْصُوبًا فَإِنَّهُ يُحَذَّفُ كَثِيرًا ، كَقَوْلِكَ تَعَالَى : « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » (٥) فَالآَصْلُ « بَعَثَهُ اللَّهُ » ، وَيَكْثُرُ هَذَا الْحَذْفُ جِدًا .

(١) نقله الخليل عن العرب في الكتاب ٤٠٤/٢ ، وجاء أيضًا « ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً ، وما أنا بالذى قاتل لك قبيحاً » المصدر نفسه ١٠٨/٢

(٢) سورة الأనعام: ٩٧، انظر تخریج القراءة في حد ١٠٩ فيما سبق .

(٣) انظر مشكل مكي بن أبي طالب ٢٢٨/١ ، ولملاء ما من به الرحمن ٠٢٦٦/١

(٤) في النسخة « جاءني الذي أبوه منطلق » ، رالهموا بـ ما أثبتت .

(٥) سورة الفرقان : ٤١ ، واستشهد بها الفارسي في الإيمناح من ١٧٤ .

فَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا مَجْرُورًا لَمْ يُحْذَفْ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ^(١) ، لَوْقُلْتَ :
”جَاءَنِي الَّذِي مَرَرْتُ ” تُرِيدُ ”بِهِ ” لَمْ يَجُزْ بِلَا نَهَّ إِنَّمَا جَاءَ فِي
أَبِيَاتٍ شَازَّةٍ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٥١ - فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءِ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدِرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ^(٢)
المعنى : لَا يَدِرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيْهِ ، ثُمَّ حُذِفَ ”عَلَيْهِ ”
وَهُوَ شَازٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(١) راجع الهمج ٣٠٩/١ (الكويت) .

(٢) البيت منسوب إلى قيس بن جرة الطائي في نوادر أبي زيد ٦٢ ،
وانظر ارتشاف الضرب ١/٥٣٦ ، والحججة لا بي علي الفارسي
١٩٥/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٩/٣ ،
وففي النسخة ”ندري“ تصحيف .

والشاهد فيه : حذف الضمير المجرور في ”لَا يَدِرِي بِمَا هُوَ
قَابِضٌ“ والتقدير : بِمَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ شَازٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

"فَصَلٌ"

(مَنْ) تَكُونُ عَلَى وُجُوهِ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "الذِي" ، وَتُسَمَّى "مَوْصُولَةً" حِينَئِذٍ ، كَوْلَكَ : "جَاءَنِي مَنْ عَرَفَتَهُ" تُرِيدُ "الذِي عَرَفَتَهُ".

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ كَبِيرٍ كَ "إِنْسَانٍ" ، وَتُسَمَّى حِينَئِذٍ "مَوْصُوفَةً" (١) ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(٢) - رَبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْطًا صَدَرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْمِنْ

(١) وأنكر قوم وقوعها موصوفة إلا أنها لا تستقل بنفسها، وزعم الكسائي أن العرب لا تستعملها نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة كوقعها بعد "ربّ".

انظر الهمج ٣٦/١ (الكويت)، ومغني اللبيب ١/٣٢٨.

(٢) البيت لسويد بن أبي كايل اليشكري (ترجمته في الأغانى ١٣/١٠٢، وطبقات فحول الشعراء ١/١٥٢) وهو في المفضليات ١٩٨، والشعر والشعراء ٤٢٨/١، والإمامي الشجرية ٢/٦٩، وشرح الأشموني ١/٦٢، وشرح شذور الذهب ١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٠، والخزانة ٦/١٢٣.

ويروى "قلبه" مكان "صدره".

والشاهد فيه مجيء "من" نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول "ربّ" عليها، وجملة "أنضجت" في موضع جر على أنها صفة لـ "من".

/ والثالث : أن يكون استيفاماً ، ويكون سوءاً إلا عن العين ، ب/٦٨
 فإذا قلت : "من جاءك ؟" فأنت تُريد أن يعلمك أنَّ الذي جاءك
 "زيد" مثلاً .

والرابع : أن يكون شرطاً وجراهاً على ما مقص .^(١)

[س]

وأما (ما) فيكون اسمًا مرةً وحرفاً أخرى ، فإذا كان اسمًا
 كان على ستةِ أوجهٍ :
 أحدُها : أن يكون موصولةً بمعنى "الذي" ، كقولك : "أخذت
 ما عرفته" ، تُريد : الذي عرفته .

والثاني : أن يكون نكرةً موصوفةً بمنزلةٍ "شيءٌ" مثلاً ، ويمثلُه
 قولُ الشاعِرِ :

^(٣) ٥٣ - ربما تكره النفوس من الآم سر لفُرجة كحل العقال

(١) راجع ص ٢٣٢ - ٢٣٣

(٢) انظر المسائل البغداديات ص ٤٩ فما بعدها .

(٣) البيت لا مية بن أبي الصلت (ترجمته في الشعر والشعراء ٤٦٦/١ ، والخزانة ٢٤٧/١) وهو في ديوانه ٤٤٤ ، والكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣/٢ ، وللنحاس ١٩٦ ، والمقتضب ٤٢/١ ، والمفصل ١٤٥ ، والآمالي الشجرية ٢٣٨/٢ ، والمرتجل ٣٠٢
 والفرجاة : الراحة من حزن أو مرض ، والعقال : الرباط الذي يعقل به .

والشاهد فيه : مجيء "ما" نكرة موصوفة بمعنى "شيء" والذي

هُوَ فِي تَقْدِيرِ قَوْلِكَ : رَبُّ شَوَّئٌ تَكْرَهُ النُّفُوسُ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا (١) ، كَوْلِكَ : " مَا عِنْدَكَ ؟ " فَكَائِنَكَ قُلْتَ : أَدِينَارٌ مِنْدَكَ أَمْ دَرَاهَمٌ ؟ وَإِذَا رَأَيْتَ شَخْصًا مِنْ بَعْدِي فَإِنَّكَ تَسْأَلُ عَنْهُ بِـ " مَا " بِلَائَكَ بَعْدُ لَمْ تَعْرِفْ أَهُوَ إِنْسَانٌ أَوْ (٢) غَيْرُ إِنْسَانٍ ؟ فَإِنَّكَ تَعْرِفُ ذَلِكَ فِي التَّأْنِي ، وَإِنَّمَا تَسْأَلُ بِـ " مَنْ " مِنْ بَعْدِ أَنْ تَكُونَ عَرَفْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ ، وَقَدْ يُسَأَلُ بِـ " مَا " عَنْ وَصْفِ الشَّيْءِ ، كَوْلِهِ تَعَالَى : بِـ أُدْعُ لَنَا رَبُّكَ يُبَيِّنَ لَنَا مَا هِيَ (٣) ، السُّؤَالُ هَا هُنَا عَنِ الْوَصْفِ وَنَحْنُ الْجِنِّيُّونَ قَدْ بُيَّنَ أَوْلًا أَنَّ الْمَأْسُورَ يَذَبِحُهُ بَقَرَةً (٤) .

وَقَدْ يُسَأَلُ بِهَا عَنْ وَصْفِ مَا يَعْقِلُ ، يَقُولُ : " مَا زَيْدٌ ؟ " كَائِنُهُ وَقَدْ يُسَأَلُ بِهَا عَنْ وَصْفِ مَا يَعْقِلُ ، يَقُولُ : " مَا زَيْدٌ ؟ " كَائِنُهُ قِيلَ : أَجَوَادُ أَمْ بَخِيلٌ ؟ وَأَشْجَاعٌ أَمْ جَيَانٌ ؟ وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا نَكْرَةٌ دُخُولٌ " رُبٌّ " عَلَيْهَا ، وَالْعَادُ مِنْ الصَّفَةِ مَحْذُوفٌ وَالْمَعْنَى رَبُّ شَيْءٍ تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنْ الْأَمْوَالِ الشَّدِيدَةِ وَلَهُ فَرْجَةٌ تَعْقِبُ الضِّيقِ كَحْلٌ عَاقَلُ الْمَقِيدِ .

(١) انظر المسائل المشكلة البغداديات ص ٢٦٣ ، ومغني اللبيب ٢٩٨ / ٢٩٨.

(٢) كذا في النسخة والأولى " أم ".

(٣) سورة البقرة : ٠٦٨ .

(٤) انظر مشكل مكي بن أبي طالب ٩٨ / ١ ، وإملاء ما من به الرحمن

٥٤ - وَقَائِلَةٌ لِي مَا أَشْجَعُ ؟ قُلْتُ : يَدْرُوا لَا يَنْفَعُ^(١)

/ والرابع : أن يكون جزاءاً على ما مرض^(٢).

والخامس : أن يكون تعجباً، كقولك : " ما أحسن زيداً " على

ما مرض^(٣).

والسادس : أن يكون نكرة مجردة من الصلة والصفة^(٤) ،

كقوله تعالى : * إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمًا هِيَ *^(٥) ، المعنى :
رفقاً شيئاً هي .

(١) البيت لا يخفي أشجع السلمي أحمد بن عمرو يهجو أخاه أشجع ، وقد كان أشجع مدح " محمد بن جميل " بشعر قاله فيه ، فسأل أخاه أشجع إيصاله فتوانى عن ذلك فهجاه بأبيات منها هذا البيت .

انظر الأغاني ٢٣٢/١٨ ، وأخبار الشعراء ١٤٠ ، وفيهما
" وسائلة " .

والشاهد في البيت : " مجيء " ما " استفهامية .

(٢) راجع لوعة ص ٢٣٣ .

(٣) راجع فصل التعجب ص ٤٥ .

(٤) انظر المفصل ١٤٦ ، وشرحه لأبن يعيش ٤/٤ .

(٥) سورة البقرة : ٢٧١ ، وانظر مشكل مكي بن أبي طالب ١/١ ،
وإملاء ما من به الرحمن ١١٥/١ ، والإيضاح ص ٨٩ ، ١٠٩ ،
والسائل المشكلاة ص ٢٥٨ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ حَرَفًا فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ نَافِيَّةً ، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ خَصْصَتُهُ بِالحَالِ^(١) ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ " كُنْتَ نَفَيَتْ خُرُوجَهُ فِي الْحَالِ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي الْكَثِيرِ عَلَى نَفِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَادَةً لَهُ وَيَكُونُ فِيمَا يَفْعَلُهُ . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ خَارِجٌ " كَانَ الْمَعْنَى عَلَى نَفِي كَوْنِهِ خَارِجًا فِي الْحَالِ ، فَلَوْ قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ خَارِجٌ غَيْرًا " لَمْ يَسْتَقِمْ ، إِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تَقُولَ : " لَا يَخْرُجُ " ^(٢)

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْمَصْدِرِ^(٣) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى * وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ^(٤) أَيْ بِرَحِبِّهَا [وَ] كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

^(٦) ٥٥ - يَسِّرِ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَ

(١) انظر الكتاب ٤/٢٢١ ، والمسائل المشكلة ص ٢٢١

(٢) راجع فصل " ما ، ولا " ص ٨٩

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ص ٨٤

(٤) سورة التوبية : ٢٥ ، وفي النسخة " عليهم " تحريف .
إضافة يوجبهها السياق .

(٦) البيت لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٢

والمقتصد ٢/٧١٢ ، وشرح قطر الندى ٤١ ، وشفاء العليل

١/٢٤٥ ، والهمج ١/٨٢ ، وشرح التصریح ١/٢٦٨

والشاهد فيه قوله " ما ذهب الليالي " حيث جعل " ما " مع الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل ، والمعنى :
يسِّرِ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي .

وَالثَّالِتُ : أَنْ تَكُونَ كَافَةً عَلَى مَا مَضَى فِي بَابِ "إِنَّ" (١)
 وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً (٢) ، كَوْلِهِ تَعَالَى : * فِيمَا
 نَفَضُّهُمْ مِنْ أَقْهَمْ (٣) ، الْمَعْنَى : فَنَفَضُّهُمْ (٤) ، وَ"مَا" صَلَةٌ،
 وَيَقُولُونَ إِنَّهَا تُؤْكِدُ مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِزِيَادَتِهَا فَائِدَةً ظَاهِرَةً
 وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : « كَانَ ذَلِكَ لِشَيْءٍ مَا » ، قَدْ أَفَادَتْ أَنَّكَ أَرَدْتَ إِلَيْهِمْ
 وَأَنْ لَا تُخَصِّصَ شَيْئاً بِصِفَةٍ ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ / مَا يَقُعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّيْءِ
 مُبَهِّمًا غَيْرَ مُخَصَّصٍ .

(١) راجع الجمل للجرجاني ص ٢٢٠

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٣٠٦

(٣) سورة النساء : ١٥٥ ، والمايدة : ١٣ ، وراجع لوحة ١٣٤ .

(٤) "وَمَا زَائِدَةُ الْتَّأْكِيدِ ، نَفَضُّهُمْ خَفْضَ بِالْبَاءِ ، وَقِيلَ : "مَا" نَكْرَةٌ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ وَ"نَفَضُّهُمْ" بَدْلٌ مِنْ "مَا" . انْظُرْ
 مُشْكِلَ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِمُكَيٍّ ١/١١٢ فَمَا بَعْدُهَا ، وَإِمْلَاءُ مَا مِنْ

بِهِ الرَّحْمَنِ ١/٢٠٠

” فَصْلٌ ”

واعلم أنَّ (الذِي) اسمُهُمْ لَا يُعلَمُ مِنْهُ شَيْءٌ بِعِينِهِ إِلَّا بِصِلَتِهِ^(١) ، لو قلتَ : ”جَاءَنِي الذِي“ وَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةً ، بَلْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لَكَ قَصْدٌ إِلَى ذِكْرِهِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِكَ أَنْ تَأْتِي جُملَةً مِنَ الْكَلَامِ تَجْعَلُهُ صَلَةً لَهُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّحْوِيُونَ : إِنَّهُ يَتَعَرَّفُ بِصِلَتِهِ^(٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الصَّلَةُ مُعْرَفَةً لَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَكُونُ قِصَّةً قدْ عَرَفَ الْمُخَاطَبُ الَّذِي يَعْنِي بِهَا ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : ”جَاءَنِي الذِي كَانَ مَعْنَا أَمْسِ ، وَأَنْشَدَنَا بَيْتَ كَذَا“ ، فَهَذِهِ الْقِصَّةُ الَّتِي يَدْلُلُ عَلَيْهَا هَذَا الْكَلَامُ تَكُونُ مَخْصُوصَةً يَرْجُلٌ مُتَعَيِّنٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، فَهُوَ لَا مَحَالَةَ يَعْلَمُ أَنَّ [لَهُ]^(٣) الْمَرَادُ بِ ”الذِي“ ، وَكَذِلِكَ حُكْمُ ”مَنْ وَمَا“ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى ”الذِي“ ، فَأَنَّ لَا تَقُولُ : ”أَخَذْتُ مَا عَرَفْتُهُ إِلَّا وَيَكُونُ ”عَرَفْتُهُ“ دَالًا عَلَى قِصَّةٍ قَدْ عَرَفَهَا الْمُخَاطَبُ لِشَيْءٍ بِعِينِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ”يَعْدُ اللَّتِيَا وَالَّتِي“^(٤) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُؤْتَ فِيهِ بِصِلَةٍ فَالْمَعْنَى : عَلَى إِلَّا مِنِ الْعَظِيمِ وَعَلَى مَعْضِلَةٍ شَدِيدَةٍ

(١) انظر الصفة الصافية ٦٤٣/٢ فما بعدها .

(٢) انظر الـ مالي الشجرية ٣٠٤/٢ ، والصفة الصافية ٦٤٨/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها اللفظ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٤/٣ .

(٥) هذا مثل يضرب لمن يُظهر شيئاً ، والمراد منه شيء آخر .

قال السيداني في مجمع الأمثل ٩٢/١ : اللَّتِيَا وَالَّتِي
” هَمَا الدَّاهِيَةُ الْكَبِيرَةُ وَالصَّفِيرَةُ وَكُنْتُ عَنِ الْكَبِيرَةِ بِلِفْظِ ”

كَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ " بَعْدَ الَّتِي لَا يُمْكِنُ وَصْفُهَا ، وَالَّتِي عَظُمَ شَانُهَا وَالَّتِي
بَلَغَكَ مِنْ نَكَادَتِهَا مَا بَلَغَكَ " ، وَأَشَبَاهُ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ . ثُمَّ إِنَّهُ
إِذَا كَانَ " الَّذِي " مُحَدِّثًا عَنْهُ كَانَتِ الصلة مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطِبِ مُعْرَفَةً فَيَسَّرَ
مَنْ هِيَ لَهُ ، كَمِثْلِ مَا مَضَى مِنْ قَوْلِكَ " جَاءَنِي الَّذِي / كَانَ مَعْنَى
أَمْسِ " (١) . وَكَذِلِكَ الْأَمْرُ إِذَا كَانَ " الَّذِي " مَفْعُولاً ، كَقَوْلِكَ :
" رَأَيْتُ الَّذِي كَانَ مَعْنَى أَمْسِ " ، فَإِنْ كَانَ " الَّذِي " خَبَرَ مُبْتَدِئاً كَانَ
الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ قِصَّةً تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَدْعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ
مُتَعَيِّنٌ ، إِلَّا أَنَّكَ لَمْ تَعْرِفْ عَيْنَ ذَلِكَ الصَّاحِبِ ، مِثْلَ أَنْ يَبْلُغَكَ أَنَّ
رَسُولًا قَدِيمًا مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ فِي أَمْرٍ خَاصٍ ، وَلَا تَكُونُ قَدْ عَرَفْتَ عَيْنَ
ذَلِكَ الرَّسُولِ ، فَإِذَا أُرِيدَ أَنْ تَعْرِفَ عَيْنَهُ قِيلَ لَكَ : هَذَا هُوَ الَّذِي
وَرَدَ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ ، أَوْ هَذَا الَّذِي بَلَغَكَ أَنَّهُ وَرَدَ . فَتَكُونُ فَائِدَةً
" الَّذِي " هَا هُنَا تَعْيَيْنَ صَاحِبَ قِصَّةٍ قَدْ عَرَفْتَهَا ، فَلَمْ يَخْرُجْ هَذَا
أَيْضًا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ حَقَّ الصلة أَنْ تَكُونَ قِصَّةً
مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطِبِ .

=====
التصفيير تشبيهاً بالحية ، فإنها إذا كثر سُمُّها صفرت ؛ لأنَّ
السم يأكل جسدها ، وقيل : الأصل فيه أن رجلاً من جديس
تزوج امرأة قصيرة ، فقايس منها الشدائد ، وكان يعبر عنها
بالتوصير ، فتزوج امرأة طويلة ، فقايس منها ضعف ما قايس من
الصغريرة ، فطلقها ، وقال : بعد اللتينا والتي لا أتزوج أبداً ،
فجرى ذلك على الداهية " .

وانظر الأمثل لابن سلام ٢٥٦ ، وفصل المقال ٣٢٠ ، وجمهرة

الأمثال ٠٢٢٣/١

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦/٢

واعلم أنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ إِذَا كَانَا بِمَعْنَى "الذِي" "كَانَ يَعْدُهُمْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا" كَانَ الْمَعْنَى : الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا^(١) ، فَالْاسْمُ بِالْحَقِيقَةِ هُوَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْمُنْزَلُ مِنْزَلَةً "الذِي" ، فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَهُوَ عَلَى لَفْظِ الْاسْمِ دُونَ مَعْنَاهُ ، وَلِذَلِكَ عَمِلَ عَلَى مَعْنَى الْمَاضِي^(٢) ، فَقُلْتَ : "جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِ" ، وَلَوْ كَانَ "الضَّارِبُ" هَاهُنَا مِثْلًا "ضَارِبٌ" فِي قَوْلِكَ : "هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا" / كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْمَلَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمُضِيِّ كَمَا لَا يَعْمَلُ هَا هُنَا ، إِذَا لَا يَجُوزُ "هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسِ"^(٣)

[أَيُّ]

وَأَمَّا (أَيُّ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى "الذِي" فِي ثَالِثَةِ قَوْلُهُمْ: "مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ" وَفِيهِ أَمْرٌ غَرِيبٌ ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَرَرْتُ

(١) انظر الكتاب ١٣٠/١ ، وشرح المفصل ٠١٤٣/٣

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٠٣٨/٢

(٣) "مذهب جمهور البصريين أن يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على صاحبه أو المهمزة أو ما ، فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى ، خلافاً للكسائي "انظر شرح الكافية ١٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٠١٤٣/٣

بِأَيْهِمْ أَفْضَلُ " فَيَبْنُونَهُ عَلَى الضَّمِّ إِذَا حَذَفُوا " هُوَ " مِنَ الْكَلَامِ (١) وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ * شُمَّ لَنْزِعَنَ مِنْ كُلِّ شِيْعَةِ أَيْهِمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتْيَا (٢) فَالضَّمَّةُ فِي " أَيْهِمْ " لِلِّيْنَاءِ (٣)؛ لَا نَمَوْضِعَةَ نَصْبٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَفْعُولٌ لِ " نَنْزِعَنَ "؛ لَا نَتَقْدِيرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - شُمَّ لَنْزِعَنَ الَّذِي هُوَ أَشَدُ عِتْيَا، وَإِذَا لَمْ يَحْذِفُوا " هُوَ " أَغْرِبُوهُ (٤) فَقَالُوا : " مَرَرْتُ بِأَيْهِمْ هُوَ أَفْضَلُ، وَرَأَيْتُ أَيْهِمْ هُوَ أَفْضَلُ، وَجَاءَنِي أَيْهِمْ هُوَ أَفْضَلُ " هَذَا مَذَهَبُ الْبَصَرِيِّينَ (٥) .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَيَسْ فِيهِ عِنْدُهُمْ إِلَّا إِلْعَرَابُ (٦) وَلَا يَضْمُونُ نَسْهَهُ

(١) وهو مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٤٠٠ / ٢

(٢) سورة مریم : ٦٩

(٣) هذه مسألة خلافية بين النحاة وهذا رأي البصريين ، أما الكوفيون فالضمة في " أَيْهِمْ " للإعراب وهو مرفوع بالابتداء ، و " أَشَدْ " خبره .

انظر المسألة (١٠٢) من الإنفاق ٧١١ / ٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٣٢ / ٢ .

(٤) وزعم الخليل أن " أَيْهِمْ " إنما وقع في " اضرَبَ أَيْهِمْ أَفْضَلْ " على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرَبَ الذِي يقال له أَيْهِمْ أَفْضَلْ .

انظر الكتاب ٣٩٩ / ١ ، وإنفاق مسألة رقم (١٠٢) ٢١٠ / ٢ .

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٥٢٢ / ١ ، ومغني الليبب ٢٢ / ١ .

(٦) انظر الإنفاق مسألة رقم (١٠٢) ٧١١ / ٢ .

إِلَّا يَنْعَضُ [وَاحِدٌ]، تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَيْهُمْ أَفْضَلُ ، وَرَأَيْتُ أَيْهُمْ أَفْضَلُ ، وَجَاءَنِي أَيْهُمْ أَفْضَلُ " ، وَقَدْ نَصَبُوا فِي الْآيَةِ أَيْضًا فَقَرَا مُعاذُ بْنُ مُسْلِمٍ (١) * أَيْهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتْيَاً » بِالنَّصْبِ (٢) . وَمِمَّا يَكُونُ " أَيْ " فِيهِ يَعْنِي " الَّذِي " مَا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ مِثْلُ بَيْتِ الْمُتَنَبِّي :

١) إِنْفَافَةٌ بِوَجْبِهَا السِّيَاقِ .

(٢) هُوَ مُعاذُ بْنُ مُسْلِمَ الْهَرَاءُ مِنْ مَوَالِيِّ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبِ الْقَرْظَى ، وَهُوَ عَمٌّ أَبِيهِ جَعْفَرٌ الرَّوَاسِيُّ أَخْذَ عَنْهُ عَلِيُّ بْنَ حَمْزَةَ الْكَسَائِيِّ تَوْفَى سَنَةُ ١٨٧ هـ فِي خَلَافَةِ الرَّشِيدِ .

(انظر ترجمته في نزهة الالياء ٥٠ ، وبغية الوعاة ٢٩٠ / ٢ وشذرات الذهب ٣١٦ / ١) وغيرها .

(٣) قَالَ أَبُو حِيَانَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٠٨ / ٦ فَمَا بَعْدُهَا " وَقَرَأَ الْجَمَهُورُ " أَيْهُمْ " بِالرَّفْعِ وَهِيَ حِرْكَةٌ بِنَاءٌ عَلَى مَذْهَبِ سِيبِيُّوهِ . . . وَحِرْكَةٌ إِعْرَابٌ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَبِيُوتِنِ . . . وَقَرَأُ طَلْحَةُ ابْنُ مَصْرُوفٍ وَمُعاذُ بْنُ مُسْلِمَ الْهَرَاءُ أَسْتَاذُ الْفَرَاءِ وَزَادَةُ عَنِ الْأَعْشَى " أَيْهُمْ " بِالنَّصْبِ " وَهَاتَانِ الْقَرَائِتَانِ تَدْلَانُ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ سِيبِيُّوهِ لَا يَتَحَمَّلُ فِيهِمَا الْبَنَاءُ إِذَا أُضِيفَ وَحْدَفَ صُدُورُ صَلَتِهَا ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ تَحْتَمُ الْبَنَاءُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ، قَالَ أَبُو عُمَرِ الْجَرَمِيُّ : خَرَجَتْ مِنَ الْبَصَرَةِ فَلَمْ أَسْمَعْ مِنْذَ فَارَقْتُ الْخَنْدَقَ إِلَى مَكَّةَ أَحَدًا يَقُولُ " لَا ضَرِبَنَ أَيْهُمْ قَائِمٌ " . بِالضِّمْنِ بِلْ بِنْصِبِهَا " اَنْتَهِيَ . وَقَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَاسِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٤ / ٣ " مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّحْوَيْنِ إِلَّا وَقَدْ خَطَأَ سِيبِيُّوهِ فِي هَذَا . وَسَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ : مَا يَبْيَسِنُ لِي أَنَّ سِيبِيُّوهِ غَلَطَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا ، قَالَ : وَقَدْ عَلِمْنَا سِيبِيُّوهِ أَنَّهُ أَعْرَبَ " أَيَّاً " وَهِيَ مُنْفَرِدةٌ بِلَا نَهَا تَضَافَ فَكِيفَ يَبْيَسِنُهَا وَهِيَ مَضَافَةٌ ؟ " .

انظر أيضًا ارتشاف الضرب ٥٣٤ / ١ .

٦٠ - وَتَغْبِطُ الْأَرْضَ مِنْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهَا
وَتَحْسُدُ الْخَيْلَ مِنْهَا أَيْهَا رَكِبَا

(١) نَصَبَ "أَىٰ" بِ : "تَحْسُدُ" وَالْتَّقْدِيرُ : أَيْهَا رَكِبَةٌ ؛ لِأَنَّهُ
فِي مَعْنَى وَتَحْسُدُ الْخَيْلُ الَّذِي رَكِبَهُ مِنْهَا .

(١) انظر ديوان المتنبي ١١٥ / ١ بالشرح المنسوب للعكبري ، وشرح
مشكل أبيات المتنبي لابن سيدة ٩٤ .

وَغَبَطَ الرَّجُلُ : إِذَا تَمْنَى مِثْلَ مَا لَهُ مِنَ النَّعْمَةِ وَلَمْ تَرِدْ
زَوَالُهَا عَنْهُ ، وَحَسَدَهُ : إِذَا تَمْنَى مَا لَهُ بِزَوَالِهِ عَنْهُ .
وَالشاهدُ فِيهِ نَصَبٌ "أَىٰ" "بِ" تَحْسُدُ" ، وَالْتَّقْدِيرُ أَيْهَا
رَكِبَةٌ .

"فَصْلٌ"

فِي التَّوَابِعِ

المَعْنَى فِي تَسْمِيَتِهِمْ هَذِهِ / الْأَسْمَاءُ تَوَابَعَ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ ١/٢١
 يَحِبُّ لَهَا إِلَاعْرَابٌ مِنْ أَجْلِ غَيْرِهَا (١)، فَإِذَا قُلْتَ : "مَوْرُتُ بِزَيْدٍ الظَّرِيفِ"
 كَانَ الْجَرُّ فِي "الظَّرِيفِ" مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ صَفَةً لِـ"زَيْدٍ" ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ
 فِي الْبَاقِي . فَإِنَّمَا يَحِبُّ إِلَاعْرَابٌ لِلتَّأْكِيدِ مِنْ أَجْلِ الْعُوَدِ كَثُرًا، وَلِعَطْفِ
 الْبَيَانِ مِنْ أَجْلِ مَا هُوَ عَطْفٌ بَيَانٌ لَهُ، وَلِلْبَدْلِ مِنْ أَجْلِ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ،
 وَلِلْمَعْطُوفِ مِنْ أَجْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

[التَّأْكِيدُ]

ثُمَّ إِنَّ التَّأْكِيدَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمَرْادُ بِهِ تَحْقِيقَ عَيْنِ الشَّيْءِ (٢)، مِثَالُهُ
 قَوْلُكَ : "أَتَانِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، إِنَّمَا قُلْتَ : "نَفْسُهُ"؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ
 أَنَّهُ أَتَاكَ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ وَمَنْ يَنْتُوبُ عَنْهُ، أَوْ يُظَنَّ أَنَّكَ غَلَطْتَ بِذِكْرِ
 "زَيْدٍ" وَأَنَّ الْذِي أَتَاكَ غَيْرُهُ .

(١) انظر الإيمان ٧٣٥، وشرح الكافية ١/٢٩٨، وتوضيح المقاصد للمرادي

٠ ١٣٠ / ٣

(٢) وهو تكثير المعنى دون اللفظ لأنّ "نفسه" يدل على "زيد"
وليس إياه ، انظر المقتضى ٢/٨٩٢ ، والتبصرة والتذكرة

٠ ١٦٨ / ١

والثاني : أن يكون التأكيد للإحاطة والعموم ، ويكون ذلك في " كل وأجمعون " (١) ، فإذا قلت : " جاءني القوم كُلُّهم ، وجاءني القوم أجمعون " كان المعنى في ذكرهما أن لا يتوهم أنك أطلقت اسم الجملة وأردت أكثرها ، فقلت : " جاءني القوم " وقد جاءك الكثير منهم وبقي من لم يجيء (٢) ثم أعلم أن فرقاً بين " كل وأجمعون " ، وذلك أنه يجوز في " كل " أن يلي العوامل فيكون فاعلاً ومفعولاً بنفسه ، كقولك : " جاءني كُلُّهم ، ورأيت كُلُّهم " ، ولا يجوز ذلك في " أجمعون " فلا يقال : " جاءني أجمعون ، ورأيت أجمعين " ، ولكنه أمر تابع كقولك : " جاءني القوم أجمعون " (٣) ، والسبب في ذلك أنه لم يتعلق به شيء يعلم معه المراد به كما يدل / الضمير المضاف إليه " كل " في قوله : " كُلُّهم " أنك تعني من هذا الضمير له ، وإذا قالوا : " أجمعون أكتعون " كان الأكثر في " أكتفون " (٤) أن يكون تبعاً لـ " أجمعون " (٥) ، كمثل قوله :

(١) انظر الإيضاح ص ٢٢٣ ، والمقصد ٨٩٦/٢ ، والبسيط في شرح

الجمل للزجاجي ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٣/٤٠ .

(٢) انظر شرح المفصل ٣/٤٠ .

(٣) من هامش النسخة .

(٤) في النسخة " أمراً تابعاً " خطأ .

(٥) انظر الأصول في النحو ٢٢/٢ ، والمقصد ٨٩٩/٢ .

في النسخة المضاف اليه كل ، صوابه ما أثبت .

(٦) " أكتعون " أي تامون ، من قولهم " أتي عليه حول كتيع " أي تام . انظر التاج واللسان (كتع) .

(٧) انظر شرح المفصل ٤٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٦ .

(١) " حَسَنٌ بَسْنٌ وَجَائِعٌ نَائِعٌ " [امتناع التوكيد في النكرة]
 (٢) " وَأَمَّا امتناع التأكيد في النكرة " (٤) فهو أن النكرة لا تخلو
 من أن تكون واجداً أو جمماً . فإن كان واحداً كقولك : " جاءني رجل " لم يكن للتوكيد فيه بالنفس معنى ، لأن لا يدل على رجل يعنيه

(١) قال السيوطي في المزهر ٤١٤/١ في باب معرفة الإتباع :
 " قال ابن فارس في فقه اللغة : للعرب الإتباع ، وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو روبيها إشباعاً وتأكيداً . وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال : هو شيء نتدبره كلامنا . وذلك قولهم : ساغب لاغب ، وهو خب ضب ... وقد شاركت العجم العرب في هذا الياب " ، وانظر الإتباع والمعاوجة لابن فارس ٢٨ وفي اللسان (بسن) " حَسَنٌ بَسْنٌ إِتْبَاعٌ ... أَبْسَنَ الرَّجُلَ إِذَا حَسِنَتْ سَمْتُهُ " وانظر التبصرة والتذكرة ١٦٦/١ ، والجمع ١٢٨/٥

(٢) " النوع - بالضم - الجوع ، وصرف سيبويه منه فعلًا فقال : نوع ينوع نوعاً ، فهو نائع " . يقال : رماه الله بالجوع والنوع ، وقيل : النوع إتباع للجوع ، والنائع إتباع للجائع " اللسان (نوع) ، وانظر أمالى القالى ٢١٤/٢ ، وأصول ابن

السراج ٢٣/٢ . من هامش النسخة .

(٣)

توكيد النكرة توكيدها معمونياً مسألة خلافية بين النحاة ، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز توكيدها إذا كانت موقته - أي معلومة المقدار - نحو " قعدت يوماً كله " ، وذهب البصريون إلى منع توكيدها مطلقاً .

لمزيد من التوضيح انظر الإنصاف المسألة رقم ٦٣ (٢/٤٤) ، وشرح المفصل ٣/٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/٦٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١١٢٢ .

حَتَّى يَكُون ذِكْرُ النَّفْسِ تَأْكِيدًا أَنَّهُ جَاءَكَ بِعَيْنِيهِ . وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا
لَمْ يَكُنْ لِكُلِّهِمْ وَأَجْمَعُونَ "أَيْضًا مَعْنَى ؛ لِأَنَّ أَمْثَلَةَ الْجَمِيعِ تَحْتَمِلُ
عِدَّةً أَعْدَادٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي رِجَالٌ" لَمْ يَخْتَصْ بِعِدَّةٍ مَعْلُومَةٍ
حَتَّى تَجِيءَ بِكُلِّهِمْ ، وَأَجْمَعُونَ "لِيُفِيدَ الإِحَاطَةَ وَالْعُمُومَ .

وَاعْلَمُ أَنَّ (كُلًا) مُفَرَّدٌ فِي الْلَّفْظِ جَمِيعٌ فِي الْمَعْنَى ، وَالضَّمِيرُ
يَعُودُ تَارِيًّا عَلَى الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَكُلُّ أَتُوهُ دَاخِرِينَ ﴿٢﴾ وَآخَرُ
عَلَى الْلَّفْظِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * كُلُّ أَمَنَ بِاللَّهِ ﴿٣﴾ .

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٦٥ ، والسان (كل).

(٢) سورة النمل : ٨٧ ، وانظر إعراب القرآن للتحاس ٣/٢٢٣.

(٣) سورة البقرة : ٢٨٥

"فصل"

[في الصفة]

الصَّفَةُ تَكُونُ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ نِسِي
رَبِيدَ الظَّرِيفُ " كَانَ الْمَرَادُ بِهِ الظَّرِيفِ " هُوَ الْمَرَادُ بِهِ رَبِيدٍ " (١) ،
وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ " لَمْ يَكُنْ " ظَرِيفٌ " غَيْرَ
" رَجُلٍ " .

ثُمَّ إِنَّ مِنْ حُكْمِ الصَّفَةِ أَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً لِلْمَوْصُوفِ فِي التَّعْرِيفِ
وَالتَّنْكِيرِ ، فَصِفَةُ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَصِفَةُ النَّكِرَةِ نَكِرَةٌ (٢) ، فَلَوْ قُلْتَ :

(١) الإيضاح ص ٢٤٥ ، وانظر كلام الجرجاني عنه في المقتضى

٠٩٠١/٢

(٢) هذا مذهب الجمهور ، انظر الكتاب ٤٢٢/١ ، والآية صول

٢٣/٢ ، والمع ١٣٩ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي

٠٣٠٠/١

"مررت بالرجل ظريفاً، أو برجل الظريف "كان خطأ^(١)". وهكذا الحكم إذا كانت الصفة فعلاً لما هو من / سبب الموصوف، تقول : ١/٢٢
"مررت بالرجل القائم غلامه، ومررت برجل قائم غلامه" كما تقول : "مررت برجل قائم".

فاما ما عدا التعريف والتنكير من الأحكام كالتدكير والتائيث والتبنيه والجمع فإن الحكم يختلف بين أن تكون الصفة فعلاً للموصوف وبين أن تكون فعلاً لما هو من سببه. فإذا كان الصفة فعلاً للموصوف وجباً أن توافقه في التائيث والتدكير والتبنيه والجمع ،

(١) انظر الإيضاح ص ٢٧٥

تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِإِمْرَأَةٍ حَسَنَةٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ ، وَبِرِجَالٍ
 (١) قَائِمَيْنَ ! "

(١) وإنما كانت الصفة فعلاً لما هو من سبب الموصوف فينبغي أن ينظر
 [فيسو] ، فإن كان الذي هو فاعل الصفة مؤنة أنشت الصفة ، كقولك
 : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ جَارِيَّتُهُ ، وَبِرَجُلٍ حَسَنَةٍ إِمْرَأَتُهُ " (٢)
 وإن كان مثنى أو مجموعاً لم تثن الصفة ولم تجمع (٣) ، تقول :
 " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ غُلَامًا وَبِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أَصْحَابُهُ " ، ولا تقول :
 " قَائِمَيْنِ ذَاهِبِيْنَ " إِلَّا عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ : أَكْلُونِي الْبَرَاغِيْتُ (٤) .

(١) إضافة يستقيم بها الكلام.

(٢) في النسخة " أمرته " تحريف .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٩٣/٣ ، وأوضح المسالك
 ٥/٣ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ١٠٣١/١

(٤) جاء في التصريح ١١٠/١ ، من قال من العرب كطيء وأزد
 شنواة " قاما أبوهما " بالحاق علامة الثنوية في الفعل المسند
 إلى المثنى الظاهر قال في الوصف إذا أُسند إلى المثنى
 الظاهر " قائِمَيْنِ أَبْوَاهُمَا " ، ومن قال " قاموا آباؤهُمْ " ،
 بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر
 كما في " أَكْلُونِي الْبَرَاغِيْتُ " قال في الوصف إذا أُسند إلى
 الجمع الظاهر " قائِمَيْنِ آباؤهُمْ " .

ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ الصَّفَةَ تُغْيِيدُ فِي النِّكْرَةِ التَّخْصِيصَ ، وَفِي الْمَعْرِفَةِ
الْتَّوْضِيحَ (١) .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ" كُنْتَ قَدْ
نَقَصْتَ مِنْ عُوْمِ الاسمِ فَجَعَلْتَهُ يَقْعُدُ عَلَى بَعْضِ الْجِنْسِ دُونَ كُلِّهِ مِنْ
حَيْثُ لَا تُدْخِلُ مِنْ لَا يَكُونُ طَوِيلًا مِنَ الرِّجَالِ فِيهِ ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ
بِالتَّخْصِيصِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي النِّكْرَةِ .

وَأَمَّا التَّوْضِيحُ فِي الْمَعْرِفَةِ فَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي زَيْدٌ
الْطَّوِيلُ" فَإِنَّكَ إِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَى الصَّفَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا يُسْمَى زَيْدًا ، فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُبَيِّنَ لِلْمُخَاطَبِ أَنَّكَ عَنِيتَ مِنْهُمَا
الَّذِي هُوَ طَوِيلٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ إِزَالَةً لِلْبَسِ وَتَوْضِيحاً (٢) ، وَلَا يَكُونُ
تَخْصِيصًا ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ - كَمَا ذَكَرْنَا - هُوَ أَنْ تَخْصُّ مِنَ الْجِنْسِ بَعْضَهُ،
وَالْعَلَمُ يَكُونُ اسْمًا لشَيْءٍ بِعَيْنِيهِ ، وَلَا يَدْلُلُ عَلَى جِنْسٍ حَتَّى يَتَصَوَّرَ فِيمَ
الْتَّخْصِيصُ . وَلَهُمْ فِي هَذِهِ الصَّفَةِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ : إِنَّ الصَّفَةَ
تَكُونُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُشَرِّكَيْنِ فِي الْإِسْمِ (٣) ، إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي زَيْدٌ
الْطَّوِيلُ" كُنْتَ فَرَقْتَ بَيْنَ اثْنَيْنِ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا " زَيْدٌ " .

(١) انظر شرح المفصل ٤٧/٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٣٣/٣ .

(٢) انظر المقتضى ٩٢١/٢ ، والصفوة الصافية ٠٢٢٠/٢ .

(٣) انظر الأصول في النحو ٢٣/٢ ، والمقراب ٠٢١٩/١ .

ويجري ذلك في النكارة أيضاً، فإنك إذا قلت: "مررت برجلاً طويلاً ورجلًا قصيراً" كُنتَ فصلت أحدهما عن الآخر.

ولذا كان الاسم مما لا يقع فيه ليس ولا يحتاج المخاطب في معرفة المقصود به إلى أكثر من ذكره ثم رأيته قد وصف كانت الصفة حينئذ لل مدح^(١)، وذلك مثل أن تقول: "مررت بزيد العاقل الليبي" وأنت تقوله لمن لا يشتبه عليه الذي قصدت بالاسم، والصفات الجارية على اسم "الله" تعالى تكون أبداً للثناء، وذكره بالصفات التي تفرد بها من صفات الجلال والعظمة. وقد تكون الصفة موجدة^(٢)، وذلك كمثل "مضى / أمس الداير" ، و"أمس" لا يكون إلا ديراً ، ١/٢٣ ومثله قوله تعالى : ﴿فِإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(٣) ، و"النَّفْخَةُ" لا تكون إلا واحدة.

(١) وقد تكون للندم نحو: مررت بزيد الأحمق اللثيم، انظر شرح الكافية للرضي ٣٠٣/١

(٢) "ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالترکار إذ ليس فيه زيادة معنى" شرح المفصل ٤٨/٣ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣٠٣/١

(٣) سورة الحاقة: ١٣ ، وانظر إملاء ما من به الرحمن ٢٦٢/٢

" فَصَلٌ "

" ذُو فِي " ذُو "

إِعْلَمْ أَنَّ النَّحْوَيْيَنَ يَقُولُونَ : إِنَّ " ذُو " اجْتَلِبَ لِيَكُونَ وُصْلَةً إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ إِلَّا جَنَاسٍ ، كَمَا أَنَّ " الْذِي " اجْتَلِبَ لِيَكُونَ وُصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمْلِ .^(١)

تَفْسِيرُ هَذَا أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ الرَّجُلَ بِالْمَالِ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَالٍ " ، فَإِذَا حِثَتِ بِ" ذُو " فَقُلْتَ : " بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ " حَصَلَ الْغَرَضُ^(٢) ، كَمَا أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ الرَّجُلَ بِصِفَةٍ قَدْ عُرِفَ بِهَا لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَانَ مَعْنَى أَمْسِ " ، فَإِذَا حِثَتِ بِ" الْذِي " فَقُلْتَ : " زَيْدٌ^(٤) الْذِي كَانَ مَعْنَى أَمْسِ " حَصَلَ الْعَرَادُ .

(١) انظر المقتضى ٩٠٨/٢ ، والوصل في النحو ٢٢/٢

(٢) انظر المقتضى ٩٠٦/٢

(٣) في النسخة " معناه " والصواب ما أثبت بدليل ما بعده.

(٤) في النسخة " زيداً " تحريف .

"فصل"

[في عطف البيان]

عَطْفُ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْ أَقْسَامِ الصَّفَةِ الَّتِي ذَكَرَنَاهَا، فَلَا يَكُونُ حِلَّيَّةً، وَلَا غَرِيزَةً، وَلَا فِعْلًا، وَلَا قَرَابَةً، وَلَا نَسْبَةً^(١)، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَمًا أَوْ كَالْعَلَمِ^(٢) كَعَوْلِكَ : "مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ زَيْدِ" ، وَيُعْتَبَرُ هَذَا فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ أَشْهَرَ الْاسْمَيْنِ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِالْكُنْيَةِ أَعْرَفَ مِنْهُ بِالْاسْمِ كَانَ عَطْفَ بَيَانِ لِلْاسْمِ، وَإِذَا كَانَ بِالْاسْمِ أَعْرَفَ مِنْهُ كَانَ عَطْفَ بَيَانِ لِهَا^(٣) .

وَمِنَ يَفْصِلُ عَطْفَ الْبَيَانِ مِنَ الصَّفَةِ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يَدْلُلُ / ٧٣ ب على المقصود وإن لم يذكر قبله اسم آخر ، والصفة لا تدل على المقصود من غير أن يكون قبلها اسم تجري عليه ، فلو أنك أسقطت " زيداً " من قوله : " جاءني زيد الظريف " فقلت : " جاءني الظريف " لم يعلم أنك أردت " زيداً " كما يعلم من قوله : " جاءني أبو عبد الله " إذا كان معروفاً بالكنية أنك أردت " زيداً " اللهم إلا أن تكون الصفة غالبة على رجل يعينه كالجاحظ مثلاً فإنها حينئذ تدلل -----

(١) هذه أقسام الصفة الخمسة انظر الأصول في النحو ٢٤/٢ ، فما بعدها .

(٢) انظر المقتضى ٠٩٢٧/٢

(٣) المصدر السابق ، والجمل للجر جانبي ٣٢ .

عَلَى الْمَقْصُودِ ، وَإِنَّمَا دَلَّتْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الصَّفَةِ وَلَحِقَتْ
بِالْعَلَمِ ، وَكَلَّمَا فِي الصَّفَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ غَالِبَةً عَلَى إِنْسَانٍ^(١).

(١) قال ابن السراج في الاستهلال ٤٥/٢ مُفرقاً بين النعت وعطف
البيان : " وإنما سمي عطف بيان ولم يقل إنه نعت ؛ لأنَّه
اسم غير مشتق من فعل ، ولا هو تحلية ، ولا ضرب من ضروب
الصفات ، فعدل النحويون عن تسميتها نعتاً . وسموه عطف
البيان ، لأنَّه للبيان ، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي
يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو "رأيت زيداً أباً عمرو
ولقيت أخاك بكرًا " .

”فصل“

[في البَدْل]

البَدْل يَقُومُ مَقَامَ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ، وَمَوْضُوعُهُ عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ فِي أُولَأَمْرٍ شَيْئًا، ثُمَّ تَرْكُهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ (١)، وَأَظَاهَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي بَدْلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ”رَأَيْتُ الْقَوْمَ ثُلُثَيْهِمْ“ كُنْتَ أَرَدْتَ أَوْلَأَ أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُ أَنَّكَ رَأَيْتَ الْقَوْمَ عَلَى الْجُمْلَةِ، ثُمَّ أَرَدْتَ ثَانِيَّاً أَنْ تُبَيِّنَ الْمِقْدَارُ الَّذِي رَأَيْتَهُ مِنْهُمْ، فَقُلْتَ : ”ثُلُثَيْهِمْ“ فَأَنْتَ فِي ثَانِي الْحَالِ تَأْرِكُ لِلْأَوْلِ وَقَاصِدًا إِلَى الثَّانِي (٢).

وَكَذِلِكَ الْحَالُ فِي بَدْلِ الْاشْتِمَالِ (٣)، فَإِذَا قُلْتَ : ”سُلْبٌ زَيْدٌ شَوْبَهُ“ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ فِي أُولَأَمْرٍ أَنْ تُعْلَمَ السَّامِعُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ سُلْبٌ عَلَى ”زَيْدٍ“، ثُمَّ لَمَّا أَعْلَمْتَهُ ذَلِكَ أَرَدْتَ أَنْ تُعْلِمَ الْمَسْلُوبَ مَا هُوَ ؟ فَقُلْتَ : ”شَوْبَهُ“ (٤). وَكَذِلِكَ إِذَا قُلْتَ : ”أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ“ / فَقَدْ أَرَدْتَ أَوْلَأَ أَنْ تُعْلِمَهُ أَنَّ ”زَيْدًا“ أَعْجَبَكَ طَائِي الْجُمْلَةِ، ثُمَّ أَرَدْتَ مِنْ بَعْدِهِ إِعْلَامَهُ أَنَّ الَّذِي أَعْجَبَكَ مِنْهُ عِلْمُهُ.

(١) انظر المقتضى ٩٢٩/٢، ٩٣٠، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٠٣٨٢/١

(٢) انظر الكتاب ١٥٠/١ فما بعدها، وشرح المفصل ٠٦٤/٣

(٣) المراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فهو الكلام أن المراد غير المبدل منه ”انظر شرح المفصل

٠٦٤/٣

(٤) انظر المقتضى ٩٣٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٣٨/١، والمعنى

٠٢١٤/٥

وَأَمَّا بَدْلُ الْفَلَطِ فَلَا يَكُونُ الْبَدْلُ مِنْهُ مُرَادًا بِحَالٍ، بَلْ يَكُونُ
الْمُرَادُ هُوَ الْبَدْلُ^(١)، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ" فَقَدْ
أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : "بِحِمَارٍ" ، وَذَكَرَ "الرَّجُلَ" سَهْوًا أَوْ عَلَى سَبِيلِ
الْفَلَطِ ، فَهُوَ يَكُونُ سَاقِطًا بِكُلِّ وَجْهٍ^(٢)

وَأَمَّا بَدْلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ^(٣) فِيمَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِهْدِنَا
الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صَرَاطَ الَّذِينَ^(٤) ، "صَرَاطُ الَّذِينَ" بَدْلٌ مِنْ
"الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ"^(٥) . وَيَغْمُضُ فِيهِ مَعْنَى "شَرُكُ الْأُولِ إِلَى
الثَّانِي"^(٦)

(١) انظر الكتاب ٤٣٩/١

(٢) وهذا لا يكون في قرآن ولا شعر ، انظر الاصل في النحو ٤٨/٢

وإصلاح الخلل للبطليوسى ٩٨ فما بعدها ، والبهمن ٢١٦/٥

(٣) ذكره ابن السراج في الأصول ٤٨/٢ تحت اسم " ما ابتدلت به
في الاُول وهو هو " وذلك فراراً من إدخال " أَل " على
لقط " كُل " لأن بعضهم يمنع ذلك . وقال الزجاجي في
الجمل ٢٤ : " وإنما قلنا " البعض " والكل " مجازاً على
استعمال الجماعة لبيه مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود
من هذه العبارة " بدل الشيء من الشيء " وهو بعضه .

وانظر الخلاف في إدخال " أَل " على " كُل وبعض " في الفاخر
لوحة ٢١٨ .

(٤) سورة الفاتحة : ٠٢٦

(٥) انظر فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للاسفرايني ١٨٩
والبحر المحيط ٢٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢١/١
وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢/١ ، والإيمانج ٢٨٣ .

(٦) يعني هل البديل على نية طرح الاُول أو لا ؟

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الشَّيْءَ الْوَاجِدَ إِذَا كَانَ لَهُ اسْمًا
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَوْلَأَ يَأْخُذُ
الاِسْمَيْنِ ثُمَّ ذُكَرَ ثَانِيًّا بِالاِسْمِ الثَّانِي كَانَ الْقَصْدُ قَدِ انْصَرَفَ عَنْ ذِكْرِهِ
بِالاَوْلِ إِلَى ذِكْرِهِ بِالثَّانِي . وَالنَّحْوِيُونَ يَقُولُونَ فِي بَدْلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ :
إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْمُبَدِّلُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ مُعْتَدِلًا بِهِ غَيْرِ مُنْزَلٍ مَنْزِلَةَ الشَّرُوكِ
كَمَا يُوجَبُ ظَاهِرُ الْاَمْرِ فِي الْبَدْلِ .^(١)

وَيَحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ النِّكَرَةِ ، وَالنِّكَرَةُ
مِنَ الْمَعْرِفَةِ^(٢) ، فَالاَوْلُ كَوْلُكَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ" ، وَالثَّانِي
كَوْلُكَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ" ، وَلَا يَصْحُ إِبْدَالُ النِّكَرَةِ مِنَ
الْمَعْرِفَةِ حَتَّى تَكُونَ مُخَصَّةً بِصَفَةٍ^(٤) ، فَلَوْ قُلْتَ :
"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ" لَمْ يَكُنْ شَيئًا^(٥) . وَمِنْ بَدْلِ النِّكَرَةِ

(١) انظر المقتصد ٩٣٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/٣

١٢٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١

انظر شرح المفصل ٣/٣

(٢) انظر الجمل للزجاجي ٢٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٤

(٤) انظر المقتصد ١٦٤/١ ، وشرح الواقفية لابن الحاجب ٢٦٩ ،

والصفوة الصفية ٧٩٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١

(٥) هذا مذهب الكوفيين والبغداديين ، وأما جمهور البصريين فقد
أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليس من لفظ الاَوْلِ .

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٥٤/٣ فما بعدها ، وشرح

الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، والهمجع ٥/٢١٨

من المعرفة مخصصة / بالصفة قوله تعالى * لنفعاً بالناصية ، ٢٤ / بـ
ناصية كاذبة خاطئة ^(١) ، و يبدل الظاهر من الضمير قوله : " مررت
به زيد " ، ولكن لا يكون ذلك إلا في ضمير الغائب ^(٢) ، فاما ضمير
المخاطب والمتكلم فلا يصح الإبدال منهما ^(٣) ، قال صاحب الكتاب :
" لو قلت : بي المسكين كان الأمر مررت فجرت " المسكين " على
البدل من الباء ^(٤) وفي " لم يجوز ^(٥) ، وكذلك الحكم في
المخاطب ، لو قلت : " بك المسكين " كان فاسداً .

(١) سورة العلق : ١٥، ١٦ و " ناصية الثانية " نكرة وقد أبدلت
من الاولي وهي معرفة لأنها موصوفة . انظر الجمل
للزجاجي ٢٤

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٦٧/٢

(٣) هذا في بدل الكل من الكل ، أما إذا كان بعضا أو اشتملا
فيجوز مطلقا ، وهو مذهب البصريين والأخفش ، والковيون يجوزون
إبدال الظاهر من المضمير الحاضر - مخاطبا أو متكلما - قياسا
على الغائب .

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٣٥٩/٣ ، والصفوة الصفية ٢٩٥/٢ ،
وشرح الكافية للرضي ٣٤١/١ ، والفاخر لودحة ١/٢١٩ ، وطالع
٢١٢/٥ فما بعدها .

(٤) في النسخة " الباء " تصحيف . انظر المقتصد ٢/٩٣٠

(٥) انظر الكتاب ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وفيه : " فإذا قلت : بي المسكين
كان الأمر ، أو بك المسكين مررت ، فلا يحسن فيه البديل ؛
لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدرى
من تعنى ؛ لأنك لست تحدّث عن غائب ". وانظر شرح المفصل
٦٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/١

(١) وَقُولُّهُمْ فِي بَدْلِ الْفَلَطِيرِ : إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِـ "بَلْ" ، فَيُقَالُ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمَارٍ" فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَذَمَّ إِنْسَانًا بِالْجَهْلِ فَتَقُولُ أَوَّلًا : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ" ثُمَّ تَقُولُ : "بَلْ حِمَارٍ" لَا تُرِيدُ الْحِمَارَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَلَكِنْكَ تُرِيدُ أَنَّ الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ مِنْ الْجَهْلِ وَعَدْمِ مَعَانِي الإِنْسَانِيَّةِ بِحَيْثُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ وَفِي حُكْمِ الْفَلَطِيرِ الَّذِي يُسْتَدَرِّكُ بِـ "بَلْ" .

(١) انظر الجمل للجرجاني ٣٣ ، وفاتحة الإعراب للأسفرايني ١٨٩ .

”فَصَلٌ“

”في حُرُوفِ الْعَطْفِ“^(١)

[السَّوَاوُ]

أَوْلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ فِي ”السَّوَاوُ“ أَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ النَّحْوِيُونَ
 فِيهَا بِالْجَمِيعِ لَيْسَ هُوَ مَا يَظْنُهُ النَّاسُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ ظَنُوا أَنَّ الْمَعْنَى
 إِذَا قُلْنَا فِي مِثْلِ ”جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو“ إِنَّ ”السَّوَاوُ“ لِلْجَمِيعِ أَنَّهُمَا جَاءُا
 مَعًا وَفِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَذَا خَطَأٌ مِنْهُمْ فِي الظَّنِّ ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُمْ
 بِالْجَمِيعِ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يُشَارُكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي عَلَقَتْهُ بِهِ ،
 فَإِذَا قُلْتَ : ”جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو“ كُنْتَ قَدْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا / فِي ١٢٥
 إِثْبَاتِ الْمَعْنَى لَهُمَا ، وَجَعَلْتَهُمَا شَرِيكَيْنِ فِي هَذَا الْحُكْمِ ، فَلَمَّا عَجَزَيْ
 نَفْسُهُ فَلَيْسَ الْقَصْدُ بِالْجَمِيعِ إِلَيْهِ ، ثُمَّ هَذَا الْجَمِيعُ الَّذِي أَرَادُوهُ لَا يَمْنَعُ
 مِنْ إِرَادَةِ الْجَمِيعِ فِي الْمَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ لَا يُوجَبُهُ حَتَّى لَا يَجُوزَ إِذَا قُلْتَ :
 ”جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو“ إِلَّا أَنْ يَكُونَا قَدْ جَاءُا مَعًا ، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ
 وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا قَدْ جَاءُا فِي وَقْتَيْنِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمَبْدُوُءُ بِهِ
 فِي الْلَّفْظِ قَدْ تَأَخَّرَ مَحِيَّهُ عَنْ مَحِيَّهِ الثَّانِي ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمُ
 فِي الْلَّفْظِ مُقْدَمًا فِي الْفِعْلِ أَيْضًا^(٤) ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ إِذَا ثَلَاثَةَ أَوْجَهٍ :

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٨/٨ ”يقال حروف العطف وحروف النسق ، فالعطف من عبارات البصريين . . . والنسرق

من عبارات الكوفيين .”

انظر الايصال عن ٢٨٥ .

(٢) في النسخة ” ولا يمنع“ ولعل الصواب ما أثبتت .

(٣) انظر الجنى الداني ١٨٨ ، والهمع ٥/٢٢٣ .

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَا قَدْ جَاءَ اِمَّا .

وَ [الثَّانِي] (١) : أَنْ يَكُونَ الْمُقْدَمُ فِي الْلَّفْظِ مُقْدَمًا فِي الْفِعْلِ كَمَا هُوَ .

وَ [الثَّالِثُ] (٢) : أَنْ يَكُونَ الْمُقْدَمُ مُؤَخَّرًا فِي الْفِعْلِ وَالْمُؤَخَّرُ مُقْدَمًا .

وَأَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ لِيَسْ مِنْ أَهْلِ هَذَا
الْعِلْمِ أَنَّ الْوَاءَ تُوجَبُ التَّرْتِيبُ فَمِنَ الْغَلْطِ الظَّاهِرِ (٤) ؛ لَا مُورِّنِهَا :
أَنَا نَرَى الْوَاءَ يُعْطَفُ عَنْهَا مَا لَا يَصْحُّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ فِيهِ أَصْلًا ، وَذَلِكَ
فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ ، نَحْوَ "إِخْتَصَمْ" ، وَاشْتَرَكْ ،
وَاجْتَمَعْ" وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِثَالًا لَا يُحْصَى ، فَإِذَا قُلْتَ : "اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرو"
لَمْ يَتَصَوَّرْ أَنْ يُبْثِتَ الاشتِراكُ لِـ "زَيْدٍ" وَحْدَهُ حَتَّى تَزَعَّمَ أَنَّ "عَسْرًا"
تَأْخِرَ عَنْهُ كَمَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَقُولَ فِي "جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرو" أَنَّ مَجِيءَ "عَمْرو"
كَانَ قَبْلَ مَجِيءَ "زَيْدٍ" ، فَلَوْكَانَ الْوَاءُ مِنْ شَائِهَا أَنْ تُوجَبَ /
الْتَّرْتِيبُ لِكَانَ مُحَالًا أَنْ يُعْطَفَ عَنْهَا فِي مَوْضِعِ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ فِيهِ (٥)

(١) إِضَافَةٌ يَوجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٢) إِضَافَةٌ يَوجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٣) انْظُرْ إِلَى الْأَوْجَهِ الْمُتَلَاثَةِ فِي شِحْنَةِ قَطْرِ النَّدِيِّ لَابْنِ هَشَامٍ ٣٠٢ .

(٤) ذَهَبَ إِلَى هَذَا كَثِيرًا مِنَ النَّحَاةِ ، مِنْهُمْ قَطْرُبُ الْرِّبَاعِيِّ وَشَعْلَبُ وَهَشَامُ وَأَبُو جَعْفَرِ الدِّينُورِيِّ وَالْفَرَاءُ وَأَبُو عَمْرِ الزَّاهِدِ وَغَيْرُهُمْ .

انْظُرْ مَفْنِيَ الْلَّبِيبِ ٣٥٤/٢ ، وَالْجَنْيِ الدَّانِيِّ ١٨٩ ، وَالْمَهْمَعِ

٢٢٤/٥

(٥) انْظُرْ الْمَقْتَصِدَ ٩٣٨/٢ .

وَمِنْهَا أَنَّا نَرَى النَّاسَ يَقُولُونَ : "جَاءَنِي زَيْدُ الْيَوْمَ وَعَمَرُ وَأَمْسٌ" (١) ، [وَ] (٢) هُوَ كَلَامٌ شَائِعٌ لَا سَبِيلٌ إِلَى دَفْعِهِ.

وَمِنْهَا أَنَّهَا لَوْكَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ وَقْعُهَا فِي مَعْنَى "الْفَاءُ" ، وَأَنْ يُوجَبَ كَوْنُ الثَّانِي مُسَبِّبًا عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا تُوجَبُهُ "الْفَاءُ" إِذَا قُلْتَ : "أَعْطَانِي فَشَكَرْتُهُ" (٣) ، وَأَنْ تَقْعَ في جَوَابِ شَرْطِهِ كَمَا تَقْعُ الْفَاءُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ (٤) .

[الفاء]

وَأَمَا (الْفَاءُ) فَإِنَّهُ يُوجَبُ التَّرْتِيبُ ، فَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمَرُ وَ" دَلَّ الْفَاءُ عَلَى أَنَّ مَحِيَّةً "عَمَرُ" كَانَ بَعْدَ مَحِيَّةً "زَيْدٍ" (٥) وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا" (٦) ، الْمَعْنَى :

(١) فيكون ما بعد الواو مقدماً في المعنى كقوله عزوجل * واسجدى وارکعي مع الراكعين لـ لأن السجود بعد الرکوع وهو مقدم في الذكر انظر المقتضى ٩٣٨/٢، وشرح المفصل ٠٩٢/٨

(٢) إضافة ليست قيم بها الكلام .

(٣) انظر شرح المفصل ٠٩٥/٨، وقطر الندى ٠٣٠٣

(٤) انظر الصفة الصافية ٧٦٣/٢ فما بعدها .

(٥) انظر المقتضى ١٤٨/١، ومعاني الحروف للرماني ٤٣ ، والجني الداني ٠١٢١

(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٠٣٣٢/١

فَزَادَ الشُّنُونُ صَاعِدًا ، وَلَا تَصْلُحُ الْوَأْوَهَا هُنَا الْبَتَّةُ ، وَتَقُولُ : « أَخَذْتُهَا
شَيئًا فَشَيئًا وَأَوْلًا فَأَوْلًا ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّكَ أَخَذْتَ الْوَاحِدَ بَعْدَ
الْوَاحِدِ [وَ] ^(١) أَنَّكَ أَخَذْتَهَا مُفْرَقَةً ، وَلَمْ تَأْخُذْهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً » .

[شُمَّ]

وَأَمَّا (ثُمَّ) فَلِلتَّرِيْبِ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ كَانَ
بَيْنَهُمَا مُهْلَةً ^(٢) وَتَرَاجِعً ^(٣) ، فَإِذَا قُلَّتْ : « جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَسْرُوْ »
دَلَّ عَلَى أَنَّ مَجِيَّهُ ^(٤) « عَسْرُوْ » تَرَاجَعَ عَنْ مَجِيَّهُ « زَيْدٍ » ، وَأَنَّهُ
كَانَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ ، وَ« الْفَاءُ » تَقْتَضِي أَنَّ الثَّانِي اتَّصَلَ مَجِيَّهُ بِمَجِيَّهُ
الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُهْلَةً ^(٥) ، وَكَذِلِكَ تَجِيَّهُ ^(٦) « ثُمَّ » فِي حَاطِطٍ
الْأَقْدَارِ وَالْمَرَاتِبِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، كَوْلُومِ : « الْأَمِيرُ ثُمَّ الْوَزِيرُ ،
وَالْأَبُ ثُمَّ الْعَمُ » وَمَا شَأْلَ ذَلِكَ .

وَلَا تَصْلُحُ الْفَاءُ فِي أَشْبَاهِ هَذَا / فَلَا يُقَالُ : « الْأَمِيرُ
فَالْوَزِيرُ » عَلَى مَعْنَى التَّنْزِيلِ .

(١) زِيادة يُلْتَمِمُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٢) فِي النَّسْخَةِ « مُهْلَةً » بِالنَّصْبِ ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) انظر المقتضب ١٤٨/١ ، والصفية ٢٦٤/٢ ، وللمع ١٥٠ ، وشرح قطر الندى لابن هشام

(٤) فِي النَّسْخَةِ « الْمَجِيَّهُ » وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٥) انظر المقصود ٩٤١/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/١

[أَوْ]

وَأَمَا (أَوْ) ^(١) فَالْعِبَارَةُ الْمُحَقَّةُ رِفْيَهَا أَنْ يُقَالُ : إِنَّهَا تَكُونُ لَا حَدِ الشَّيْئَينِ أَوِ الْأَشْيَاءِ ^(٢) ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْخَبَرِ كَانَتْ شَائِئًا ^(٣) مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِنَّمَا تَجْعَلُ الْفِعْلَ الَّذِي ^(٤) تُخَبِّرُ بِهِ لَا حَدِ الْمَذْكُورَيْنِ بِغَيْرِ عَيْنِهِ إِذَا كُنْتَ شَائِئًا ، وَإِذَا كَانَتْ فِي الْأَمْرِ كَانَتْ لِلتَّخْبِيرِ ^(٥) ، فَإِذَا قُلْتَ : « اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا » كُنْتَ خَيْرَتَهُ فِي ضَرْبِ أَيِّهِمَا شَاءَ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا لَمْ تَخُصْ وَاحِدًا مِنْهُمَا كَانَ تَخْبِيرًا لَا مَحَالَةً .

ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِيهَا كَانَ الْعَطْفُ فِيهِ بِـ "أَوْ" عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ دُونَ التَّتْبِيَّةِ وَالْجَمْعِ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو قَاتَ " ، وَلَا تَقُولَ : " قَاتَماً " ، لِأَنَّكَ لَمْ تُثْبِتِ الْفِعْلَ لَهُمَا جَمِيعًا ، وَإِنَّا أَثْبَتَهُ لَا حَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ ، فَصَرَّتْ كَائِنَكَ قُلْتَ : وَاحِدًا مِنْ زَيْدٍ

(١) تكون على أربعة أوجه كما سيدرك.

(٢) يزيد عبارة الإيضاح ص ٢٢٢

(٣) هذا الوجه الثاني وانظر المقتضى ٩٤٢/٢ ، وشرح الفصل

• ٩٩/٨

(٤) في النسخة «التي» تحريف .

(٥) هذا الوجه الثالث انظر المقتضى ٩٤٢/٢ ، ومعاني الحروف ٢٢ وصفني الليبي ٦٢/١ . والفاخر لوجة ١/٢٢

وَعَمِرُ قَامَ (١) . وَأَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا (٢) فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ يُحِسِّنُ الْفَقِيرَ وَالْغَنِيَّ ، لَا لِ "غَنِيٍّ" ، وَ "فَقِيرٍ" الْمَنْكُورَيْنِ رِفْيَ الْآيَةِ . هَذَا وَلَا يَصِحُّ جَعْلُ الضَّمِيرِ لِ "فَقِيرٍ وَغَنِيٍّ" بِوَجْهِهِ بِلَا نَهَمَا خَبَرٌ "كَانَ" ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ إِذَا عَادَ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ لَا إِلَى الْخَبَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (٣) الْذِي يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى أَنْ تَقُولَ : إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِ (٤) فِي الْحَالَيْنِ : الْفَقْرَ وَالْغَنَى (٥) .

(١) انظر المقتضى ٩٤٣/٢

(٢) سورة النساء : ٠ ١٣٥

(٣) في النسخة غير واضحة وكأنها "أنك" ، والصواب ما أثبت.

(٤) في النسخة " بهما " وما أثبته من الهاش على أنه في نسخة أخرى .

(٥) انظر المقتضى ٩٤٣/٢ ولهذا فيه خلاف كبير وجاء في مشكل مكي بن أبي طالب ٢١٠/١ " و " أو " عند الاخفش ففي موضع " الواو " وقيل تقديره : أن يكون الخصمان ضيقين أو فقيرين فالله أولى بهما ، وقيل هو مثل قوله " وله أخ أواخت فلكل واحد منها ، وقيل : لما كان المعنى فالله أولى بغني الغني وفق الفقير رد الضمير عليهما . وقيل : إنما رجع الضمير إليهما لأنهم لم يقصد قصد فقير بعينه ولا غني بغيره .

وانظر البحر المحيط ٣٢٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/

٤٩٥ ، وأملأ ما من به الرحمن ٠١٩٢/١

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " جَالِسُ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ " فَإِنَّ " أَوْ " هَا هُنَا عَلَى أَصْلِهَا مِنْ وَجْهٍ، وَخَارِجَةً / عَنْهُ وَدَاخِلَةً فِي حُكْمِ الْوَاوِ مِنْ وَجْهٍ .

أَمَّا كَوْنُهَا عَلَى أَصْلِهَا فَهُوَ أَنَّ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَأَمَّا دُخُولُهَا فِي حُكْمِ الْوَاوِ فَهُوَ أَنَّ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْمُجَالَسَةِ ، وَيَسْعَى هَذَا " الإِبَاخَةَ " (١) .

[أُمٌ]

وَأَمَّا (أُمٌ) فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : " مُتَّصِلَةٌ ، وَمُنْقَطِعَةٌ " (٢) فَالْمُتَّصِلَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الْهَمْزَةِ بِمَعْنَى " أَيْ " ، كَوْلُكَ : " أَزِيدٌ عِنْدَكَ أُمٌ عَمْرُو ؟ " تُرِيدُ : " أَيْهُمَا عِنْدَكَ ؟ " وَإِنَّمَا يَسْأَلُ بِهَذَا مَنْ عَرَفَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَيْنَهُ ، فَهُوَ يَسْأَلُ لِيُنْصَرِّفُ لَهُ عَلَى وَاحِدٍ (٣) (٤) .

وَالْمُنْقَطِعَةُ هُوَ أَنْ تَسْتَفِهِمَ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ تَدْعُ الْإِسْتِفَاهَمَ ضَمَّهُ وَتَسْتَأْنِفَ الْإِسْتِفَاهَمَ عَنْ وَاحِدٍ آخَرَ (٥) ، وَمِثَالُ ذَلِكَ كَوْلُكَ : " أَزِيدٌ

(١) انظر الإيضاح ص ٢٨٨ ، والمقصد ٩٤٣/٢ ، وشرح قطر

الندي ٣٠٥ ، ومغني اللبيب ٠٦٢/١

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ٠٤١/١

(٣) في النسخة " ليُعِينَ " وما أثبتته من الهاشم على أنه في نسخة أخرى .

(٤) انظر المقصد ٩٤٩/٢

(٥) انظر المقصد ٩٥٢/٢ ، وشرح المفصل ٩٨/٨

(١) عندك أم عندك عمرو؟ أردت في أول الأمر أن تستفهم عن "زيد" أهو عنده أو ليس هو عنده؟ ثم عرض لك قصداً في أن تستفهم عن "عمرو" فقلت : أم عندك عمرو؟ . ويقولون إن "أم" في هذا الوجه تتضمن معنى "بل والهمزة" جميعاً (٢)، وأن المعنى على أنه لما قلت : أزيد عندك؟ كان قصداً إزداك أن يعلم كون "زيد" عندك ، ثم أضربت عن ذلك ، وأخذت في الاستفهام عن "عمرو" ، ولا تكون هنا بمعنى "أى" . ومتى هو مثال جيد في هذا قول المتنبي :

* أذا الغصن أم ذا الدعْصُ أم أنتِ فتنة * (٣) - ٥٧

(١) من أمثلة الإيضاح من ٩٦ .

(٢) وهو قول البصريين ، انظر : أمالى ابن الشجوى ٣٥/٢ ، والجني الدانى ٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ٢٠٤ / ٣ ، ومغني اللبيب ٤٥ / ١ ، والتبصرة والقذرة ١٣٥ / ١

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

* وَذِيَ الْذِي قَبْلَتُهُ الْبَرْقُ أَمْ شَفَرُ؟ *

انظر ديوان المتنبي بالشرح المناسب للعکبرى ١٢٣ / ٢ ، والخزانة ١٥٦ / ١ (عرضأً) .

والدّعْصُ : الكثيب الصغير ، يريد أن قوامها غصن ، ورد فيها كثيب ، وهي فتنة للناس . والشاهد فيه مجيء "أم" منقطعة ، لأنّه أراد الاستفهام عن الغصن ثم أضرب عنه واستفهم عن الدّعْص .

بَدَأَ فَاسْتَفَهُمْ عَنِ "القَدْ" ^(١) ، أَهُوَ الْفُصُنُ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَمْ لَا ؟ ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَأَخَذَ يَسْتَفَهُمْ عَنِ "الرَّدْفِ" ^(٢) ، أَهُوَ / أَمْ لَا ؟ ، وَهَذَا بَيْنَ رِفَيْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى "أَيْ" ؛ لَا نَهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى "أَيْ" "كَانَ الْخَبَرُ وَاحِدًا" ، كَقَوْلُكَ : "أَزِيدُ خَارِجٍ أَمْ عَرُو؟" ، وَالْخَبَرُ هَا هُنَا - كَمَا تَرَى - إِثْنَانِ : أَحَدُهُمَا "الْفُصُنُ" ، وَالآخَرُ "الْدَّعْصُ" .

وَمِمَّا يُحِبُّ أَنْ تَعْلَمَ ، فِي هَذَا الْوَضِيعِ الْفَرَقُ [بَيْنَ] ^(٣) أَنْ تَسْأَلَ بِ"أَمْ ، وَالْهَمْزَةِ" - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُتَّصِلَةِ - وَبَيْنَ أَنْ تَجْعَلَ "أَوْ" "مَكَانَ" "أَمْ" فَتَقُولَ : "أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ ^(٤) عَرُو؟" .

بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَرُو؟ كُنْتَ قَدْ عَرَفْتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَرُو ^(٥)؟ لَمْ

(١) ، (٢) "القَدْ" : الْقَامَة ، و "الرَّدْفُ" : الْكَفْلُ وَالْعَجَزُ ، وَخُصُّ بِعَضُّهُمْ بِهِ عَجِيزةُ الْمَرْأَة ، وَالْجَمِيعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَرْدَافُ" عنِ الْلِّسَانِ (قَدْ) و (رَدْف) .

(٣) زِيَادَةٌ لِيُسْتَقِيمَ بِهَا الْكَلَامُ .

(٤) فِي النَّسْخَةِ "أَمْ" ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٥) فِي النَّسْخَةِ تَكْرَارُ مِنْ قَوْلِهِ "أَوْ عَرُو . . . إِلَى قَوْلِهِ . . ." لِيُسْـ واحدٌ مِنْهُمَا عِنْدَهُ . وقد أَشَارَ النَّاسِخُ إِلَى هَذَا التَّكْرَارِ بِقَوْلِهِ "مَكْرُرٌ بَاطِلٌ" .

تُكْنَ عَرَفَتَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، بَلْ كُنْتَ شَاكِّاً لَا تَعْلَمُ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ
أَمْ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عِنْدَهُ ؟ (١) ، وَلِهَذَا قَالُوا : إِنَّ الْوَاجِبَ
فِي جَوَابِهِ أَنْ تَقُولَ : " لَا " أَوْ " نَعَمْ " (٢) ، وَمَمَّا إِذَا قُلَتْ : أَزِيدَ
عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي جَوَابِهِ : " لَا " أَوْ " نَعَمْ " ، بَلْ
الْوَاجِبُ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ " أَوْ تَقُولَ " عَمْرُو " بِوَذَاكَ لِأَنَّ الْإِسْتِفَهَامَ
إِذَا كَانَ بِهِ " أَمْ وَالْهَمْرَةِ " كَانَ قَدْ ثَبَتَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، وَ " لَا " أَوْ " نَعَمْ "
إِنَّمَا تَصْلُحُ حَيْثُ لَا يَكُونُ كَوْنُ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ مَعْلُومًا (٣) .

[لا]

(لا) تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلَّا وَلَرْ (٤) ، فَإِذَا قُلَتْ :
" جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو " كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْ " عَمْرُو " الْمَجِيِّ الَّذِي أَثْبَتَتْهُ
لِـ " زَيْدٍ " (٥) ، وَهُوَ كَلَامٌ مَعَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْجَائِي كَانَ / " عَمْرُوا " ، ٢٢/ب
فَأَعْلَمْتَهُ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّ ، وَلَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الإِثْبَاتِ ،
فَلَوْ قُلَتْ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو " كَانَ مُحَالًا .

- (١) إلى هنا انتهى التكرار المشار إليه آنفاً .
- (٢) انظر مغني الليبيب ٤٣/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٨ فما بعدها .
- (٣) انظر المصادرتين السابقتين .
- (٤) انظر الصفة الصافية ٢٧٦/٢ ، والتبيصة والتذكرة ١٣٢/١ ، وشرح المفصل ١٠٤/٨
- (٥) انظر العقصد ٩٤٦/٢ .
- (٦) انظر الجنى الداني ٣٠٢ ، وقطر الندى ٣٠٢ ومغني الليبيب ٢٤١/١

[بَلْ]

(بَلْ) لِلإِضْرَابِ عَنِ الْأَوْلِ وَالْإِثْبَاتِ لِلثَّانِي^(١) ، فَإِذَا قُلْتَ :

”جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو“ كُنْتَ أَضْرَبَتِ عَنِ إِثْبَاتِ الْمَحِيَّةِ لِـ ”زَيْدٍ“ وَأَثْبَتَتِ لِـ ”عَمْرُو“ ، وَكَانَ الْمَعْنَى يُعَكِّسُهُ فِي ”لَا“ ، لِأَنَّكَ هَاهُنَا أَثْبَتَ لِلثَّانِي وَأَبْطَلَتِ^(٢) إِثْبَاتَكَ لِلْأَوْلِ ، وَهُنَاكَ أَثْبَتَ لِلْأَوْلِ وَنَفَيَتِ عَنِ الثَّانِي ، فَزِدَتِ بِذَلِكَ إِثْبَاتَكَ لِلْأَوْلِ قُوَّةً^(٣) . وَإِنْ جِئْتَ بِهَا بَعْدَ النَّفَيِ^(٤) - فَقُلْتَ : ”مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو“ - كَانَ عَلَى وَجْهِينِ :

(١) انظر الجمل للزجاجي ١٨ ، والإيضاح ٤٩٠ ، والمقتصد ٩٤٦/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٣٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨

(٢) في النسخة ”وابطل“ تصحيف .

(٣) انظر المقتصد ٩٤٦/٢ .

(٤) مذهب البصريين أن تقع ”بل“ بعد الإيجاب والنفي جميعاً ، ومذهب الكوفيين أن تقع بعد النفي أو ما يجري مجرى . وإذا جاءت في القرآن كانت ترکاً لشيء وأخذها في غيره .

انظر معاني الحروف للمرани ٩٤ ، والجني الداني ٢٥٤ . وقال الرضي في شرح الكافية ٣٢٨/٢ : ”ونقل صاحب المغني عن الكوفيين أنهم لا يجوزون العطف بـ ”بل“ بعد الإيجاب ، والظاهر أنه وهم من الناقل فإنهم يجوزون عطف المفرد بـ ”لكن“ بعد الموجب حملًا على ”بل“ كما نقل ابن الأنباري والأندلسي فكيف يمكنون هذا ؟ .“

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُرِيدَ " بَلْ جَاءَنِي عَمْرُو " (١) .
 وَالثَّانِي : أَنْ تُرِيدَ " بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرُو " (٢) . وَالْأَوَّلُ
 أَقْسَوُ .

[لِكِنْ]

(لِكِنْ) إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا إِذَا كَانَ مُخْفَفَةً ، وَلَا يَخْلُو
 الْمَعْطُوفُ بِهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفَرَّداً أَوْ جُمْلَةً ، فَإِنْ كَانَ مُفَرَّداً لَمْ يَجِدْ
 إِلَّا بَعْدَ النَّفِيِّ (٣) ، كَقَوْلَكَ : " مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لِكِنْ عَمْرُو " ، وَتَشْبِهَتِ
 لِلثَّانِي مَا نَفَيْتَ عَنِ الْأَوَّلِ ، يَعْكِسُ مَا صَنَعْتَ فِي " لَا " حِينَ قُلْتَ :
 " جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو " ، وَلَا يَجُوَزُ أَنْ يَجِدْ " لِكِنْ " وَالْمَعْطُوفُ
 بِهَا مُفَرَّداً بَعْدَ الإِثْبَاتِ ، لَوْ قُلْتَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ لِكِنْ عَمْرُو " لَمْ يَكُنْ
 كَلَامًا (٤) .

(١) أَى تَنْفِي الْمَجِيِّ عن الْأَوَّلِ وَتَشْبِهَ لِلثَّانِي .

(٢) أَى تَنْفِي الْمَجِيِّ عَنْهُمَا جَمِيعاً . وَانْظُرُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَقْتَصِدِ

(٣) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرَيِّينَ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُجْبِرُونَ مَجِيئَهُ بَعْدَ الإِيْجَابِ
 نَحْوَ " أَتَانِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو " ، وَلَكُلْ فَرِيقٍ حَجْجَهُ وَشَوَاهِدُهُ .

رَاجِعُ الْمَسْأَلَةِ (٦٨) مِنْ الْإِنْصَافِ ٤٨٤/٢ ، وَمَغْنِيُ الْلَّبَيْبِ
 ٢٩٢/١ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمَرَادِيِّ ٢٢١/٣

(٤) وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرَيِّينَ كَمَا أَشَرْتُ سَابِقًا .

وإذا كان المعطوف بها جملة فإنها تجيء بعد النفي والإثبات
جميعاً، إلا أن الواجب إذا كانت الجملة الأولى إثباتاً أن تكون الثانية
نفياً، كقولك : « جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء » ، وإذا كانت
الأولى / نفياً أن تكون الثانية إثباتاً، كقولك : « ماجاءني زيد
لكن عمرو جاءني » (١) ، وكذلك أصلوا فيها (٢) أنها تجيء أبداً لترك
قصة مخالفة إلى قصبة قد يكون صريحاً يأن يكون ما قبلها إثباتاً
وما بعدها نفياً، وقد يكون من جهة المعنى دون صريح اللفظ، وذلك
يكون إذا جعلت الخبر في الثانية لمعنى يضاف معنى الخبر في الأولى،
ومثاله قوله : « زيد عالم لكن عمرو جاهل » ، فقولك : « عمرو جاهل »
وإن كان في ظاهره إثباتاً فإنه في المعنى نفي لما أثبتته في الأولى؛
لأن الجهل ضد العلم.

واعلم أن مذهب يونس (٣) في « لكن » أنها ليست بحرف عطف،

(١) انظر شرح المفصل ٠١٠٢/٨

(٢) في النسخة « فيه » ، والصواب ما أثبت بدليل ما بعده.

(٣) هو يونس بن حبيب البصري من أكابر النحويين، أخذ عن أبي عمرو
ابن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وكان له مذاهب
يتفرد بها، مات سنة ١٨٣ هـ في خلافة هارون الرشيد.

انظر ترجمته في نزهة الأدباء ٤٧، وأخبار التحويين البصريين
للسيرافي ٥١، وبقية الوعاة ٣٦٥/٢، ووفيات الأعيان ٢٤٢/٦،
ومعجم الأدباء ٦٨/٢٠.

وَأَنَّ الاسمَ بعْدَهَا يَكُونُ مَحْمُولاً عَلَى فَاعِلٍ مُضْمِرٍ ، فَإِذَا قُلَتْ : "مَاجَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو" كَانَ التَّقْدِيرُ : لَكِنْ جَاءَنِي عَمْرُو ، وَإِذَا قُلَتْ : "مَارَأَيْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا" كَانَ الْمَعْنَى : لَكِنْ رَأَيْتُ عَمْرًا . وَكَذَلِكَ يُضْمَرُ حَسْرُ الْجَرِّ ، فَإِذَا قُلَتْ : "مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمْرُو" قُدْرَةُ فِي "عَمْرُو" أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِـ "بَاءٍ" مُضْمَرٌ ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِيَأْنَ" لَكِنْ "تَدْخُلُ" عَلَيْهَا "الْوَاءُ" ، كَقَوْلِكَ : "مَاجَاءَنِي زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو" قَالَ : فَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ عَطْفٍ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ حَرْفٍ عَطْفٍ آخِرٍ عَلَيْهِ ، كَمَا لَمْ يَجُزْ رِفْيَ شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ^(١) ، وَهَذَا مَذَهَبٌ قَوِيٌّ .

[حَتَّى]

(حَتَّى) قَدْ تَقْدُمَ الْقُولُ [فِيهَا]^(٢) وَبَيْنَ مُخَالَفَتِهَا حُرُوفُ^(٣) الْعَطْفِ كُلُّهَا بِيَأْنَ كَانَ مِنْ شَرْطِهَا / أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا جُزْءًا مِنْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ^(٤) ، حَتَّى لَا يَجُوزَ خِلَافُهُ^(٥) .

(١) انظر مذهب يونس في الكتاب ٤٣٥/١، شرح المفصل ٨/٨٠،١٦٠، والجنسى

الداني ٥٣٤، ومغني اللبيب ١/٢٩٣.

(٢) زيادة يقتضيها المقام.

(٣) في النسخة "بحروف" تحريف.

(٤) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٣.

(٥) راجع ص ١٧٣ فما سبق.

[فصل في إما]

قد اتفق أن عد جماعة من النحويين "إما" في حروف العطف، وجعلوها عشرة^(١)، ولا مر بين أنه ليس لها في العطف مدخل أبطة.

والدليل على أنها ليست من العطف في شيء أنها تجيء قبل تمام الكلام، وقبل الاسم الذي يعطى عليه، فتقول : " جاءك إما زيد وإنما عمرو" ، وقد ترى أن "إما" لا ولئن قد جاءت قبل "زيد" الذي هو الفاعل والمعطوف عليه، فمن جعلها عاطفة لم يجد شيئاً يجعله معطوفاً بها؛ لأن الفاعل على كل حال لا يعطى على الفعل، فهذا واحد. ثم إن حرف العطف يدخل عليها في قوله : "إما زيد وإنما عمرو" ولو كانت حرف عطف لم يصح دخول حرف

(١) لم يعد الجرجاني "إما" حرف عطف، وانظر المقتضى ٩٣٢، ٩٤٣، ٢٨٩ ص الإيضاح، أما أبو علي الفارسي فعدها حرف عطف في الإيضاح قال : "واما بمنزلتها في أنها تكون لأحد الأمرين أو لا يور إلا أنها توزن بأن مبني الكلام كان على الشك."

عَطَفٌ آخَرُ عَلَيْهَا^(١) . ثُمَّ إِنَّهَا إِنَّمَا اجْتَلَبَتْ لِتُوَزَّنَ بِالشَّكِّ فِي أَوَّلِ
الْكَلَامِ ، إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ" عَلَيْهِ السَّائِمُ الشَّكَّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ،
وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُرْكَذِلُكَ فِي "أَوْ" إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمَرُو" ؛
وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ صَدَرَ الْكَلَامِ هُنَاكَ قَدْ مَضَى عَلَى الْبَيِّنِ ، ثُمَّ يُعَرَّضُ
الشَّكُّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْسَكَتَ عَلَى قَوْلِكَ : "جَاءَنِي زَيْدٌ" لَمْ يَكُنْ
إِلَّا خَبَرًا عَلَى الْقَطْعِ ، وَلَيَسْ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي "إِمَّا" ، فَإِنَّهَا تَدْلُّ مِنْ
قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّكَ شَاكِرٌ فِي الْذِي تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ فَاعِلَّ الْفِعْلِ
أَوْ مَفْعُولَهُ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ^(٢) ٠

(١) انظر المقتضى ٩٤٤/٢ فما بعدها ، وشرح المفصل ١٠٣/٨
وإصلاح الخلل ٠٨٨

(٢) انظر اللّمع لابن جنبي ١٥٤ ، والمقتضى ٩٤٤/٢

”فَصَلٌ“

أ/٢٩ وال فعل يعطى على الفعل ، كما يعطى الاسم على الاسم^(١) ، ويظهر ذلك بأن يكون قد عمل عامل في الفعل الأول ، كمثل أن تقول : ”أريد أن تأتي زيدا فتقول له كذا“ ، وكمثل أن تقول : ”إن تُعطِ زيداً وتكتسه كان كذا وكذا“ ، و ”إن تأتيني أكرمك وأعطيك“ ، ومثاله من التنزيل قوله تعالى : * إِنَّهُ مَنْ يَتَقَرَّ وَيَضِيرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيرُ أَجَرَ الْمُحْسِنِينَ^(٢) ، وقوله عز اسمه : * إِنْ تُبْدِوا الصَّدَقَاتِ فَنَعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ^(٣) .

ومثاله في النصب : * إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوَا بِإِشْعِيَّ وَإِشْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ^(٤) . والغالب من حروف العطف في ذلك الساوا ، والفاء ، وشم ، وأو .

(١) انظر اللمع ١٥٤ فما بعدها .

(٢) سورة يوسف : ٩٠ .

(٣) سورة البقرة : ٢٢١ ، وانظر الإيمانج ص ٨٩٦ ، ١٩٦ .

(٤) سورة المائدة : ٥٢ .

"فَصْلٌ"

[فِي تَاءِ التَّأْيِثِ]

تَاءُ التَّأْيِثِ فِي الِإِسْمِ تَنْفَصِلُ عَنْهَا فِي الْفِعْلِ بِأَمْرَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا سَاكِنَةٌ فِي الْفِعْلِ ، كَقَوْلِكَ : " ضَرَبَتْ "
 وَقَامَتْ " ، وَإِنَّا تَتَحَرَّكُ " - إِذَا تَحَرَّكَ لَا لِتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، كَقَوْلِكَ :
 " خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ " (١) !

وَالثَّانِي : أَنَّهَا تُقْرَرُ فِي الْفِعْلِ تَاءً فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ (٢) ،
 وَفِي الِإِسْمِ تَنْقِلَبُ فِي الْوَقْفِ هَاءً (٣) ، كَقَوْلِكَ : " ضَارَبَهُ ، وَقَائِمَهُ ".
 هَذَا هُوَ الشَّائِعُ الْمُسْتَعْمَلُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا تَاءً ، كَقَوْلِهِ
 (٤) * بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَاهِرِ الْحَجَفَ * - ٥٨

(١) انظر الجنى الداني ١١٨، وشرح المفصل ٢٢/٨ فما بعدها.

(٢) انظر التكملة للفارسي ٣٤١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤/٤ ١٢٦.

(٣) وهو مذهب البصريين، انظر الجنى الداني ١١٨، وشرح قطر الندى ٣٢٥، وشرح الكافية للrostami ١٦١/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤/٤ ١٢٢.

(٤) البيت منسوب لسوه رالذئب من أرجوزة في اللسان (جحف)، وقيل هو لا يبي النجم العجل، وليس في ديوانه. وهو من شواهد التكملة للفارسي ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/١، والخصائص ١/٣٠٤، ٢/٩٨، ١١٨/٢، والمخصص ١/٨٤، ٩٦، ١٦٧، وشواهد الشافية ٤/١٩٨، والإنصاف ١/٣٧٩.

أَرَادَ "كَظْهَرِ الْحَجَفَةِ" يَعْنِي التُّرسَ . وَيَقُولُونَ : "كَظْهَرِ
الْمَجْنُونِ" يُرِيدُونَ الْمَلَاسَةَ .^(١) ^(٢)

وَمَا هُوَ عَلَامَةٌ لِكُونِ التَّاءِ لِلتَّأْنِيَثِ أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَكُونُ مَفْتوحًا
أَبَدًا - إِذَا لَمْ يَكُنْ أَلْفًا - كَوْلُكَ : "ضَارِبَةٌ وَقَائِمَةٌ" ، وَبِهَذَا يُفَصِّلُ بَيْنَ
أَنْ تَكُونَ التَّاءُ لِلتَّأْنِيَثِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ التَّأْنِيَثِ ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوا
التَّاءَ / فِي "أُخْتٍ وَبِنْتٍ" لِغَيْرِ التَّأْنِيَثِ ، وَدَهْبُوا إِلَى أَنَّهَا

والجوز ، الوسط ، والتيها ؛ العفارة التي يتبعه فيها
سالكها ، والحجفة ؛ الترس من جلد .

والشاهد فيه قوله "الحجفت" حيث أقرت تاءً في الوقف
على الأصل ، وهو خاص بالشعر كما يفيده كلام الجرجاني .

(١) "المجنون" : الترس عن اللسان (جنن) .

(٢) نقل البرهانسي، هذه العبارة عن الجرجاني في شرحه . قال :
قال عبد القاهر : يقولون تيهاء كظهر المجنون ، ي يريدون الملasseة ،
وقال ابن المستوفى : شبه التيهاء بظهر المجن في الملasseة ،
والشيء قد يشبه بالشيء ويتراء منها معنى فيها ، "كظهر الحجفت"
وإنما أراد أن التيهاء ملساً لا أعلام فيها كظهر الحجفة ملasseة ،
ولم يرد أنها مثله في القدر . انظر شرح شافية ابن الحاجب
للرضي ٤/٢٠٠

مُبَدَّلَةٌ مِنْ "الوَاوِ" فِي "الْأَخْوَةِ وَالْبُنُوَّةِ" (١) كَمَا كَانَتْ فِي "تُرَاثٍ وَتَجَاهٍ"؛ لَا نَهْمَا مِنَ الْوَرَاثَةِ وَالْوَجْهِ.

(١) انظر الكتاب ٣١٢/٤ ، وسر صناعة الإعراب ١٥٠/١ "والاخت" :
أنثى الآخر ، صيفت على غير بناء المذكر ، والتاء بدل من
الواو ، وزتها فعلة فتقلوها إلى فعل وألحقتها التاء المبدلية
من لامها بوزن فعل ، فقالوا اخت ، وليست التاء فيها بعلامة
تأنيث كما ظئن من لا خبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ما قبلها ،
وأما "بنت" فليس على "ابن" ، وإنما هي صيغة على حدة
الحقوها الياء للإلحاق ثم أبدلوها "التاء" منها ، وقيل : إنها
مبدلية من واو ، قال سيبويه : وإنما بنت كعديل ، والنسب إلى
"بنت" بنوياً ، وقال يونس : بنتي وأختي عن اللسان
(أخًا) و(بني).

”فصل“

كُلُّ اسْمٍ كَانَ مُؤَنِّثًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ كَانَ فِي تَقْدِيرِ ”الْتَّاءِ“ ، بِدَلَالَةِ رَدِّهِمْ لَهَا فِي التَّصْفِيرِ (١) ، كَوْلُهُمْ : ”أُرْيَضَةُ وَدُلَيْةُ“ (٢) . يَطْرُبُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ (٣) ، وَإِنَّا شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : ”الْعَرِيبُ“ فِي تَصْفِيرِ ”مَرَبِّ“ ، وَ ”حَرَبِبُ“ فِي تَصْفِيرِ ”حَرَبِ“ ، وَ ”قُوَيْسُ“ فِي تَصْفِيرِ ”قَوْسِ“ (٤) .
وَإِذَا كَانَ الاسمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ لَمْ تَلْحَقْ تَاءُ التَّأْنِيْثِ تَصْفِيرَهُ ، تَقُولُ فِي ”عَقَرَبِ“ ”عَقَرِبَ“ ، وَ فِي ”عَنَاقِ“ ”عُنَيْقَ“ (٥) ، وَلَا تَقُولُ :

(١) انظر الجمل للجرجاني ص ٣٤ ، شرح ابن فقيل على الألفية ٩١/٤ ، وشرح التصريح ٢٨٦/٢

(٢) ”أُرْيَضَةُ“ : تصغير ”أَرْضَرُ“ ، ”دُلَيْةُ“ : تصغير ”دَلْوِيُّ“ ، والالأصل فيه ”دُلَيْوَةُ“ فاجتمعت الياءُ والواو وسبقت إحداهما بالسكون فانقلبت الواو الياءً ثم أُدْغِمت الياءُ في الياءُ ، فصار ”دُلَيْهُ“.

(٣) انظر الكتاب ٤٨١/٣ ، والتكميلة للفارسي ٣٠٠ .

(٤) انظر التكميلة ٣٠١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٤١/١ فما بعدها ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩١٤/٤ ، والفاخر لوحنة ٠٢٤٩ .

(٥) انظر التكميلة ٣٠١ .

(٦) ”العقرب“ واحدة العقارب ، وهي دويبة من الهرام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد ، والغالب عليه التأنيث ، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء ، ممدود غير مصروف .

"عَقِيرَةٌ وَعُنْيَةٌ" ، يَقُولُونَ : إِنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ عَاقِبَ تَاءَ التَّأْنِيَتِ (١) ، وَرَبِّا جَاءَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ شَادِداً وَقَدْ دَخَلَتِ الْهَاءُ تَصْفِيرَهُ (٢) ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَفِي "قُدَامٍ" ، وَرَاءٍ (٣) : "وَرَيْةٌ" وَقَدِيرِيَّةٌ (٤) .

والعناق : الْأَنْثى مِنَ الْمُعَزِّ وَالجَمْعُ أَعْنَقٌ وَضُعْقُ وَعُنْوُقٌ . قال الْأَزْهَرِيُّ : العَنَاقُ الْأَنْثى مِنْ أَوْلَادِ الْمُعَزِّ إِذَا أَتَتْ عَلَيْهَا سَنَةٌ ، وَجَمَعَهَا عَنْوَقٌ ، وَهَذَا جَمْعُ نَادِرٍ . اللِّسَانُ وَالتَّهْذِيَّبُ (عَقْرَبٌ) وَ(عَنْقٌ) .

(١) القول لا يبي على الفارسي ، انظر التكملة ٣٠١

(٢) انظر المصدر السابق ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩١٤/٤ ، وشرح ابن عقيل على الْأُلْفَيَّةِ ١٥١/٤

(٣) انظر الكتاب ٢٦٧/٣ ، لـ الخصائص ٢٧٨/٣ ، وشرح الشافية للرضي ١/٤٤ ، وفيه "وفي "وراء" قولان : أحدهما أنَّ لامه همزة ، قالوا : يقال : وَرَأَتْ بِكَذَا : أَى سَاتَرَتْ بِهِ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا وَرَأَى بِغَيْرِهِ" وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَمْ يُضْبِطُوا الْهَمْزَةَ فَرُوَوا "وَرَأَى بِغَيْرِهِ" . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ لَامَهُ وَأَوْيَاءُ مِثْلُ كَسَاءٍ وَرَدَاءٍ ، مِنْ وَرَيْتَ بِكَذَا ، وَهُوَ الْشَّهْرُ قَتَصْفِيرَهُ عَلَى هَذَا "وَرَيْةٌ" لَا غَيْرَ بِحَذْفِ الْيَاءِ الْثَالِثَةِ كَمَا فِي سُمِيَّةٍ تَصْفِيرِ سَمَاءٍ" .

(٤) قال المبرد في المقتبس ٢٢١/٢ في تصغير "قدام" و "وراء" فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا لِهَاتِينِ لَحْتَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْهَاءُ ، وَلَيْسَتَا مِنَ الْثَلَاثَةِ ؟ قَيْلَ : لَا نَبْرَأُ الْبَابَ عَلَى التَّذْكِيرِ . فَلَوْلَمْ يَلْحِقُوهُمَا الْهَاءُ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَأْنِيَتِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَلِيلٌ ، وَانْظُرْ إِلَى الْكَافِ ٢٦٧/٣

قالَ الشَّاعِرُ :

(١) ٥٩ - وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعْنِي يَوْمٌ قَدْ يَدِيهِمْهُ الْجَوَازُ مَسْمُومٌ
وَإِذَا كَانَ الْمُؤْنَثُ غَيْرَ حَقِيقِي جَازَ فِي فِعْلِهِ - إِذَا تَقَدَّمَ
عَلَيْهِ - التَّأْيِثُ وَالْتَّذِكِيرُ (٢)، كَوْلَكَ : " طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ "
، كَلَاهُما حَسَنٌ جَمِيلٌ ، فَإِنْ تَأْخَرَ النِّعْلُ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُؤْنَثَ ، كَوْلَكَ :
" الشَّمْسُ طَلَعَتْ " ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : " طَلَعَ " (٣) ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ
مِّنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَى تَأْوِيلِهِ ، كَيْثِلِرُ أَنْ يُتَأْوَلَ فِي " الْأَرْضِ " أَنَّهُ " مَكَانٌ " ،

(١) البيت من قصيدة مفضلية لعلقة بن عبدة بن ناشرة الفحل ،
شاعر جاهلي من بني تميم (ترجمته في الشعر والشعراء ٢٢٤/١ ،
وطبقات فحول الشعراء ١٣٩/١) ، ورواية العجز في المفضليات

: ٤٠٣

* يَوْمٌ تَجِيَّهُ بِهِ الْجَوَازُ مَسْمُومٌ *

انظر علقة بن عبدة حياته وشعره لعبد الرزاق حسين ٨٢ ، ودلائل
الإعجاز ٢٠٥ ، ٢١٤ ، والمقتضب ٢٢٣/٢ ، ٤١/٤ ، والمخصص
٩٠/٩ ، والتكملة ٣٠٢ ، واللسان (سمع) .
وقتون الرحل : خشبه وأدواته ، ويستغنى : يحرقني ويفير لوني ،
والجوزاء : برج من أبراج الشمس ، وسموم : شديد السموم ،
وهي الريح الحارة .

والشاهد فيه تصغير " قدام " على " قدديمة " حيث لحقت
التأء في تصغيره شذوذًا لأنَّه زاد عن ثلاثة أحرف . وجاء في
النسخة " روم " بدل " يوم " وهو تحريف .

(٢) انظر التكملة ٠٢٩٥

(٣) انظر الكتاب ٤/٣ ، شرح قطر الندى ١٨٢ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل على
الْأَلْفِيَةِ ٨٨/٢ فما بعدها ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩٦/٢

(٤) انظر الخصائص ٤١٢/٢

فَيُذَكِّرُ الْفِعْلُ مُؤَخِّراً كَوْلِ الشَّاعِرِ :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا * - ٦٠

أ/٨٠ / وهو في أنه على التأويل نظير أنهم يؤمنون المذكور كما حكى الأصمسي^(١) من أن أعرابياً قال : «فلان لغوب» : جاءاته كتباً فاحتقرها ، قال : فقلت : أتقول : جاءاته كتابي ؟ فقال :

(١) البيت لعامرين جوين الطائي يصف أرضا خصبة بكثرة ما نزل عليها من الغيث (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٨٨/٢) ، وصدر البيت :

* فَلَامُزَنَةُ وَدَقَتْ وَدَقَهَا *

وهو من شواهد الكتاب ٤٦/٢ ، والآمالي الشجرية ١٥٨/١ ، والتكلمة للفارسي ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٨/١ ، والمقرب لابن حسفور ٣٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٣/٢ ، والبهمع ٦٥/٦ .

والشاهد فيه « لا أرض أبقل » حيث حذفت علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح ومجازه على تأويل أن الأرض مكان فكانه قال : ولا مكان أبقل ابقالها .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، سمع شعبية بن الحجاج وغيره ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما له مؤلفات عده . مات سنة ٢١٦ هـ بالبصرة .

(انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٢ ، وإنما الرواية ١٩٢/٢ ، وطبقات الزبيدي ١٦٢ ، وشذرات الذهب ٢٦/٢ ، وغيرها) .

أَلِيسْ هُوَ صَحِيفَةٌ ؟ (١)

وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يُحَمَّلُ عَلَى الْمَعْنَى فَيُؤْتَنُ الْمَذْكُورُ وَيُذَكَّرُ الْمُوَنَّثُ
 رَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ (٢) . ثُمَّ الْمَعْنَى فِي أَنْ فَارَقَ حَالُ التَّأْخِيرِ حَالَ التَّقْدِيمِ
 أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ الشَّيْءِ لَا اسْمُهُ الظَّاهِرُ ، كَمَا بَيْنَاهُ
 فِي صَدِرِ الْكِتَابِ مِنْ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ قَامَ " كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ
 " زَيْدٍ " ، وَكَانَ " زَيْدٌ " مَرْفُوعًا بِالْبَيْدَاءِ (٣) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
 فَأَنَّتِ إِذَا أَخَرَتْ " طَلَعَ " مِنْ قَوْلِكَ : " طَلَعَ الشَّمْسُ " حَصَلَ فِي
 " طَلَعَ " ضَمِيرُ " الشَّمْسِ " . وَمِنَ الْبَعِيدِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ مُوَنَّثٌ ثُمَّ
 يُذَكَّرُ ، وَإِذَا تَقْدَمَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ .

(١) انظر هذا الخبر في الخصائص ٤/٢٦ ، واللسان (لغب)

١/٧٤٢ ، وفيه حكى أبو عمرو بن العلاء عن اعرابي من أهل

"اليمن" .

(٢) وقد عقد ابن جنى في كتابه الخصائص ٢/٤١١ قصلاً بذلك

فانظره هناك .

(٣) راجع ص ٢٥ فيما سبق .

(١)

(كُلُّ جَمِيعِ مُؤْنَثٍ إِلَّا جَمِيعَ السَّلَامَةِ يَا لَوَّا وَالنُّونِ فِيمَا يَعْقُلُ).

(٢)

وَإِنَّا قُلْنَا : " فِيمَا يَعْقُلُ " إِحْتِرَازاً مِنْ تَحْوِي " الْأَوْزُونَ وَالْأَحْرُونَ " مِمَّا جَمِيعَ يَا لَوَّا وَالنُّونِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ .

وَأَمَّا " الْبَنُونَ " فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْجُمْلَةِ بِلِأَنَّ مَعْنَى السَّلَامَةِ

أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْوَاحِدِيْ قَدْ سَلَمَ (٣) ، وَالْوَاحِدُ " إِبْنُ " فِي الْاسْتِعْمَالِ، فَهُوَ إِذَا شَبِيهَ بِ" أَبْنَاءِ " فِي أَنْ لَمْ تَكُنْ صِيغَةُ الْوَاحِدِ مَحْفُوظَةً (٤) [فِيهِ] (٥) .

(١) هَذَا نَفْسٌ كَلْمَ الجرجاني في الجمل من ٣٤ .

(٢) "الْأَوْزُونَ" : جمع أوز ، قال الجوهرى : الإوزة والإوز البطة ، وقد جمعوه باللوا والنون فقالوا : أوزون .

وَالْأَحْرُونَ : جمع الحرّة ، والحرّة : أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أحرقت بالنار ، وهي أرض بظاهر المدينة .

قال بعض النحويين : إن قال قائل ما بالهم قالوا في جمع حرّة وَإِحْرَة حُرُونَ وَإِحْرُونَ ، وإنما يفعل ذلك في المدحوف نحو ظُبَيْةٍ وَثُبَيْةٍ ، وليس حرّة ولا إحرّة مما حذف منه شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة أرض في أنه موئنث بغيرها ؟

فالجواب : إن الأصل في إحرّة إحررة ، وهي مفعولة ، ثم إنهم كرهوا إجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الأول منهما ونقلوا حركته إلى ما قبله وأدغموه في الذي بعده ، فلما دخل على الكلمة هذا الإعلال والتوجه عوضوها منه أن جمعوها باللوا والنون فقالوا : إحرُونَ . عن اللسان (أوز) و (حرر) .

(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ١٤٢/٢ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩٨/٢ .

(٥) إضافة يوجبها المقام .

شَيْءٌ إِنْ مِمَّا يَحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ أَنْ تَأْنِيَتِ الْجَمْعُ^(١) جَاءِ مَجْرَى
تَأْنِيَتِ "الشَّمْسِ وَالْأَرْضِ" وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَأْنِيَتِهِ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَيَجُوزُ
فِي فِعْلِهِ - إِذَا تَقْدَمَ - التَّأْنِيَتُ وَالتَّذْكِيرُ، كَوْلَكَ : "سَارَتِ الْجِمَالُ،
وَسَارَ / الْجِمَالُ" وَ"انْكَسَرَتِ الْجُذُوعُ"^(٢)، وَانْكَسَرَ الْجُذُوعُ^(٣)
وَ"قَطَعَتِ السُّيُوفُ، وَقَطَعَ السُّيُوفُ"^(٤).

وَأَمَّا إِذَا أُخْرَى الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَحِبُّ التَّأْنِيَتُ، كَوْلَكَ : "السُّيُوفُ
قَطَعَتْ"، وَلَيْسَ يَبْغِي أَنْ تَنْتَظِرَ فِي الْجَمْعِ إِلَى وَاحِدٍ وَفَتَنْظَنَ أَنَّهُ
إِذَا كَانَ تَأْنِيَتُ الْوَاحِدُ حَقِيقِيًّا^(٤) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْتَبِرًا فِي
الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيَتَ إِنَّمَا كَانَ حَقِيقِيًّا فِي الْوَاحِدِ مِنْ حِيثُ كَانَ الاسمُ
مَوْضِعًا لِذَاتِ الْمُؤْنَثِ، وَالْجَمْعُ مَوْضِعٌ لِإِنْفَادَةِ الْكَثْرَةِ فِي الْجِنْسِ،

(١) المقصود بهذا الجمع جمع التكسير، وهو الدال على أكثر من اثنين أو اثنين ولم يسلم فيه بناء المفرد.

(٢) في النسخة "الجذوع" تصحيف.

(٣) "سارت الجمال" بمعنى سارت جماعة الجمال، وسار الجمال "يعني سار جمع الجمال، فمن أنت فعل معنى "الجماعة"، ومن ذكر فعل معنى الجمع.

انظر شرح المفصل ٥/٣١٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك

٢/٢ ٩٨٥، وشرح قطر الندى ٣١٨، وشرح شذور الذهب

لابن هشام ١٧٥، وشرح ابن عقيل على اللفبة ٢/٥٩٠

(٤) انظر شرح المفصل ٥/٣١٠

لَا لِنَفْسِ الْجِنْسِ^(١) . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّأْيِثُ الْحَقِيقِيُّ ، وَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ فِي هَذَا يُسْنَى عَلَى الْوَاحِدِ لَكَانَ لَا يُؤْنَثُ جَمْعُ الْمَذَكُورِ الْحَقِيقِيِّ ، كَقَوْلِهِمْ : " خَرَجَتِ الرِّجَالُ "^(٢) ،
وَكَوَّلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا الرِّجَالُ كَثُرْتُ أَوْلَادُهَا
وَجَعَلْتُ أَمْرَاضَهَا تَعْتَادُهَا
فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَّا حَصَادُهَا^(٣)

ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ الْجَمْعَ إِذَا كَانَ فِيهَا يَعْقُلُ كَانَ الْأَكْثَرُ فِي ذَلِكَ - إِذَا تَأَخَّرَ الْفِعْلُ - أَنْ يُلْحَقَ بِالْمَذَكُورِ ضَمِيرُ الْمَذَكُورِ ، وَفِي الْمُؤْنَثِ ضَمِيرُ

(١) انظر شرح ابن عقيل على اللفبة ٩٥/٢

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٣/٥

(٣) الآيات في العقد الفريد ٤٢٦/٣ برواية :

إِذَا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادُهَا وَجَعَلَتْ أَسْقَامَهَا تَعْتَادُهَا
وَاضْطَرَبَتْ مِنْ كُبُرِ أَعْضَادِهَا فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَّا حَصَادُهَا
وانظر شرح المفصل ١٠٣/٥ ، ومعجم الادباء ١٢٤/١٦ ،
والحيوان ٨٩/٣ ، وقد نسبها محقق الحيوان إلى شاعر اسمه
" زربن حبيش الأسدى " وهو مشهور من كبار التابعين ، أدرك
الجاهلية والإسلام ، عاش ١٢٠ سنة ومات بوقعة بدیر الجماجم
سنة ٨٣ هـ (انظر ترجمته في الاعلام ٢٥/٣ ، والإطابة في
تمييز الصحابة ٥٢٢/١) .
والشاهد فيه : تأنيث جمع المذكر الحقيقي وهو " كثُرت
أَوْلَادُهَا " .

الْمُؤَنَّثِ، فَيَقَالُ : " الرِّجَالُ خَرَجُوا ، وَالنِّسَاءُ خَرَجْنَ " ، هَذَا أَكْثَرُ
فِي الْاسْتِعْمَالِ مِنْ أَنْ تَقُولَ : " خَرَجَتْ وَذَهَبَتْ " (١) .

فَإِنْ كَانَ فِيمَا لَا يَعْقُلُ جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ، تَقُولُ : " السُّيُوفُ
قَطَعَتْ وَقَطَعَنَ " (٢)، إِلَّا أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ النُّونَ دَلِيلًا عَلَى الْقِلْمَةِ (٤)،
وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ : " لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ " وَهَكَذَا إِلَى الْعَشَرَةِ (٥)، فَإِذَا
جَاءَوْزَ الْعَشَرَةَ قَالُوا : " إِلَّا حَدَى عَشَرَةَ لَيْلَةَ خَلَتْ " / ، وَلَا يَقُولُونَ
" خَلَوْنَ " (٦) .

(١) انظر شرح المفصل ١٠٥/٥ .

(٢) في النسخة " جاء " والاًولى ما أثبتته.

(٣) انظر شرح المفصل ١٠٥/٥ .

(٤) جمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة مما فوقها إلى العشرة، وجمع
الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية . انظر شرح ابن
عقيل على الألفية ١١٤/٤ .

(٥) انظر التكملة ص ٢٩٢ ، شرح المفصل ١٠٦/٥ ، وشرح الكافية
الشافية ١٦٩١/٣ فما بعدها .

(٦) وقد ارتضى ابن يعيش ما ذهب إليه الجرجاني حيث قال : " وقد
قيل في تعليل ذلك أقوال : (أقربها) ما ذهب إليه الجرجاني
وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة ، والكثرة أذهب في معنى
الجماعية من القلة ، والتاء حرف مختص بالتأنيث فجعلت علامة فيما
كان أذهب إلى معنى الجماعية ، والنون فيما هو أقل حظاً في
الجماعية لأن النون لا ترد للتأنيث خصوصا وإنما ترد على ذوات
صفتها التأنيث " . انظر شرح المفصل ١٠٦/٥ .

”فَصَلٌ“

”فِي الْأَعْدَادِ“

اعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ^(١) الْأَمْرُ فِي تَأْنِيَتِ الْأَعْدَادِ وَتَذْكِيرِهَا فَلَى
الْعَكْسِ مِمَّا عَلَيْهِ الْكَلَامُ لَا مَرْأَةً أَوْجَبَ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ صِيفَتْ
مَعَ التَّاءِ ، وَجَاءَتْ وَالْتَّاءُ فِيهَا ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أُجْرِيتَ عَلَى الْمُذَكَّرِ مُتَرْوِكَةً
عَلَى أَصْلِهَا ، وَعَلَى مَا جَاءَتْ عَلَيْهِ ، وَلَمَّا انتُهَى إِلَى الْمُؤْنَثِ احْتِيجَ إِلَى
الْفَرْقِ ، فَحُذِفَتِ التَّاءُ فَصَارَ بِهَذَا السَّبِيلِ كَانَ الْمُذَكَّرُ مِنْهَا مُؤْنَثٌ ،
وَالْمُؤْنَثُ مُذَكَّرٌ^(٢).

إِنْ قِيلَ : مَحْصُولُ هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ أَنَّ التَّاءَ إِنَّمَا حُذِفَ لِتُكُونَ
حَالُ الْمُؤْنَثِ مُخَالِفَةً لِحَالِ^(٣) الْمُذَكَّرِ فَهَلَا كَانَ الْحَذْفُ فِي الْمُذَكَّرِ
وَالإِشَابَاتُ فِي الْمُؤْنَثِ ؟

فَالجَوابُ : أَنَّ الْمُذَكَّرَ فِي الرُّتبَةِ قَبْلَ الْمُؤْنَثِ ، وَالْمُؤْنَثُ فَرَعٌ
عَلَيْهِ وَثَانٍ لَهُ^(٤) ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُبَدَّأْ أَوْلَى بِالْمُذَكَّرِ ،
وَلَمَّا بُدِّيَ بِهِ لَمْ يَكُنْ لِحَذْفِهِ مَا صِيفَ الْإِسْمُ عَلَيْهِ مَعْنَى ، فَتَبَثُّ التَّاءُ

(١) في النسخة ”كان“ مكررة .

(٢) انظر التكملة للفارسي ٢٦٠ ، والتبيصة والتذكرة ٤٨٢/١ .

(٣) في النسخة ” الحال“ والأولى ما أثبت .

(٤) انظر التكملة ٢٦٠ ، وشرح المفصل ١٨/٦ ، وتوضيح العقاد
للمرادي ٣٠٢/٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٩١/٤ .

وَلَمَّا ثَبَتَ (١) فِيهِ - ثُمَّ أَرِيدَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْمُؤْنَثِ - احْتِاجَ إِلَى
الْفَرَقِ فَحُذِفَتِ التَّاءُ (٢)

وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ : وَهُوَ أَنَّ الْمَذَكُورَ أَصْلٌ ، وَثُبُوتُ
الْتَّاءِ فِي اسْمِ الْعَدَدِ كَذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ ؛ لَا نَهُ شَيْءٌ كَانَ عَلَيْهِ الصِّيَغَةُ ،
فَكَانَ الْأَصْلُ بِالْأَصْلِ أَوَّلَى (٣)

وَأَمَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ فَجَرَّيَا عَلَى الْأَصْلِ (٤) مِنْ حِيثُ كَانَ التَّاءُ
إِنَّمَا لَحِقَتِ الْثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشَرَةِ مِنْ أَجْلِ مَعْنَى الْجَمِيعِ ، وَلَيَسَ الْوَاحِدُ
وَالْإِثْنَانُ بِجَمِيعٍ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ دُخُولُ التَّاءِ فِيهِمَا لِدُخُولِهِ فِي
"ضَارِبَةٍ" وَ "قَائِمَةٍ" ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ يَمِّا لَا يَكُونُ / التَّاءُ مِنْ ٧/٨١
الصِّيَغَةِ فِي الْأَصْلِ .

وَأَمَّا (٥) إِسْقَاطُهُمْ "الْتَّاءُ" مِنَ الْعَشَرَةِ مَعَ الْمَذَكُورِ إِذَا رُكِبَ
مَعْهَا الْوَاحِدُ إِلَى الْتِسْعَةِ كَعُوكَ : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا فَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ
أَنَّ الْاسْمَيْنِ لَمَّا جُعِلَا اسْمًا وَاحِدَّا كَرِهُوا أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَامًا تَأْنِيَتِ فِي

(١) في النسخة "ثبتت" والصواب ما أثبتته.

(٢) انظر شرح المفصل ١٩/٦، وشرح التصریح ٢٦٩/٢

(٣) انظر التکملة ص ٤٦٠ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٩/٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٦/٢

(٥) في النسخة "وما" تحریف .

مِثْلٍ "ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ" إِلَى "تِسْعَةَ عَشَرَ" (١)، فَإِنْ قِيلَ:
فَقَدْ حَذَفُوا فِي "أَحَدَ عَشَرَ وَإِثْنَا عَشَرَ" ، وَإِنْ كَانَ لَوْلَمْ تُحَذَّفَ لَمْ
يَجْتَمِعَ تَاءً أَنِّي ! (٢)

فَالجَوابُ : أَنَّ مِنْ أُصُولِهِمْ إِذَا لَزِمَ حُكْمُ فِي بَابٍ أَنْ يَطْرُدُوهُ فِيهِ
وَإِنْ لَمْ يَلْزِمْ فِي الْجَمِيعِ ، مِثْلَ أَنَّهُمْ قَالُوا : "يَعْدُ" فَحَذَفُوا الْمَوَّاْءِ
لِوُقُوعِهِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، ثُمَّ حَمَلُوا "تَعْدُ" وَ"أَعْدُ" وَ"تَغْدُ" عَلَيْهِ
وَقَالُوا : "أُكْرِمٌ" ، وَالْأَصْلُ "أُكَرِمٌ" (٣) ، فَحَذَفُوا الْمَهْمَزَةَ ،

(١) انظر شرح المفصل ٦ / ٦ .

(٢) قال ابن عييش : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَمَا بِالْكَمِ قَلْتُمْ إِحْدَى عَشَرَةَ " وَ "إِحْدَى" مُؤْنَثَةٌ ، وَ "عَشَرَةٌ" فِيهَا تَاءُ التَّأْنِيَّةِ . وَكَذَلِكَ إِثْنَتَا
عَشَرَةَ ؟ فَالجَوابُ فِي ذَلِكَ أَنَّ تَأْنِيَّةَ "إِحْدَى" بِالْأَلْفِ
وَلَيْسَ بِالتَّأْنِيَّةِ الَّذِي عَلَى جَهَةِ الْمَذْكُورِ نَحْوَ قَائِمٍ وَقَائِمَةٍ ، وَإِذَا
كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْأَلْفَ التَّأْنِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ
مَا هُوَ نَفْسُ الْحَرْفِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا "حِبْلٌ" ، وَحِبَالٌ " فَلَمْ
يَسْقُطُوا الْأَلْفَ التَّأْنِيَّةَ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ التَّاءِ كَمَا حَذَفُوهَا فِي
"مَسْلِمَاتٍ" لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ التَّاءِ ؛ فَلَذِكَ يَسْقُطُونَهَا مَعَ ثَلَاثَةَ
مِنْ الْعَشَرَةِ وَلَا يَسْقُطُونَهَا مِنْ عَشَرَةَ مَعَ "إِحْدَى" . أَمَا إِثْنَانِ
وَثَنَانِ فَلَيْسَ تَأْنِيَّةٌ لِالْإِثْنَيْنِ وَلَكِنَّهُ تَأْنِيَّةٌ بِنِيَّ الْأَسْمَاءِ
فَلَا يَنْفَرِدُ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ . فَالْتَّاءُ فِيهِ ثَابِتَةٌ وَإِنْ كَانَ أَصْلَهَا
أَنْ تَكُونَ فِيهَا وَاحِدَةٌ بِالْهَاءِ انظر شرح المفصل ٦ / ٦ .

(٣) انظر المنصف ١٩٢ / ١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١١ / ١ ،
ونزهة الطرف ٢٠٠ .

لاجتِماعِ هَمَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ قَالُوا : « تُكْرِمُ » وَ « نُكْرِمُ » ، فَحَذَفُوهَا
وَإِنْ كَانُوا لَوْلَمْ يَحْذِفُوهَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ هَمَرَّتَانِ ، وَلِمَا ذَكَرَنَا مِنْ أَنَّ
السَّبَبَ فِي حَذْفِ التَّاءِ كَرَاهِيَّةً أَنْ يَجْتَمِعَ تَاءً اَنْ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ لَّمْ
يَحْذِفُوا فِي الْمُؤَنَّثِ ، فَقَالُوا : « ثَلَاثَ عَشَرَةِ إِمْرَأَةً » ، وَذَاكَ أَنَّ التَّاءَ
قَدْ كَانَتْ حُذِفَتْ مِنَ الْمُضْمُومِ إِلَى الْعَشَرَةِ (١) .

وَأَمَّا بِنَاءُ الْاسْمَيْنِ جَمِيعًا عَلَى الْفَتْحِ (٢) فَإِنَّ الْأَوَّلَ وَأَحِبُّ بِنَاؤُهُ
مِنْ حِيثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ إِعْرَابٌ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْإِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ
« حَضَرَمَتْ » (٣) . وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا : إِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ ضَعَفُوا
الْإِسْمَ مَعْنَى حَرْفَ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : خَمْسَةَ عَشَرَ ، فَالْمَعْنَى
خَمْسَةَ وَعَشَرَةً؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ إِنْتَا / يَدْخُلُ فِي حُكْمِ اسْمٍ آخَرَ يُحَسَّرُ فِي
الْعَطْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : خَمْسَةَ وَعَشْرُونَ؛ فَلَا يَكُونُ بُدُّ مِنَ الْوَاوِ .
١٨٢

(١) انظر شرح المفصل ٦/٦٢ .

(٢) وهو لازم ، وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون :
« هذه خمسة عشر » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « خمسة
عشرين » انظر توضيح المقاصد للمرادي ٤/٣١٣ .

(٣) قال سيبويه « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا
قلت : أحد عشر ، كأنك قلت : أحد جمل ، وليس في عشر
ألف ». وهذا حرفان جعلا أسماءً واحداً ، ضمُّوا أحد إلى عشر
ولم يغيّروا « أحد » عن بنائه الذي كان عليه مفرداً .

انظر الكتاب ٣/٥٥٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٤/١١٢ ، والتبيّنة والتذكرة ١/٤٨٣ .

وَأَمَا إِعْرَابُهُمْ "الإِثْنَيْنِ" مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ مَا قُضِيَ إِلَى الْعَشَرَةِ كَوْلِيهِمْ : "جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ" ؛ فِلَّا نَهُمْ وَضَعُوا كَلَامَهُمْ فِي كُلِّ مَا يَبْنُونَ فِيهِ الْوَاحِدَ وَالْجَمِيعُ أَنْ يَعْرِبُوا التَّتْنِيَةَ !

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّهُمْ قَالُوا : "هَذَا وَهُوَ لَا" ، فَلَمْ يَجْعَلُوا لَهُمَا إِعْرَابًا ، ثُمَّ قَالُوا : "جَاءَنِي هَذَا نِ، وَرَأَيْتُ هَذَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِهَذَيْنِ" ، وَقَالُوا : "الذِي وَالذِي ، فَبَنَوْهُمَا" ، وَقَالُوا : "جَاءَنِي الْلَّذِي ، وَرَأَيْتُ الْلَّذِي ، وَمَرَرْتُ بِاللَّذِي ، فَأَعْرَبُوا" .

(١) قال سيبويه في إعراب "اثني عشر" : "فإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وإن لم يزد على اثنين عن حالهما إذا ثنت الواحد ، غير أنك حذفت النون لأن "عشر" بمنزلة النون ، والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب ، وليس كخمسة عشر" انظر الكتاب ٥٥٨/٣.

وذكر الباعلي لإعراب "اثني عشر" أسباباً ثلاثة هي :

"الأول" : إرادة الدلالة على أن الأصل في هذه الأعداد الإعراب.

"الثاني" : أن علامه الإعراب في المتن حرف التثنية فلو بطلت بطل دليل التثنية.

"والثالث" : أن ما عداه من المركب جرى مجرى الاسم الواحد ، وإعراب الواحد لا يكون في وسطه ، وأما اثنان ففيه تناقض في المذكر وبناه في المؤنث كما كان قبل التركيب "انظر الفاخر لوحة ٢٣٠ بـ فما بعدها".

(٢) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل على الآلفية ١٤١/١

”فَصْلٌ“

[في الإعراب الأصلي وغير الأصلي]

اعلم أنَّ الْذِي لَهُ احْتِيجَ إِلَى أَنْ يَكُونَ لِلإِسْمِ إِعْرَابٌ أَنَّهُ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ تَعْتَوِرُهُ مَعَانٍ لَا يَكُونُ فِي صِيفَتِهِ دَلِيلٌ عَلَيْهَا فَالاَصْلُ فِي ذَلِكَ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالإِضَافَةِ^(١) ، وَلَيْسَ يُعْقِلُ ذَلِكَ مِنْ صِيفَةِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ؛

وَلَنَّا قُلْنَا : ”الظَّاهِرَةُ“ لَا نَهَمْ قَدْ جَعَلُوا فِي صِيفَةِ الْمُضَمَّنَاتِ دَلِيلًا عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي ، فَجَعَلُوا ضَمِيرَ الْفَاعِلِ غَيْرَ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ حَيْثُ كَانَ ”التَّاءُ“ فِي ”فَعَلْتُ“ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ خُصُوصًا ، وَ ”الْكَافُ“ فِي ”رَأَيْتُكَ“ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ ، فَلَوْ قَدْرَنَا أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا هُنَّا إِعْرَابٌ لَمْ يَنْفَضِلِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ ، إِذْ لَوْ قِيلَ : ”ضَرَبَ زَيْدٌ عَصْرَوْ“ بِإِسْكَانِهِمَا لَمْ يُعْلَمِ الْفَاعِلُ مِنْهُمَا مِنَ الْمَفْعُولِ ، فَإِنْ قِيلَ : / فِي الْأَسْمَاءِ ٨٢ بـ ما لا يَظْهَرُ إِلَيْعَارَابِهِ كَمِثْلِ قُولَنَا : ”ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى“^(٢) فَإِنَّ التَّعْلُقَ بِذَلِكَ مُحَالٌ مِنْ حَيْثُ يَجْرِيَ مَجْرَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يُمْكِنُ الْفَرْقُ فِي الْوَاحِدِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَقْلَى وَجَبَ أَنْ يُتَرَكَ الْفَرْقُ فِيمَا هُوَ مُمْكِنٌ فِيهِ مِمَّا لَا يُحْصَى وَلَا يُعَدُّ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّا إِنَّا جَعَلْنَا الْفَاعِلَ الْأَصْلَ فِي الرَّفِيعِ، وَحَمَلْنَا الْمُبْتَدَأَ

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٦٩ ، والصاحبى ص ٢٦ ، والمقتصى ٢١٠/١ ، والمرتجل ٢١٣.

(٢) وهنا يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول مخافة الالتباس . انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٩/٢ ، وشرح قطر الندى ١٨٥ .

والخبر على من حيث إن أصل الكلام الخبر^(١) ، والصل في الخبر الفعل من غير شبهة حيث إن رأينا الفعل يكون خبراً ولا يكون مخبراً عنه ، فلما كان الفعل قد خلص للخبر ، وكان الفاعل معمول الفعل كان هو ، يأن يكون أصلاً أولى من المبتدأ^(٢) .

هذا ومن الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لا يستغنى به الكلام عنه ، فيجعل العلة جامدة للفاعل والمبتدأ والخبر جميعاً ، والا ول أولى^(٣) . والدليل على ذلك أنه لو لم يكن في الكلام إعراب لكن لا يكون ها هنا دليلاً يفصل الفاعل عن المفعول من حيث كان الفعل الواحد يقتضي الفاعل والمفعول ، كقوله : « ضرب زيد عمر » ، ولو لم يجعل آخر الذي تجعله فاعلاً مخالفاً لآخر الذي تجعله مفعولاً لم يعلم أحدهما من الآخر ، ولسنا نجد في المبتدأ والخبر مثل هذا الموجب ، وذلك إنما إن قلنا : إنه إنما رفع المبتدأ ؛ لينفصل من الخبر لزم منه

(١) هذه قضية فيها خلاف بين النها ، في بعضهم يرى أن المبتدأ أصل المعرفات ، والفاعل فرع عنه ، وقيل : الفاعل أصل ، والمبتدأ فرع عنه ، وقيل : كلاماً أصلان ليس أحدهما محملاً على الآخر ولا فرع عنه . واختاره الرضي .

انظر شرح المفصل ٢٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٦٢/١ ، والهمجع ٣/٢ ، (الكويت

(٢) انظر المقتضى ٢١٠/١ ، والمرتجل ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٣) انظر الفاخر لوحه ٢٣١/١ حيث أفاد الباعلي من شرح الجرجاني ، وانظر الإيضاح ص ٢٩ ، ٦٣ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ١١٨ ، والبسيط

المحال من حيث كان إعراب الخبر / للرفع أيضاً، وإذا نظرنا ١٨٣
 رأيناها لا يتبيّن^(١) أحدّها من الآخر من جهة اللفظ، وإنما يتبيّن
 لنا أنَّ هذا مبتدأ وذاك خبر لأنَّ تستدِلُّ من طرِيقِ المعنى [علَيْنا] ،
 فإذا رأينا الاسم دالاً على شيء يثبت له المعنى^(٢) أو ينفي عنه المعنى علِّمنا
 أنة مبتدأ ، فإذا رأينا يدلُّ على المعنى الذي يثبت أو ينفي علِّمنا أنة
 خبر ، فليس بإعرابٍ علِّمنا أنَّ "زيداً" في قولنا : "زيد منطلق" مبتدأ ،
 وأنَّ قولنا : "منطلق" خبر ، ولهذا المعنى قالوا إنَّه لولم يكن للمبتدأ و
 الخبر إعرابٌ لكان لا نعدُ بذلك معنى نحن نجده الآن ، وإذا كان

(١) في النسخة "تبين" "تحريف" .

(٢) من المهامش مع الإشارة إلى أنها من المستنـ.

(٣) قال عبد القاهر في دلائل الإعجاز ١٨٩ "وها هنا نكتة يجب
 القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن
 مبتدأ لأنَّه منطوق به أولاً ، ولا كان الخبر خبراً لأنَّه مذكور
 بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ لأنَّه مسند إليه ومثبت له المعنى ،
 والخبر خبراً لأنَّه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : "زيد منطلق" فقد أثبت الانطلاق
 لزيد وأسنته إليه ، فزيَّد مثبت له ، ومنطلق مثبت به ، وأما تقديم
 المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة ، أي من
 جهة أنَّ كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويُسند إليه ،
 والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويُسند ، ولو كان المبتدأ مبتدأ
 لأنَّه في اللفظ مقدم مبدواً به ، لكن يُبغي أن يخرج عن كونه
 مبتدأ بأن يقال "منطلق زيد" ولو جب أن يكون قولهم : إن
 الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأثير" ، محلاً .

الْأَمْرُ كَذِلِكَ وَجَبَ الْحُكْمُ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ أَصْلًا فِي الرَّفْعِ، وَكَوْنِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَرْعَاً عَلَيْهِ^(١)؛ إِذْ كَانَ الإِعْرَابُ مُفِيداً فِي الْفَاعِلِ الْفَاعِدَةُ الَّتِي لَوْلَمْ يَكُنْ إِلَّا عَرَابٌ لَمْ يُعْرَفْ، وَكَانَ الإِعْرَابُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ غَيْرَ مُفِيدٍ تِلْكَ الْفَاعِدَةُ، لَمْ يَشْتَهِي الْأَمْرُ فِي أَنَّ الْفَاعِلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَصْلَ.

وَأَمَّا حَطَلُهُمْ خَبَرُ "كَانَ" ، وَاسْمُ "إِنَّ" ، وَالْحَالَ وَالتَّمِيزُ عَلَى الْمَفْعُولِ فَلَا جُلَّ أَنَّ نَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ مَعْنَى الْمَفْعُولِ أَقْوَى فِي الْحَاجَةِ إِلَى أَنْ يَكُونَ لَهَا عَلَامَةٌ تَدْلُّ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي^(٢).

أَمَّا اسْمُ "إِنَّ" ، وَخَبَرُ "كَانَ" فَلَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمَا إِعْرَابٌ أَصْلًا، وَكَانُوا قَدْ أَجْرَوْا بَابَ "إِنَّ" وَبَابَ "كَانَ" مُجْرَى مَا لَا يَعْلَمُ شَيْئاً، كَمِثْلِ "إِنَّ" وَأَخْوَاتِهَا إِذَا كُفِّتْ بِ"مَا" - لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ كَبِيرٌ خَلِيلٌ.

وَأَمَّا الْحَالُ وَالتَّمِيزُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْحَاجَةُ / إِلَى أَنْ يَكُونَ

(١) نَقْلُ الْبَطْلِي مِنِ الْفَاتِرِ لـ ٣٣ / أَعْتَابُدُهَا كَلَمَ الْجِرَانِي مَعْزُورًا إِلَيْهِ: "فَإِذَا كَانَ الْاسْمُ دَرَالْ

عَلَى شَيْءٍ يَبْثِتُ لَهُ فِي الْمَعْنَى أَوْ يَنْفِي عَنْهُ الْمَعْنَى عَلَمْنَا أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَإِذَا رَأَيْنَاهُ يَدْلُلُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي يَبْثِتُ أَوْ يَنْفِي عَلَمْنَا أَنَّهُ خَبَرٌ، وَلَهُذَا قَالُوا: لَوْلَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِعْرَابٌ لَكُنَّا لَا نَعْدِمْ بِذَلِكَ مَعْنَى نَجْدَهُ الْآنَ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذِلِكَ وَجَبَ كَوْنِ الْفَاعِلِ أَصْلًا فِي الرَّفْعِ، وَكَوْنِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَرْعَاً عَلَيْهِ".

(٢) انْظُرِ الْمُرْتَجِلَ ٣١٥ ، وَالْفَاتِرَ لَوْحَةٌ ٢٣١ / ب ، وَالْمُهْمَعُ ٢ / الْكُوِيْتِ).

لَهُمَا إِعْرَابٌ ظَاهِرٌ فَلَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَفْعُولِيَّةِ وَيُجْعَلَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولِيَّةَ كَالْفَاعِلِيَّةِ فِي أَنَّهَا مِنْ أُصُولِ الْمَعَانِي،
وَكَانَ جَعْلُ النَّصْبِ فِي الْحَالِ وَالْتَّمْيِيزِ عَلَى التَّشِيبِ بِالْمَفْعُولِ أَوَّلَ (١)؛
وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَكُونُ بِالإِضَافَةِ (٢) كِمْثَلِ
”ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ“ وَ ”مَنَوْا (٣) سَمْنُ“ وَ ”رَاقُودُ (٤) خَلُّ“ وَمَا شَاكَلَ
ذَلِكَ .

شُمُّ إِنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ تَمْيِيزٍ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ
”مِنْ“ (٥)، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهُ اسْتِخْفَافًا، وَلَوْكَانَ النَّصْبُ فِيهِ أَصْلًا لَمَّا تَحَوَّلَ
عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا لَمْ يَتَحَوَّلْ الْمَفْعُولُ عَنْهُ.

(١) انظر المرتجل ٣١٥

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٦٩/٢

(٣) ”الْعَنْ“ لغة في العنا الذي يوزن به . قال الجوهرى : العَنْ
الْمَنَا ، وهو رطلان ، والجمع أمنان ، وجمع المنا أمناء . وقال
ابن سيده : العَنْ كيل أو ميزان ، والجمع أمنان ” اللسان ،
والصحاح (منن) .

(٤) ”الرَّاقُود“ : إناء خزف مستطيل مقير ، ومعنى مقير أنه طلي
داخله بالقار ” ، اللسان (رقد) . وقال الجوالىقى ”الراقوود“
إناء من آنية الشراب ، أَعجمي مُعَرَّب ، وهو دَنْ كهيئة إِرْدَبَةٍ يُسَيَّح
باطنه بالقار ، وجمعه الرواقيد ” انظر المُعَرَّب ٢٠٨

(٥) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٤/٢

واعلم أنَّ لِهِمْ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذَا وَهُوَ أَنْ يُقَالُ : إِنَّ الرَّفِيعَ
لِمَا يُسْتَفْتَنِي الْكَلَامُ عَنْهُ ، وَالنَّصْبُ لِمَا كَانَ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ ، فَتُجْمَعُ
الْمَنْصُوبَاتُ كُلُّهَا فِي مَعْنَى "الْفَضْلَةِ" وَتُجْعَلُ مَثُلًا كَالجِنْسِ الْوَاحِدِ ،
إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا اسْمُ "إِنَّ" وَخَبْرُ "كَانَ" بِرَأْنَةِ كُلَّ وَاحِدٍ يُشَهِّدُ
أَحَدُ جُزَائِ الْجُمْلَةِ وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ .

"فصل"

"في الجر غير الحقيقى"

يُكون ذلك : إما لأن يكون حرف الجر مزيداً كمثل "ألقى بيده" و "قرأت بالسورة" ، والأصل : ألقى يده ، وقرأت السورة^(١) ، ثم قد تكون الزيادة مفيدة كمثل "من" إذا زيدت في النفي ، نحو "ما جاءني من رجل" . فإنها تفيد استغراق الجنس على مامضى^(٢) :

وإما بإضافة اسم الفاعل إلى المفعول على تقدير الانفصال ، وإضافة^(٣) الصفة إلى / فاعلها في المعنى ، كمثل * هذيا بالع الكعبه * و "الحسن الوجه"^(٤) :

والذي يجب أن تعرف في هذا أن الذي يرجع إليه في الفصل بين أن تكون الإضافة حقيقة وبين أن لا تكون حقيقة ذلك إذا رأيت الصفة قد جرت على نكرة فاعلم أن الإضافة غير حقيقة^(٥) ، فإذا نظرت

(١) انظر المرجع ٣١٩.

وقال الباعلي "الأصل في الجر للإضافة" ، وقيل : لحرف الجر ، وعلى كلا القولين فالجر بالحرف الزائد على خلاف الأصل ؟ لأنـه جر غير أصلي " انظر الفاخر لوحة ٢٣٥/أ .

(٢) راجع ص ١٦٩ .

(٣) سورة المائدة : ٩٨ ، وهو مثال لإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

(٤) هذا مثال لإضافة الصفة إلى فاعلها في المعنى .

(٥) انظر المرجع ٣٢٣ .

إلى قوله تعالى : * هَذِيَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ * لم تشک في أن المعنى علی الانفصال نحو "بالغ الكعبه" من حيث إنها لو كانت حقيقة لكان "بالغ الكعبه" معرفة ، لكونه مضافاً إلى معرفة ، ولو كان كذلك لم يصبح أن يجعل وصفاً للنكرة لأن النكرة لا توصف بالمعروفة !)١(هذا ومحال من جهة المعنى أن تكون إضافة "بالغ" إلى "الكعبه" حقيقة)٢(، لأن تقدير ذلك يتضمن أن يكون القصد بـ "بالغ" إلى إنسان قد عرف بأنه بلغ الكعبه ، وصار بذلك علامه له عند المخاطب .

وإذا رأيت الصفة قد دخلت عليها "رب" وهي مضافة إلى المعرفة علمت أيضاً أن الإضافة غير حقيقة ، مثاله قول جرير :

٦٢ - يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْكَانَ يَعْرِفُكُمْ لَا قَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرَّ مَانَا

(١) انظر المقتصد ٨٨٣/٢ ، وشرح المفصل ١١٩/٢ فما بعدها .

(٢) في النسخة "حقيقة" تحريف .

(٣) البيت من قصيدة طويلة في هجا ، الاختلط . انظر ديوانه ١٦٣/١ ، وشرحه لإسماعيل الصاوي ٥٩٥/١ .

قال السيوطي في شرح المغني ٧١٢/٢ " قال الزمخشري : أى رب إنسان يغبطني بمحبتي لك ، ويظن أنك تجازيني بها ، ولو كان مكاني للقاء ما لاقيته من المباعدة والحرمان . . ."

والبيت من شواهد الكتاب ٤٢/١ ، والمقتضب ٢٢٢/٣ ، والجمل

للزجاجي ٩١ ، و____ شرح المفصل ٤٢/٢ ،

و____ شرح الأشموني ٣٢٠/٣ ، ومغني اللبيب ٥١١/٢

والشاهد فيه خفض "غابطنا" بـ "رب" وهو نكرة ، وإن كان مضافاً ،

لأنه في نية الانفصال ، كأنه قال : غابط لنا .

لَا شُبَهَةَ فِي أَنَّ الْمَعْنَى : يَا رَبَّ غَابِطِنَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
الْكَلَامِ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْأَدِلَّةِ نُظِرَ إِلَى الْمَعْنَى ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يَدْلُلُ عَلَى
أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى "يَفْعَلُ" - كَوْلِكَ : "هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ" وَأَنْتَ
لَا تُشِيرُ بِهِ إِلَى إِنْسَانٍ / قَدْ عُرِفَ بِضَرِبِ "زَيْدٍ" - عَلِمْتَ أَنَّهَا
لَيَسَّتِ بِحَقِيقِيَّةٍ ، وَإِنْ دَلَّ الْحَالُ عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : "هَذَا
الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا" عَلِمْتَ أَنَّهَا حَقِيقِيَّةٌ . وَاعْلَمَ أَنَّ هَذَا الاحْتِمَالُ إِنَّمَا يَكُونُ
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُخَافِقًا إِلَى الْمَفْعُولِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الصَّفَةُ مُخَافِقَةً
إِلَى مَا هُوَ فَاعِلُهَا فِي الْأَصْلِ فَإِلَإِضَافَةٌ هُنَاكَ لَا تَكُونُ حَقِيقِيَّةً أَصْلًا^(١) ،
فَلَا يَتَصَوَّرُ فِي مِثْلِ "حَسَنٍ الْوَجْهِ" أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهُ حَقِيقِيَّةً ؛
لَا نَتَّهُ لَا مَعْنَى أَنْ تَقُولَ : "حَسَنٌ لِلْوَجْهِ" أَوْ "حَسَنٌ مِنَ الْوَجْهِ" عَلَى
أَنْ تَجْعَلَ "اللَّامَ" وَ "مِنْ" مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ : "غُلَامٌ لِزَيْدٍ" وَ "خَاتَمٌ
مِنْ فِضَّةٍ" ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَى إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ حَسَنٌ لِسَبَبِ الْوَجْهِ^(٢)
أَوْ مِنْ أَجْلِ وَجْهِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِمَّا يَدْخُلُ فِي التَّهْوِينِ^(٣) .

ثُمَّ إِنَّمَا شَأنَ هَذَا الْبَابِ - أَعْنِي بَابَ "حَسَنٍ الْوَجْهِ"^(٤) - أَنْ
يَجُوزَ فِي "الْوَجْهِ" وَنَحْوِهِ - مِمَّا يَكُونُ فَاعِلًّا الصَّفَةُ فِي الْأَصْلِ - وَجْهُهُ :

(١) ماضٍ مثل هذا في صفحة ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٢) الهويس: النظر والفكر، اللسان (هوس) ٢٥٢/٦.

(٣) وهو ما يعرف بباب الصفة الشبيهة باسم الفاعل.

(٤) انظر الجمل للجرجاني ٣٢.

أَحَدُهَا : إِلَإِضَافَةٍ إِلَيْهِ وَالتَّعْرِيفُ ، كَقُولُكَ : " زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ " .^(١)

وَالثَّانِي : إِلَإِضَافَةٍ وَالتَّنْكِيرُ ، كَقُولُكَ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهٌ " .^(٢)

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ : " هُوَ حَدِيثٌ عَهْدٌ بِالْوَجْهِ " .^(٣) ، وَكَقُولُ الشَّاعِرِ :

٦٣ - * لَا حِسْقٌ بَطْنٌ يَقْرَأُ سَمِينِ *

(١) انظر الجمل للزجاجي ٩٤ ، وشرح المفصل ٠٨٤/٦

(٢) انظر شرح المفصل ٠٨٤/٦

(٣) انظر المهمع ٠١٠٦/٥

(٤) هذا عجز بيت لحميد بن مالك الْأَرْقط وهو شاعر إسلامي من شعراً
الدولة الْأُمُوَّة سمي الْأَرْقط لآثار كانت بوجهه . (انظر خزانة
الآدُب ٣٩٥/٥) ، وقبلته :

* أَحَقَّ أَنْ يَمْفَأِ عَلَى الرِّزْوَنِ *

وهو من شواهد الكتاب ١٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ،
والجمل للزجاجي ٩٥ ، و____ شرح المفصل
٠٨٣/٦ ، ٨٥ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٢/٦ ، و____ شرح
الْأَشْمُونِي ١٤٦/٤ ، واللسان (رزن) .

واللاحق : الضامر ، والقرا : الظهر ، والرزون : المكان المرتفع
وفيه طمانينة .

والشاهد فيه إضافة " لاحق " إلى " البطن " مع حذف الْأَلْف
واللام ، فهو منزلة " حسن وَجْهٌ " .

(١) والثالث : النصب والتعريف ، كَوْلِكَ : " زَيْدُ حَسَنُ الْوَجْهُ " ،

وعلى ذلك قول التأيمية :

(٢) ٦٤ - وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لِيَقْرَأَهُ سَنَامٌ

(١) وهو منصوب على التشبيه بالفعل به ، ولا يجوز نصبه على التمييز لأنّه معرفة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة . انظر الجمل للزجاجي ٩٥ ، وشرح المفصل ٦ / ٨٥ .

(٢) هو زياد بن معاوية الذبياني أحد شعراء الجاهلية وفهولهم ، يكتسي أباً أمة ، مات في الجاهلية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث . (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراً ١ / ٥١ ، والخزانة ٢ / ١٣٥) .

(٣) انظر ديوانه ٢٣٣ ، وفيه " ونمـك " بـدـل " ويأخذ " . وهو من شواهد الكتاب ١٩٦ / ١ ، والأـمـالـيـ الشـجـرـيـةـ ١٤٣ / ٢ ، والخزانة ٣٦٣ / ٩ ، وإعراب القرآن النسـوـبـ إـلـىـ الزـجـاجـ ٢١٤ / ١ ، وشرح المفصل ٨٣ / ٦ ، والإـنـصـافـ ١٣٤ / ١ .

والذناب : الذَّنَبُ ، والاجْبُ : الذي لا سنام له من المهزال ، والشاعر هنا شبه العيش بالبعير المهزيل الذي لا خير فيه.

والشاهد في البيت نصب " الظَّهَرَ " بـ " أـجـبـ " على نية التنوين فيه ، ولو كان غير منوى تنوينه لا نجر ما بعده بالإضافة ، وجـرـ هو أيضاً بالكسرة بالإضافة إلى ما يـعـدـهـ ، ولكـهـ جـرـ هـنـاـ بالفتحـةـ نيابة عن الكسرة لأنـهـ لا يـنـصـرـفـ ، وانظر الكتاب ١٩٦ / ١ هـامـشـ (٢) .

وفي النسخة " بـذـبـابـ عـيـسـ " تصـحـيفـ .

/ "أَجَبْ" في تَقْدِيرِ التَّنْوينِ نَحْوَ "أَجَبَ الظَّهَرَ" إِلَّا أَنَّهُ ١٨٥ لَا يَنْصَرِفُ .

(١) والرابع : النَّصْبُ وَالتَّنْكِيرُ ، نَحْوَ "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا" .

(٢) وأصلُ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُكَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ" يُرْفَعُ "الْوَجْهُ" وإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، وَإِنَّمَا (٣) حَدَثَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الْأُخْرَى إِنْ نُقلَ الْفِعْلُ عَنِ "الْوَجْهِ" إِلَى "الرَّجُلِ" وَضَمَنَ "حَسَنٌ" ضَمِيرَهُ ، أَيْ ضَمِيرَ الرَّجُلِ ، عَلَى مَا مَضَى (٤) .

وَهَا هُنَا وُجُوهٌ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ ، وَهِيَ أَنْ يُقالَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهُ" بِتَنْوينِ "حَسَنٍ" وَرَفعُ "الْوَجْهِ" عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلْتَ : "وَجْهُهُ" ، إِلَّا أَنَّهُ قَبِيجٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصَّفَةَ قَدْ عَرَيْتَ مِنْ ذِكْرِهِ يَعْوُدُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ "رَجُلٌ" ، وَذَلِكَ أَنْ رَفَعَ الْوَجْهِ بِ"حَسَنٍ" يَسْتَعِنُ مِنْ أَنْ يُقْدَرَ ضَمِيرُ الرَّجُلِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ

(١) انظر الجمل للزجاجي ٩٥

(٢) وهذا هو الأصل لأن الحسن إنما هو للوجه بولذلك ارتفع بفعله ، وليس فيه نقل ولا تغيير ، والهاء في "وجهه" هو العائد إلى الموصوف الذي هو "رجل" انظر شرح المفصل ٦ ، ٨٤/٦ والمقتضى ٥٣٩/١

(٣) في النسخة " وأمًا " والصواب ما أثبتت.

(٤) مضى ذلك ص ٢٠٣

لِفُعْلٍ وَاحِدٍ فَاعِلَانٍ ، إِنْ وَصَلَتْ بِهِ شَيْئًا يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِهِ لِلْمَوْصُوفِ بِهِ
فَقُلْتَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهُ مِنْهُ" كَانَ جَيِّدًا . (١)

وَمِنَ الْوُجُوهِ الْضَّعِيفَةِ رَفِيهِ أَنْ تَقُولَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ"
فَتُنَوَّنَ "حَسَنًا" وَتَنْصَبَ "وَجْهَهُ" (٢) ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَقَدْ جَاءَ فِي
الشِّعْرِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

(٣) * كُوْمَ الدَّرَى وَادِقَةً سُرَاتِهَا *

- ٦٥

"سُرَاتِهَا" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ "وَادِقَةٍ" بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : "سَمِينَةُ
سُرَاتِهَا" ، وَالصَّوَابُ : وَادِقَةُ السُّرَاتِ وَسَمِينَةُ السُّرَاتِ .

وَأَقْبَحُ مِنْ هَذَا أَنْ تَقُولَ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ" فَتَجُرَّ
"الْوَجْهَ" مَعَ كَوْنِهِ / مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ، وَمُهْبِيًّا بِذَلِكَ لِأَنَّ
يَرْتَفِعَ بِهِ "حَسَنٍ" كَمَا هُوَ الْحَقِيقَةُ .

(١) انظر المقتضى ٠٤٣/١

(٢) انظر المقتضى ١/٥٥٠هـ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٨/٢

(٣) هذا الرجز لعمرو بن لجة التميمي (انظر ترجمته في الشعر

والشعراء ٢/٦٨٤) . وهو في شعره ١٥٥ (جمع د / يحيى

الجبوري) ، والخزانة ٢٢١/٨ ، والعيني ٥٨٤/٣ ، والمقتضى

٥٥١/١ ، والمقرب ١٤٠/١ ، وشفاء العليل ٦٣٩/٢ ، وشرح

الأشموني ٤/١٣٦

والكوم : الناقة العظيمة ، وذرى الشيء : أعلى ، وودقت السرة :
خرجت واسترخت من السمن .

والشاهد في البيت مجيء معمول الصفة المشبهة المجردة من

"أَلْ" وهي قوله : "وَادِقَةً" اسمًا مضافًا إلى الضمير منصوبًا بها .

واعلم أنك إذا وصفت المعرفة بـ "حسن الوجه" كان فيه أيضاً

وجوه :

أولها : "مررت بزيد الحسن وجهه" بالرفع والإضافة^(١) كما هو الأصل .

والثاني : "الحسن الوجه" بالجر^(٢)

والثالث : "الحسن الوجه" بالنصب^(٣) . وشاهد من الشعر بيت الكتاب^(٤) :

^(٥) ٦٦ - فما قوي بشعلية بن سعدي ولا بفرازة الشعر الرقة بـ

(١) انظر شرح المفصل ٨٨/٦

(٢) انظر الجمل للزجاجي ٩٦ ، وشرح المفصل ٨٨/٦ ، قال سيبويه : "واعلم أنه ليس في العربية مضاد يدخل طيه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب ، وذلك قوله : هذا الحسن الوجه ، أدخلوا الألف واللام على "حسن الوجه" ؛ لأنَّه مضاد إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً ، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ، ولا يجاوز به معنى التنوين " .

انظر الكتاب ٢٠٠/١

(٣) على التشبيه بالعنقول ، قال سيبويه : " وهي عربية جيدة "

انظر الكتاب ٢٠١/١ ، وشرح المفصل ٨٨/٦

(٤) انظر الكتاب ٢٠١/١

(٥) البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم المري (ترجمته في الأغاني ١٢١/١١) وهو في المفضليات ٣١٤ ، والأمالي الشجرية ١٤٣/٢ ، والمقتضب ١٦١/٤ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، والإنصاف ٨٤/١ ،

والرابع : "الحسن وجهًا" ومثاله من الشعر قولهم :

(١) * الحزن ناباً والعقور كلباً - ٦٢ *

ولا يجوز أن تقول : "الحسن وجه" فتضييف "الحسن" إلى

"الوجه" مع تنكير "الوجه" (٢)

وشرح الحماسة للتبريزى ٥٥/٢ ، والاًغانى ١٢٥/١١
والشعر : جمع أشعار وهو كثير شعر القفا ومقدم الرأس ، والشعرى :
موئنث الاُشعر ، والعاراد بها القبيلة .
وورد عجز البيت برواية "الشعرى رقاها" .

والشاهد فيه : نصب "الرقاها" بالشعر على حد قولهم "الحسن
الوجه" ، وانظر الكتاب ٢١/١ هامش (٢) .

(١) هذا الرجز لروءبة العجاج يصف رجلًا بفظ العجاب ومن مع
الضيف ، فجعل بابه وثيقاً لا يستطيع فتحه ، وكلبه عقوراً لمن
حل بفناهه وطلب معروفة .
انظر ديوانه ١٥ ، وقبيله :

* فذاك وخم لا يبالي السبا *

وهو في الكتاب ٢٠٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥
والخزانة ٢٢٢/٨ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣٢٥/١
وشرح الاشموني ١٥٦/٤ .

والشاهد فيه نصب "باباً" و"كلباً" على حد قولهم "الحسن
وجهًا" ، وانظر الكتاب ٢٠/١ هامش (٤) .

(٢) انظر شرح المفصل ٨٨/٦ .

"فصل"

التمييز في الأسماء على ضربين^(١) :

ضرب لا يجوز فيه إلا الجر، وهو من ثلاثة إلى العشرة، والعائمة
واللسف.

وضرب لا يجوز فيه إلا النصب، وهو من أحد عشر إلى التسعين^(٢) :
[وما عطف عليهما]^(٣) ، وفي كل ما كان مضافاً إلى شيء كمثل ذره وملوءه

و ضرب يجوز فيه النصب والجر جميعاً، وذلك في كل ما كان من
المقادير ممنونا غير مضافاً إلى شيء لو كان فيه نون تثنية، فمثلاً المنسون

(١) هكذا في النسخة ، والصواب " ثلاثة أضرب " بدليل تفصيله فيما
بعد . وقد مضى أن التمييز على ضربين : أحدهما أن يكون
عن تمام الكلام ، والثاني أن يكون عن تمام الاسم . راجع ص ٢٢ .
أما هنا فذكر أن التمييز على ضربين ثم عده فجعله ثلاثة
أضرب . وجاء في جمله ٣٦ كذلك أيضا ، فقال " والتمييز على
ضربين : أحدهما أن يكون بعد تمام الكلام نحو طاب زيد
نفساً " ، وقد تقدم ذكره ، والثاني أن يكون في الاسم نون
ثنية أو جمع أو تنوين نحو " عشرون درهماً " ، وفي المقادير
نحو " منوان سمنا وفريزان برأ ، وما في السماء قدر راحة سحابة .

والثالث أن يكون الاسم في تقدير التنوين ، وذلك في ثلاثة عشر
وأخواتها ، فـ " عشر " في تقدير التنوين لأن الأصل ثلاثة عشرة .
وعلى هذا فهو إلا ضرب الثلاثة المذكورة هي أقسام النوع الثاني
من التمييز وهو ما كان عن تمام الاسم لأنها تشمل المقادير من
المكيل ، والموزون ، والمعدود والممسوح . انظر التبصرة والتذكرة

٠ ٣١٦ / ١

(٢) في النسخة " عشرة " خطأ .

(٣) إضافة يوجبهما الكلام .

قولهم : " راقود " و " رطل " ، يجوز فيه أن تحدِّفَ التنوينَ وتُضيِّفَ ، فتقول : " راقود خل ، ورطل جز " (١) ، وزراع كرباس (٢) وما شاكل ذلك (٣) .

(٤) فإن كان العقدار مضافاً إلى اسم آخر لم يكن في التمييز إلا النصب ، وذلك في قوله : " ما في السماء قد راح سحاباً " . / ومثال ١٨٦ ما فيه التنوين " منوان " و " قفيزان " (٥) و " جريبان " (٦) ، لك فيه

(١) الجزء : الصوف لم يستعمل بعد ما جز اللسان (جز ٣) ٣٩/٥ .

(٢) الكرباس والكريبة : ثوب بالفارسية ، وبياعه كرابيس ، وفي حديث عمر رضي الله عنه ، وعليه قميس من كرابيس ، هي جمجمة كرباس ، وهو القطن . عن اللسان (كرباس) ٦/١٩٥ ، وانظر المعتبر للجواهيري ٣٤٢ .

(٣) ويجوز أن تثبت التنوين وتنصب المعيز فتقول : راقود خل ، ورطل جزا ، وزراع كرباسا .

(٤) تشبيهاً بالمفعول . انظر شرح المفصل ٢/٧٢ ، والفاخر لوحمة ٢٢/٢ ب وشرح ابن عقيل على الالفية ٢٨٩/٢ .

(٥) " القفيز من المكاييل " : معروف وهو شمانية مكاكيك عند أهل العراق ، وهو من الأرض قدر مائة وأربعين ذراعاً ، وقيل : هو مكيايل تتواضع الناس عليه ، والجمع أقفرة ، وقفزان ، وفي التهذيب : القفيز مقدار من مساحة الأرض . اللسان والتهذيب (قفز) .

(٦) " الجريب من الطعام والارض " : مقدار معلوم ، وفي التهذيب : الجريب من الأرض مقدار معلوم الذرع والمساحة ، وهو عشرة أقفرة ، كل قفيز منها عشرة أعشراً ، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب . اللسان والتهذيب (جرب) .

أَن تُثْبِتَ النُّونَ وَتَنْصَبَ فَتَقُولُ : " مَنَوْنٌ سَمِنَا ، وَقَفِيزَانٌ بُرَّا " ، وَجَرِيبَانٌ حِنْطَةً " ، وَأَن تَحْذِفَ النُّونَ فَتُضِيفَ ، فَتَقُولُ : " مَنَوْ سَمِنٌ ، وَقَفِيزَا بُرِّا ، وَجَرِيبَا حِنْطَةً " . فَإِن أَضَفَتْ اسْمَ عَدْدٍ إِلَى الْمِكَالِ أَوِ الْمِيزَانِ فَقُلَتْ : " ثَلَاثَةُ أَقْيَزَةٍ ، وَثَلَاثَةُ أَرْطَالٍ " لَمْ يَجُزْ فِي التَّعْبِيرِ إِلَّا التَّنْصُبُ ، تَقُولُ : " ثَلَاثَةُ أَقْيَزَةٍ شَعِيرًا ، وَثَلَاثَةُ أَرْطَالٍ خُبْرًا " (١) ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالتَّمْيِيزِ عَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ " الْثَّلَاثَةُ " وَهُوَ مُضَافٌ ، وَقَدْ جَاءَ التَّعْبِيرُ بَعْدَ تَمَامِ الْإِسْمِ . ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِسْمُ مَبْنِيًّا فَإِنَّهُمْ يَبْنُونَ الْحُكْمَ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ وَتَرْكِ التَّقْدِيرِ ، وَيَنْصُبُونَ شَيْئًا لِتَقْدِيرِ التَّنْوِينِ ، وَذَلِكَ فِي " أَحَدَ عَشَرَ " إِلَى " تَسْعَةَ عَشَرَةَ " (٢) ، وَفِي " كَمْ " إِذَا كَانَ اسْتِفَاهَامًا ، وَيُجْرُونَ شَيْئًا عَلَى تَرْكِ تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ وَنِسْيَةِ الإِضَافَةِ (٣) وَذَلِكَ فِي " كَمْ " إِذَا كَانَتْ خَبَرًا ، فَإِنَّهُمْ أَجْرَوْهَا مَجْرَى " مَائِقَةٍ " مَرَّةً ، فَقَالُوا (٤) :

(١) انظر الإيمساح ص ٤١٢.

(٢) في النسخة " خبراً " تصحيف.

(٣) قال الجرجاني : " أعلم أن أصل أحد عشر ، أحد وعشرة ، إلا أنهم حذفوا الواو وجعلوا الاسمين اسمًا واحدًا فقالوا : أحد عشر ، وبنوا الاًول على الفتح لأن الصدر من كل اسمين جعلا اسماً واحداً مقصور على الفتح نحو حضرموت من حيث إن الثاني زيادة ضمت إلى الاًول فهو كتاً التأنيث في قوله ضارب وضاربة ... وأما الاسم الثاني الذي هو عشر فبني على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الواو ، وحركة الواو الفتح " .

انظر المقتضى ص ٢٣٥ / ٢.

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٤ / ٢.

(٥) في النسخة " وقالوا " ولعل الصواب ما أثبت.

"كَمْ رَجُلٌ ، - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - ، وَمَرَّةً مَجْرَى "الْعَشَرَةِ" فَقَالُوا : "كَمْ رِجَالٍ" ، فَإِنْ وَقَعَ فِي هَذَا فَصْلٌ بَيْنَ "كَمْ" وَمُسِيْرِهَا وَجْبَ النَّصْبِ^(١) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : "كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا" ، وَمِثْلُهُ مِنَ الشِّعْرِ قَوْلُهُ :

٦٨ - كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ إِذَا لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(٢)

الْأَصْلُ : كَمْ فَضَلَ نَالَنِي مِنْهُمْ ، ثُمَّ لَمَّا فَضَلَ بِ"نَالَنِي" بَيْنَ "كَمْ" وَبَيْنَ "فَضَلَ" "الَّذِي هُوَ الْمُعِيزُ نَصْبَهُ" .

وَمِنْ مَسَائِلِ "كَمْ" أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُحَذَّفَ التَّمِيْزُ وَيَكُونَ ذَلِكَ / إِذَا عَرَفَ الْمُخَاطِبُ الْجِنْسَ الَّذِي تُرِيدُ ، مِثْلَ أَنْ تُجْرِي ذِكْرَ الدَّرَاهِمَ فَتَقُولَ : "كَمْ عِنْدَكَ ؟" تُرِيدُ : "كَمْ دِرَاهِمًا عِنْدَكَ ؟" ،

(١) انظر المقتضى ٧٤٢/٢ فما بعدها ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٣/١ ، والهمم ٨٢/٤ .

(٢) البيت للقطامي عمير بن شبيم التغلبي (ترجمته في الشعر والشعراء ٢٢٢/٢ ، والعوْتَلْفُ والمختلف ٢٥١ ، ومعجم الشعراء ٢٤٤) . وهو في ديوانه ٣٠ ، والكتاب ١٦٥/٢ ، والمقتضى ٦٠/٣ ، واللّمع ٢٠٢ ، والمقتضى ٢٤٣/٢ ، والإنصاف ٣٠٥/١ ، والخزانة ٤٢٢/٦ ، والهمم ٢٥٥/١ ، والدرر ٢١٢/١ . العدم : فقد المال وقلته ، والإقتار : الإفتقار .

والشاهد فيه : الفصل بين "كَمْ" الخبرية وبين مميزها "فَضْلًا" يقوله "نَالَنِي مِنْهُمْ" وتنصب المميز لأن النصب في مثل هذا الموضوع واجب .

أو تقول : "كم مالك ؟" تُريد : كم درهماً مالك ؟ و تقول : "كم سرت ؟" تُريد : كم فرسخاً سرت ؟ و "كم أقمت بهذه المكان ؟" تُريد : كم يوماً أو كم شهراً .^(١)

ومن مسائلها أنَّ الذِّكْرَ يَعُودُ إِلَيْهَا تَارِيْخاً عَلَى لَفْظِ الْإِفَرَادِ ، كَوْلِكَ : "كم رَجُلٌ رَأَيْتُهُ ؟" ، وَآخَرٌ عَلَى لَفْظِ الْجَمِيعِ^(٢) كَوْلِهِ تَعَالَى : *وكِمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً^(٣) .

وَمَا يُبَيِّنُ أَنَّ النَّصْبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ نَصْبُ الْمَفْعُولِ ، وَأَنَّ مَا عَدَّا الْأَقْسَامَ الْخَمْسَةَ - الَّتِي هِيَ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَالْمَفْعُولُ مَعْهُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ - مِنَ النَّصْوَاتِ فَهُوَ فَرْعٌ عَلَى الْمَفْعُولِ أَنَّ الْذِي أَوْجَبَ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ عَامِلًاً فِي الْأَسْمَاءِ هُوَ اقْتِضَاؤُهُ مَعْنَى فِيهِ ، وَأَوْلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ فِي الْأَسْمَاءِ هُوَ الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ فِعْلٍ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَهُوَ يَقْتَضِي فَاعِلًا وَلَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَى مِنْ دُونِهِ ، ثُمَّ يَلِي ذَلِكَ اقْتِضَاؤُهُ الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًّا ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِّيًّا كَانَ أَوْ غَيْرُ مُتَعَدِّيًّا^(٤) ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الزَّمَانُ الَّذِي يَقْعُدُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ مِنْ زَمَانٍ ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْمَكَانُ إِذَا كَانَ مُبَهِّمًا^(٥) ، ثُمَّ اقْتِضَاؤُهُ الْفَرَضَ بِزِيادة "الْأَرْضِ" .

(١) انظر شرح المفصل ٤/١٢٨ . فما بعدها ، والتبيبة والتذكرة ١/٣٢٢ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح المفصل ٤/١٣٢ . فما بعدها .

(٣) سورة النجم : ٢٦ ، وفي النسخة " . . . في السموات والارض "

بزيادة "الارض" .

(٤) وهو ما يعرف بالمفهول المطلق .

(٥) وهو ما يعرف بالمفهول فيه .

الذِي لَه فَعْلٌ^(١) ، ثُم يُلْحَقُ بِهَذَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَمَا عَدَ هَذِهِ الْخَمْسَةَ فِيَّنَهُ لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ اقْتِضَاءً لَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي / زَيْدٌ أَرَاكِبًا" ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرَّدًا مِنْ شَيْأِيْسِو "لَم تَكُنِ الْهَيْئَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ فِي حَالٍ وُقُوعِ الْفِعْلِ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ حَالٍ يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ فِي حَالٍ وُقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ أَوْ بِهِ فَهُوَ كَالصَّفَةِ إِذَا قُلْتَ : "جَاءَنِي زَيْدُ الرَّاكِبُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الرَّاكِبَ" فِي آنَّهُ لَا يَكُونُ فِي اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ فِي شَيْءٍ .

وَأَمَّا التَّعْبِيرُ فَكَذَلِكَ^(٢) ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "أَخَذْتُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا" لَم يَكُنْ "الدَّرْهَمُ" مِنْ اقْتِضَاءِ الْأَخْذِ فِي شَيْءٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلْعِشْرِينَ ، ثُمَّ أَصْلُهُ - كَمَا ذَكَرْنَا^(٣) - الْجَرْبُ بِمِنْ ، ثُمَّ اخْتَصَرُوا فَحَذَفُوا "مِنْ" وَأَقَامُوا الْوَاحِدَ مُقَامَ الْجَمِيعِ فِي شَيْءٍ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ "خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا" ، وَتَرَكُوهُ مَجْمُوعًا فِي شَيْءٍ ، كَمِثَالِ "قَرْنَاصَ بِهِ أَعْيُنًا" ، وَطَبَيْنَا أَنْفُسًا ، وَهُمْ أَحْسَنُ النَّاسِ وُجُوهًا^(٤) .

(١) ليست واضحة وهي أقرب ما تكون الى ما أثبته.

(٢) في النسخة " فلذلك " ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) راجع ص ٣٦٢

(٤) انظر الهمج ٤/٦٧

"فصل"

[في إعراب الفعل]

إعراب الفعل غير حقيقي ؛ لأنَّه لا يُفيدُ فيهِ كَمَا يُفيدُ في الاسم^(١) ، فلستَ تَجِدُ للرَّفعِ إِذَا قُلْتَ : " هُوَ يَفْعُلُ " مَعْنًى ، وَفِي النَّصْبِ إِذَا قُلْتَ : " أَنْ يَفْعَلَ " مَعْنًى آخرَ كَمَا تَجِدُ ذَلِكَ في الاسم ، وَقَدْ يَتَوَهَّمُ فِي النَّصْبِ وَالْجَزْمِ أَنَّهُمَا يُفِيدَا نِفَادَ فِيهِ مَعْنَى ، مِنْ حِيثُ إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ " ، وَلَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ " رَأَيْتَهُ قَدْ حَدَثَ فِيهِ مَعْنَى النَّفِيِّ ، وَذَلِكَ تَخْيِيلٌ لَا حَاصِلَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى النَّفِيِّ هُوَ الْحَرْفُ نَفْسُهُ لَا النَّصْبُ وَالْجَزْمُ ، أَفَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " لَا يَخْرُجْ " زَيْدٌ ، وَمَا يَخْرُجْ زَيْدٌ " فَتَجِدُ / التَّنْفِيِّ فِي الْفَعْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ كَانَ لِ" مَا " وَ" لَا " عَمَلٌ فِيهِ وَمَعَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ كَمَا كَانَ فِي حَالِ الإِشَبَاتِ ، وَإِنَّمَا يَتَفَقُّ أَنْ يَكُونَ لِإِعْرَابِهِ ضَرَبٌ مِنَ الْفَائِدَةِ فِي الْقَلِيلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَزْمَ يَفْصِلُ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ لِلنَّهِيِّ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلنَّهِيِّ ، كَتَوْلِكَ : " لَا تَفْعَلُ " وَ

(١) ذكر ابن الخشاب أن الفعل عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعراب للاسم وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وأنه باختلاف صيغه يدل على الزمان ، وبمحروقه يدل على ما يتضمنه من الحدث ، فلم يفتقر إلى إعراب يكشف عن معانيه ، فإعرابه على هذا غير حقيقي ، ومعنى " غير حقيقي " أنه لا يستحقه بحكم الأصل ، وإنما يستحقه بشبهه بالاسم . انظر المرتجل ٣٢٣ ، والفاخر لوحدة / ٢٢ .

(٢) في النسخة " لا تخرج " تصحيف .

”لَا تَفْعِلُ“ ، فَقَدْ يَجْرِي فِي الْعِبَارَاتِ مَا يُوَهِّمُ أَنَّ الْجَزْمَ فِي الشَّرْطِ
وَالْجَزَاءِ ، وَلَيْسَ يَتَحَصَّلُ إِذَا أَنْعَمَ النَّظَرُ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّا نَعْقِلُ مَعْنَى
الْمُجَازَةِ فِي الْفَعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ ”إِذَا“^(١) ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(٢) ٦٩ - وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا
وَكَيْفَ يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُجَازَةَ مَعْنَى يَحْدُثُ
فِي الْكَلَامِ بِحَرْفٍ هُوَ أَصْلُ فِيهَا وَمَوْضُوعُ لَهَا وَهُوَ ”إِنْ“ فَحُكْمُهَا فِي
أَنَّهَا تُعْقَلُ مِنْ ”إِنْ“ حُكْمُ الْاسْتِفْهَامِ - مَثَلًاً فِي أَنَّهُ يَعْقُلُ فِي
”هَلْ“ وَ ”الْهَمْزَةِ“ .

(١) انظر الكتاب ٣/٦١ :

(٢) البيت لكعب بن زهير يصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار
كله، فشبها في انباعها مسرعة بناشط قد ذُعر من صائد أو سبع ،
والناشط : الثور يخرج من بلد إلى بلد فذلك أوحش له
وأذعر ، وهو في ديوانه ١٦١ ، والكتاب ٣/٦٢ ، والمقتبس
٢/٥٦ ، والمقتصد ٢/١١١٧ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ٢١٦ ،
وشرح المفصل ٨/١٣٤ ، والفاخر لوحدة ٢٣٥ / ب وفيه نسبة
البعلي إلى عبد القاهر في شرحه .

"فَصِلٌ"

"فِي الْضَّمَائِرِ"

المُتَّصِلُ : هُوَ مَا لَا يُكِنُ الْلَّفْظُ بِهِ إِلَّا مَوْصُولاً بِشَيْءٍ^(١) ،

كَ "الْكَافِ" فِي "أَكْرَمُكَ" ، وَ "الثَّاءُ" فِي "فَعَلْتُ" .^(٢)

وَالْمُنْفَصِلُ : مَا يُكِنُ الْلَّفْظُ بِهِ غَيْرَ مَوْصُولٍ بِشَيْءٍ مُبْتَدِئًا [نَحْو]

: "أَنَّتَ فَاعِلٌ كَذَا" وَ "إِيَّاكَ عَنِيتُ" .^(٣)

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لِلضَّمِيرِ فِي الْفَصِيلِ وَالْوَصْلِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ :

[حَالٌ]^(٤) يَصْلُحُ فِيهَا الْمُتَّصِلُ دُونَ الْمُنْفَصِلِ ، وَحَالٌ يَصْلُحُ فِيهَا الْمُنْفَصِلُ دُونَ الْمُتَّصِلِ ، وَحَالٌ يَصْلُحُ فِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

فَالذِّي لَا يَصْلُحُ فِيهِ إِلَّا الْمُتَّصِلُ / هُوَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَذَلِكَ أ/٨٨
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ بَدَلٌ "فَعَلْتَ" ، وَفَعَلْتُ " : فَعَلَ أَنَّتَ ، وَفَعَلَ أَنَا"^(٥) ، وَتَأْتِي بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ضَمِيرُ فَاعِلٍ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَصَلَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ بِشَيْءٍ^(٦) ، وَكَذَلِكَ

(١) انظر الجمل للجرجاني ص ٣٨ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٢٢٧.

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٣) انظر شرح المفصل ٣/٨٥ .

(٤) إضافة يقتضيها المقام ، ويدل عليها ما بعدها .

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٥٠ ، والتبيصة والتذكرة ١/٤٩٦ .

(٦) وذلك نحو "ما قام إلَّا أنت" أو "ما قام إلَّا أنا" ، انظر التبيصة

والتذكرة ١/٤٩٦ .

الْحُكْمُ فِي ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِكَ : "رَأَيْتُكَ" ، لَا يَجُوزُ هَا هُنَا أَنْ تَقُولَ : "رَأَيْتُ إِيَّاكَ" (١) . وَهَذَا الْحُكْمُ فِي ضَمِيرِ كُلِّ مَفْعُولٍ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا ثَانِيًّا (٢) .

وَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا إِلَّا الْمُنْفَصِلُ فَأَنْ تُرِيدَ الْابْتِدَاء بِذِكْرِ الْمَقْصُودِ بِالضَّمِيرِ كَقَوْلِكَ : "أَنْتَ خَارِجٌ" ، لَا وَجْهٌ هَا هُنَا لِلْمُتَّصلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ شَيْءٌ يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ . أَوْ تُرِيدَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ بِ"إِلَّا" ، كَقَوْلِكَ : "مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنْتَ" ، أَوْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِكَ : "مَا عَنَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ" ، وَمِثْلُ "إِلَّا" فِي هَذَا حَرْفِ الْعَطْفِ كَقَوْلِكَ : "عَنَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ" ، وَكَوْلِهِ تَعَالَى : * يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ * (٣) وَ "فَعَلَ هَذَا زَيْدٌ وَأَنْتَ" .

وَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي يَصْلُحُ فِيهَا الْمُنْفَصِلُ وَالْمُتَّصلُ فَأَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَفْعُولًا ثَانِيًّا مِثْلًا أَنْ تُرِيدَ إِضَمَارَ "الدَّرْهَمِ" فِي قَوْلِكَ : "أَعْطَيْتُكَ دَرْهَمًا" فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ فِيهِ الْمُتَّصلُ وَالْمُنْفَصِلُ ، تَقُولُ : "الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكُهُ" ، وَإِنْ شَيْئَتْ قُلْتَ : "أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ" (٤) ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : "زَيْدُ الدَّرْهَمِ أَعْطَيْتَهُ" ، وَإِنْ شَيْئَتْ قُلْتَ : "أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ" ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، أَيْضًا ضَمِيرًا كَـ "الْكَافِ" فِي "أَعْطَيْتُكَ" ، ٨٨ بـ / ٦٧

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥٥٥ ، وشرح ابن عقيل على الْأُلفية ١/٩٦.

(٢) سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

(٣) سورة المتحدة : ١.

(٤) انظر المجمع ١/٢١٩ (الكويت) ، وشرح ابن عقيل على الْأُلفية

فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا لَمْ يَصُلْ إِلَّا الْوَصْلُ ، تَقُولُ : "الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا" ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ" . وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ
كَالْفِعْلِ ، تَقُولُ : "زَيْدُ الدَّرْهَمُ مُعْطِيَّكُهُ ، وَمُعْطِيَكَ إِيَّاهُ" (١) . وَمِمَّا
يَصُلُّ فِيهِ الْمُتَبَصِّلُ وَالْمُنْفَصِلُ مَا يَكُونُ قَدْ انتَصَبَ بِالْمَصْدَرِ نَحْوَهُ عَجِبْتُ
مِنْ ضَرْبِكَهُ ، وَمِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاهُ" .

وَمِمَّا يَحِبُّ أَنْ يُعْلَمَ فِي الضَّمَائِرِ أَنَّهُ يُرَايَ فِيهَا الْمَرَاتِبُ .

تَفْسِيرُ هَذَا أَنَّكَ لَا تُقْدِمُ الْمُخَاطَبَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَا الْغَائِبَ عَلَى

وَاحِدٍ مِنْهُمَا : (٢)

بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَثَلًا : "مَلَكِنِيَّكَ زَيْدٌ" فَتُقْدِمُ ضَمِيرُ
الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "مَلَكِنِي زَيْدٌ" وَتَقُولُ :
"أَعْطَانِيَّكَ زَيْدٌ" ، وَلَا يَجُوزُ "أَعْطَاكِنِي زَيْدٌ" فَهَذَا فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ
وَمِثَالُهُ فِي الْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ أَنَّكَ تَقُولُ : "الدَّرْهَمُ أَعْطَاكَهُ زَيْدٌ" وَلَا تَقُولُ :
"أَعْطَاهُوكَ بِ" (٥)

(١) انظر المجمع ٢٢١/١ (الكويت) .

(٢) هي النسخة "ما" وحدها وأثبتت .

(٣) يعني أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب . انظر شرح ابن عقيل على اللفية ١٠٦/١ .

(٤) في النسخة "ملكنِي" تحريف .

(٥) قال سيبويه : "وأما قول النحويين : قد أعطاهاوك وأعطاهوني ، فإنما هوشي" قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضوعه ، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً " الكتاب ٣٦٤/٢ ، وانظر

[نُونُ الْوَقَايَاةِ]

النُّونُ الَّتِي تُلْحِقُ قَبْلَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ "الْيَاءُ" فِي نَحْوِ "أَكْرَمَنِي" تُسَمَّى عِمَارًا^(١) ، وَالْفَرَضُ مِنْهُ أَنْ تَحْفَظَ عَلَى آخِرِ الْفَعْلِ حَرْكَتَهُ وَسُكُونَهُ فَتُبَيَّنِي فَتَحَاهُ "أَكْرَمَ" إِذَا قُلْتَ : "أَكْرَمَنِي" عَلَى حَالِهِ ، وَسُكُونَ "أَكْرَمَ" إِذَا قُلْتَ : "أَكْرَمَنِي" عَلَى حَالِهِ ، وَلَوْلَمْ تَكُنِ النُّونُ لَوْجَبَ كَسْرُ آخِرِ الْفَعْلِ وَأَنْ يُقَالَ : "أَكْرَمِي" وَ "أَكْرِمِي" ، فَكَانَ يَتَغَيَّرُ الْفَعْلُ عَنْ صِيغَتِهِ وَيَقْعُدُ الْلَّبْسُ فِي الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ يُشَبِّهُ أَمْرَ الْمُؤْنَثِ^(٢) ، وَلَا تُلْحِقُ هَذِهِ النُّونُ قَبْلَ هَذِهِ الْيَاءِ إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ ضَمِيرًا مَجْرُورًا إِلَيْهِ فِي كَلِمَاتٍ مَعْدُودَةٍ / وَهِيَ "عَنِي" وَ "مِنِي" وَ "لَدُنِي" : ١٨٩ وَأَمَّا "قَدْرِي" وَ "قَطْنِي" فَإِنَّمَا أُلْحِقَا بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى "حَسْبِي" ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ "الْيَاءُ" ضَمِيرًا مَجْرُورًا هَذَا وَقَدْ جَاءَ تَرْكُ "النُّونِ" فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فَقَالُوا : "مِنِي" وَ "عَنِي" بِنُونٍ وَاحِدَةٍ ، وَ "قَدِي" كَقَوْلِهِ :

(١) والأشتر في تسمية هذه النون نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر، وتسمى عمارًا أيضًا.

انظر مغني اللبيب ٣٤٤/٢ ، والهمع ٢٢٢/١ (الكويت) ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٠٨/١ .

(٢) انظر الهمع ٢٢٣/١ (الكويت) .

(٣) انظر الكتاب ٣٢١/٢ ، وشرح الفصل ١٢٤/٣ .

٢٠ - قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِيٌّ لَيْسَ إِلَّا مُّامٌ بِالشَّحِيقِ الْمُلْحِدِ^(١)

(١) البيت لحميد بن مالك الأُرقط ، وهو في الكتاب ٣٧١/٢ ، والكامل للعبيرد ٤٢١/٢ ، ولا مالي الشجرية ١٤٢/١ ، ١٤٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٥١ ، ٢٥/١ ، وشرح المفصل ١٢٤/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٠٩/٢ ، والمعجم ٦٤/١ ، والخزانة ٣٨٢/٥ .

والخُبَيْبَان : بهيئة التصغير هما عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خَبَيْب - ومصعب أخوه ، وبروبي "الخُبَيْبَان" على صيغة الجمع ، يريد أبا خَبَيْب وشيعته .

"قدني" أى حسيبي وكفاني ، "قدِي" الثانية توكيدها ، والإمسام تعريف بعبد الله بن الزبير لأنَّه كان شحيحاً بخيلاً ، والملحد : يعني الذي استحل حرمة البيت وانتهكتها .

والشاهد في البيت : حذف النون من "قدِي" الثانية تشبيهاً بـ "حسبي" ولا ثباتها هو المستعمل لأنَّها في بنائها بمنزلة "من ، وعن" فتلزمها نون الوقاية لئلا يغير آخرها عن السكون ، وإنظر الكتاب ٣٧١ - ٣٧٢ هامش (٤) .

" فَصَلٌ "

" فِي الْكَافِ "

(الكاف) يَكُونُ عَلَى وَجْهِينِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْمُخَاطَبِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : " رَأَيْتَكَ " وَ " مَرَرْتَ بِكَ " وَ " غُلَامَكَ " (١)

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ حَرْفًا مُجَرَّدًا لِلْخَطَابِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " ذَلِكَ " وَ " هُنَاكَ " (٢) وَ " النَّجَاءَكَ " ، هَيَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ حَرْفٌ (٣)، بِدَلِيلٍ أَنَّكَ لَوْأَرَدْتَ أَنْ تَضَعَّ مَوْضِعَ " الْكَافِ " اسْمًا لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ، لَوْقُلْتَ : " ذَا زَيْدٍ " أَوْ " ذَا زَيْدًا " كَانَ مُحَالًا؛ لِأَنَّ " ذَا " اسْمٌ إِشَارَةٌ، وَلَا يَصْحُّ فِيهِ إِلَيْضَافٌ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يُضَافُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً أَوْ يُنَكِّرُ . فَالنَّكِرَةُ كَوْلُكَ : " غُلَامُ زَيْدٍ " ، الْأَصْلُ " غُلَامٌ " شُمَّ أَضَفَتَ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مَعْرِفَةً وَأُضِيفَ فَكَقُولُ الشَّاعِرِ :

٧١ - عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارَ أَمْ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي (٤)

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٠١٣٤/٣

(٢) انظر الكتاب ٤/٢١٨ ، وسر صناعة الإعراب ٣٠٩/٢ ، والجني الداني ١٤٠ ، وشرح المفصل ٠١٣٤/٣

(٣) " ولو كانت اسماً لكان "النَّجَاءَكَ" مُحَالًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ الْاسْمُ الذَّي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ " . انظر الكتاب ٢٤٥/١ ، وشرح المفصل ٠١٣٤/٣

(٤) نسب هذا البيت في الكامل للعبيرد ١١٨/٢ لرجل من طيء ،

إضافة " زَيْدٍ " إلى ضمير المتكلّم والمُخاطب لا يتصوّر إلا بعده أن تنكره؛ لأنّه لا يجتمع في اسم واحدٍ تعرِيفاً . ثم إنّ وجه التنكير فيه أن يقدّر تقدير " صاحبٍ " كأنّه يريد : علا صاحبنا السُّمّي زَيْدًا رأس صاحبكم المسمى كذلك زَيْدًا ، ولو لم يقدّر / ذلك لم يعقل ^(١)
للإضافة فيه معنى ، ألا ترى أن العلم يكون موضوعاً لشيءٍ يعينه ^(٢) ، فإذا قلت : " جاءني زَيْدٌ " فكانك قلت : الرجل الذي عرفت أنّ من صفتِه كذا وكذا ^(٣) ، فكما أنه محال أن تضيف الرجل مع لا لغيره واللام كذلك محال أن تُضيف العلم ، وهذا موضع يقلُّ تنبئه الناس له ،

====
 وكان رجل منهم يقال له " زَيْدٌ " من ولد عروة بن زيد الخيل
قتل رجلاً منبني أسد يقال له زَيْدٌ .

والبيتمن شواهد المفصل ١٢ ، وشرحه لابن يعيش ٤٤/١ ، وشرح
التسهيل ١٦٢/١ ، وارتشاف الضرب ١٦/٥ ، وشرح الأشموني
٣٢٨/٣ ، وشرح التصريح ١٥٣/١

وروى البرد عجز البيت :

* يأبِيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيرِ يَمَانِي *

ثم ذكر له رواية أخرى وهي :

علا زَيْدُنا يوم الجمعة رَأَمَ زَيْدِكُمْ يأبِيَضَ مَصْقُولَ الْقَرَارِ يَمَانِ
والنقا : الكثيب من الرمل .

والشاهد فيه أنه أضاف " زَيْدًا " إلى المضر فجرى في تعريفه
بالإضافة مجرى " أخيك ، وصاحبك " .

(١) انظر شرح ابن عقيل على الْأَلْفِيَةِ ١١٨/١ ، والتهمع ٢٤٣/١ (الكويت) .

(٢) جاء بعد هذا في النسخة " فكما أنه لا محال أن تضيف الرجل الذي عرفت أن من صفتِه كذا وكذا " ولا شك أنه مقدم بسبب انتقال نظر الناسخ .

وَمِثْلُهُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يُشَتَّتُ وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ، فَإِذَا قِيلَ : "الزَّيْدَانِ"
كَانَ الْمَعْنَى : الْمَسَمَّيَانِ بِ"زَيْدٍ" ، وَإِذَا قِيلَ : "الزَّيْدُونَ" كَانَ
الْمَعْنَى : الْمَسَمَّوْنَ بِ"زَيْدٍ" ، لَا يَكُونُ لِلتَّشْتِيَّةِ وَالْجَمْعِ فِيهِ مَعْنَى إِذَا لَم
يُقَدَّرْ ذَلِكَ .

وَهَذَا الفَصْلُ اعْتِرَاضٌ فِي الْمَسَأَةِ ، فَارْجِعْ إِلَى حَدِيثِ "الْكَافِ"
وَاعْمَلْ أَبَدَا فِيهِ أَنْ تَدَاهُرَ إِلَى مَكَانِهَا ، فَإِذَا أَمْكَنَكَ أَنْ تَضَعْ مَوْضِعَهَا
اسْمًا مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ^(١) ذَلِكَ فَاعْلَمْ
أَنَّهَا حَرْفٌ مُجَرَّدٌ لِلَّدَلَّةِ عَلَى الْخَطَابِ .

^(٢) وَسِمَّا الْكَافُ فِيهِ حَرْفٌ "إِيَّاكَ" ، الصَّحِيحُ
فِيهَا أَنَّهَا بِعِنْدِهِ "الْكَافِ" فِي "ذَلِكَ"^(٤) ، وَالْدَلِيلُ عَلَيْهِ

(١) في النسخة الكلمة غير واضحة ، ولعل الصواب ما ذكرته.

(٢) في النسخة " يكن " ولعل الصواب ما أثبتت.

(٣) في النسخة "والصحيح" بزيادة الواو.

(٤) قال ابن جني : " وحكي أبو بكر عن أبي العباس عن أبي الحسن
الـ"خفش ، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الـ"خفش:
أنه اسم مفرد مضرم لتغيير آخره كما تغير آخر المضمرات لا خلاف
أعداد المضمرات ، وأن " الكاف " في "إيَّاكَ" كالتي في "ذلك"
في أنه دلالة على الخطاب فقط مجردة من كونها علامة للمضمير ،
ولا يجوز أبو الحسن فيما حكي عنه "إيَّاكَ" وإيَّا زيد وإيَّاى ولئا
الباطل " سر صناعة الإعراب ٣١٣/١ ، وانظر شرح المفصل
٤٨/٣ فما بعدها .

أَنَا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَضَعَ مَوْضِعَهُ اسْمًا ظَاهِرًا ، فَلَا يُقَالُ : " إِيَّا زَيْدٍ " كَمَا
لَا يُقَالُ : " زَادَ زَيْدٍ " . هَذَا هُوَ الَّذِي يَجِدُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ ، وَقَدْ
ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيَّينَ إِلَى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ " الْكَافُ " هَا هُنَا ضَمِيرًا وَفِي
مَوْضِعِ جَرِّ ، وَنَزَّلَ " إِيَّاكَ " مَنْزِلَةً " نَفِسِكَ " ^(١) ، فَقِيلَ لَهُ : لَوْ كَانَ
كَذِلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بَدْلٌ " إِيَّاكَ عَنَّتُ " : " إِيَّا زَيْدٍ
عَنَّتُ " . . / وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ : " إِنَّا بَلَّغْنَا
الرَّجُلَ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَّابَ " ^(٢) ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقَّقُونَ هُوَ

(١) هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ . قَالَ سِيبِوِيَّهُ " قَالَ الْخَلِيلُ : لَوْ
أَنْ رَجُلًا قَالَ : إِيَّاكَ نَفِسِكَ لَمْ أُعْنِفْهُ ؛ لَانْ هَذَا الْكَافُ
مُجْرُورٌ " اَنْظُرْ الْكِتَابَ ٢٧٩/١ ، وَسِرْ صَنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٣١٣/٢

(٢) حَكِيَ سِيبِوِيَّهُ عَنِ الْخَلِيلِ فَقَالَ : " حَدَثَنِي مِنْ لَا أُتَهِمُ عَنِ الْخَلِيلِ
أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : لَمَّا بَلَّغَ الرَّجُلَ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا
الشَّوَّابَ " الْكِتَابُ ٢٧٩/١ .

" وَأَوْردَ ابْنُ الْأَنْبَارِ أَنَّهَا رَوْيَةً شَافِذَةً لَا يَعْتَدُ بِهَا ، وَكَانَهُ
لَمَّا رَأَى آخِرَهُ يَتَغَيِّرُ كَتْفِيرُ الْمَضَافِ وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ أَجْرَاهُ مَجْرَاهُ .
شَمَ هَذَا الرَّوْيَةَ حِجَةً عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ اسْمُ مَظَهَرٍ خَصُّ بِالْإِضَافَةِ
إِلَى الْمَضَمَراتِ لَا نَهُ أَضَافُ " إِيَّاهُ " إِلَى " الشَّوَّابَ " وَهُوَ اسْمٌ
مَظَهَرٌ ، وَالَّذِي يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ مَظَهَرٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ
كَذِلِكَ لَوْجَبَ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يُقَالَ : ضَرَبَ إِيَّاكَ كَمَا يُقَالَ ضَرَبَتْ
زَيْدًا ، فَلَمَّا لَمْ يَجِزْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ مَظَهَرٌ " .
انْظُرْ إِلَيْ النِّصَافِ ٦٩٢/٢ ، وَالْتَّبَصَرَةُ وَالْتَّذَكْرَةُ ٥٠٤/١ .

تَرَكُ الْأَخْرِيَّهُ لِشُذُونَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ ، وَسَلَكَ الْكُوفِيُّونَ فِيهِ
مَسْلَكًا آخَرَ ، فَقَالُوا : إِنَّ "الْكَافَ" هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ،
كَمَا يَكُونُ إِذَا قُلْتَ : "رَأَيْتُكَ" ، وَ"إِيَّا" عِمَادُ لَهُ حَتَّى يُمْكِنَ الْلَّفْظُ بِهِ
مُقدَّمًا (١) . وَهَذَا قَوْلٌ قَرِيبٌ مِنَ الصَّوَابِ .

[لَدُنْ]

(لَدُنْ) فِيهِ لُغَاتٌ : "لَدُنْ" وَ"لَدَى" وَ"لَدْ" (٢) ،
وَهُوَ فِي مَعْنَى "عِنْدَ" (٣) ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : * مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا * (٤) ، وَيُقَالُ : "مِنْ لَدُنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ" فَيَكُونُ الْمَعْنَى :
مِنْ عِنْدِ وَقْتِ الصَّلَاةِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) "إِيَا" وَمَا يَتَصلُّ بِهَا مِنْ ضَمَائِرٍ هَلْ لَهَا مَحْلٌ مِنَ الإِعْرَابِ ؟
هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خَلَافِيَّةٌ بَيْنَ النَّحَاةِ . فَالْبَصَرِيُّونَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ "إِيَا"
هِيَ الضَّمِيرُ وَمَا يَتَصلُّ بِهَا مِنَ الْكَافِ وَالْهَاءِ وَالْيَاءِ حُرُوفٌ لَا مَحْلٌ
لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ . وَالْكُوفِيُّونَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَا يَتَصلُّ بِهَا مِنَ الْكَافِ
وَالْهَاءِ وَالْيَاءِ ضَمَائِرٌ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ ، وَ"إِيَا" عِمَادُ لَهَا .

انْظُرْ أَدْلِتُهُمْ فِي الإِنْصَافِ الْمَسْأَلَةَ (٩٨) ٦٩٥/٢

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَّةِ لِلرَّضِيِّ ١٢٣/٢ ، وَالْهَمْعَ ٢١٦/٣

(٣) انْظُرْ إِيَاضَاحَ فِي عَلَلِ النَّحْوِ ١٣٩ ، وَشَرْحَ الْمَفْصِلِ ١٢٢/٢

(٤) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ : ٨٠

٢٢ - فَإِنَّ الْكُثُرَ أَعْيَانِي قَدِيمَةً وَلَمْ أُقْتَرْ لَدُنْ أَنِّي غُلَامُ^(١)

المعنى : مِنْ لَدُنْ كَوْنِي غَلَامًا ، وَحَقْهُ إِلَاضَافَةُ أَبْدَا بَكَ

"عِنْدَ " سَوَاءٌ^(٢)

(١) البيت لعمرو بن حسان من بني الحارث بن همام (ترجمته في معجم الشعراء ٢٣٢) ، وهو في إصلاح المنطق ٣٣ ، ١٦٢٠ ، ٣٦٤ ، والآمالي الشجرية ٢٢٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٢ ، والخزانة ١١٢/٢

" قال صاحب الصحاح : الْكُثُر - بالضم - من المال : الكثير، يقال : مَا لَهُ قُلُّ وَلَا كُثُر وقال في (قتر) : وأتقى الرجل : افتقر ، وقال في (عَسِيٍّ) : عييت بأمرِي ، إذا لم تهتدى لوجهه ، وقال : يقول : كت متوسطاً لم افتقر فقرًا شديدًا ولا أُمكّنني جمع المال الكثير ، وبروى " أهاناني " أى أذلني وأخضعني انتهى .

والشاهد في البيت على أن " لدن " إذا أضيفت إلى الجملة كانت ظرف زمان .

(٢) " لدن " هي لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، وهي مبنية - عند أكثر العرب - لشبيهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً . وهو الظرفية ، وابتداء الغاية - وعدم جواز إلأ خبار بها وضها ، ولا يبني عليها المبتدأ بخلاف " عند " و " لدى " فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ، ويبني عليهما المبتدأ ، والغالب اقترانها بـ " مِنْ " نحو " وَعَلَيْهَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا " و " هَبْ لَنَا مِنْ لَدُنَّكَ " ، وقد تضاف إلى جملة فتكون عندها ظرف زمان نحو :
====

فَأَمَا قَوْلُهُمْ : " لَدُنْ غُدوةٌ فَإِنَّهُمْ قَدْ خَصُوا " غُدوةً " مِنْ بَيْنِ
الْأَسْمَاءِ كُلَّهَا بِحُكْمِ مَعْنَاهُ ، وَهُوَ أَنْ نَصِيبُهَا بِهِ (١) ، وَقَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ :
لَهُ مَعْنَى غُدوةٍ حَالٌ لَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا ، وَهُوَ أَنْ شُبِّهَ النُّونُ فِيهِ بِالْتَّنِيَّةِ
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا قُلْتَ : " هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا " وَهُوَ شَيْءٌ نَادِرٌ غَرِيبٌ
يُقَاسُ الشَّوَادُ مِنْ الْحَكَامِ أَبْدًا عَلَيْهِ (٢) .

هَذَا وَغُدوةً " اسْمُ عَلَمٍ فِي كَلَامِهِمْ ، يُقَالُ : " خَرَجْتُ غُدوةً " .
بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِثْلَ " طَلْحَةَ وَحْمَزَةَ " فِي امْتِنَاعِهِ مِنَ
الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيَّةِ . وَإِنَّمَا نُونَهَا هُنَا خُصُوصًا ؛ لِيُظَهِّرَ مَا أَرَادُوهُ
مِنْ / تَنْزِيلِ " لَدُنْ " مَنْزِلَةً مَا يَعْمَلُ النَّصْبَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَسْوَ
لَمْ يُنَوِّنُوا فَقَالُوا : " لَدُنْ غُدوةً " لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِ" لَدُنْ " ؛
لَا مَا لَا يَنْصِرِفُ يَكُونُ لَفْظُهُ فِي حَالِ الْجَرِّ كَلْفَظٍ (٣) الْمَنْصُوبِ .

صَرْبِعُ غَوَانِ رَاقِهِنَ وَرَقَسَةُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَسُودُ الذَّوَائِبِ

أَمَا " عَنْدَ " فَلَا تَضَافِ إِلَى مَفْرُدِهِ !

انظر الايضاح في علل التحو ١٣٩ فما بعدها ، وشرح المفصل ١٢٢/٢ ،
ومغني اللبيب ١٥٦ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل على الْأَلْفِيَّةِ ٦٢/٣ ،
والهمج ٢١٦/٣

(١) اختار ابن مالك النصب على التمييز ، وقيل : هي خبر لكان المحدثة
ويجوز فيها الجر ، وهو القياس ، ونصبها نادر في القياس ، وحكى
الковيون الرفع في " غدوة " بعد " لدن " بكان المحدثة ، والقدير
" لدن كانت غدوة " . انظر شرح ابن عقيل على الْأَلْفِيَّةِ ٦٩/٣ ،
وشرح المفصل ١٠٢/٤ ، والهمج ٢١٩/٣

(٢) انظر الكتاب ٢١٠/١ ، والنقل بالمعنى ، والفاخر لوحدة ٤٢٠/١ .

(٣) في النسخة " كالفظ " تحريف .

"فصل"

[في الضمير المستتر]

في المستكِن إنما كان الضمير لا زماً في هذه إلا ربيعة التي هي : "إفعل ، وأفعل ، ونفعل ، وتفعل" من حيث كانوا جعلوا هذه الصيغ لا تصلح للاسماء الظاهرة^(١) ، وكان "إفعل" لا يكون أمراً إلا للمخاطب ، و "أفعل" ، و "نفعل" لا يكونان حديثاً إلا عن المتكلم ، و "تفعل" إذا كان التاء للخطاب لا يكون حديثاً إلا عن المخاطب ، وإنما كان يتصور أن تخلو من هذه الضمائر أن لو كان يجوز أن يقال "إفعل" "ويراد به أمر غائب كما يكون" ليُفْعَل ، وكان إذا رفعت به ظاهراً فقلت : "ليُفْعَل زيد" من أن يكون فيه ضمير .

و جملة الأمر أن الفعل إنما يخلو من الضمير إذا رفعت به ظاهراً ، فإذا كان لا يصح رفع الظاهر به فمن الضرورة أن يكون فيه ضمير . وما عدا هذه إلا ربيعة فإنه يكون للغيبة ، فإذا رفع به الظاهر خالاً من الضمير ، فإذا تقدم ذكر الظاهر جعل ضميرة في سره كقولك : "زيد ضرب" .

(١) الضمير المستتر على ضربين "لا زم ، وغير لازم" ، والمراد باللازم أن لا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذات العلامة ، وغير اللازم ما يستكِن في الصفة نحو قولك : "زيد ضارب" لأنك تستنده إلى المظاهر أيضاً وإلى المضمر البزار انظر شرح المفصل ٠١٠٩/٣

”فَصَلٌ“

الجُزُءُ الْوَاحِدُ لَا يُفِيدُ ، فَلَوْ قُلْتَ : ”رَيْدٌ“ وَلَمْ تَضْمِ إِلَيْهِ فِعْلًا
أَوْ اسْمًا آخَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ^(١) ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ / إِنْ ذَكَرْتَ
فِعْلًا فَقُلْتَ : ”ضَرَبَ“ وَلَمْ تَضْمِ إِلَيْهِ اسْمًا وَلَمْ تُقْدِرْ فِيهِ ضَمِيرُ الشَّيْءِ ، لَمْ
يُقْدِرْ وَكَانَ يَمْنَزِلُهُ صَوْتٌ تُصَوِّتُهُ . وَأَنْتَ تَرَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِذَا سَمِعُوا
هَذَا أَنْكَرُوهُ وَظَنُّوا أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَعَانِي الْكَلِمِ الَّتِي أَرَادَهَا وَاضْعُ
اللُّغَةِ ؛ وَالسَّبِبُ فِي دُخُولِ هَذِهِ الشُّبُهَةِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَحْصُلُونَ مِرَادَنَا
بِالْفَائِدَةِ ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْمِرَادَ بِهَا مَا يَسْتَغْيِدُهُ الْمُخَاطَبُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ،
وَمَعَانِي الْكَلِمِ الْمُفَرَّدِ تَكُونُ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ كَمَا تَكُونُ مَعْلُومَةً لِلْمُتَكَلِّمِ ؛
لَا نَّمِنْ شَرْطَ الْمُتَخَاطِبَيْنِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِمَعَانِي أَوْضَاعِ اللُّغَةِ الَّتِي يُكَلِّمُ
بِهَا الرَّجُلُ صَاحِبَهُ مُشْتَرِكًا بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خَطَابٌ ، أَلَا
تَرَى أَنَّهُ إِنْ نَطَقَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ مَعَ مَنْ لَا يُحِسِّنُ الْعَرَبِيَّةَ أَصْلًا بِالْفَاظِ
مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَطَابًا لَهُ !

وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْفَائِدَةَ تَحْصُلُ مِنَ التَّأْلِيفِ ، وَلَيْسَ كُلُّ
كَلِمَتَيْنِ يَكُونُ فِيهِنَا تَأْلِيفًا ، إِنَّمَا يَكُونُ التَّأْلِيفُ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْإِسْمِ ،

(١) قال ابن الخشاب ”قال صاحب المختصر : اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا اختلف منها اثنان فأفادا نحو ”خرج زيد“ سمي كلاماً وسمى جملة .
انظر المرتجل ٣٤٠ ، والجمل للجرجاني ٤٠

كَوْلَكَ : " زَيْدٌ مُنْطِلِقٌ " ، وَالْفِعْلُ وَالْأَسْمَ ، كَوْلَكَ : " خَرَجَ زَيْدٌ " .
 وَمَا عَدَا ذَلِكَ كَانَ الاِتِّلَافُ مُمْتَنِعًا فِيهِ ، فَلَا يَأْتِلُفُ الْفِعْلُ مَعَ الْفِعْلِ ،
 وَلَا الْفِعْلُ مَعَ الْحَرْفِ بِمِثْلِ أَنْ تَقُولَ : " مَا خَرَجَ " وَلَا تَنْوِي فِيهِ ضَمِيرًا ،
 وَلَا الْحَرْفُ مَعَ الْأَسْمَ نَحْوَ : " إِنْ زَيْدًا " / أَوْ " هَلْ زَيْدٌ " ٩١/ب
 ثُمَّ لَا تُقْدِرُ ضَمَّ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ إِلَيْهِ ، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ " يَا عَبْدَ اللَّهِ " ،
 وَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا حَقَّقْتَ لَمْ يَكُنْ اِتِّلَافُ حَرْفٍ مَعَ اسْمٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَبَبَتِ
 الْفَائِدَةِ فِي قَوْلِنَا : " يَا عَبْدَ اللَّهِ " إِنْ فِيهِ مَعْنَى : أَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ ،
 وَأُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَأَدْعُ عَبْدَ اللَّهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا نَابَ " يَا " عَنِ الْفِعْلِ
 وَقَامَ مَقَامُهُ صَارَ لِذَلِكَ كَانَهُ الَّذِي حَصَلَتْ بِهِ وَبِالْأَسْمِ الْفَائِدَةُ ، هَذَا
 وَإِنَّهُ لَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِذِكْرِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْلِ دَلَالَتِهِ عَلَى جُمْلَةِ
 مِنَ الْكَلَامِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ : هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ لَا " .
 الْفَائِدَةُ حَاصِلَةٌ هَاهُنَا ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِنَفْسِي مَا وُضِعَ لَهُ " لَا " ؛ وَلَكِنْ
 لَا " جَلِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا لِلنَّفِي ثُمَّ جَاءَ فِي جَوَابِ اسْتِفْهَامٍ فُلِمْ أَنَّ الْمُجِيبَ
 بِهَا قَدْ نَوَى فِي نَفْسِهِ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهَا ، وَأَنَّهُ قَصَدَ نَفْيَهَا ، فَإِذَا
 قَالَ : " هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ ؟ " فَقَالَ الْمُجِيبُ : " لَا " . عِلْمَ أَنَّهُ أَرَادَ :
 لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ ، ثُمَّ جَعَلَ " لَا " دِلِيلًا عَلَيْهِ ٢٠)

(١) وهذا الاشارة مطردا الإفادة . انظر إلى سيف الصاح ص ٩ ، والهمس ٣٢/١ (الكويت) .

(٢) انظر الفاخر لوحدة ٢٤٠/ب ، ٢٤١/أ حيث تتضح إفادة البعل من شرح الجرجاني .

[الجمل التي لها موضع من الإعراب، والتي ليس لها موضع من الإعراب]

الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب حتى تقع موقعاً يصح وقوع المفرد فيه، وموضع ذلك هي التي عدناها^(١)، فإذا رأيتها في غير تلك الموضع فاعلم أنها عاربة الموضع من الإعراب.^(٢)

ومن الواضح في ذلك "الصلة" فإذا قلت : "جاءني الذي أبوه منطلق" لم يكن ليهذا الجملة موضع من الإعراب؛ وذلك لأن الصلة لا تكون / إلا جملة، ولا يقع فيها المفرد البتّة، وإذا لم يتصرّر أن يكون في موضع مفرد لم يتصرّر تقدير إعراب فيها^(٣)؛ لأن الإعراب يكون للمفرد.

واعلم أن الجملة إذا وقعت^(٤) موضع الحال فإنها تجيء مرة مع الواو وأخرى بغير الواو.

(١) يقصد في الجمل ص ٤٠ قال "والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع، أحدها خبر المبتدأ، والثاني خبر كان وأخواتها .. والثالث خبر إن وآخواتها .. والرابع في المفعول الثاني من باب ظنت واخواتها ، والخامس في صفة النكرة .. والسادس الحال".

(٢) وقد أتي الجرجاني بمثال واحد لكل من الجمل التي لها محل من الإعراب ، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب كما سترى .

(٣) انظر شرح المفصل ١٣٩/٣ .

(٤) في النسخة "وقع" تحريف .

فِي شَالُ الْأَوَّلِ : " جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَلَمَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَرَأَيْتُ
 زَيْدًا وَهُوَ يُعْلِمُ الْحَدِيثَ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ " (١)
 وَمِثَالُ الثَّانِي : قَوْلُكَ : " أَتَانِي زَيْدٌ يَعْدُو بِهِ فَرَسُهُ " (٢)
 وَكَقُولٍ [أَبِي] دُؤَادٍ : (٣)
 ٢٣ - وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيجٌ (٤)

(١) الجملة الحالية هنا اسمية وقد تضمنت الواو والضمير. انظر شرح المفصل ٦٥ ، وشرح الكافية للرضي . ٢١١/١

(٢) الجملة الحالية هنا فعلية فعلمها مضارع مثبت فاستغنلت عن الواو تنزيلاً للمضارع منزلة اسم الفاعل في عدم احتياجه إلى الواو ، بل لا بد من الضمير . انظر دلائل الإعجاز ٢٠٤ ، وشرح

الكافية للرضي ٢١٢/١ ، والصفوة الصافية ٤٩٢/٢

(٣) إِضْرِيجٌ فَائِقةٌ يوجِبُهَا المُعَوَّفُ وأبُودُؤادُ الإِيَادِيُّ هو جارية بن الحاج ، شاعر قديم من شعراء الجاهلية ، كان وصافاً للخيل ، وأكثر أشعاره في وصفها . انظر ترجمته في المؤتلف والمختلف ١٦٦ ، والشعر والشعراء ٢٤٣/١ ، والاغاني ٣٢٦/١٦

(٤) البيت في ديوان أبي دواد ٢٩٩ ، ودلائل الإعجاز ٩١ ، ٢٠٥ ، ٥٩٢ ، والاغاني ٣٢٦/١٦ ، واللسان ٣٢٦/٢ (ضرج) . أَحْوَذِي : حفيظ سريع العدو ، ذُو مَيْعَةٍ : ذو نشاط في حضره وعدوه ، إِضْرِيج : جوار كثير العرق وهو ما يحمد في الخيل . والشاهد فيه مجيء الجملة الحالية " يُدَافِعُ رُكْنِي " فعلية بغير الواو .

وفي النسخة كتب التاسخ كلمة " مسرع " تحت كلمة " إِضْرِيج " .

"يَعْدُو بِهِ فَرْسَهُ" حَالٌ، وَكَذِلِكَ "يُدَافِعُ رُكْنِي" . . . إِلَى آخِرِ
البَيْتِ؛ لَا نَجْمِيعَ^(١) جُمْلَةً وَاحِدَةً.

وَفِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، وَهُوَ أَنَّا نَرَاهُمْ يَعْدُونَ فِي
مَسَأَلَةِ الْحَالِ مَسَائِلَ لَيْسَ مَعْنَى الْحَالِ فِيهَا مَا أَصْلُوهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ
قَدْ أَصْلُوا فِي الْحَالِ أَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ، وَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "جَاءَنِي
زَيْدٌ رَاكِبًا" كُنْتَ أَخْبَرَتَ عَنْ "زَيْدٍ بِالرُّكُوبِ"، كَمَا أَخْبَرَتَ عَنْهُ
بِالْمَعْنَى^(٢)، وَأَصْلُوا أَيْضًا أَنْ حَدَّ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِـ"كَيْفَ"
شَمَّ إِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي أَثْنَاءِ مَا يَجْعَلُونَ الْجُمْلَةَ فِيهِ حَالًا جُمْلًا مِنَ الْكَلَامِ
لَا يُتَصَوِّرُ هَذَا الَّذِي أَصْلُوهُ فِيهَا.

تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مِثْلِ "خَرَجْتُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ" ،
وَقَوْلُ النَّابِغَةِ :

٢٤ - كَانَ رَحْلِي ، وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسِ وَحْدِ^(٣)

(١) في النسخة «الجمع»، ولعل الصواب ما أثبتت.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٢١٣ ، وشرح المفصل ٠٦٤/٢

(٣) انظر ديوان النابغة الذبياني ٢٩ ، ورواية الديوان :

* يَوْمُ الْجَلِيلِ *

وَهُوَ فِي الْأَمْلَى الشَّجَرِيَّةِ ٢٢١/٢ ، وَالخَصَائِصِ ٣/٢٦٢ ، وَشَرح
المَفْصِلِ ٦/٦ ، وَالْأَغْانِيِّ ١١/٣٤ ، وَالخِزَانَةِ ٣/١٨٧ عَرْضاً .
وَزَالَ النَّهَارُ : انتَصَرَ ، وَالْجَلِيلُ : وَابِرٌ قَرْبَ مَكَةَ ، وَالْمُسْتَأْنِسُ : الَّذِي
ذَهَبَ تَوْحِشَهُ ، أَيْ اطْمَانُ . أَوْ هُوَ الْعَبْرُ لِلشَّيْءِ الْمُطْمَئِنِ لِهِ ،
وَحْدِهِ : أَيْ مُنْفَرِدٌ .

وَالشاهدُ فِيهِ مجيءُ الجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ "وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا" .
مُسْبَوْقَةُ بُوَاوِ الْحَالِ . وَفِي النَّسْخَةِ "الْخَلِيل" "تَصْحِيفٌ" .

/ إِنَّ الْوَاوَ لِلْحَالِ ، وَإِنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ مَعَ عِلْمِنَا أَنَّ قَوْلَنَا : / ٩٢ بـ

"والشَّمْسُ طَلَعَتْ" "الشَّمْسُ" لَا تَكُونُ خَبَرًا عَنْ "رَبِّي" ، وَلَا هَيَّأَهُ فِيهِ تَكُونُ جَوَابًا لِـ"كَيْفَ" . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُقْسِمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا قِسْمَيْنِ : يَكُونُ مَعْنَى الْحَالِ فِي أَحَدِهِمَا مَعْنَى الصَّفَةِ وَالْمَهِيَّةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا إِلَّا نَسَانُ كَالذِّي أَرَادُوهُ حَيْثُ قَالُوا فِي "كَيْفَ" "إِنَّهُ سُوءٌ عَنِ الْأَهْوَالِ" . وَفِي الْآخِرِ مَعْنَى الْوَقْتِ ، كَقَوْلِنَا : "خَرَجْتُ فِي حَالٍ طَلْوَعِ الشَّمْسِ" . وَهُمْ بِالاِتِّفَاقِ قَدْ خَلَطُوا أَحَدَ الْقِسْمَيْنِ بِالْآخِرِ . وَالْتَّحْقِيقُ مَا ذَكَرْتُ .

وَاعْلَمُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ حَالًا أَنْ تُغَيِّرِي "الْوَاوَ" فِيهَا فِي بَعْضِ الْكَلَامِ عَنِ ذِكْرٍ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى ذِي الْحَالِ^(١) ، مِثَالٌ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٢٥ - خَرَجْتُ وَالْوَطْءُ خَفِيٌّ كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْنِيِّ الْأَرْقَمِ^(٢)

قَوْلُهُ : "وَالْوَطْءُ خَفِيٌّ" حَالٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ ، إِلَّا أَنَّهُ حَسَنٌ مِنْ حَيْثُ عِلْمٌ أَنَّهُ أَرَادَ الْوَطْءَ مِنْهُ لَا الْوَطْءَ عَلَى الإِطْلَاقِ .

(١) انظر المرتجل ٣٤٣ ، وشرح المفصل ٦٥/٢

(٢) البيت لـإسماعيل بن يسدر ، وهو في دائرة الإعجاز ٤٨، والآيات ٤١٧، ٤١٨.

والشاهد فيه : مجيء الجملة الحالية "الوطء خفي" وقد أغنت "الواو" فيها عن ضمير يعود إلى صاحب الحال .

وَمِثْلُ هَذَا أَن تَقُولَ : "رَأَيْتُ زَيْدًا وَالفَرْسُ مُلْجَمٌ" فَيَسْتَقِيمَ مِنْ حِيثُ تَعْلَمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ "وَفَرَسُهُ مُلْجَمٌ" ، وَلَوْ أَسْقَطْتَ "الوَاوَ" فَقُلْتَ : "خَرَجْتُ الْوَاطُءُ خَفِيًّا" ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرْسُ مُلْجَمٌ" لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ "الوَاوَ" هِيَ الَّتِي تُنْبِيُّ عَنِ إِرَادَةِ الدَّكْرِ فِي الْمَعْنَى ، وَأَنَّكَ أَرَدْتَ "فَرَسَهُ" ، وَأَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ "وَطَاءُهُ" ، وَلَيَسْ يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَهَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ / تَخْلُوُ^(١) الْجُمْلَةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذِكْرٌ يُعْلَمُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى كَمَا فَسَرَرَنَا ، وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِذَا أُرِيدَ بِالحَالِ التَّوْقِيتُ ، كَمِثْلِ "خَرَجْتُ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ" ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ عَلَى التَّوْقِيتِ لَمْ يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ ذِكْرٌ يَعُودُ إِلَى ذِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ صَفَةً لَهُ ، وَلَا يَكُونُ الْقَصْدُ بِالْجُمْلَةِ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ مِنْ ذِي الْحَالِ وَهُوَ صَفَةٌ كَذَا ؛ لِأَنَّ طَلُوعَ الشَّمْسِ لَا يَكُونُ هَيَّةً لِلْخَارِجِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

هَذَا آخِرُ الْمَلَءِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ . فَرَاغَ مِنْ تَحْرِيرِهِ وَتَدْبِيرِهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَقَتَ الْضُّحَى الْعَاشرِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنةَ سِتِّ وَتِسْعِينَ وَخَمْسِ مَائَةٍ . رَحِمَ اللَّهُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ وَدَعَا لِكَاتِبِهِ وَلِصَاحِبِهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرُّضْوانِ . آمِينَ وَبَّالْعَالَمِينَ .

(١) في النسخة "يخلوه" تحريف .

الفَهَارسُ

١ - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٧٠	٢٦	(اهدا الصراط المستقيم . صراط الذين)	الفاتحة
٢٤٧	٦٨	(ادع لنا ربك يبيّن لنا ماهي)	البقرة
٨٤	١٤٣	(وإن كانت لكبيرة)	=
		(إن تبدو الصدقات فنعمًا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم)	=
٢٩٠ / ٢٤٨	٢٧١	(كل آمن بالله)	=
٢٦٠	٢٨٥	(أني لكي هذا)	آل عمران
٢٣٧	٣٢	(من أنصارى إلى الله)	=
١٧٠	٥٢	(مافعلوه إلا قليلاً (١) منهم)	النساء
١٠٦	٦٦	(إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما)	=
٢٧٩	١٣٥	(فيما نقضهم ميثاقهم)	=
١٠٨	١٥٥	(وجعلكم ملوكاً)	المائدة
٦٢	٢٠	(إني أريد أن تبوا بأشيائكم ف تكونوا من أصحاب النار)	=
٢٩٠	٢٩	(وحسبوا ألا تكون فتنة)	=
٨٦	٢١	(هدياً بالغ الكعبة)	=
٣١٥ / ٣١٤	٩٨	(وجعل الظلمات والنور)	الأنعام
٦٢	١	(وكذلك زين ل كثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم (٢))	=
٢٢٦	١٣٢	(تمامًا على الذي أحسن)	=
٢٤٣ / ١٠٩	١٥٤	(فاذن موءذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين)	الاعراف
٨٢	٤٤	(مهما تأتنا من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بموجب منين)	=

(١) بمنصب (قليلاً) قراءة .

(٢) بخض (شركائهم) قراءة .

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٤٩	٢٣	(ما كان الله ليغذ بِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)	الأنفال
٢٤٩/٣٠	١١٨	(ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ)	التوبه
١٥٦	١٢٣	(وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غُلْظَةً)	=
٨٧	١٠	(آخِر دُعَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (١)	يونس
١٥٥	٥٨	(فِي ذَلِكَ فَلَتَفَرَّحُوا)	يونس
٢٢	٨٢	(وَاسْأَلُ الْقَرْيَةَ)	يوسف
١٧٨	٨٥	(تَالَّهُ تَفْتَوْهُ تَذَكِّرِيُوسُفُ) (إِنَّهُ مَنْ يَتَقَبَّلُ وَيَصْبِرُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)	يوسف
٢٩٠	٩٠	(هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْيَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظَّلَمَاتُ وَالنُّورُ)	الرعد
١٩٠	١٦	(إِنَّ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَنْزُولِ مِنْهُ الْجَبَالُ)	ابراهيم
٨٤	٤٦	(مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا)	إِسْرَاءٌ
٣٤٠	٨٠	(وَكُلُّهُمْ بَاطِنُ ذِرَاعِهِ بِالْوَصِيدِ)	الكهف
١٩٦	١٨	(شَمْ لَنْزَعْنَ مِنْ كُلِّ شِيعَةِ أَهِمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِيًّا)	مریم
٢٥٥/٢٥٤	٦٩	(وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جَذْوَعِ النَّخْلِ)	طه
١٢١	٢١	(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنِ الْأَوْثَانِ)	الحج
١٦٨	٣٠	(أَهْذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)	الفرقان
٢٤٣	٤١	(كُلُّ آتُوهُ دَآخِرِينَ)	النمل
٢٦٠	٨٧	(وَيَكَانُ اللَّهُ يُبَسِّطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْنَا لِخَسْفِ بَنا وَيَكَانُ لَا يَفْلُحُ الْكَافِرُونَ)	القصص
٢١٩	٨٢		

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
		(وَإِنْ تُصِّبُهُمْ سُيئَةً بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يُقْنَطُونَ)	الروم
١٧١	٣٦	(مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُسْكُنَ لَهَا)	فاطر
٢٣٣	٢	(لَقَدْ ظَلَمْتُكَ بِسُوءِ الْعِصَمِ إِلَى نَعْجَاجِهِ)	ص
٢٠٢	٤٩	(لَا يَسْأَمُ إِنْسَانٌ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)	فصلت
١٤	٣١	(أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)	الْحَقَاف
٢١١	٤	(فَضَرَبَ الرَّقَابَ)	محمد
		(وَكُمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تَغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا)	النَّجَم
٣٢٢	٢٦	(يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيمَانَكُمْ)	المتحنة
١٧٠	١٤	(مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)	الصف
٢٠	٣	(مِنْ أَنْبَأْكَ هَذَا)	التحریم
٢٦٥	١٣	(فَإِذَا نَفَخْنَا فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً)	الحَمَّة
٨٦	٢٠	(عَلِمْ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيًّا)	الْمَزْمُل
٨٦	٥	(أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ)	الْبَلْد
٢٠٥	١٤-١٥	(أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغِبَةٍ . يَتِيمًا زَانِقَرِيَةً)	الْبَلْد
١٧٨	٩	(لَقَدْ أَفْلَحَ مِنْ زَكَاهَا)	الشمس
		(فَأَمَّا الْيَتَيمُ فَلَا تَقْهِرْ . وَأَمَّا السَّائلُ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بَنْعَمَةُ رَبِّكَ فَحَدَثْ)	الضحي
١٩٢	١١-١٠-٩	(لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٌ كَازِبَةٌ خَاطِئَةٌ)	العلق
٢٢٢	١٧-١٥	(حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ)	القدر
١٤٥	٥	(وَالْعَصْرُ إِنَّ إِنْسَانًا لَفِي خَسْرٍ)	العصر
٢٤٢	٢-١		

٣ - فهرس الحديث

الصفحة

٨١

جاء في الخبر أن النبي صلى الله عليه [وسلم]

" سبق بين الخيل فأتى فرس له سابقاً "

*

٣ - فهرس الـ المثال

١٧٤

استنت الفصال حتى القرعنى

٢٥١

بعد اللتيا والتي

١٤١

تسمع بالمعيدى خير من أن تراه

٤ - فهرس الأقوال المأثورة والمناذج النحوية

الصفحة

١٦١	أتاك إذا أحمر البسر
٢٥٨	أجمعون أكتعون
٢٢٦	أخذته بدرهم فصاعداً
٣٣٩	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب
١٤٦	أسلمت حتى أدخل الجنة
٥٥	أغدَ البعير
١٢٤	أكلت السمكة حتى رأسها
٢٦٣-١٩٩	أكلوني البراغيث
٢٢٢	الاًمير شـ الوزير ، والاًبـ شـ العـ
٢٤٢	أهلـك الناسـ الدينـارـ والـدرـهم
١٢٢	ترـبـ الكـعـبة
٩٨	جاءـ البـرـدـ وـالـطـيـالـسـةـ
٢٨٠	جالـسـ الحـسـنـ أوـابـنـ سـيـرـينـ
٢٥٩	حسنـ بـسنـ وجـائـعـ نـائـعـ
٢٤١	رـبـهـ رـجـلـ
٢١٠	روـيدـ نـفـسـهـ
٢١٥	شتـانـ بيـنـ زـيدـ وـعـمـروـ
٢٠٦	عجبـتـ منـ ضـربـ زـيدـ عـمـراـ ومنـ دقـ القـصـارـ الثـوبـ
٢٢١	عليـهـ رـجـلـ لـيـسـيـ
٢١٠ ٢٠٩	عـمـرـكـ اللـهـ
٢٩٢	فلـانـ لـغـوـبـ جـاءـتـهـ كـاتـبـيـ فـاحـتـقـرـهـاـ
١٢٤-١٢٣	قدـمـ الحاجـ حتـىـ المشـاةـ

الصفحة

٢٩٢	كظهر المجن
٢٣	كفى بزید رحلاً
١٠١	كل رجل وضيغته
١٠١	كل طير وشكله
١٥٠	لا تأكل السمك وتشرب الليمون
١٦٢	لا تدن من الاُسد فیأكلك
١٥٥	لتعن ب حاجتي
٣٤٢	لدن فدوة
٩٩	لو تركت الناقة وفصيلها
٢٤٣	ما أنا بالذى قائل لك شيئاً
١٢٣	مات الناس حتى الانبياء
٢٦٥	مضى أمن الداير
٢٢٩	هو ثبت الغدر
٣١٢	هو حدیث عهد بالوجع
١٢٣	يا آيها الرجل ذا الجمة

٥ - فهرس الاشعار

(روي الباء)

الصفحة	الشاعر	البحر	الباء المفتوحة :
١٤٣	المتنبي	وكلا لقي الدينار صاحبـ	
٢٥٦	= = =	في ملکه افترقا من قبل يصطحبها بسيط	وتفحيط الا رض منها حيث حل بها
٢٤٩	—	وتحسد الخيل أيها ركبا	يسر العراء ما ذهب الليلـ
٣٢١	الحارث بن ظالم	وكان ذهابهن له ذهابـا وافر	فما قومي بثعلبة بن سعـ
١٠٢	الكميت بن زيد	ولا بغارة الشعر الرقابـا	مالـي إلا كلـ أحمد شيعـة
٥٠	هدبة بن خشرم	ومالي إلا مشعب الحق مشعب طويل	الباء المضمومة :
		بنهم جون الربابـ سكوبـ طـ	الباء المكسورة :
			عسى الله يغـني عن بلـاد ابن قادرـ

الصفحة

البحر الشاعر

(روى التاء)

الناء الساكنة :

ذکر تها آیانه — رجز حلفت ما حلفت — ۱۷۶

(روى الجيم)

الجيم المضمومة :

ولقد اغترى يدافع رکنی

أحونى ذو ميعة إضر يرج

الجيم المكسورة :

كأن أصوات من إيفالهن بنا

أواخر العيس أصوات الفواريج بسيط نو الرمة

(روي الدال)

الدال المفتوحة :

فِرْجِجَتْهـ ١ بِمَزْجَةٍ زَجُ الْقَلْوَصُ أَبِي مَزَادَةً مَجْزُوهُ الْكَامِلُ —

الدال المكسورة :

كأن رحلٍ ، وقد زال النهار بنا

بذى الخليل على مستأنس وحد

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسُلْمًا

عقوبة المتعبد

کامل عاتکہ بنت زید ۸۵

الصفحة

الشاعر البحر

(روي الراء)

الراء الساكنة :

شم زادوا أنهم في قوم

٥٣ طرفة بن العبد رمل نعم الساعون في الْأَمْرِ الْمُبْرَرِ

الراء المفتوحة :

ولذا ما تشاء تبعث منها

٣٣٠ كعب بن زهير خفيف مغرب الشمس ناشطاً مذعوراً

الراء المضومة :

فأصبحت أني تأتها تلتبس بها

٢٣٨ لبيد بن ربيعة طويل كلّا مركبيها تحت رجلك شاجر

يا زيرقان أخابني خلف

١٠٢ المخيل السعدي كامل ما أنت، ويبأبيك والفارسُ

الراء المكسورة :

وهل يدع الواشون إفساراً بيننا

٢٠٦ معدان الكلبي طويل وحفرأ لنا العاثور من حيث لا ندري

ولذا توعرت المسالك لم يكن

١٦٥ محمد بن المولى كامل منها السبيل إلى نداك بأوعز

لوبغير الماء حلقي شرق

١٨٢ عدي بن زيد رمل كنت كالغصان بالماء اعصارى

— — — — —

(١) علامة الاستفهام تعني أن البيت متanax في نسبة .

تابع الراء المكسورة :

سال تاني الطلاق إن رأتا مـا سـريـع الـعشـى ويـوم حـيـان أـخـى جـابرـى

لي قليلًا وقد جئتماني بنكسي
وي كأن من يكن له نشب يحب

سب ومن يفتقر يعيش ضرّ خفيفاً

(روى الضار)

الضار المضمومة :

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءِ قَيْسَ كَافَّةً

على الماء لا يدرى بما هو قابضٌ طويل

(روي العين)

العين الساكنة :

ر ب من أ نضجت غ يظاً ص در ه

قد تمنى لي موتاً لم يطمع

العين المفتوحة :

لقد علمت أولى المغيرة أنسني

كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا طويلا

تعدون عقر النيل أفضل مجددكم

بني ضوطري لولا الكعبي المقنعا

العين المضمومة :

وقائلة لي ما أشـ جـعـ ؟

فقلت : يضر ولا ينفع

فقلت : يضر ولا ينفعُ متقارب أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو ٢٤٨

الصفحة

الشاعر البحر

العين المكسورة :

- وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم
وكيف بتكليم الديار البلافسع
لا نسب اليوم ولا خلقة
اتسع الخرق على الراقسع
أنس بن العباس سريع (روي الفاء)

الفاء المضمومة :

- أمن رسم دار مربع و مصيف
لعينيك من ما الشؤون وكيف
(روي اللام)

اللام الساكنة :

- ضعيف النكبة أعداءه
يحال الفرار تراخي الأجل
— متقارب

اللام المفتوحة :

- عددت قشيراً إذ فخرت فلم أسا
بذاك ولم أزعك عن ذاك معزلا طويـل
النابفة الجعدي

اللام المضمومة :

- فما زالت القتلـى تتج دماءـها
بدجلة حتى ما دجلة أشكلـ
فهيـهـات هيـهـات العـقـيقـ وأـهـلهـ
وهـيـهـات خـلـ بالـعـقـيقـ تـواـصـلهـ

الصفحة

الشاعر البحر

تابع اللام المضمة :

في فتية كسيوف الهند قد علمنا
 أن هالك كل من يحْنَى وينتعل بسيط الاعشى
 أنتهون ولن ينهى ذوى شسط
 كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
 كم نالني منهم فضلاً على عدم
 إز لا أكاد من الإقثار احتمل

اللام المكسورة :

ألا رب يوم لك منهن صالح
 ولا سيما يوم بدارة جلجل طوبل امرؤ القيس
 غدت من عليه بعد ما تم ظمه ها
 تصل وعن قيص بيده مجهل
 ربما تكره النفوس من الا

سر له فرجة كحل العقال
 أمية بن أبي الصلت ٢٤٦

مزاحم العقيلي ١٨١

(روی الميم)

الميم المضمة :

ويأخذ بعده بذناب عيسى ش
 أجب الظهر ليس له سِنَامُ
 النابفة الذبيانى ٣١٨

ثبع الميم المضمومة :

فإن الكثرا عياني قد ي

٣٤١ عصرو بن حسان = ولم أقت لدن أني غلام

وإن أتا خليل يوم مسفبة

١٥٩ زهير بن أبي سلمي بسيط يقول : لا غائب مالي ولا حرم

وقد علوت قتود الرحل يسعفني

٢٩٦ يوم قد يديمة الجوزاء مسموم = علقة الفعل

خرجت والوطء خفي كما

٣٤٩ ينساب من مكفيه الأرقام سربع إسطبل بن يسار

العيم المكسورة :

حاشا أبي شوبان ، إن به

١١١ الجريح الأسدى كامل عن العلهاة والشتائم

بطل لأن ثيابه في سرحة

١٢١ يحذى نعال السبت ليس بتتوأم = عنترة بين شدار

ولقد شفى نفسي وأذهب سقمها

٢٢٠ قول الفوارس : ويك عنتر أقدم = = =

(روى النون)

النون المفتوحة :

يا حبذا جبل الريان من جبل

٢٢٢ جرير بسيط وحبذا ساكن الريان من كانا

البحر الشاعر

تابع النون المفتوحة :

يا رب غابطنا لو كان يعرفكم

لaci مباعدة منكم وحرمانا

النون المكسورة :

بثنين الزمي "لا" إِنْ "لا" إِن لزمه

علي كثرة الواشين أى معون طويل جميل بن معمر ٢٠١

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

بأبيض ماضي الشفترتين يمانى = **رجل من طيء** ٣٣٦

٢١٢ حي أمات و ميت أحيانسي كامل مخيم الراسبي

٦ - فهرس الأرجاز

الصفح

الشاعر

(روي الباء)

الباء المفتوحة :

٢٢٢ الحزن نابا والعقور كلبا روء بن العجاج

(روي التاء)

التاء الساكنة :

٢٩١ بل جوزتيها كظهر الجحفت سوء الذئب

التاء المكسورة :

٣٢٠ كوم الذرى وادقة سراتها عرو بن لجا

(روي الحاء)

الحاء المفتوحة :

٤٩ قد كار من طول البلى أن يصحا روء بن العجاج

(روي الدال)

الدال المضمومة :

٣٠١ إذا الرجال كثرت أولادها زربن حبيش
وجعلت أمراضها تعترافها
فهي زروع قد دنا حصارها

الشاعر

الدال المكسورة :

الزاى المكسورة :

- يا أيها الجاهل ذو التنزي رؤبة بن العجاج (روي الميم)

الميم المكسورة :

- يصحون عن كالبر المنهمم العجاج
ليوم روع أو فعال مكرم ابو الأخزى الحمانى
(روى النون)

النون المكسورة :

- الحق بطن بقرا سمى—— حميد الاًرقط
(رويٌ الْهَاءُ)

الهاء المفتوحة :

- واها لريا ش واها واهـا
أبو النجم العجلـي
ياليت عينيهـا لنا وفاـهـا
بـشـن نـرضـي بـه أـبـاهـا

٢ - فهرس أنساق الأبيات

الصفحة	القائل	البحر	
٢٨١	المتنبي	طويل	- أذا الغصن أُم زا الدعص أُم أنت فتنة
١٤١	طرفة بن العبد	طويل	- ألا أيهذا اللائمي أحضر الوعا
٢٢٥	عمرة الخشعمية	طويل	- هما أخوا في الحرب من لا أخاه
١٣١	-	بسيط	- يا للكهول وللشباب للعجب
٩٦	النابفة الذبياني	بسيط	- أنسى ببلدة لاعم ولا خال
٢٠٩	يزيد بن سنان	وافر	- وإن يهلك فذلك كان قدري
٢٨	المتنبي	كامل	- كيف الرجاء من الخطوب تخلصا
١٨١	قطري بن الفجاعة	كامل	- من عن يعيوني مرة وأمامي
٢٩٧	عامر بن جوين	متقارب	- ولا أرض أبقل إبقالم
١١٤	متدارك	-	- ثم لم يبق منها سوى حامد

*

٨ - فهرس أجزاء الأبيات

١٨٣	المتنبي	طويل	- يروى بسكا لفرصار
٢٢٩	أبو دهبل الجحي	طويل	- قتلوا الطف

٩ - فهرس الأعلام

الصفحة :	
٢٢٦	ابن عامر "عبد الله بن عامر المقرى "
٩	أبو بكر محمد بن السري
٧٠	أبو عثمان "المازني"
٢٩٢	الاصمعي "عبد الملك بن قریب"
١٨٣ - ٨٨	الاعشى
١٠٩	امروء القيس
١٣٥	ثابتقطنة
٣١٥ - ١٨٨	جرير
٢١٩	الخليل بن أحمد
٣٤٢	أبوداؤد "إليادي"
٢١٣	ذو الرمة
١٥٩	زهير
٤١٤ - ٩٢ - ٤	سيبوه "صاحب الكتاب"
٠٣٤٢ - ٢٧٢	
٢	عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
١٨٦	عدي بن زيد العبادي
٢٨١ - ٢٥٥ - ١٤٢ - ٢٨	المتنبي
٢٥٥	معاذ بن مسلم
٣٤٨ - ٣١٨	النابغة "الذبياني"
٢٨٦	يونس بن حبيب

١٠ - فهرس الأماكن والبلدان

<u>الصفحة</u>	
١٨٤ - ١٢٠ - ١٦٨	البصرة
٢٠	جور
٣٠٦ - ١٢٨	حضرموت
٢٢٩	الشام
٢٢٩	الطف
٢٢٩	العراق
١٢٠ - ١٦٨	الكوفة
٢٠	ماه

*

١١ - فهرس المذاهب النحوية

٢٥٤	البصريون
٣٤٠ - ٢٥٤ - ١٣٥ - ٨٥	الковيون
٢٣٩	المحققون
١٥٤ - ١٤٤ - ٤٣ - ٢٩ - ١٣	النحويون
- ٢٢١ - ٢٦٦ - ٢٥١ - ٢٠٦	
٣٣٩ - ٢٨٨ - ٢٧٤	*

١٢ - فهرس الكتب الواردة في الأصل

٢٢٥ - ٢٠٦	الحماسة
- ٢٤٢ - ٢٧٢ - ٢١٩ - ٢١٠ - ٩٢ - ٦٤	الكتاب (صاحب الكتاب)

١٣ - فهرس الدراسة

الصفحة	الموضوع
١٧ - ٢	الفصل الأول :
٢	أ - التعريف بعبد القاهر الجرجاني
٤	شيوخه
٧	تلاميذه
٩	مكانته العلمية
١٠	وفاته
١١	ب - شعره
١٢	ج - مؤلفاته
٢٣ - ١٨	الفصل الثاني :
١٨	الجمل وشرحه
٦٣ - ٢٤	الفصل الثالث
٢٤	شرح الجمل "توثيق وتعريف"
٢٤	١ - توثيق نسبة الكتاب
٢٢	٢ - تحقيق عنوان الكتاب
٢٨	٣ - منهج عبد القاهر في شرحه
٣٨	٤ - مصادر الجرجاني
٣٩	٥ - شواهد الجرجاني
٥٨ - ٤٢	٦ - الموازنات
٤٢	* موازنة بينه وبين المرتجل
٤٩	* موازنة بينه وبين الفاخر
٥٨	٧ - قيمة الكتاب العلمية
٦٠	٨ - وصف المخطوط
٦٣	٩ - منهج التحقيق

٤ - الفهرس التفصيلي للمسائل النحوية

الكلام وما يتألف منه

الموضوع	الصفحة
كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة	٢
الكلم ينقسم إلى اسم ، و فعل ، و حرف	٢
الاسم وحده	٤٠ ٣٦ ٢
الفعل وحده	٦
السبب في تعدد نوع الفعل	١٠٦ ٩
الحرف وحده	٨٦ ٧
 الإعراب والبناء	
الأعراب : معناه	١١
الإعراب بالحروف "الأسماء الستة"	١٢
إعراب الأسماء المحتلة الآخر	١٤
الإعراب الأصلي وغير الأصلي	٣٠٨
الأصل فيه الفعلية والمفعولية والأضافية	٣٠٨
الفاعل الأصل في الرفع ، والمبتدأ والخبر فرع عليه	٣١١ ، ٣٠٩
حمل خبر كان واسم إن والحال والتمييز على المفعولية	٣١٢ ، ٣١١
الرفع لما يستغنى الكلام عنه والنصب لما كان فضلة	٣١٣
إعراب الفعل غير حقيقي لاته لا يفيد كما يفيد الاسم	٣٢٩
يكون في إعراب الفعل ضرب قليل من الفائدة	٣٣٠ ، ٣٢٩
 المعرفة والنكرة	
الأسماء المعارة على ضربين	٢٤٠
١ - ما فيه الألف واللام ، والعلم	٢٤٠
٢ - الضمائر	٢٤٠

الصفحة	الموضوع
	الألف واللام على ضربين
٢٤١	١ - لتعريف العهد
٢٤٢	٢ - لتعريف الجنس
	البيه على ضربين :
	١ - أسماء الأشارات
٢٤٢	٢ - الموصولات
	الموصول
٢٤٣	صلته لا تكون إلا جملة من الكلام
٢٤٣	لا بد في الصلة من ذكر قيود إلى الموصول
٢٤٥	(من) تكون على وجوه
٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦	(ما) يكون اسمًا
٢٥٠، ٢٤٩	" ما " : إذا كانت حرفًا
٢٥١	(الذي)
٢٥٣	الألف واللام يعني " الذي "
٢٥٤، ٢٥٣	(أى) يعني " الذي "
٣٤٦	جملة الصلة لا محل لها من الإعراب
	الضمير
٣٣١	الضمير المتصل : تعريفه
٣٣١	الضمير المنفصل : تعريفه
٣٢٢، ٣٣١	للضمير في الفصل والوصل ثلاثة أحوال
	(الكاف) يكون على وجهين
	١ - أسماء للمخاطب
٣٣٦	٢ - حرفًا مجردةً للخطاب

الصفحة	الموضوع
٣٣٨	ما الكاف فيه حرف (إيمان)
٣٣	ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر
٣٤٣	الضمير المستتر لزيراً يكون في افعل وأفعل ونفعل وتفعل
٣٤٣	يخلو الفعل من الضمير إذا رفعت به اسمًا ظاهرًا
	الابتداء
٢٣	عامل الرفع في المبتدأ والخبر
٢٤	بماذا يكون أولاً لثان المبتدأ أو الخبر ؟
٣١	حكم التعريف والتوكير في المبتدأ والخبر
٣٢	لا بد من أصل للفرق بين المبتدأ والخبر
٣٣	جملة العوامل الدالة على المبتدأ والخبر
٣٣	ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر
٣٦	التوكير هو الأصل
٣٨	يصلح الخبر عن النكرة في النفي
٣٩	الخبر يكون مفرداً وجملة
٣٩	الخبر المفرد على ضررين
٤٠	الخبر جملة لا بد أن يكون فيها ذكر يرجع إلى المبتدأ
٤٢	الشرط والجزاء في موضع خبر المبتدأ
٤٣	الظرف يكون خبراً عن المبتدأ
٤٤	المقصود بالظرف الجار وال مجرور والزمان والمكان كان وأخواتها
	كل ما ليس فيه " ما " من هذه الأمثل سوى " ليس "
٤٨	يجوز فيها تقديم الخبر مطلقاً
٤٩	ما فيه (ما) يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم فقط
٤٩	(ليس) اختلف النحويون في تقديم خبره
٥٠	(ما دام) هو لتقدير زمان فعل بزمان فعل آخر

الصفحة	الموضوع
٣٠	في (مَا دَامْ) شيءٌ ليس في (مَا زَالْ) وأخواتها
٣٤	ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين
	أفعال المقاربة
٤٦	كاد ، وعسى
٤٩ ، ٤٨	تشبيه كاد بعسى ، وعسى بـ كاد
٥٠	الفرق بين كاد ، وعسى
	إِنْ وأخواتهـ
٨٣	إِنْ ، أَنْ تخفف ويُبطّل عملها بالتفيف
٨٤	(إِنْ) إذا خفت وجب أن يلزم اللام خبرها
	(إِنْ) تخفف ولا يقع بعدها إلا ما يدخل على المبتدأ
٨٤	والخبر من الأفعال
	أجاز الكوفيون وقوع غير تلك الأفعال بعد (إِنْ) المخففة
٨٦	(أَنْ) المفتوحة إذا خفت كان بعدها اسم أو فعلًا
	إذا كان بعدها فعلًا وجب أن يكون معه أحد حروف
٨٦	أربعة
٨٧	إذا كان بعدها اسمًا كان في تقدير ضمير القصة
٢٦	باب (إِنْ) تبع للأفعال لأنها تعمل لتشبيههم لها بالفعل
	النفي
٨٩	(مَا) حرف يدخل على الاسم والفعل
٨٩	أهل الحجاز شبهوا (مَا) بـ (ليس) فأعملوها عملها
٩٠ ، ٨٩	وجه الشبه بين (مَا) و (ليس)
٩١	(لَا) النافية للجنس تعمل عمل (إِنْ)
٩١	(لَا) تدخل على النكرة المفردة فتبنيها على النفع
٩٢	(لَا) تعمل عمل (ليس) قليلاً

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٣	(لا) لا تدخل إلا على النكرة
٩٤	إذا كررت (لا) والاسم بعدها نكرة جاز فيه أربعة أوجه
٩٥	إذا كان الواقع بعدها معرفة لم يجز إلا الرفع
٩٥	المعنى في تكثير (لا)
٩٦	في (لا) أصل آخر
١٢٧	من شرط جواب القسم أن يكون فيه واحد من (ما، لا) في النفي حسبت وأخواتها
٦٠	المفعولان فيها مبتدأ وخبر في الأصل (علمت) يكون على وجهين
٦٠	١ - العلم بنفس الشيء
٦١	٢ - علم الشيء بصفة
٦١	(رأيت ووجدت وزعمت) فيها وجهان
٦٣	(ظننت) له حالتان : يتعدى إلى مفعول واحد في حالة وللبي مفعولين في الاخر
٦٣	(خلت وحسبت) ليس فيها إلا التعدد إلى مفعولين
٦٣، ٦٤، ٦٥	خواص لهذا الباب لا تكون لغيرها من الأفعال
٦٦	(جعلت) تلحق بهذا الباب إذا كانت بمعنى (صيّرت)
٦٧	(جعلت) يجيء على وجهين آخرين ١ - بمعنى صنع و فعل ٢ - بمعنى أخذ
٦٨	أعلم وأرى الأفعال المتعددة إلى ثلاثة مفعولين أربعة ، أعلم وأرى وأنبأ ، ونبيأ أعلم وأريت - من روءية القلب - كل منها أصل في التعدد إلى ثلاثة مفعولين

الصفحة	الموضوع
٢٠	نَبَاتٌ وَأَنْبَاتٌ لِيُسْ لَهُمَا أَصْلٌ فِي التَّعْدِي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَينَ
٢١	الْمَفْعُولُ الْثَالِثُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي بَابِ (عَلِمْتَ) أَعْلَمْتُ أَزِيدَ أَخْوَكَ أُمَّ عَمْرُو" يَأْتِي بِلِفْظِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَيْسَ غَرْضُهُ
٢١	الْاسْتِفْهَامُ

المفاعيل

٣٢٧	النَّصْبُ الْأَصْلِيُّ هُوَ نَصْبُ الْمَفْعُولِ وَمَا عَدَاهُ فَرْعُ عَلَى الْمَفْعُولِ
٢٥	يُسَمِّي الْمَصْدِرُ إِذَا نَصَبَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا
٢٦	الْمَصْدِرُ يَكُونُ مِبْهَمًا وَمَوْقِتًا وَمَعْرِفَةً
٢٧	الْمَضَافُ لَا يَكُونُ هُوَ الْمَصْدِرُ بِالْحَقِيقَةِ
٢٨	(الظَّرْفُ) "وَسْطٌ" إِذَا أَسْكَنَ الْسَّيْنَ لَمْ يَسْتَعْمِلْ إِلَّا ظَرْفًا
٨٠، ٧٩	(وَسْطٌ) بِالْتَّحْرِيكِ اسْمٌ مَتَصْرِفٌ بِوُجُودِ الإِعْرَابِ
٣٤٠	(لَدُنْ) فِيهِ لِغَاتٍ وَهُوَ بِمَعْنَى (هَنْدٌ)
٣٤٢	(غَدُوَّةٌ) مُخْصُوصَةُ النَّصْبِ بِ(لَدُنْ)
٣٤٢	(غَدُوَّهُ) اسْمٌ عَلَمٌ فِي كَلَامِهِمْ
٩٨	الْوَاوُ بِمَعْنَى "مَعْ" إِذَا نَصَبَ الْفَعْلُ بَعْدَهَا أَوجَبَتِ الْمَاصِحَّةَ
١٠٠	الْفَرْقُ بَيْنَ "الْوَاوَ" الْعَاطِفَةِ وَ"أَوْ" الْمَعِيَّةِ
١٠٢، ١٠١	قَدْ يَأْتِي النَّصْبُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ عَلَى تَأْوِيلِ مَعْنَى فَعْلٍ

الاستثناء

(إِلَّا) يَكُونُ لَهَا حَالَتَانِ

- ١ - حالة تَعْمَلُ فِيهَا لِفْظًا وَمَعْنَى
 - ٢ - حالة تَعْمَلُ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْلِفْظِ
- عَلَيْهَا بَعْدَ تَامِ الْكَلَامِ
- لَا تَجِيءُ قَبْلَ تَامِ الْكَلَامِ إِلَّا فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ

الصفحة

الموضوع

إذا جاءت في غير الموجب بعد كلام تمام كان في الاسم بعدها

ووجهان :

١ - النصب على الاستثناء

١٠٦ ٢ - أن يكون تابعاً للاسم قبل (إلا)

١٠٨ (لا يكون ، وليس) النصب فيه بأنه خبر كان

١٠٨ (لاسيما) الأصل فيه، ويجوز فيما بعده الجر والرفع

١١٠ (خلا ، عدا) فيما إضمار فاعل

١١١ إذا دخلت (ما) عليها فهما فعلان

١١١ (حاشا) حرف جر فيه معنى الاستثناء

(سوى) ظرف لا يكون فاعلاً ومفعولاً و مجروراً إلا في الشعر ١١٤، ١١٣

الحال

انتصار الحال عن النكرة

٣١٢، ٣١١ حمل الحال على المفعول

إذا وقعت الجملة موقع الحال فإنها تجيء مع الواومرة

٣٤٦ وأخرى بغيرها

من شأن الجملة الواقعية حالاً أن تغنى "الواو" فيها عن

٣٤٩ ذكر يعود منها إلى ذى الحال

التمييز

التمييز على ضربين :

١ - عن تمام الكلام

٧٢ ٢ - عن تمام الاسم

المنصوب من تمام الكلام على ضربين :

١ - أن يكون فاعلاً في المعنى .

٢ - أن يكون الفاعل

الصفحة	الموضوع
١٩٤	التمييز يُحتاج إليه في بيان العدد
٢٣٠	تمييز الأعداد المبهمة
٢٣٠	١- الأعداد من ٣ إلى ١٠ تُميّز بالإضافة إلى جمع قلة إن وجد
٢٣١	٢- إن جاوزت العشرة كان التمييز باسم مفرد نكرة منصوب
٢٣١	٣- إن بلغت المائة كان التمييز بالإضافة إلى مفرد
٣٢٨ ، ٣١٢	الأصل في كلمة تمييز أن تدخل عليه (من)
٣٢٣	أضرب التمييز في الأسماء
-	١- ضرب لا يجوز فيه إلا الجر
-	٢- ضرب لا يجوز فيه إلا النصب
٣٢٣	٣- ضرب يجوز فيه النصب والجر
٣٢٥	(كم) إذا كانت استفهاماً
٣٢٥	(كم) إذا كانت خبراً
-	من مسائل (كم) :
-	١- يجوز أن يحذف التمييز إذا عرف المخاطب الجنس الذي
٣٢٦	يريد
-	٢- الذكر يعود إليها تارة على لفظ الإفراد ، وأخرى على لفظ الجمع
٣٢٧	
-	الحروف
-	الحروف التي لا تعمل :
١٨٥	(لو) تفيد امتناع الشيء لامتناع غيره
١٨٦	(لو) تختص بالفعل
١٨٧	(لولا) تكون على وجهين
-	١- امتناع الشيء لوجود غيره
١٨٨	٢- للتحضير وهي هنا تختص بالفعل

الصفحة	الموضوع
١٨٩	(هل) للاستفهام عن الشيء لا يكون ثبوته أولى من عدمه
١٨٩	(الهمزة) يستفهم بها عن الشيء قد ثبت له أصل
١٩٠	الفرق بينهـل والـهمزة
١٩١	(أما) تجـوء فيـ شيئاً أردـت أنـ تفصلـ بينـهما
١٩١	الاسمـ بعدـ هـا مـرفـوعـ بـالـابـتدـاءـ
١٩٢	(لامـ الـابـتدـاءـ) تـعلـقـ عـلـمـتـ وـأـخـواـتـهـاـ
١٩٣	(سـوـفـ ،ـالـسـيـنـ) لـا يـعـلـمـانـ
١٩٤	(قد) تـفـيدـ إـلـاـ خـبـارـ بـأـمـرـ كـانـ مـتـوقـعاـ
١٣٢	الـحـرـوفـ الـكـائـنةـ عـلـىـ حـرـفـ وـاحـدـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ الفـتحـ
١٣٢	(لامـ الجـرـ) الأـصـلـ فـيـهاـ الفـتحـ
١٣٨، ١٣٧	الـسـبـبـ فـيـ كـسـرـهـاـ مـعـ الـمـظـهـرـاتـ
٣٣٤	(نـونـ الـوـقـاـيـةـ) تـلـحـقـ قـبـلـ ضـمـيرـ الـمـتـكـلـمـ
٣٣٥، ٣٣٤	مـجـيـءـ بـعـضـ الـكـلـمـاتـ بـتـرـكـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ
حـرـوفـ الـجـرـ	
الأـصـلـ فـيـهاـ أـنـهـاـ اـجـتـلـبـتـ لـتـعـدـيـ الـأـقـعـالـ الـتـيـ لـاـ تـتـعـدـىـ	
١٦٣	إـلـىـ الـأـسـمـاءـ
(ـالـبـاءـ) تـكـوـنـ لـلـإـلـصـاقـ وـالـاستـعـانـةـ وـبـمـعـنـىـ "ـفـيـ"ـ وـمـيـزـةـ ١٦٤ـ،ـ ١٦٥ـ	
١٧٥	الـبـاءـ أـصـلـ فـيـ الـقـسـمـ
١٧٥	(ـالـلـامـ) الأـصـلـ فـيـهاـ إـلـاـضـافـةـ
١٧٦	تـكـوـنـ لـلـمـلـكـ فـيـكـوـنـ الـمـعـنـىـ عـلـىـ الـاـخـتـصـاصـ
١٧٧	تـكـوـنـ لـلـتـعـلـيلـ وـتـأـكـيدـ النـفـيـ
١٦٩، ١٦٨	(ـمـنـ) لـاـبـتـادـ الـغـاـيـةـ وـالـتـبـيـينـ وـمـيـزـةـ
١٧٠	(ـإـلـىـ) لـاـنـتـهـاءـ الـغـاـيـةـ وـبـمـعـنـىـ (ـمـعـ)
١٧١، ١٧٠	(ـفـيـ) مـعـناـهـ الـوـعـاءـ ،ـوـبـمـعـنـىـ (ـعـلـىـ)

الصفحة	الموضوع
١٢٢، ١٢١	(رَبْ) لها خواص من بين حروف الجر
١٢٤، ١٢٣	(حتى) تكون لتعظيم أو تحرير، ولغاية
١٢٢	(التاء) للقسم مقصورة على الاسم الأعظم
١٨٠	(عن) معناه التعدي
١٨٠	(على) معناه كون الشيء فوق الشيء
١٨١، ١٨٠	(عن وعلى) يكونان اسمين
١٨٢	(الكاف) تأتي اسمًا بمعنى (مثل)
١٨٤	(منذ ،منذ) يكونان حرفين جر مرة واسمين أخرى
القسم	
١٢٥	الاً صل في القسم (الباء)
١٢٥	إبدال (الواو) من (الياء)
١٢٥	لا يستعمل الفعل (حلفت) مع الواو
١٢٦	امتناع دخول (الواو) على الضمير
١٢٧	(التاء) مقصورة على الاسم الأعظم
١٢٧	القسم كلام يقتضي كلاماً آخر
١٢٧	من شروط جواب القسم أن يكون فيه واحد من أربعة حروف إذا تقدم شيء من جملة جواب القسم جاز أن تخلو من
١٢٨	الحروف الأربع
١٢٩	لا يجوز مجيء غير (ما ، لا) في جواب القسم
الإضافة	
٣٢٣	الأصل في الجر الحرف على تقدير معنى حرف (اللام ، من)
٢٢٣	للإضافة حكم في المفظ ، وحكم في المعنى
٢٢٤	لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف

الصفحة	الموضوع
٢٦٠ ٢٥٥ ٢٤	الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجيء نادراً في الشعر
٢٣٧	المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص
٢٧	عمل الأسماء الجر في الإضافة
٢٢٢	إذا كانت الإضافة بمعنى (اللام) لم يقع اسم المضاف إليه على المضاف
٢٢٢	إذا كانت بمعنى (من) وقع اسم المضاف إليه على المضاف
٢٢٩	تجيء الإضافة في النادر على معنى (في، والباء)
٣١٤	الجر غير الحقيقى
	١- بأن يكون حرف الجر مزيداً
	٢- بإضافة اسم الفاعل إلى المفعول على تقدير الانفصال
	٣- بإضافة الصفة إلى فاعلها في المعنى
٣١٥، ٣١٤	الفرق بين الإضافة الحقيقة وغير الحقيقة
	اسم الفاعل
١٩٦، ١٩٥	اسم الفاعل يعمل فعل الفعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
١٩٧	يعمل فعل الفعل إذا اعتمد على شيء من خمسة أشياء
١٩٨	اسم الفاعل يكون التقدير فيه أنه فعل لما قبله
١٩٩	أولاً يكون فعلاً لما قبله وإنما لما بعده
	اسم المفعول
٢٠٠	يعمل عمل "يُفْعَلُ" من فعله
٢٠١، ٢٠٠	لم يأت على "مُفْعَلٌ" في كلامهم
٢٠١	يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شيء من خمسة أشياء
	الصفات المشبهة
٢٠١	معنوي المشبهة أنها مشبهة باسم الفاعل
٢٠١	الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
٢٠٢	تعمل عمل الفعل إذا اعتمدت على شيء من خمسة أشياء

الصفحة	الموضوع
٢٠٢	اذا كانت لا تثنى ولا تجمع ولا توئن لم تعمل إلا على قبح
٢٠٤	الصفة تتبع ما قبلها في التأنيث والتذكير والتثنية والجمع
٢١٧	فاعل الصفة في الأصل يجوز فيه وجوه
	المصدر
	يعلم عمل الفعل وله أحوال ثلاثة :
٢٠٥	عمل المصدر إذا كان مثناً
٢٠٦	عمله إذا كان مضافاً
	المصدر إذا كان فيه الألف واللام لم يعمل إلا
٢٠٨٢٢	في ضرورة الشعر
	المصدر إذا كان مضافاً والفعل منه متعدياً كان على ثلاثة أوجه
٢٠٧٠ ٢٠٦	
٢٧	يعلم المصدر إذا توءول على معنى (أن) مع الفعل
	اسم الفعل
٢٠٩	أسماء الأفعال يستوي فيها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
٢٠٩	(رويد) مصدر في الأصل
٢١٠، ٢١١	في (رويد) وجهان آخران
٢١١	(بله) مصدر فعل متربوك
٢١١	(دونك) ظرف في الأصل
٢١٢	(على) هو حرف ثم جُعل اسمًا
٢١٢	(صه، هه) لا يكون لهما عمل في الظاهر
٢١٢	(إيه) اسم فعل متعدد بمعنى (هات)
٢١٤	(هيبات) اسم للفعل في الخبر
٢١٥	(شتان) اسم لـ (افتراق) ويقتضي فاعلين

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢١٨	(أَف ، أَوْه ، وَاهَا ، وَي) أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ فِي الْخَبَر
٢٢٠	الفرق بینها وبين أفعالها
٢٢١	الأسماء المسمى بها أفعال الأمر لا يستعمل في الفائب
٢٢١	(إِلَيْك) يُعْنِي تَنْحِيَةُ
	التعجب
٥٤	التَّعْجِبُ مِنَ الْمَعْانِي الَّتِي تُعرَضُ فِي النُّفُوسِ
٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤	صِيَفَتَاهُ "مَا أَفْعَلْهُ ، وَأَفْعَلْ بِهِ"
٥٢	امتناع بناء فعل التعجب مجازاً على ثلاثة أحرف
٥٨	امتناع بناء فعل التعجب من الألوا ن والعيوب
	(افعل به) على صيغة الأمر يُسْتُوِي الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ
	يَكُونُ الْمَخَاطِبُ وَاحِدًا أَوْ اثْتَيْنِ أَوْ جَمِيعَةٍ أَوْ مَذْكُورًا أَوْ مَوْنَثًا
	التوابع
٢٥٢	سُبُّبُ تَسْمِيَتِهَا بِذَلِكِ
	التأكيد
٢٥٧	التَّأكِيدُ عَلَى ضَرِبِينِ
٢٥٨	الفرق بين (كل) و (أَجْمَعُونَ)
٢٥٩	امتناع التأكيد في النكرة
٢٦٠	(كل) مفرد في اللُّفْظِ جمع في المعنى
	الصفة
٢٦١	تَكُونُ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْمَعْنَى وَتَوَافَقُهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ
	يختلف الحکم بين أن تكون الصفة للموصوف وأن تكون فعلاً لها من
٢٦٣ ، ٢٦٢	سُبُّبِهِ
٢٦٤	الصفة تَفِيدُ فِي النَّكْرَةِ التَّحْضِيْضَ وَفِي الْمَعْرِفَةِ التَّوْضِيْحَ
٢٦٥	قطع الصفة إلى المدح
٢٦٦	(ذُو) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس

الصفحة	الموضوع
	عطف البيان
٢٦٢	عطف البيان يكون علمًا أو كعلم
٢٦٢	ما يفرق بين عطف البيان والصفة
	البدل
٢٦٩	البدل يقوم مقام المبدل منه
٢٦٩	أنواعه (بدل البعض من الكل)
٢٦٩	بدل الاستعمال
٢٧٠	بدل الغلط
٢٧٠	بدل الكلمة من الكل
٢٧١	إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من النكرة
٢٧٢	استعمال (بل) في بدل الغلط
	عطف الفسق
٢٧٤	حروف العطف
٢٧٥، ٢٧٤	(الواو) توجب المشاركة
٢٧٥	"الواو" توجب الترتيب من الغلط الظاهر
٢٧٧، ٢٧٦	(الفاء) توجب الترتيب ولا تصلح "الواو" لذلك
٢٧٧	(ثم) للترتيب إلا أنها تدل على أن بيتهما مهللة
٢٧٨	(أو) تكون لأحد الشيئين أو الأشياء
٢٧٨	تكون في الخبر شكًا، وفي الأمر للتخيير
٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠	(أم) تكون على وجهين متصلة ومنقطعة
٢٨٣	(لا) تنفي عن الثاني ما وجب للأول
٢٨٤	(بل) للإضراب عن الأول والاشبات للثاني
٢٨٥، ٢٨٤	إن جئت بها بعد النفي كان على وجهين
٢٨٥	(لكن) يعطف بها إذا كانت مخففة

الصفحة

الموضوع

٢٨٦

مذهب يو نس في (لكن) أنها ليست حرف عطف

٢٨٨

(متى) من شرطها أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه .
ـ ١٢٣ ، ٢٨٧ـ (إما) عدها جماعة من النحويين في حروف العطف

٢٩٠

ـ عطف الفعل على الفعل ، والاسم على الاسم
ـ النداء

١١٥

ـ الاسم الظاهر في النداء يقع موقع الضمائر

١١٦

ـ النداء معنى مخصوص من المعانى التي هي غير الخبر

١١٨

ـ (أي) يكون منادى مفرداً معرفة إلا أنه مبهم

١١٨

ـ "أى" وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام

ـ لما زا يمتنع نداء ما فيه الألف واللام من غير "أى" ويصح مع "أى" ـ ١١٩ـ

١٢١

ـ (يا الله) الألف واللام فيه مخرج عن حده

١٢٣

ـ صفة المنادى يكون فيها الحمل على اللفظ إذا كانت مفردة والحمل

١٢٣

ـ على الموضع والنصب إذا كانت مضافة

١٢٣

ـ إن وصفت صفة (أي) بالمضاف لم يكن فيه إلا الرفع

١٢٥

ـ من حكم المعطوف أن يمتنع فيه ما يمتنع في المعطوف عليه

١٢٨

ـ (الآباء) إذا وقع بين علمين وكان صفة جعل الموصوف منه ينحى حكمه واحد

١٢٩

ـ إن لم يكن (الآباء) بين علمين وجب ترك المنادى على ضمه

١٣٠

ـ الموضع الذي يجب فيه حذف ألف "ابن" في الخط وإثباته

الاستفائية

ـ إذا كان النداء للاستفائية أدخل على المنادى اللام الجارة المفتوحة ـ ١٣١ـ

١٣١

ـ في فتح اللام الجارة وجهان

١٣٢

ـ لم كسرت اللام في المعطوف على المنادى ؟

الصفحة	الموضوع
	التريخيم
١٣٣	الاسم إذا رخم كان فيه مذهبان
١٣٤	حذف حرف أو حرفين للتريخيم
١٣٤	تريخيم ما آخره ياء النسب
١٣٤	تريخيم ما آخره حرف صحيح قبله حرف مدد زائد
١٣٥	شراطط التريخيم
١٣٥	أجاز الكوفيون تريخيم ما هو على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً
١٣٦	تريخيم ما آخره تاء التأنيث
١٣٦	تريخيم المركب تركيباً مرجياً
	المنوع من الصرف
١٦	جميع ما لا ينصرف أحد عشر
١٦	خمسة لا تنصرف مع أنها نكرة
١٧	ستة لا تنصرف في حال وتنصرف في أخرى
١٧	التعريف في هذا الباب أن يكون الاسم علماً موضوعاً لشيء بعينه
١٩	(حسان) يجوز أن ينصرف أولًا ينصرف
١٩	صرف (صياقلة)
٢٠	المعدل يكون له في انصافه حالتان : التنكير والتصغير
٢٠	(ماه، جور) يتنبع صرفهما
٢١	المقصود بالمنع هو التنوين
	نواصب الفعل المضارع
	(أن) من شأنها أن تجعل الجملة من المبتدأ والخبر
١٣٩	في تأويل اسم مفرد
١٤٠، ١٣٩	(لن) تكون لنفي الفعل المستقبل

الصفحة	الموضوع
١٤٠	النفي بـ (لن) أقوى من النفي بـ "لا"
١٤٠	(كي) فيه ضرب من التعليل والطمع
١٤٤، ١٤٣	(إذن) تعمل في حالة وتلفي في أخرى
١٤١	(أن) تنفرد بأنها تصر في مواضع كثيرة
١٤٨، ١٤٧	إضمارها جوازاً بعد لام التعليل
١٤٨	لا يجوز حذف (أن) إن دخلت (لا)
١٧٣، ١٤٦، ١٤٥	إضمارها وجواباً بعد (حتى) وتكون حرف جر
١٦٢، ١٤٩، ١٤٨	بعد اللام إذا جاءت لتأكيد النفي
١٥٠	الفرض من إضمار (أن) بعد واو الجمع
١٥١	(أو) بمنزلة "الواو" في انتصاب الفعل بعده بإضمار (أن)
١٥٢	الفرض من إضمار (أن) بعد الفاء
جواز الفعل المضارع	
١٥٤	(لم) تقلب معنى (يفعل) إلى معنى (فعل)
١٥٤	(لَمْ) مثل (لم)
١٥٤	الفرق بين "لم" ، "لما"
١٥٤	(لام الأمر) تكون امراً للغائب
الأمر في فعل ما لم يسم فاعله يتوجه في الحقيقة إلى الفاعل	
١٥٥	المتروك ذكره
١٥٦	(لا) يكون للنهي ويصلح للمخاطب والغائب
١٥٧	(إن) للشرط والجزاء
١٥٧	"إن" لتعليق أحد الأمرين بالأخر في وجوده أو انتفاءه
١٥٨	الشرط والجزاء إذا كانا فعلين

الصفحة	الموضوع
١٥٩	اقتران جواب الشرط بالفاء
١٦١	(إذا) ظرف مكان وتسنّي ظرف المفاجأة
١٦١	لا تدخل (إذا) إلا على الجملة الاسمية
١٦٢	كل ما يجاب بالفاء يجاب بالجزم إلا التي العلة في امتناع أن تقدر في النفي "إن لا تفعل" كما قدرت في
١٦٣	النهى
٢٤٦، ٢٣٢	(من) ضمنت معنى (إن) للجزء كما ضمنت معنى الاستفهام
٢٤٨، ٢٣٣	(ما) يكون لما لا يعقل، ضمّن معنى (إن)
٢٣٣	(أى) يكون من جنس المضاف إليه
٢٣٤	(أين) ظرف مكان يتضمن معنى الجزاء
٢٣٤	(متى) ظرف زمان يتضمن معنى الجزاء
٢٣٥	(حيث) ظرف مكان وهو مخصوص بالإضافة إلى الجملة
٢٣٦	لا يجازى بـ"حيث" إلا إذا كان معه "ما"
٢٣٧، ٢٣٦	(إذ ما) بمنزلة (حيث) في أنه لا يجازى إذا كان معه "ما"
٢٣٢	(أني) إذا جوزى بها كانت بمعنى أين
٢٣٩، ٢٣٨	(مهما) فيه وجهاً

أفعال المدح والذم

٥١	(نعم وبئس) أصلان في المدح والذم
٥٢، ٥٣	من شرط المخصوص بالمدح والذم أن يكون من جنس فاعل نعم وبئس
٥٣	الأصل في نعم وبئس
٢٢٢	(حبيدا) أصله (حب) و (ذا) فاعل له
٢٢٢	دخول "من" على النكارة فيه

الصفحة

الموضوع

تاء التأنيث

الفرق بين تاء التأنيث في الاسم وبينها في الفعل

كل اسم موءنث من غير علامة هو في تقدير التاء بدلالة ردهم

٢٩٤

لها في التصغير

إذا كان المونث غير حقيقي جاز في فعله التذكير والتأنيث

٢٩٦

إن تقدم

السبب في تأنيث الفعل وجوباً إن تأخر

٢٩٩

كل جمع موءنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيما يعقل

٣٠٠

تأنيث الجمع يجري مجرى المونث غير الحقيقي

لحاقي ضمير المذكر بالمذكر وضمير المونث بالمونث إن تأخر

٣٠٢٠٣٠١

الفعل وكان الفاعل جمعاً لما يعقل

٣٠٣

تأنيث الأعداد وتذكيرها

٣٠٣

حذف التاء في حال المونث وإثباتها في حال المذكر

٣٠٤

الواحد والاثنان يجريان على الأصل

السبب في إسقاط التاء من العشرة إذا ركب معها الواحد إلى

٣٠٤

التسعة

٣٠٦

بناء الاسمين جمياً على الفتح

٣٠٧

إعراباً لـالاثنين من جميع ما ضم إلى العشرة

٣٤٤

الجزء الواحد لا يفيد ما لم تضم إليه اسم أو فعل

٣٤٥، ٣٤٤

تحصل الفائدة من التأليف بين الاسم والاسم

٣٤٥

وال فعل والاسم

١٦ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

- الصفة الصافية في شرح الدرة اللفية لا^{هـ} بي إسحاق إبراهيم بن

الحسين النيلي الطائي - رسالة دكتوراة - الجزء الأول ،

تحقيق ودراسة محسن سالم العميري - جامعة أم القرى -

كلية اللغة العربية ٤١٤٠٤ / هـ ١٩٨٤

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني لشمس الدين محمد

ابن أبي الفتح أبي الفضل الباعلي - ميكروفيلم بمركز البحث

العلمي - جامعة أم القرى - رقم (٤١١) نحو.

ثانياً : المطبوعات :

- الإتباع والمزاوجة / لا^{هـ} حمد بن فارس - تحقيق كمال مصطفى - مطبعة

السعادة بمصر . نشر مكتبة الخانجي و مكتبة العنتي بيفداد

٢٣٦٦ .

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / شيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء - تعليق علي محمد الضباع - دار النصداوة الجديدة - بيروت - لبنان .
- أخبار الشعراء المعجم كتاب الوراق / للصولي - عن جمعه ج ٠ هيوارس ٠ دن .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض / لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيراني - تحقيق د. محمد إبراهيم البنا - دار الاقتصاد - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسى - الجزء الأول - تحقيق د. مصطفى أحمد النماش . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأدب " معجم الأدباء " / لياقوت الحموي - مطبعة دار التأمين - الطبعة الأخيرة .
- أسرار البلاغة / لعبد القاهر الجرجاني - تعليق أحمد مصطفى العرافي - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- أسرار العربية / لأبي البركات كمال الدين ابن الأثيary - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى بدمشق - ١٣٢٢ هـ / ١٩٥٢ م .
- إشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين / لعبد الباقي اليماني تحقيق د. عبد المجيد دياب - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة / لأبن حجر العسقلاني - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / لأبن السيد البطليوسى تحقيق د. حمزة عبدالله النشرتي - نشر دار العرين بالرياض الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

- إصلاح المنطق / ليعقوب بن السكري - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٧٠
- الأصمعيات / لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - الطبعة الخامسة - بيروت، لبنان.
- الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ٤٠٥ هـ
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / لأبي عبدالله ابن خالويه عالم الكتب ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥
- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازى زاهر مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ٤٠٥ هـ / ١٩٨٥
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري - نشر دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت - الطبعة الثانية ٤٠٢ هـ / ١٩٨٢
- الأعلام قاموس تراجم لا شهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين / لخير الدين الزركلي الطبعة الثالثة ٣٨ هـ / ١٩٦٩
- الأغاني / لأبي الفرج الأصبهاني - مصورة عن طبعة دار الكتب، دار إحياء التراث العربي.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / لابن السيد البطليوسى - تحقيق مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر ١٩٨١
- الإقناع في القراءات السبع / لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش - تحقيق د. عبد المجيد قطامش - مطبوعات جامعة أم القرى الطبعة الأولى ٤٠٣ هـ.

- الإمامي / لأبي علي القالي - دار الكتاب العربي - بيروت .

الإمامي الشجرية / لأبي السعادات ابن الشجري - دار المعرفة -

بيروت .

الإمامي النحوية / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق سعيد هادي حسن حمودي - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى -

١٤٠٥ هـ .

الإمامي / لأبي عبد القاسم بن سلام - تحقيق د. عبد المجيد قطامش - دار المؤمن للتراث - دمشق .

إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ويسمى "التبisan في إعراب القرآن" / لأبي البقاء العكبي - دار الكتب العلمية ، بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٢٩ م .

إنباء الرواية على إنباء النحاة / لجمال الدين علي بن يوسف القبطي -

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковيين / لأبي البركات كمال الدين ابن الأثري - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار البياز - الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لجمال الدين ابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار أحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة السادسة ١٩٨٠ م .

الإيضاح العضدي / لأبي علي الفارسي / الجزء الأول ، تحقيق د. حسن الشازلي فرهود - مطبعة دار التأليف بمصر - الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق د. مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

البرهان في علوم القرآن / ليدر الدين محمد الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثالثة -

١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع البستي - تحقيق د. عياد عيد الشبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م
- بغيالوعاء في طبقات اللغويين والنحاة / لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- البلفة في تاريخ أئمة اللغة / لمجد الدين الفيروز أبادى - تحقيق محمد المصري - دمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م
- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات ابن الأنباري - تحقيق د. عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م
- تاج العروس من جواهر القاموس / للسيد مرتضى الزبيدي .
أ- منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ب- تحقيق مصطفى حجازى ومراجعة عبد الستار أحمد فراج -
مطبعة حكومة الكويت ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م
- تاريخ الأدب العربي / لكارل بروكلمان - الجزء الخامس - ترجمة د. رمضان عبد التواب ومراجعة السيد يعقوب بكر - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م
- تاريخ بغداد / للحافظ أبي بكر أحمد الخطيب البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت-لبنان .
- التبصرة والتذكرة / لابن إسحاق الصميري - تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى . منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والковيين / لأبي البقاء العكيري
تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي -
بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- التتمة في النحو / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. طارق تجم
عبد الله - المكتبة الفيصلية - مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/
١٩٨٤م.
- التصريح على التوضيح = شرح المتصريح / لخالد الأزهري - تصحيح
لجنة من العلماء - دار الفكر .
- التغريفات / لأبي الحسن الجرجاني - دار الكتب العلمية - بيروت
١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- تفسير البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر - الطبعة
الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م - تفسير ابن كثير / دار الفكر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- تفسير القرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد = الجامع لأحكام القرآن -
دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- التكملة / لأبي علي الفارسي - تحقيق د. كاظم بحر المرجان -
دار الكتب - الجمهورية العراقية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- تهذيب اللغة / لأبي منصور الأزهري - تحقيق جماعة من العلماء -
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / لأبن أم قاسم
المرادي - تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات
الأزهرية - الطبعة الأولى ١٩٢٥م .
- الجمل / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ .

- الجمل في النحو / لا^{بِي} القاسم الزجاجي - تحقيق د. علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - دار الأمل - الطبعة الثانية ٤٠٥ هـ.
- الجمل في النحو / للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق د. فخرالدين قباوة - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ٤٠٥ هـ.
- جمهرة الأمثال / لا^{بِي} هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و د. عبد العجيد قطامش ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر الحديثة ١٣٨٤ هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني / لحسين بن قاسم المرادي - تحقيق طه محسن - مؤسسة دار الكتب للطباعة - جامعة الموصل ١٩٢٦ - ١٣٩٦ هـ.
- الحجة في علل القراءات السبع / لا^{بِي} علي الفارسي - تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار و عبد الفتاح شلبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الحماسة / لا^{بِي} تمام حبيب بن أوس الطائي - تحقيق د. عبد الله عسيلان - إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- الحيوان / لا^{بِي} عثمان الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- خزانة الأدب ولباب لسان العرب / لعبد القادر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
- الخصائص / لا^{بِي} الفتح عثمان ابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار المهدى للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية ٩٥٢ م / ١٩٥٠ م.

الدرر اللوامع على همم الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية/

لأحمد بن الأمين الشنقيطي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة

الثانية ١٣٩٣هـ.

- دلائل الإعجاز في علم المعاني / عبد القاهر الجرجاني -

تحقيق محسود محمد شاكر - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٤م

- دمية القصر وعصرة أهل العصر / لأبي الحسن علي بن الحسن

الباخرزى - تحقيق د. سامي مكي العاني - دار العروبة

الكويت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

- ديوان الأعشى - تحقيق المحامي فوزي علوى - الشركة اللبنانية

للكتاب للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦م

- ديوان أبي دهبل الجمحي - رواية أبي عمرو الشيباني - تحقيق عبد

العظيم عبد المحسن - طبع القضاة بالنجف الأعلى - الطبعة

الأولى - بغداد ١٣٩٢هـ.

- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكربى المعسنى بالتبیان

في شرح الديوان - تصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري

وعبد الحفيظ شلبي - دار الفكر.

- ديوان أبي النجم العجلي / صنعه وشرحه علاء الدين أغا - مطبوعات

النادى الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

- ديوان إمرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة

الثانية - دار المعارف ١٩٦٤م

- ديوان أمية بن أبي الصلت . تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي -

المطبعة التعاونية بدمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٧م

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - تحقيق د. نعسان محمد

أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٧١م

- ديوان جميل شاعر الحب العذري ، تحقيق د . حسين نصار - دار

مصر للطباعة ١٩٢٧ م

- ديوان الخطية - تحقيق د. نعمن محمد طه - القاهرة ١٩٥٨ هـ / ١٣٢٨ م.

- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي - رواية ثعلب - تحقيق

د . عبد القدس أبو صالح - دمشق ١٩٢٣ هـ / ١٣٩٢ م .

- ديوان روءة بن العجاج - بعنایة ولیم بن الورد - لیبسک ١٩٠٣ م .

- ديوان زهیر بن أبی سلیمان " بشرح الا علم الشنتری " - تحقيق د . فخر

الدين قباوة ، منشورات دار الافق الجديدة - بيروت - الطبعة

الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ديوان طرفة بن العبد " بشرح الا علم الشنتری " تحقيق درية الخطيب

ولطفي الصقال - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- ديوان عدى بن زيد العبادى - تحقيق محمد جبار المعييد - بغداد

١٩٦٥ م .

- ديوان عترة - تحقيق محمد سعيد مولوى - المكتب الاسلامي ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

- ديوانقطامي - تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - الطبعة

الاولى - بيروت ١٩٦٠ م .

- ديوان كعب بن زهير - دار الكتب ١٩٥٠ م .

- ديوان لميد بن ربيعة " بشرح إبراهيم جزيني " - منشورات دار القاموس

الحديث - بيروت - مكتبة النهضة - بغداد .

- ديوان النابغة الذبياني - جمعه وشرحه محمد الطاهر ابن عاشور

الشركة التونسية والشركة الوطنية - الجزائر .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لابن عبد النور المالقي-
تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية
بدمشق ١٤٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات / للعزيز محمد باقر
الخوانصاري - تحقيق أسد الله إسماعيليان - دار المعرفة بيروت.
- السبعة في القراءات / لابن مجاهد - تحقيق د. شوقي ضيف -
دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ
- سر صناعة الإعراب / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق د. حسن
هنداوي - دار القلم - الطبعة الأولى - دمشق ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- سبط اللالي في شرح أمالى القالى / لأبي عبيد البكري - تحقيق
عبد العزيز العيّانى - دار الحديث - الطبعة الثانية - بيروت
١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- سنن أبي داود - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلي -
نشرات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محي الدين عبد
الحميد - دار الفكر - الطبعة السادسة عشرة ١٤٩٩ هـ / ١٩٢٩ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المعنى "منهج السالك إلى
الألفية ابن مالك" - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٤٦٥ هـ.
- شرح أبيات سيبويه / لأبي محمد يوسف ابن السيرافي - تحقيق محمد
علي سلطاني - مطبعة الحجاز بدمشق ١٤٩٦ هـ / ١٩٢٦ م.

- شرح أبيات سيبويه / لأبي جعفر النحاس - تحقيق أحمد خطاب -
مطابع المكتبة العربية بحلب - الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ / ١٩٢٤ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب / لعبد القادر البغدادي - تحقيق
عبد العزيز رياح وأحمد دقاق - دار المأمون للتراث - دمشق ١٣٩٨ هـ.
- شرح التسهيل / لابن مالك - تحقيق د. عبد الرحمن السيد - مكتبة
الأنجلو المصرية - الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ / ١٩٢٤ م.
- شرح جمل الزجاجي / لعلي بن موء من ابن عصفور - تحقيق د. صاحب
أبو جناح - دار الكتب - جامعة الموصل - العراق ١٩٨٠ م.
- شرح ديوان جرير / لمحمد إسماعيل الصاوي مع تفسيرات ابن حبيبي -
دار الأندلس - بيروت .
- شرح ديوان الحماسة / لأبي علي أحمد بن محمد العرزوني ، تحقيق
أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف
والترجمة - الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- شرح ديوان الحماسة "أبو تمام" / لأبي زكريا الخطيب التبريزى -
عالم الكتب - بيروت .
- شرح شافية ابن الحاجب / لرضي الدين الاستراباذى - تحقيق محمد
نور الحسن و محمد الزفاف و محمد محي الدين عبد الحميد -
دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / لابن هشام - تحقيق محمد
محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
- شرح شواهد المعني / لجلال الدين السيوطي - تصحيح محمد
الشنقيطي - مكتبة دار الحياة - بيروت .
- شرح الفريد / لعاصم الدين الأسفرايني - تحقيق نوري ياسين
حسين - المكتبة الفيصلية - مكة الطبيعة الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥ م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنصاري ، تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى / لابن هشام - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الحادية عشرة - بيروت .
- شرح الكافية الشافية / لابن مالك - تحقيق د. عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث - نشر مركز البحث العلمي بمكة - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى .
- شرح كافية ابن الحاجب / لرضي الدين الاستراباذى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- شرح مشكل أبيات المتنبي / لابن سيدة الأندلسى - تحقيق محمد حسن آل ياسين - دار الطليعة - الطبعة الأولى ١٩٢٦ م.
- شرح المعلقات السبع / للزوذني - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- شرح هاشميات الكميت / بتفسير أبي رياض القيسي - تحقيق د. داود سلوم و د. نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .
- شرح الواقية نظم الكافية / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق د. موسى بناني العلياني - مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- شعر عمر بن لجة التميمي / جمع د. يحيى جبوري - دار القلم - الكويت - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- شعر النابغة الجعدي - منشورات المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

- الشعر والشعراء / ابن قتيبة الدينوري - تحقيق أحمد محمد شاكر -
الطبعة الثالثة ١٩٢٢ م
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لا^{بُي} عبد الله محمد السلسيلي
تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني - المكتبة الفيصلية
مكة - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ابن مالك
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب - الطبعة
الثالثة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م
- الصاحبي في فقه اللغة / ابن فارس، مطبعة المؤيد، القاهرة ١٩٢٨ م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / لإسماعيل بن حماد الجوهري -
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للعلابين - بيروت -
الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- الصلة / ابن بشكوال - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطابع سجل
العرب - القاهرة ١٩٦٦ م
- طبقات الشافعية / لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - تحقيق عبد الله
الجبورى - دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م
- طبقات الشافعية / للسبكي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية .
- طبقات فحول الشعراء / ابن سلام الجهمي - تحقيق محمود محمد شاكر -
دار المعارف بمصر ١٩٥٢ م
- طبقات المفسرين / لشمس الدين محمد الداودي - تحقيق علي محمد
عمر - مكتبة وهبة - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- طبقات النحوين واللغويين / لا^{بُي} بكر الزبيدي - تحقيق محمد أبوالفضل
إبراهيم - دار المعارف - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م
- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده / للدكتور أحمد مطلوب - بيروت
١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م

- عبد القاهر الجرجاني وجهوده في الملاعة العربية / للدكتور أحمد بدوي - سلسلة أعلام العرب (٨) - المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة .

- العقد الفريد / لابن عبد ربه الاندلسي - تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٣ هـ ١٤٠٣ م.

- علقة بن عبدة الفحل حياته وشعره / لعبد الرزاق حسين - المكتب الإسلامي - بيروت و مكتبة فرقد الخانجي - الرياض - الطبعة الأولى ١٩٨٦ هـ ١٤٠٦ م.

- العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية / لعبد القاهر الجرجاني - شرح الشيخ خالد الأزهري - تحقيق د. البدراوي زهران - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.

- غاية النهاية في طبقات القراء / لابن الجزرى - عني بنشره ج. ٥ - برادر جستراسر - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة / لتأج الدين الأسفرايني - تحقيق د. عفيف عبد الرحمن - منشورات جامعة اليرموك - سلسلة الآداب واللغويات (٢) ١٩٨١ هـ ١٤٠٠ م.

- فتح القدير الجامع في الرواية والدرایة من علم التفسير / لمحمد الشوكاني - دار الفكر ١٩٨١ هـ ١٤٠١ م.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / لأبي عبيدة البكري - تحقيق د. إحسان عباس و د. عبد المجيد عابدين - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ .

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب / لنور الدين الجامي - تحقيق د. أسامة طه الرفاعي - مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق ١٩٨٣ هـ / ١٤٠٣ م.

- الكافية في النحو / لجمال الدين عثمان ابن الحاجب - تحقيق د. طارق نجم عبدالله - مكتبة دار الوفاء - جدة - الطبعة الأولى
١٩٨٦هـ / ١٤٠٧م
- الكامل في اللغة والآدب / لأبي العباس المبرد - مؤسسة المغارف -
بيروت.
- الكتاب / لأبي بشر عمرو الشهور بسيبو يه - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٩٧٧م
- كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون / للحاجي خليفة - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- لسان العرب / لجمال الدين ابن منظور - دار صادر - بيروت.
- اللمع في العربية / لأبي الفتح ابن جني - تحقيق حامد الموسى من -
عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م
- ما ينصرف وما لا ينصرف / لأبي إسحاق الزجاج - تحقيق هدى محمود
قراءة - القاهرة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م
- مجمع الأمثل / لأبي الفضل أحمد بن محمد العيداني - تحقيق
محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت - الطبعة
الثالثة ١٣٩٣هـ.
- مجلل اللغة / لأحمد بن فارس - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان
مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- المحتسب في تبيين وجوه شوائب القراءات / لأبي الفتح ابن جني -
تحقيق علي النجدي وعبد الحليم التجار ود. عبد الفتاح
شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦هـ.
- مختصر في شوائب القراءات / لابن خالويه - نشر ج. برجستراسر -
المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م

- المخصص / لاين سيده - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- المرتجل في شرح الجمل / لا^بي محمد عبدالله ابن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢ هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوى و محمد أبو الفضل مابراهيم - دار الفكر .
- المستقسى في أمثال العرب / لجار الله محمود الزمخشري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبها منه من منتخب كنز العمال في سنن الا^لقال والاعمال - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٨ هـ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعى / لا^بي حمد الفيومي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- معاني الحروف / لا^بي الحسن علي بن عيسى الرمانى - تحقيق د . عبد الفتاح شلبي - دار الشروق - جدة - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- معاني القرآن / للأخشى الأوسط - تحقيق د . عبد الله مير الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- معجم البلدان / لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت ١٣٩٧ هـ .
- معجم الشعراء / لا^بي عبيد العزباني - تصحيح وتعليق ف - كرنكو - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ / ١٩٢٢ م .

- معجم شواهد النحو الشعرية / للدكتور حنا جميل حدار - دار العلوم -

الطبعة الأولى ١٩٤٠ هـ / ١٩٨٤ م.

- المعجم المفهرس للفاظ القرآن الكريم / لمحمد فؤاد عبد الباقي -
دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- معجم ما استعجم من أسماء الميلاد والمواضع / لأبي عبيد البكري-
تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٣٦٨ هـ .

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية / لعمر رضا كحاله -
دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- المعترض من الكلام الأعجمي على حروف المعجم / لأبي منصور الجواليقي-
تحقيق أحمد محمد شاكر-مطبعة دار الكتب - الطبعة الثانية
١٣٨٩ م / ١٩٦٩ هـ

- مغني اللبيب عن كتب الأعaries / لأبن هشام - تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد - مطبعة المدنى - القاهرة .

- مفتاح السعادة ونصائح دار السيادة في موضوعات العلوم / لطاش
كجرى زاده - تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبوالنور - دار
الكتب الحديثة - القاهرة .

- المفصل في علم العربية / لأبي القاسم الزمخشري - دار الجليل -
بيروت - الطبعة الثانية .

- المفضليات / للمفضل الضبي - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون - بيروت - الطبعة السادسة .

- المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. كاظم
بحر العرجان - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق .

- المقتضب / لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة -
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩ هـ .

- مقدمة في النحو / للذكي - تحقيق د. محسن العمري - المكتبة

الفيصلية - مكة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- المقرب / لعلي بن موه من ابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجواري
وعبد الله الجبورى - مطبعة العانى - بغداد - الطبعة
الاولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

- الممتع في التصريف / لعلي بن موه من ابن عصفور - تحقيق د. فخر
ال الدين قباوة - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة
الرابعة ١٣٩٩ هـ .

- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني / لا^بي الفتح ابن جنی - تحقيق
إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

- المؤتلف والمختلف / للأدمي - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة
دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / لا^بن تغري بربى - مطبعة
دار الكتب المصرية ١٣٥٨ هـ .

- النحو والصرف بين التميميين والحجاجيين / للدكتور عبد الله الحسيني
المكتبة الفيصلية - مكة ٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

- نزهة الا^لباء في طبقات الا^لباء / لا^بي البركات كمال الدين ابن
الأنباري - تحقيق د. ابراهيم السامرائي - مكتبة العنمار
الأردن - الزرقاء - الطبعة الثالثة ٤٠٥ هـ .

- نزهة الطرف في علم الصرف / لا^بحمد محمد الميداني - تحقيق د.
السيد محمد عبد المقصود درويش - الطبعة الأولى ٤٠٢ هـ .

- النشر في القراءات العشر / لا^بن الجزري - تصحيح علي محمد الصباغ -
دار الكتب العلمية - بيروت .

- النوار في اللغة / لا^{بِي} زيد الأنباري - دار الكتاب الغربي - بيروت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين / إسماعيل باشا البغدادي - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- همع المهاجم شرح جمع الجواجم في علم العربية / لجلال الدين السيوطي .
- أ - تصحيح السيد محمد بدر الدين الفعاني - دار المعرفة - بيروت.
- ب - تحقيق د . عبد العال مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٤ هـ .
- الوفي بالوفيات / لصلاح الدين الصدري باعتناء سهـ ديدرينج - الطبعة الثانية .
- الورقة / لا^{بِي} عبدالله محمد بن داود بن الجراح ، تحقيق د . عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلكان - تحقيق د . إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٩٨ هـ .

١٦ - فهرس الفهارس الفنية

الصفحة

٣٥١	فهرس الآيات القرآنية	- ١
٣٥٤	فهرس الحديث والأخبار	- ٢
٣٥٤	فهرس الأمثال	- ٣
٣٥٥	فهرس الأقوال المأثورة والنماثج النحوية	- ٤
٣٥٧	فهرس الأشفار	- ٥
٣٦٥	فهرس الأرجاز	- ٦
٣٦٧	فهرس أنصاف الأبيات	- ٧
٣٦٧	فهرس أجزاء الأبيات	- ٨
٣٦٨	فهرس الأعلام	- ٩
٣٦٩	فهرس الأماكن والبلدان	- ١٠
٣٦٩	فهرس المذاهب النحوية	- ١١
٣٦٩	فهرس الكتب الواردة في الأصل	- ١٢
٣٧٠	فهرس الدراسة	- ١٣
٣٧١	فهرس المسائل النحوية	- ١٤
٣٩٠	فهرس المصادر والمراجع	- ١٥
٤٠٩	فهرس الفهارس الفنية	- ١٦